

كِتَابُ الْجَمَلِ  
فِي إِصْلَاحِ الْجَمَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ

٤٤٤ - ٥٢١ هـ

تَحْقِيقُ

سَعِيدِ عَبْدِ الْكِرَامِ سَعُودِي



كِتَابُ الْحَمَلِ  
فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ



# مقدمة

«الله أحمد على أن ندبني لخدمة العربية، وجبلني على الغضب للعرب والعصية»<sup>(١)</sup>، وجعلني منذ أن كنت غض الأهاب، ريق الشباب، لدن العود، للغة القرآن عاشقا، ولعلمها محبا، وراثتها مستهما.

وحين تقدمت في مهيع الدراسة، وشدت شيئا من الأدب واللغة، أحسست في نفسي نبيل الى تلكم العلوم يزداد بمرور الأيام، ثم أخذ هذا الميل يتجه الى النحو منها خاصة، فاذا بي أجد نفسي تواقا الى تعلمه، واذا بي أكثفي بما لقن منه في الدراسة، واذا بي أقبل عليه اقبال الصادي على الماء الزلال، حتى صارت مسأله وقضاياه شغلي الشاغل، بل محور تفكيري في الليل والنهار، فلا تمر بي مشكلة الا ذهبت الى المظان أفتش لها عن حل، ولا تقع عيني على كلمة غريبة التركيب، في شعر أو نثر، إلا هببت سائلا عن وجه اعرابها ومسلك تخريجها.

ثم قوي هذا الاتجاه في نفسي حين قدر لي ان انتقل من كرسي الدراسة الى منصة التدريس، فلما ساعفني الزمن ان التحق بقسم الدراسات العربية العليا، وكان لا بد لي من أن أختار لنفسني موضوع رسالة ماجستير، كنت واضعا نصب عيني ان اختار من النحو موضوعا، أو أن أجعل لنفسني شيئا من النحاة رفيقا وأنيسا. فلما عرض علي استاذي: الدكتور ابراهيم السامرائي تحقيق «كتاب الحلل في اصلاح الحلل من كتاب الجمل»، لابن السيد البطليوسي المتوفي سنة (٥٢١هـ)، ليكون موضوعا لرسالتي، سررت سرورا عظيما، فقد بلغت نفسي البقية، ونالت المراد.

وكنت في أيام الطلب والتعلم قد عرفت كتاب الزجاجي، اعني «الجمل»، بل احببته وألفت نفسي مؤلفه، وانست اليه. وهو من متون النحو المباركة، وحسبكم ان قال فيه اليافعي في مرآة الجنان: «ولعمري ان كتابين قد عظم النفع بهما مع وضوح عبارتهما وكثرة امثلتهما، وهما جمل الزجاجي المذكور والكافي في الفرائض للصروفي، من أهل اليمن رضي الله تعالى عنه! هما كتابان مباركان، ما اشتغل احد بهما الا انتفع، خصوصا أهل اليمن

(١) مقتبس من مقدمة الزخشري لكتابه «الفصل» مع تعديل مناسب.

بكتاب الكافي المذكور، والجمل في بلاد الاسلام على العموم»، وذكر اليافعي أن الزجاجي قد انتفع بكتابه خلق لا يحصون، ببركة دعائه، اذ كان قد جاور بمكة مدة، وكان اذا قرع الباب طاف اسبوعا ودعا بالمغفرة وان يتفع بكتابه قارئه<sup>(١)</sup>، وحسبكم ايضا كتاب له عند المغاربة مئة وعشرون شرحا<sup>(٢)</sup>.

اما ابن السيد البطليوسي فهو من هو!

هو نحوي كبير، يترجم له القفطي في انباه الرواة، وابن قاضي شعبة في طبقات النحاة واللغويين، والسيوطي في البغية.

وهو فقيه كبير يترجم له ابن فرحون اليعمري المالكي في كتابه الخاص بفقهاء المالكية الموسوم بالديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب. وهو اديب شاعر كبير، يقول محمد سليم الجندي في شرحه لسقط الزند: ويعد العلماء هذا الشرح أقوى الشروح وأوفاهها وأكثرها تعرضا للتحقيق في المسائل اللغوية والنحوية<sup>(٣)</sup>، وله شرح المختار من لزوميات ابي العلاء، وشرح لديوان المتنبي، وكتاب اسمه التذكرة الأدبية، وله شعر جيد كثير، روى طائفة منه ابن خاقان في رسالته عنه، التي ينقلها المقرئ كاملة في أزهار الرياض.

وهو لغوي كبير، شهد له ابن الجزري اذ قال: الامام المشهور في اللغة والعربية<sup>(٤)</sup>. ويقول ابن بشكوال: كان عالما بالأدب واللغات مستبحرا فيهما مقدما في معرفتهما وافتقانهما<sup>(٥)</sup>. له كتاب: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وكتاب في الحروف الخمسة (السين والصاد والضاد والطاء والدال). قال فيه ابن خلكان: جمع فيه كل غريب<sup>(٦)</sup>. وله «الثلث» في اللغة.

وهو قارئ كبير، ترجم له ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء.

وهو من المحدثين، فله كتاب في علل الحديث، قال فيه ابن خير في فهرسته: وحدثني به الشيخ المحدث ابو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام رحمه الله عن ابي محمد مؤلفه<sup>(٧)</sup>. وله ايضا شرح على موطأ الامام مالك.

وهو اخيرا - فيلسوف: فقد سماه هنري كوربان فيلسوف بطليوس، وقال فيه: اعاد

(٥) الصلاة: ١٢٨٧١.

(٦) وفيات الأعيان: ٢٨٧٢.

(٧) ص: ٢٠٤.

١ مرآة الجنان: ٣٣٧٢.

المصدر نفسه والعضنة نفسها.

٢ الجامع في اخبار ابي العلاء: ٧٧٠٢.

(٤) غاية النباية: ٤٤٩١.

المستشرق أسين بلاسيوس اكتشاف هذا الفيلسوف المعاصر لابن: بأجة، بعد أن ظل يعتبر من عداد النحاة واللغويين زمنا طويلا، بسبب هفوة وقع فيها مؤرخو السير<sup>(١)</sup>. وإلى هذا المعني كان قد أشار ابن خاقان حين قال: وله تحقق في العلوم الحديثة والقديمة وتصرف في طرقها القويمة<sup>(٢)</sup>. وليس هذا القول غريبا فلابن السيد كتاب الحدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة. قال فيه بلاسيوس الذي نشره مع ترجمة الى الاسبانية سنة ١٩٤٠: يعتبر اول محاولة للتوفيق بين الشريعة الاسلامية والفكر اليوناني<sup>(٣)</sup>. وما لنا نذهب بعيدا في التدليل على اتجاهه الفلسفي وأماننا مقدمة كتابه «الحلل» فمناقشاته فيها تعرض هذا الاتجاه في أوضح صوره.

وبعد فذلکم کتاب الجمل، وهذا شيخي ابن السيد. أفلا يستحق كتاب يكتبه هو متبعاً فيه تعابير الجمل، محققاً في مضامينه، ان يكون رسالة لنيل درجة الماجستير؟!

أجل! لقد كنت مسرورا في اتخاذ تحقيق كتاب ابن السيد البطلبيوسي «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» موضوعا لرسالتي، ليكون لنا شرف المشاركة في احياء التراث العربي، وازافة كتاب الى المكتبة العربية سيكون له فيها أثر في الدراسات النحوية واللغوية، فشرعت افتش عن مخطوطات هذا الكتاب في المكتبات العامة، وعن مصادر دراسة ابن السيد ومراجعتها.

أما نسخ الكتاب الخطية التي حصلت عليها فثلاث: نسخة من مكتبة الاوقاف العامة ببغداد، وثانية من دار الكتب المصرية، تحشمت مشاق السفر من أجلها الى القاهرة، وساعدني في الحصول على مصورتها الزميل الكريم الاستاذ الدكتور يوسف عز الدين، وثالثة من (ليدن) تكرم بالمساعدة على تصويرها والارسال بها الي الزميل الكريم الدكتور قاسم السامرائي.

أما مصادر دراسة ابن السيد ومراجعتها، فهي -إذا استثنينا ما بقي من مؤلفاته المقيدة في دراسة ما يتعلق بعلمه وثقافته- قليلة لا نجد المعلومات عنه، فيها، الا مقتضبة متكررة، مأخوذة بعضها من بعض.

---

(١) تاريخ الفلسفة الاسلامية: ص ٣٤٩.

(٢) فلانند العقيان: ص ٢٢٢.

(٣) تاريخ الفكر الأندلسي. ص ٢٣٤.

أن أوسع ما كتب عنه قديما هو رسالة للفتح بن خاقان نجدها منقولة كاملة في كتاب المقرّي: ازهار الرياض في اخبار عياض<sup>(١)</sup>، وهي زهاء ست واربعين صفحة. ولابن السيد فيما سوى هذه تراجم مختصرة متقاربة في الألفاظ والمضامين في انباه الرواة للقفطي<sup>(٢)</sup>، والصلة لابن بشكوال<sup>(٣)</sup>، وبغية الملتبس للضبي<sup>(٤)</sup>، وقلائد العقيان لابن خاقان<sup>(٥)</sup>، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي<sup>(٦)</sup>، والمغرب في حلى المغرب<sup>(٧)</sup>، والديباج المذهب لابن فرحون اليعمري<sup>(٨)</sup>، والبداية والنهاية لابن كثير<sup>(٩)</sup>، ووفيات الأعيان لابن خلكان<sup>(١٠)</sup>، وغاية النهاية لابن الجزري<sup>(١١)</sup>، ومعجم البلدان لياقوت<sup>(١٢)</sup>، وطبقة النحاة واللغويين لابن قاضي شبهة<sup>(١٣)</sup>، وبغية الرعاة للسيوطي<sup>(١٤)</sup> ومرآة الجنان للياضي<sup>(١٥)</sup>، وكشف الظنون لحاجي خليفة<sup>(١٦)</sup>، وهدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي<sup>(١٧)</sup>، وروضات الجنات للخوانساري<sup>(١٨)</sup>، والكنى والألقاب لعباس القمي<sup>(١٩)</sup>، وحاشية الشمعي على المغني<sup>(٢٠)</sup>، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف اليان سركيس<sup>(٢١)</sup>، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة<sup>(٢٢)</sup>، والاعلام للزركلي<sup>(٢٣)</sup>، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان<sup>(٢٤)</sup>، ودائرة المعارف الاسلامية<sup>(٢٥)</sup>

ولم تكتب عن ابن السيد دراسة علمية كاملة، أو مستقلة، غير فصل في كتاب الحركة اللغوية في الاندلس لأبير حبيب مطلق<sup>(٢٦)</sup>، تكلم فيها على حياته وكتابه: شرح سقط الزند، والاقتضاب. واذا تجاوزنا هذا فلن نجد الا مقدمات لما نشر له من كتب ورسائل: مقدمة الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي على القسم الذي نشره من كتاب ابن السيد

٥٦٥٥٢ (١٤)	١٤٩١٠٧٣ (١)
٢٢٨٣ (١٥)	١٤٧٢ (٢)
٤٨٨١ (١٦)	٢٨٧١ (٣)
٤٥٤١ (١٧)	٣٢٤ (٤)
٤٣١ (١٨)	٢٢١ (٥)
٣١٧١ (١٩)	٦٥-٦٤/٤ (٦)
٢٦٢-٢٦٦/١ (٢٠)	٣٨٥/١ مؤلفين.
٥٦٩١ (٢١)	١٤١-١٤٠ (٨)
١٢٧١ (٢٢)	١٩٨١٢ (٩)
٢٦٨/٤ (٢٣)	٢٨٤-٢٨٣٢ (١٠)
٥٤٧١، والملحق ٧٥٨/١ بالالمانية.	٤٤٩١ (١١)
٦٧٨٣ (٢٥)	٤٤٧١ (١٢)
٣٣٧ (٢٦)	٣٤١ مصورة دار الكتب المصرية في مكتبة قسم التاريخ.

«المسائل والأجوبة»<sup>(١)</sup>، ومقدمة الدكتور حامد عبد المجيد على نشرته من كتاب ابن السيد: الإنتصار ممن عدل عن الاستبصار<sup>(٢)</sup>، ومقدمته على نشرته من كتاب ابن السيد: شرح المختار من لزوميات أبي العلاء<sup>(٣)</sup>، ولعل هذه المقدمة أوسع ما كتب عنه حتى الآن. ويمكن ان يضاف الى هذا ما كتبه محمد سليم الجتدي عن شرح البطليوسي لسقط الزند، في كتابه: الجامع في اخبار أبي العلاء المعري وآثاره<sup>(٤)</sup>، وما كتبه اللجنة التي تولت نشر شروح سقط الزند عن هذا الشرح<sup>(٥)</sup>.

ولكي يكون عملنا علمياً قسمنا البحث قسمين، الأول دراسة عن البطليوسي ومؤلفاته، وهو ثلاثة فصول.

تحدثنا في الفصل الأول منها عن حياة المؤلف، وصلته بعلماء عصره، وملوك زمانه، وتقلبه في مدن الأندلس الشهيرة: كبطليوس وطليلة والشتمة والسهلة وبلنسية التي استقر فيها مؤلفاً ومدرساً الى أن مات. وأوضحنا في هذا الفصل أيضاً جوانب ثقافته المتعددة، وذكرنا تلاميذه الذين لازموا واخذوا العلم عنه، ثم عرضنا لأدبه الشري والشعري.

وكان الفصل الثاني عن مؤلفاته، وقد حاولنا أن نجعلها من بطون الكتب وامهات المراجع ونرجع الى المطبوع منها والمخطوط لتكون فكرة صحيحة عنها. وأحصينا من مؤلفاته عشرين كتاباً غير ما أشار اليه الدارسون المحدثون، ورتبناها ترتيباً أبجدياً، ليسهل الرجوع اليها، وتحدثنا عن كل كتاب حديثاً مختصراً مشيرين الى الذين ذكروه من القدماء، منوهين بما اشتمل عليه، ذاكرين المحققين الذين نشره اذا كان مطبوعاً.

وأفردنا الفصل الثالث للحديث عن كتاب «الحلل»، ففصلنا القول فيه تفصيلاً، لانه الكتاب الذي يعيننا. فبدأنا بالكلام على كتاب الجمل للزجاجي، لأنه اساس كتاب البطليوسي، مبينين منهجه واسلوبه في التأليف، مشيرين الى الذين عنوانوا به، وكان هذا فاتحة الحديث عن كتاب الحلل الذي حاولنا ان نبين فيه اهداف مؤلفه ومنهجه واسلوبه في عرض القضايا النحوية وتصويب ما أخطأ فيه الزجاجي أو توهمه الناس أنه خطأ منه، ثم ما

(١) ٤-٣، ثم نشره في كتابه «نصوص ودراسات افریقیة» ص ١٤٠.

(٢) آغ.

(٣) ٣٩-١.

(٤) ٧٧٠ / ٢.

(٥) ٧١.

ذكره صاحبنا من آراء للنحاة البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة المشهورين ، وتحدثنا بعد ذلك عن مخطوطات الكتاب التي اعتمدنا عليها في التحقيق ، وهي كما قلنا : مخطوطة الأوقاف العامة ببغداد ، ومخطوطة لندن ، ومخطوطة دار الكتب المصرية ، ووصفناها وأوضحنا ميزة كل منها .

وكان القسم الثاني تحقيقاً لمخطوطة «الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» وقد حاولنا أن نخرج نسخة صحيحة من الكتاب هذا يمكن الاعتماد عليها ، وذلك باتخاذ نسخة الأوقاف أصلاً للتحقيق ، لأنها أقدم النسخ ، مستعينين بالنسختين الأخرين ، ويكتاب الجمل المطبوع للزجاجي وكتب اللغة والنحو والأدب والطبقات .

ولم يكن العمل هيناً ، لأن مخطوطات الكتاب لم تكن دقيقة ، ولأن البطليوسي ذكر كثيراً من أقوال أئمة اللغة والنحو والشواهد القرآنية والشعرية . وقد كلفنا ذلك جهداً كبيراً للوصول إلى ضبط الكتاب والتثبت مما اشتمل عليه .

ولعلنا استطعنا بعد ذلك كله ان نخرج نسخة من كتاب «الخلل» تكون قريبة مما كتب مؤلفها ، واضحة مفيدة ، لنهيء للباحثين كتاباً يتفهمون به ، آمليين أن يحظى عملنا هذا بقبولهم ورضاهم .

وطيب لي وأنا أكبر جماح القلم أن أنوه بالتوجيهات السديدة والمساعدات الكريمة التي أسداها لي استاذي المفضل الدكتور ابراهيم السامرائي ، ولن يفوتني هنا ، ايضاً ، ان أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في عملي العلمي هذا ، أو أعارني كتاباً ، أو يسر لي أمراً ، ولا سيما الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور أحمد مطلوب سائلاً المولى -جل شأنه- أن يوفق الجميع لما فيه خدمة الأمة العربية المجيدة وتراثها النفيس .

انه محيب الدعوات .

سعيد عبد الكريم سعودي





ابن السید البطلیوسی



## حياته

البطليوسي من أشهر علماء الأندلس الذين برعوا في علوم مختلفة، وتضلّعوا منها واشتهروا بها والقوا فيها العديد من الكتب والرسائل، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ولد سنة (٤٤٤) للهجرة<sup>(١)</sup> في مدينة «بطليوس»<sup>(٢)</sup> وكانت مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة. وكانت عاصمة بني الألفس في عهد ملوك الطوائف.

ان من يحاول أن يعرف شيئا كثيرا عن البطليوسي لا يتيسر له ذلك، لأن معظم كتب التراجم والطبقات لم تذكر عنه إلا معلومات قليلة، وهذه المعلومات متشابهة أو متكررة إذ لا يكاد يزيد احدها على الآخر في شيء، إلا ما كتبه الفتح بن خاقان عنه، وهو رسالة لا تقدم لنا معلومات ضافية، لأنه شغل نفسه بالوصف المسجوع والعبارات المنمقة. وقد حفظ لنا المقرئ هذه الرسالة في مؤلفه (ازهار الرياض في اخبار عياض)، وقال عنها: «ورأيت تأليفا بديعا للفتح صاحب القلائد، والمطمح، ضمنه التعريف بهذا الامام ابن السيد خاصة وها أنا اورده بجملته لغرابته وفصاحته وبلاغته. وان كان فيه بعض ما هو من قبيل الهزل الذي الاعراض عنه أولى؛ وقد جرت عادة الاشياخ بذكر مثل ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وذكر الفتح بن خاقان نفسه رسالته هذه في كتابه (قلائد العقيان في محاسن الاعيان)<sup>(٤)</sup>.

قضى ابن السيد حياته الأولى في بطليوس، يقرأ على علمائها وادبائها، ومنهم أخوه أبو الحسن علي بن السيد الذي قال عنه ابن بشكوال: «كان مقدما في علم اللغة وحفظها والضبط لها وأخذ عنه أخوه أبو محمد كثيرا من كتب الأدب وغيرها»<sup>(٥)</sup>. وعن أخذ عنهم

(١) ينظر وفيات الاعيان: ٢٨٣/٢، وانباء الرواة: ١٤٣/٢. والصلة: ٢٨٢/١. والبنية: ٥٦٢. وشذرات الذهب:

٦٥٨.

(٢) يفتحون وسكون اللام وياء مضمومة وسين مهملة (ينظر معجم البلدان: ٤٤٧١).

(٣) ازهار الرياض: ١٠٣٨.

(٤) ص ٢٢١-٢٣١.

(٥) الصلة: ت ٩٠٠ (الطبعة الأوروبية).

البطلبيوسي ايضا علي بن أحمد بن حمدون المقرئ البطلبيوسي المعروف بابن اللطينة<sup>(١)</sup>، وعاصم بن أيوب الأديب البطلبيوسي<sup>(٢)</sup>.

وقد طلب العلم في قرطبة ، وكانت يومئذ تزخر بالعلماء والأدباء ، فقرأ فيها على أبي علي حسين بن محمد الغساني<sup>(٣)</sup> ، واتصل بأديبين كبيرين جاءا الى الاندلس هما : ابو الفضل البغدادي الذي أخذ عنه شعر المعري ، وقال : «اخبرنا ابو الفضل البغدادي شيخنا في شعر ابي العلاء»<sup>(٤)</sup> ، وقال عنه ايضا : «واخبرني ابو الفضل البغدادي شيخنا في شعره»<sup>(٥)</sup> ، وابو القاسم عبد الدائم بن مرزوق بن خير القيرواني الذي قال عنه وعن شيخه البغدادي : «وما روينا عن شيخنا أبي الفضل البغدادي وعبد الدائم القيرواني»<sup>(٦)</sup>.

وبعد ان توفرت لدى البطلبيوسي اسباب العلم ومقوماته اتصل ببعض ملوك عصره فوفد على بني ذي النون امرأ طليطلة واتصل بالمامون بن ذي النون ، ثم بالقادر بالله يحيى ابن المأمون بن ذي النون . وله أوصاف شتى في مجالس كان يشهدها مع هؤلاء الامراء ، فمن ذلك أنه حضر مع القادر بالله بمجلس الناعورة بطليطلة فقال يصف المجلس :

يا منظرأ إن رمقت بهجته أذكرني حسن جنة الخلد  
تربة مسك وجو عنبرة وغنيم ندي وطش ماورد  
والماء كاللازورد قد نظمت فيه اللآلي فواغر الأسد  
كأنما جائل الحساب به يلعب في حافته بالنرد<sup>(٧)</sup>

ولم يبق عند هؤلاء الامراء ، وانما تحول الى غيرهم بعد موت اخيه ابي الحسن الذي حبسه ابن عكاشة سنة (٤٨٠) في قلعة «رياح» ومات فيها . فاتصل بعبد الملك بن رزين صاحب «السلة وشتيرية» ، فاكرمه ، وبالغ في إكرامه ، ولكن الأمر لم يلبث أن فسد بينه وبين البطلبيوسي ، ففر منه خوفاً من أن يصاب بأذى كما أصيب أخوه قبله .

ودخل «سرقطة» أيام المستعين بالله واتصل به وقال يمدحه :

(١) نفسه : ت ٨٩١ .

(٢) نفسه : ت ٩٦٦ .

(٣) الصلة : ت ٣٢٦ .

(٤) الانتصار : ص ٢١ .

(٥) نفسه : ص ٤٥ .

(٦) نفسه : ص ٢٣ .

(٧) ثلاث العقيان : ص ٢٢٢ . وازهار الرياض : ١٠٧٣ .

باقمار اطواق مطالعها بان  
مسايرة اظعانهم حيثما كانوا

هم سلبوني حسن صبري إذ بانوا  
لئن غادروني باللوى إن مهجتي

ثم قال:

وحفت بنا من معضل الخطب الوان  
هواجس ظن خن والظن خيوان  
نواظرنا دهوراً ولم بهم هتان  
إذا وطن أقصاك أوتك أوطان  
أنوف وحازته من الماء اجفان  
فلا ماؤها صدًا ولا الثبت سعدان  
وشاد له البيت الرفيع سليمان  
له النصر حزب والمقادير أعوان<sup>(١)</sup>

تنكرت الدنيا لنا بعد بعدكم  
أناخت بنا في أرض شنت مرية  
وثنما بروقاً للمواعيد أتعبت  
فسرنا وما نلوى على متعذر  
ولا زاد الا ما انتشته من الصبا  
رحلنا سوام الحمد عنها لغيرها  
الى ملك حابه بالمجد يوسف  
الى مستعين بالاله مبريد

ويبدو أن هذا كان آخر اتصال له بالملوك والامراء، لأنه تحول بعد ذلك الى حياة جديدة، تميزت بالطابع العلمي، تدريساً وتأليفاً، فاستقرت به الحال في مدينة «بلنسية»، وفي هذه المدينة الف معظم كتبه المهمة، وقصده طلبة العلم يقرأون عليه، ويقبسون منه، لحسن تعليمه وجيد تفهيمه، ولتبحره في الأدب واللغة ومعرفته بها واتقانه لها.

ومن اشهر طلابه أبو حفص عمر بن محمد القيسي البلنسي صاحب الأحكام بلنسية، وكان فقيها حافظاً للمسائل مفتياً مشاوراً<sup>(٢)</sup>، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري البلنسي وقد لازم البطلبوسى طويلاً<sup>(٣)</sup>، وأبو علي حسين بن محمد بن حسين بن عريب الانصاري: أخذ العربية والأدب عنه<sup>(٤)</sup>، وأبو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام القيسي<sup>(٥)</sup>، وأبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف بن محمد الانصاري: أخذ العربية عنه واختص به<sup>(٦)</sup>، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن الخلف بن الحسن الصديقي<sup>(٧)</sup>، وأبو عبد الملك مروان بن عبد الله بن مروان بن محمد بن مروان:

(١) ثلاث العقبان: ص ٢٢٨، وازهار الرياض: ١٢٧٣-١٢٢٢.

(٢) التكملة: ت ١٨٢٤ (الطبعة الأوروبية).

(٣) التكملة: ت ١٣٨٦.

(٤) التكملة: ت ٨٣. (الطبعة الأوروبية).

(٥) نفسه: ت ١٧١٥.

(٦) نفسه: ت ١٨٦٣.

(٧) نفسه: ت ١٥٥٤.

سمع منه ولازمه<sup>(١)</sup>، وابو حفص عمر بن محمد بن عديس البلنسي اللغوي<sup>(٢)</sup>، وابو عبد الله محمد بن مخلوف بن جابر: صحبه وسمع منه<sup>(٣)</sup>، وابو الحسن علي بن عطية الله بن مطرف اللخمي<sup>(٤)</sup>.

وتوفي ابن السيد البطليوسي بمدينة بلنسية في منتصف رجب سنة احدى وعشرين وخمسمائة<sup>(٥)</sup>، فيكون اذن قد عاش سبعا وسبعين سنة كانت حافلة بجلائل الاعمال من تعلم وتعليم وتأليف في جوانب متعددة من الادب والشعر واللغة وعلوم العربية والثقافة الدينية والفلسفية.

### ثقافته

كان البطليوسي متبحرا في علوم اللغة والأدب والفقه والفلسفة. وتدل على ذلك مؤلفاته المتنوعة، فقد ألف في اللغة والنحو والأدب والفقه والحديث والفلسفة. واثني عليه العلماء ثناء كبيرا.

قال فيه ابن بشكوال: «كان عالما بالأدب واللغات، مستبحرا فيهما، مقدا في معرفتهما، يجتمع الناس إليه، ويقرأون عليه، ويقبسون منه، وكان حسن التعليم جيد التلقين، ثقة ضابطا، وألف كتابا حسنا<sup>(٦)</sup>، ونقل عنه هذا القول القفطي في الانباه<sup>(٧)</sup>، وابن خلكان في الوفيات<sup>(٨)</sup>.

وقال عنه الفتح بن خاقان: «أذ هو أزر علمائنا بحرا، وأوسعهم نحرا، وأحسنهم خواطر، وأسكبهم مواطر، وأسيرهم امثالا، وأعدمهم مثالا». وقال ايضا: «إنه ضارب قداح العلوم ومجملها وغرة أيماننا البهيمية وتحجيلها. . . وهو اليوم شيخ المعارف وامامها ومن في يديه مقودها وزمامها، لديه تشد ضوال الأعراب وتوجد شوارد اللغات

(١) نفسه: ت ١٠٨٨.

(٢) نفسه: ت ١٨٢٥.

(٣) نفسه: ت ٧٦٧.

(٤) نفسه: ت ١٨٤٤.

(٥) ينظر: وفيات الاعيان: ٢٨٤/٢. والصلة: ٢٨٧/١. وانباه الرواة: ١٤٣/٢. والغبية: ٥٦٢. وشذرات الذهب:

٦٥/٤.

(٦) الصلة: ٢٨٧/١.

(٧) ١٤٧٢.

(٨) ٢٨٧/٢.

والاعراب . . . . . وله تحقق بالعلوم الحديثة والقديمة وتصرف في طرقها المستقيمة ما خرج بمعرفتها عن مضمار شرع ولا نكّب عن أصل اللسنة ولا فرع. وتوالمفه في الشروحات وغيرها صنوف وهي اليوم في آذان الأيام شنوف»<sup>(١)</sup>.

وقال السيوطي فيه: «كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيهما، انتصب لاقراء علوم النحو، واجتمع اليه الناس، وله يد في العلوم القديمة»<sup>(٢)</sup>.

## ادبه

كان البطليوسي حريصاً على الالتزام بأسلوب رفيع في كتاباته الى جانب التزامه بالاسلوب العلمي المقنع فيما بحث وعالج من قضايا. وقد امتاز هذا الاسلوب بالمتانة وسبك العبارة والجنوح الى السجع احياناً، ويبدو ذلك واضحاً كل الوضوح في مقدمات ما قرأنا من كتبه فائتته في كلامنا على مؤلفاته.

وطرق باب الشعر غير أنه لم يشتهر شاعراً كما اشتهر عالماً ادبياً لانصرافه الى البحث والتأليف، وقد وجدنا، فيما قرأنا من مصادر عنه، شعراً في فنون واغراض متعددة كالوصف، والغزل، والمدح، والحث على التعلم، والرثاء والزهد.

قال في وصف الراح:

سَلَّ الموم اذا نبا زمن  
مزجت فمن در على ذهب  
وكان ساقبها يثير شذا  
بمدامة صفراء كالذهب  
طاف ومن حبيب على لب  
مسكٍ لدى الأقوام منتهب<sup>(٣)</sup>

ومما قاله في الغزل:

أبا عامر انت الحبيب الى قلبي  
أتعرض حتى بالخيال لدى الكرى  
كأنى أخو ذنب يمازى بذنبه  
فيا ساخطاً هل من رجوع الى الرضا  
وإن كنت دهرًا من عتابك في حرب  
وتبخل حتى بالسلام مع الركب  
وما كان لي غير المودة من ذنب.  
ويا نازحاً هل من سبيل الى القرب

(١) ينظر أزهار الرياض: ١٠٥٣-١٠٧٠.

(٢) بنية الرعاة: ٥٥/٢.

(٣) زمار الرياض: ١٠٦٣.

لك القلب ما فيه لغيرك منزل منحتكه فانزله بالسهل والرحب<sup>(١)</sup>

ومما قاله في العلم:

أخو العلم حيّ خالد بعد موته وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى وأوصاله تحت التراب رميم يظن من الأحياء وهو عديم<sup>(٢)</sup>

ومما قاله في رثاء الوزير أبي عبد الملك بن عبد العزيز:

عزاءً بني عبد العزيز وان خلا من المجد مغناه وهدّ مناره ففيكم لهذا الصدع آس وجابره وان كان صعباً أسوه وانجباره لكم شرف أرسى قبواعد بيته أبو بكر الساري اليكم نجاره أجلّ وزير عطر الأرض ذكره وأخجل زهر النيرات فخاره فلو كان للعلياء جيد ومعصم لأصبح منكم عقده وسواره<sup>(٣)</sup>

ومما قاله في الزهد من لزوم ما لا يلزم:

امرت الهى بالكارم كلها ولم ترضها إلا وانت لها أهل فقلت اصفحوا عن أساء اليكم وعودوا بحلم منكم ان بدا جهل فهل لجهول خاف صعب ذنوبه لديك أمان منك أو جانب سهل<sup>(٤)</sup>

(١) أزهار الرياض: ١٢٩٣-١٣٠.

(٢) الصلة: ٢٨٢٨. ووفيات الأعيان: ٢٨٣/٢. وانباء الرواة: ١٤٧٢. وبتغية الوعاة: ٥٧٢. والشذرات: ٦٥/٤.

(٣) أزهار الرياض: ١٢٦٣-١٢٧.

(٤) أزهار الرياض: ١٤٠/٣.

الفصل الثاني

مؤلفاته



## مؤلفاته

الف البطليوسي كتابا كثيرة تدل على ثقافة متنوعة واطلاع واسع ، ويغلب على معظم كتبه الطابع اللغوي والنحوي . وقد وصلت اليها مجموعة من كتبه وضاع بعضها ، وقد طبع قسم مما وصل اليها وما يزال القسم الآخر ينتظر من يقوم بتحقيقه ونشره . وكتبه التي اطلعنا عليها أو قرأنا عنها في كتب الطبقات والتراجم هي :-

١- أبيات المعاني :-

ذكره البغدادي في خزانة الأدب وهو من المراجع التي اعتمد عليها<sup>(١)</sup> .

٢- الاقتضاب في شرح ادب الكتاب :-

ألف ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦) للهجرة كتاب «أدب الكاتب» الذي يعد أصلا من اصول الأدب وركنا من اركانه الأربعة كما قال ابن خلدون : «وسمعا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن واركانه أربعة دواوين ، وهي أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب الكامل للمبرد وكتاب البيان والتبيين للجاحظ وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي ، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها»<sup>(٢)</sup> .

وكتاب ابن قتيبة في تقويم اليد واللسان ، وضعه حينما رأى الناس منصرفين عن اللغة والأدب في زمانه ، وقد عني به قديما غير واحد من العلماء فشرحوه وكتبوا عليه التعليقات يتقدونه طورا ويعتدرون عنه طورا آخر ، ومن شرحه ابن السيد البطليوسي في كتابه «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ، وقد وضح هدفه في مقدمته فقال : «غرضي في كتابي هذا تفسير خطبة الكتاب وذكر أصناف الكتابة ومراتبهم وجل ما يحتاجون اليه في صناعتهم ، ثم الكلام بعد ذلك على نكت من هذا الديوان يجب التنبيه عليها والارشاد اليها ، ثم الكلام على مشكل اعراب ابياته ومعانيها وذكر ما يحضرن من اسماء قائلها»<sup>(٣)</sup> . وقسمه ثلاثة اجزاء : الجزء الأول في شرح الخطبة وما يتعلق بها من ذكر أصناف الكتاب وآلاتهم ، والجزء الثاني في التنبيه

(١) خزانة الأدب . ٩١ .

(٢) مقدمة ابن خلدون : ص ٥٥٣ - ٥٥٤ .

(٣) الاقتضاب : ص ٢ .

على ما غلط فيه واضع الكتاب أو الناقلون عنه وما منع منه ، وهو جائز ، والجزء الثالث في شرح آياته .

وقد اتبع في ترتيبه ترتيب كتاب ابن قتيبة ، وتحدث عن موضوعاته باباً باباً ، وطريقته في الشرح ، أو التعليق ، أو التصويب أن يأخذ عبارة من كتاب ابن قتيبة ثم يشرحها أو يبين ما يرى فيها من خطأ أو صواب ويذكر ما يعن له من خواطر وآراء .  
من ذلك قوله :

«مسألة- قال ابن قتيبة : ومن ذلك قول العامة : فلان يتصدق اذا اعطى ، وفلان يتصدق اذا سأل ، وهذا غلط . والصواب : فلان يسأل ، وانما المتصدق المعطي ، قال الله تعالى : «وتصدق علينا أن الله يجزي المتصدقين» .

قال المفسر: هذا الذي قاله ابن قتيبة هو المشهور عن الأصمعي وغيره من اللغويين . وقد حكى أبو زيد الانصاري وذكر قاسم بن اصبح عنه أنه يقال : تصدق ، اذا سأل . وحكى نحو ذلك ابو الفتح بن جني وأنشد :

ولو انهم رزقوا على اقدارهم الفيت اكثر من ترى يتصدق

وذكر ابن الانباري ايضا في كتاب «الأضداد» أن المتصدق يكون المعطي ويكون السائل . وحكى نحو ذلك صاحب كتاب «العين» والاشتقاق ايضا يوجب أن يكون جائزا ، لأن العرب تستعمل «تفعلت في الشيء» للذي يؤخذ جزء بعد جزء ، فيقولون : تحسيت المرق وتجرعت الماء ، فيكون معنى تصدقت : التمسيت الصدقة شيئا بعد شيء»<sup>(١)</sup> . وتتضح في هذا النص وغيره ثقافة البطلبيوسي اللغوية وتنبهه اقوال اللغويين والافادة منها ، كما تتضح في القسم الثالث من كتابه ثقافته الأدبية وحفظه للأشعار ومعرفة قائلها وما يتصل بروايتها ، وقد اوضح ذلك في مقدمة هذا القسم ، وهو الكتاب الثالث ، فقال : «وهذا حين ابدأ بشرح مشكل اعراب آيات هذا الكتاب ومعانيها وذكر ما يحضرنى من اسماء قائلينا وغرضي أن أقرن بكل بيت منها ما يتصل به من الشعر من قبله أو من بعده إلا آياتا يسيرة لم اعلم قائلينا ولم احفظ الأشعار التي وقعت فيها ، وفي معرفة ما يتصل بالشاهد وما يجلو معناه وما يعرب عن فحواه فانا رأينا كثيرا من المفسرين للآيات المستشهد بها قد غلطوا في معانيها حين لم يعلموا الأشعار التي وقعت فيها ، لأن البيت اذا انفرد احتمل تأويلات كثيرة كقول

(١) الانضاد : ص ١١٠

بعض من شرح ابيات كتاب سيويه في قول العجاج:  
كشعاً طوى من بلد غتارا . من يأسه اليأس او حذارا

انه يصف ثورا وحشيا، وفي قول ابي التجم:  
يأتي لها من أيمن وأشمل

انه يصف ظلياً ونعاماً<sup>(١)</sup>.

وفي البطلوسي بما وعد في هذه المقدمة فتكلم على الشواهد التي ذكرها ابن قتيبة في  
أدب الكاتب فذكر قائلها وما قبلها أو بعدها من ابيات، وربط بينها، وشرح غريبها،  
وأوضح معانيها، وصحح ما وقع فيه ابن قتيبة من سهو أو خطأ.

وكتاب الاقتضاب هذا مطبوع في بيروت سنة (١٩٠١) بعناية عبد الله أفندي  
البيستاني. وقد حققه وهياء للنشر الدكتور حامد عبد المجيد والمرحوم الاستاذ مصطفى  
السقا<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الانتصار من عدل عن الاستبصار:-

عني الناس بشعر ابي العلاء المعري فتدارسوه وشرحوه وكان ابن السيد البطلوسي  
واحداً من هؤلاء، فقد وضع شرحاً لسقط الزند لأنه وجد «ضوء سقط الزند» غير مستوف  
لجميع معانيه، وتكلف من شرحه لشعر ابي العلاء ما تكلف ووقع هذا الشرح لأبي بكر  
محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي فعلق عليه وانتقده مما حمل البطلوسي الى تأليف  
كتابه «الانتصار من عدل عن الاستبصار» ورده ودفع مأخذه وبين أن ما توهمه ابن العربي  
عليه من تصحيف صحف أو لفظ حرف او ما رآه في بعض الأبيات من زيادة أو نقصان انما  
هو من لحن الناسخ وأنه لو تأمل الشرح لأغناه عما توهم ولما كانت به حاجة الى ما تكلف.

وقد أوضح البطلوسي منهجه وهدفه في مقدمة هذا الكتاب، قال: «رأيت أراك الله  
منهج الحق وستنه وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه- اعتراضات ابن  
العربي علينا في شرح شعر المعري، ولسنا ننكر معارضة المعارضين ومناقضة المناقضين فانها  
سبيل العلماء المعروفة وطريقهم المألوفة:

(١) الاقتضاب: ص ٢٨٧.

(٢) مقدمة شرح المختار من لزوميات ابي العلاء: ص ١٧.

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً ان تعدد معاييه  
وانما ننكر من أمر هذا الرجل- وفقنا الله واياه الى صالح العمل- أنه تعسف وما  
انصف، وجاء في المعارضة والخلاف بأشياء استطرفتها غاية الاستطراف، وذلك أنه وجد  
ايباتا أفسدها ناسخ الديوان بالزيادة والنقصان فعادت مكسورة الأوزان ونبت العين عما فيها  
من الشين، فنبه عليها في طرر الكتاب، وبين فيها وجه الصواب، كأنه توهم- عفا الله  
عنه- اثنان من الطبقة التي لا تقيم وزن الشعر، ولا تحسن شيئاً من النظم والنثر، وكذلك  
وجد لحناً من الناسخ في بعض الأحرف فظنه من قبل المؤلف المصنف فتفضل بأن نبه عليه  
في طرر الكتاب، فجعلنا عنده في مرتبة من لا يقيم وزن الشعر ولا يحسن الاعراب. ولولا  
أن يظن بنا هذا الرجل- وفقه الله- عجزاً عن الانتصاف والانتصار، كما توهم علينا الجهل  
بالاعراب وكسر الأشعار، لصممتنا عن مراجعة صمت الرجم ولم نتشأغل بتصريف لسان في  
مجاوبته ولا قلم، ولكن سوء معاملته أحوج الى الكلام، ولو ترك انقطاعاً ليلاً لنام، وقد قال  
الله تعالى ﴿وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾ ثم قال ابو لطيب:

رب أمرأتاك لا تحمد الفعاً ل فيه وتحمد الأفعالا  
وقسي رميت عنها فردت في نحور الكمأة عنك النصبالا  
فأول ما نقول لهذا الرجل- وفقنا الله واياه!- إن كان ما يجري مجرى السهو ويعد من  
اللغو يحسب من الذنوب، ويعتد به في العيوب، فقد كتبت بخطك في معارضتك ايانا اشياء  
صحفت فيها وحرفت، وكسرت صحيح الوزن، ولحنت أقبح لحن، فنحن نتوخى فيها  
معك مناقشة الحساب، ونعاتبك اشد ما يكون من العتاب.

فلا تغضبني من سيرة انت سرتها فأول راضٍ سيرة من يسيرها»<sup>(١)</sup>  
وبدأ بعد هذه المقدمة التي بين فيها هدفه بالرد على ابن العربي وتصحيح ما وقع فيه  
من خطأ فقال في احد المواضع مخاطباً اياه «ورأيتك لما وصلت الى قول المعري:  
فلك دائر ابي فتياه ونية او يفرق الفتيان  
كتبت في الطرة «يفرق» بالرفع فما هذا الغلط ابقاك الله-؟! أليست (أو) هذه هي  
التي ينتصب بعدها الفعل في نحو قولهم «الألزمك أو تقضيني حقي» و«الأسيرن في البلاد أو  
استغني»، وقول امرئ القيس:

فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا أو نموت فنعنرا

(١) الانتصار: ص ١-٣.

وكذلك رأيك لما وصلت الى قول المعري :

ويلاح هلال مثل نون اجادها بجاري النصار الكاتب ابن هلال  
كتبت في الطرة «اخبرني من أوثقه أنه أقام يضرب على الواو من خط ابن مقلة خمسة  
وعشرين سنة» فأثبت في (خمسة) تاء التأنيث والسنة مؤنثة وهذا لحن قبيح»<sup>(١)</sup>.

ورد البطلبوسي ، مآخذ ابن العربي بهذا الاسلوب ولم يقتصر في رده هذا على  
الجوانب اللغوية والنحوية والأدبية ، وإنما تعرض لبعض القضايا العقلية والفلسفية ، لأن  
ابن العربي عارضه في اشياء من العلوم النظرية كمخالفته له في الدهر والزمان وإثبات ارادة  
للانسان ، قال «ورأيك- وفقنا الله وإياك!- قد عارضتنا في اشياء من العلوم النظرية مثل  
مخالفتك لنا في الدهر والزمان وإثبات ارادة للانسان ، وقولنا : إن النفس جوهر باق لا يهلك  
يهلك الاجسام ، ونحو هذا مما يمتد فيه باع الكلام . وكأنك تقمت علينا ان لم تقتصر في هذه  
الأمور النظرية على مذاهب الأشعرية ، ولو شئت لاجبتك عنها كما فعلنا في الأمور الأدبية ،  
فاستدل ببعض على بعض . واعلم ان اتباع الناس على آرائهم ليس بواجب ولا فرض ، ولا  
سيما بمن يتره نفسه عن ان يكون من أهل التقليد الذين ينادون من مكان بعيد . وليس  
امسأنا عن القول في هذه الأشياء والخوض فيها جهلا منا بأغراضها ومعانيها لكنها أمور  
يكتفى فيها بالإشارة والتلويح عن الابانة والتصريح فنحن نطويها على عرها مخافة ان تدنسنا  
بعرها وليس يخفى التعسف والانصاف ولا يعلم ما في الحذف الا الله والاسكاف»<sup>(٢)</sup>.

واعتذر عن ذكره في «شرح سقط الزند» بعض الفلاسفة المتقدمين من الطبيعيين  
والالهيين وازائهم بأنه اضطر الى ذلك اضطرارا ، لأن شعر أبي العلاء يبعث عليه لسوكة  
غير مسلك الشعراء ، وتضمنه نكتا من المذاهب والآراء ، ومن تعاطى تفسير كلامه وشعره  
وجهل هذه العلوم بعد عن معرفة ما يومي اليه ولهذا لا يفسر شعره حق تفسيره إلا من له  
تصرف في انواع العلوم . وكتاب الانتصار هذا مطبوع في مصر سنة (١٩٥٥) بتحقيق  
الدكتور حامد عبد المجيد .

٤- التذكرة الأدبية :-

ذكرها القفطي في انباه الرواة<sup>(٣)</sup>.

(١) الانتصار: ص ١٣-١٤ .

(٢) الانتصار: ص ٤٦-٤٧ .

(٣) ١٤٧٢ .

## ٥- التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة :-

ذكره بهذا الاسم ابن خلكان في وفيات الأعيان<sup>(١)</sup>، وابن بشكوال في الصلوة<sup>(٢)</sup>، والقفطي في انباه الرواة<sup>(٣)</sup>، وابن العماد في شذرات الذهب<sup>(٤)</sup>، وسماء السيوطي في بغية الوعاة<sup>(٥)</sup> وكتاب سبب اختلاف الفقهاء، وسماء صاحب أزهار الرياض<sup>(٦)</sup> «التنبيه على السبب الموجب لاختلاف العلماء في اعتقاداتهم وآرائهم وسائر اغراضهم وانحائهم»، وسماء حاجي خليفة في كشف الظنون<sup>(٧)</sup> «التنبيه على الأسباب الموجبة للخلاف بين المسلمين». وقد طبع هذا الكتاب في مصر سنة (١٣١٩) للهجرة باسم «الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم» بتحقيق الشيخ عمر المحمصاني الأزهري.

## ٦- جزء فيه علل الحديث :-

ذكره ابن خبير في فهرسته، وقال عنه «حدثني به الشيخ المحدث أبو الحسين عبد الملك ابن محمد بن هشام رحمه الله عن أبي محمد مؤلفه»<sup>(٨)</sup>.

## ٧- الحدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة :-

نشره في مصر سنة (١٩٤٦) عزة العطار، وفي كتاب تاريخ الفكر الأندلسي<sup>(٩)</sup> أن «آسين بلاسيوس» نشره مع ترجمة له سنة (١٩٤٠)، وقال فيه: «ان كتاب الحدائق يعتبر اول محاولة للتوفيق بين الشريعة الاسلامية والفكر اليوناني».

٨- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل :- وهو كتابنا هذا وستحدث عنه بالتفصيل.

## ٩- الحلل في شرح ابيات الجمل :-

ذكره بهذا الاسم ابن العماد في الشذرات<sup>(١٠)</sup>، والسيوطي في البغية<sup>(١١)</sup>، وسماء القفطي في انباه الرواة<sup>(١٢)</sup> و«كتاب شرح ابيات الجمل».

---

(٧) المجلد الأول: ص ٤٨٨	(١) ٢٨٧٢
(٨) فهرسة ابن خبير: ص ٢٠٤	(٢) ٢٨٧١
(٩) ص ٢٣٤	(٣) ١٤٧٢
٦٥/٤ (١٠)	(٤) ٦٥/٤
٥٧٢ (١١)	(٥) ٥٧٢
١٤٧٢ (١٢)	(٦) ١٠٧٢

وهذا الكتاب شرح لأبيات الجمل للزجاجي ، وقد اتبع فيه السبيل التي سار عليها في الكتاب الثالث من «الافتضاب» وذلك بأن يذكر البيت ثم ينسبه ويشرحه مبينا معاني الفاظه وما هو غريب منها وما هو مستعمل .

مثال ذلك قول الإخطل :-

ان من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها جأذرا وطلباء

«هذا البيت للأخطل ، وكان نصرانيا ، ولذلك ذكر الكنيسة . والجأذرا اولاد البقر واحده جؤذر بضم الذال وفتحها ، وأهل البصرة لا يعرفون فتح الذال لأن (فعلاً) عندهم غير مستعمل ، وحكى الكوفيون الفاظا كثيرة على (فعلل) وهو جؤذر وطحلب وصدغ ، يقول من دخل الكنيسة رأى فيها من نساء النصارى وبنهم اشباه الجأذر والطلباء .

والكتاب هذا غير مطبوع ، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تلي كتابه «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» ونسخة مخطوطة ايضا في خزنة السيد محمد المشكاة في المكتبة المركزية بجامعة طهران .

١٠- رسالة كتب بها الى ابن خلصة وأخرى بعث بها الى قبر النبي ﷺ<sup>(١)</sup> .

١١- شرح ديوان المتنبي :-

ذكره ابن خلكان وقال عنه : «وسمعت أن له شرح ديوان المتنبي ولم أقف عليه ، قيل : انه لم يخرج من المغرب»<sup>(٢)</sup> .

١٢- شرح سقط الزند :-

قال عنه ابن خلكان «وشرح سقط الزند لأبي العلاء المعري شرحا ، استوفى فيه المقاصد ، وهو أجود من شرح أبي العلاء صاحب الديوان الذي سماه «ضوء السقط»<sup>(٣)</sup> . وليس هذا الشرح خاصا بسقط الزند بل ضم البطليوسي اليه طائفة اخرى من شعر أبي العلاء بعضها من لزوم ما لا يلزم وبعضها الآخر من سائر دواوينه ، وانفرد من بين الشراح بترتيب سقط الزند على حروف المعجم .

(١) فهرسة ابن خير: ص ٤٢٠ .

(٢) وفيات الاعيان : ٢٨٣٢ .

(٣) وفيات الاعيان : ٢٨٢٢ .

قال البطلبيوسي في مقدمته «سألتني - واصل الله لديك نوامي النعم وبلغك أفاصي أظمم- أن اشرح لك سقط الزند من شعر ابي العلاء المعروف بالمعري وذكرت أنك قرأت «ضوء سقط الزند» الموضوع فيه، فلم تجده مستوفيا لجميع معانيه ورجوت أن تجد عندي ما يوافق مرادك ويطابق اعتقادك، ولعمري إنه لشعر قوي المباني خفي المعاني؛ لأن قائله سلك به غير مسلك الشعراء وضمنه نكتا من النحل والآراء وأراد أن يرى معرفته بالأخبار والأنساب وتصرفه في جميع أنواع الآداب فأكثر فيه من الغريب والبديع ومزج المطبوع بالمصنوع فتعقدت الفاظه وبعدت اغراضه وقد اجبتك الى ما سألت وكتبت لك من شرحه ما رغبت. ورأيت أن ترتبه على نظم الحروف المعجمة اتم في الوضع وأجل للتصنيف فاحتجت لذلك أن أزيد فيه ما يفي بالغرض» (١).

ويمتاز هذا الشرح بكثرة التعرض للتحقيقات اللغوية والمسائل النحوية وهو شديد الولوع بالموازنة بين معاني المتنبي وابي العلاء (٢).

وشرحه لقول ابي العلاء:

أغرّ غمته من غسان غرّ تدين لعزهم ارم وعاد  
يوضح طريقته ومنهجه.

قال: «الأغر: المشهور شبه بالفرس الأغر، والأغر أيضا الأبيض. وغمته: رفعته الى اعلى منزلة من الشرف. وقوله تدين، اي: تخضع وتذل. وكان ينبغي أن يقول: دانت؛ لان هذا امر قد مضى وسلف، فالكسائي يقول في مثل هذا: ان «كان» مضمرة فيه وتقديره على قياسه: كانت تدين فأضمر الكون لما فهم المعنى، ولأن كل شيء موجود لا يخلو من كون، وهكذا قال في قوله- تعالى- «واتبعوا ما تتلوا الشياطين على مُلك سليمان» أي ما كانت تتلو، وكذلك قول الراجز:

جنارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالاماض

والبصريون يجعلون مثل هذه الأفعال حالا محكية كما تقول: رأيت زيدا أمس يضحك، فتحكي الحال التي كان عليها. ومنهم من يرى ان المستقبل وضع في هذه

(١) شروح سقط الزند. القسم الأول: ص ١٥

(٢) انظر: ٧٧-٧٨ الخاص في حذر ابي العلاء المعري وأثاره..

المواضع موضع الماضي لما فهم المعنى كما وضع الماضي موضع المستقبل في نحو قول  
الخطيئة:

شهد الخطيئة يوم يلقي ربه ان الوليد أحق بالعبيد<sup>(١)</sup>

والشرح هذا مطبوع مع شرحين آخرين لسقط الزند هما شرح ابي زكريا يحيى بن  
علي بن محمد بن الحسن التبريزي وشرح ابي الفضل قاسم بن حسين بن محمد الخوارزمي  
وصدرت هذه الشروح في كتاب من خمسة أقسام باسم «شروح سنط الزند» وقامت على  
تحقيقه لجنة احياء آثار ابي العلاء باشراف الدكتور طه حسين.

١٣- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء:-

وهو شرح اللزوميات التي اختارها البطليوسي وضمها الى شعر المعري في شرح  
سقط الزند حين أراد أن يرتب شعر السقط على حروف الهجاء، فاحتاج الى أن يزيد فيه ما  
يفي بالغرض فضم اليه هذه اللزوميات وشرحها شرحا وافيا مستفيضا.

ولم يفرد البطليوسي لهذا الشرح كتابا خاصا أو يتخذ له عنوانا معينا وقد جمعها  
الدكتور حامد عبد المجيد واختار لها اسم «شرح المختار من لزوميات ابي العلاء» وطبع  
القسم الأول منه في القاهرة سنة ١٩٧٠.

١٤- شرح الموطأ:-

ذكره ابن خلكان في الوفيات<sup>(٢)</sup>، والقفطي في انباه الرواة<sup>(٣)</sup>، وابن بشكوال في  
الصلة<sup>(٤)</sup> والسيوطي في البغية<sup>(٥)</sup>، وابن العماد في الشذرات<sup>(٦)</sup>، والمقرئ في أزهار الرياض  
وسماه «المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس»<sup>(٧)</sup>.

١٥- الفرق بين الحروف الخمسة:-

قال عنه ابن خلكان: «وله كتاب في الحروف الخمسة وهي السين والصاد والضاد  
والطاء والذال، جمع فيه كل غريب»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) شروح سنط الزند: القسم الأول، ص ٢٩٤	(٥) ٥٧٢
(٢) ٢٨٣٢	(٦) ٦٥٤
(٣) ١٤٧٢	(٧) ١٠٧٣
(٤) ٢٨٢٨	(٨) وفيات الاعيان، ٢٨٢٢

١٦- فهرسة ابن السيد:-

رواها ابن خير عن شيخه ابي الحسن عبد الملك بن محمد بن هشام القيسي وابي محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد العبدري، وكلاهما عن المؤلف<sup>(١)</sup>.

١٧- قصيدة في رثاء ديك:-

رواها ابن خير في فهرسته<sup>(٢)</sup>.

١٨- المثلث في اللغة:-

ذكره ابن خلكان، وقال عنه: «كتاب المثلث في مجلدين أتى فيه بالمعاني ودل على اطلاع عظيم، فإن مثلث (قطرب) في كراسة واحدة واستعمل فيه الضرورة وما لا يجوز وغلط في بعضه»<sup>(٣)</sup>، وذكره ابن خير في فهرسته<sup>(٤)</sup>، والقفطي<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>، والعماد<sup>(٧)</sup>.

ويقول مؤلف كتاب معجم المطبوعات العربية والمعربة: «وقفت على نسخة خطية من كتابه المثلث قال فيه: اجتمع لنا في المثلث المختلف المعاني (٦٨٠) كلمة ومن المثلث المتفق المعاني (١٢٢) كلمة. وقد كنت صنفت فيه تأليفا آخر مرتبا على نظم الحروف حسبها فعلت في هذا التصنيف وذلك عام سبعين واربع مائة وذهب عني في نكبة السلطان جرت علي واتهب معظم ما كان بيدي غير انه لم يبلغ عدد ما ذكرته في هذا التأليف الثاني<sup>(٨)</sup>.

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية. ونسخة في جامعة يابل في امريكا قديمة جدا<sup>(٩)</sup>، ونسخة اخرى في طنجة يقول فيها مالكها عبد الهادي بن محمد السلواي انه: (اي كتاب المثلث مع صغر حجمه مفيد في بابه . . . . ولا اظن يعني عنه مثلث ابن مالك المطبوع فانه نظم والاول نثر وفرق بينهما<sup>(١٠)</sup>).

١٩- المسائل والأجوبة:-

يشتمل هذا الكتاب على مسائل كان البطليوسي قد سئل عنها فكتب اجوبته عليها

(٦) نغمة الوعاة: ٥٦٢.  
(٧) شذرات الذهب: ٦٥٤.  
(٨) ص ٥٦٩  
(٩) جولة في دور الكتب الاميركية: كوركيس عواد.  
(١٠) مجلة المحجم العلمي بدمشق: ٥٦١٢

(١) فهرسة ابن خير: ص ٤٣٣.  
(٢) فهرسة ابن خير: ص ٤١٣.  
(٣) وفيات الأعيان: ٢٨٧٢.  
(٤) فهرسة ابن خير: ص ٣٦٢.  
(٥) انباء الرواة: ١٤٧٢.

والف منها كتابا ضخما تناول فيه ما ينيف على مئة مسألة، والكتاب ما زال مخطوطا، ومنه نسخ في مكتبة الاسكوريال وتونس ولايدن<sup>(١)</sup>. وقد نشر منه الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي مسألة (رب) سنة (١٩٦٣) وتبدو في هذه المسألة طريقة البطليوسي في معالجته القضايا النحوية وهو كدأبه في كتبه الاخرى يعرض المسألة ويبيد رأيه فيها مصححا ما أخطأ فيه الناس مستشهدا بالقرآن الكريم وبالحدِيث الشريف وبالمأثور من كلام العرب البلغاء.

٢٠- المسائل المثورة في النحو:-

ذكره السيوطي في البغية<sup>(٢)</sup>.

٢١- كتاب الدوائر:-

قال فيه هنري كوريان: «يؤهل مؤلفه للدخول في مصاف الفلاسفة... يعرض ابن السيد فيه فلسفة فيضية ولكنها على خلاف فلسفة اتباع ابن سينا لا تكتفي باستنشاء تراتيب الاقانيم الافلوطينية كمبادئ اولى بل تنظم هذا وفقا لبراهين رياضية<sup>(٣)</sup>.

وذكرت له كتب اخرى هي (الاسم والمسمى) و(الأسئلة) و(شرح الخمسة المقالات الفلسفية) و(شرح الفصيح لثعلب)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر الانتصار ص ٥، وشرح المختار من لزوميات ابي العلاء: في ١، ص ٢٣، والمقدمة من كتاب المسائل والاجوبة:

ص ٤.

(٢) ٢٢، ٥٦.

(٣) تاريخ فلسفة لاسلامية: ص ٣٤٩.

(٤) ينظر الانتصار ص ٥ وما بعدها وشرح المختار من لزوميات ابي العلاء في ١ ص ١٧ وما بعدها.



الفصل الثالث  
دراسة كتاب الحلال في اصلاح الخلل من كتاب الحمل



# كتاب الجمل

الف ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي المتوفى سنة (٣٣٧) للهجرة كتاب «الجمل» وهو أهم كتبه النحوية، ولم يضع له مقدمة يشرح فيها منهجه والأبواب التي سيتحدث عنها، وإنما بدأه بالبحث في الكلام وأقسامه الثلاثة ثم شرع في ذكر الابواب المهمة في علم النحو كباب الاعراب والأفعال والتننية والجمع والفاعل والمفعول به وغير ذلك غتتها اياه بأبواب من الصرف وما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر وبشيء من احكام الهمزة في الخط.

وكتاب الجمل واحد من كتب النحو المختصرة التي ألقت في الفترة الاولى من حياة النحو، لكنه كان ذا أهمية كبيرة، لذلك عكف عليه الشراح يفصلون ما أجل فيه مستعينين على ذلك بآيات القرآن، وبالمأثور من كلام العرب الفصحاء تقريبا لمعانيه واغراضه من ذهن القارىء. ومن هذه الشروح: شرح الجمل لأبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف والمتوفى بطليطلة سنة (٣٩٠) للهجرة، وعون الجمل وهو شرح لشواهد الجمل ألفه ابو العلاء المعري المتوفى سنة (٤٤٩) للهجرة وشرح ابيات الجمل لابن سيده علي بن اسماعيل المتوفى سنة (٤٥٨) للهجرة، وشرح الجمل لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالاعلم الشنتمري المتوفى سنة (٤٧٦) للهجرة، وله أيضا شرح ابيات الجمل<sup>(١)</sup>.

## «توثيق كتاب الحلل»

وجاء بعد هؤلاء ابن السيد البطلبيوسي ووضع على الجمل كتابين أحدهما «الحلل في شرح ابيات الجمل» وقد تحدثنا عنه عند الكلام على مؤلفاته، وثانيهما «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» وهو كتابنا الذي نتحدث عنه.

وكتاب الخلل هذا من كتب البطلبيوسي العتيرة وقد سماه ابن خلكان<sup>(٢)</sup> «الحلل في

(١) تنظر مقدمة كتاب الجمل: ص ١٢ وما بعدها. والزجاجي ثلاث سرك: ص ٢١ وما بعدها.

(٢) وفیات الاعيان: ٢٨٧٢.

اغاليط الجمل»، وسماه القفطي<sup>(١)</sup> «اصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل»، وسماه السيوطي<sup>(٢)</sup> «اصلاح الخلل الواقع في الجمل»، وسماه ابن العماد<sup>(٣)</sup> «الخلل في اغاليط الجمل»، وتبعه في هذه التسمية بعض الدارسين المعاصرين<sup>(٤)</sup>، أما النسخة المخطوطة من هذا الكتاب التي اتخذناها أصلاً للتحقيق والنشر فقد كتب في صفتها الأولى «الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل»، وقد جعلنا هذا الاسم عنواناً للكتاب.

## لماذا ألفه ابن السيد

وهذا الشرح من أوسع الشروح التي وصلت إلينا وقد أوضح مؤلفه في مقدمته غرضه منه والسبيل التي اتخذها في الشرح مشيراً إلى عناية المتقدمين به أو اعتراضهم عليه وتخطئه، قال «أما بعد فانك سألتني- سدد الله سهامك إلى اغراض مطالبك وأناف بك على أقاصي آمالك ومآربك- ايضاح معاني آيات كتاب الجمل واصلاح ما وقع فيه من الخلل!، وهو لعمرى كتاب قد أنجد وأغار وطار في الأفاق كل مطار، وواضعه- رحمه الله- قد نزع فيه المترج الجميل فانه حذف الفضول واختصر الطويل غير أنه مع تركه سبيل الاطالة والاكتار قد أفرط في الإيجاز والاختصار ورمى بالكلام على عواهنه غير متقد لمسوىء القول ومحاسنه، ولم يفكر في اعتراض المعترضين وانتقاد المتقدين وتعقب المتعقبين فتجده في كثير من كلامه بعيد الإشارة سيء العبارة. ونحن، وإن تعقبنا بعض الفاظه واعترضنا في نكت من مقاصده واغراضه، معترفون له بالبراعة وأنه من أئمة هذه الصناعة، فاننا بكتابنا افتحن النظر في هذا العلم وهو الذي رشح بصائرنا لما منحناه من الفهم، وقد سبقنا غيرنا إلى الاعتراض عليه وتخطئه في بعض ما نحا إليه، وليس اختلال بعض عباراته مما يخل بمحله في العلم ومكانته في الفهم فقد قال الحكماء: من ألف فقد استهدف فإن أحسن فقد استعطف وإن أساء فقد استقذف وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين وفطرة الانسان مبنية على النقصان إن أصاب في معنى فقد أخطأ في معنى وإن كمل من جهة نقص من أخرى وإنما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الأشياء الذي لا تغيب عنه غائبة في الأرض ولا في السماء. وليس غرضي أن استوفي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم وأقسامه وإنما غرضي أن ابنه على اغلاطه والمختل من كلامه فانه أصل أصولاً لا تصح مع الاعتبار،

(١) اسم الرواة ١٤٢/٢

(٢) بغية اليعاقبة: ٥٦٢.

(٣) شذرات الذهب: ٥٦٤.

(٤) ينظر الانتصار: ص ٤، وشرح المختار من لزوميات أبي العلاء: ص ١٩.

واختار في اشيء ما ليس بالمختار، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر وخفي عليه منه ما يبدو لغيره ويظهر. وأبدأ بذكر اغلاطه والمختل من عباراته ثم أثني بالكلام في ابياته فاتكلم في اعرابها ومعانيها وما يحضرنى من اسماء فائليها واذكر ما يتصل بالشاهد من قبله أو بعده ليكون زائداً في فهم القارئ ونبله».

وحينما نرجع الى الكتاب نجد المؤلف قد التزم بما ذكره في هذه المقدمة فلم يخرج على ابواب كتاب الجمل ولم يزد عليه ابواباً أخرى انما حاول أن يعتمد الى النص فيختار ما وقع فيه خلل لينبه اليه ثم يبدأ باصلاحه ليكون موافقا لما استقر عليه رأي الجمهور بعيداً عما هو غير مألوف ولا متداول في هذا العلم مثال ذلك ان الزجاجي قال في «باب معرفة علامات الاعراب»: «وحذف النون ايضا علامة للجزم في تشية الأفعال وجمعها»<sup>(١)</sup>.

فعقب البطلوسي على هذا القول، قال: «هذه عبارة فاسدة؛ لأن الافعال لا تشي ولا تجمع، ويجب أن نتاول قوله على أنه اراد في تشية ضمائر الأفعال وجمعها، فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه».

وقد يعتمد البطلوسي الى التفصيل في امور أوجزها الزجاجي ايجازاً خلا بالمقصود، مثال ذلك ما ذكره صاحب الجمل عن معاني (أم) فقال: «وتقول أقام زيد أم عمرو ومعناه «أيها قام» فان قلت: قام زيد أم أخوك، لم يميز، لان أم لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام»<sup>(٢)</sup>. فعقب صاحبنا على هذا بقوله: «هذا الذي قاله صحيح غير أن كلامه يوهم أن (أم) لا حال لها غير ما ذكره، ولو قال: لأن (أم) المتصلة لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام لكان أوضح للكلام وارفع للايام لأن (أم) تكون متصلة ومنقطعة، و (أم) المتصلة انما تعادل الف الاستفهام دون سائر ما يستفهم به، وليس في كلامه ما يخصص ذلك بالف الاستفهام دون غيرها».

وقد يخفيء الزجاجي فيما يؤصل من أصول، مثال ذلك قوله: «وأما قوله: وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي»<sup>(٣)</sup>، فهو على الاطلاق غير صحيح، ولكن يحتاج الى تفيد أغفله أبو القاسم فيقال: ما كان منه مقدما قبل المخير عنه جاز في الكلام تذكيره كقوله تعالى «قد كان لكم آية في فتيتين وكقوله «فمن جاءه موعظة من ربه» واذا أخر بعد المخير عنه لم يميز إلا في الشعر كقول الاعشى:

(١) الجمل: ص ٢١.

(٢) الجمل: ص ٣٢.

(٣) الجمل: ص: ٣٦٢ (باب ما يجوز للشاعر ان يشتمه في ضرورة الشعر).

فأما ترى لمشي بدلت فان الحوادث أودى بها  
ولكن البطليوسي لا يفهم هذا الموقف من الزجاجي دائما وإنما قد يكون الى جانبه  
يعتذر، ويؤيد رأيه فيما ذهب اليه ليرد على من ظن أن الزجاجي قد توهم، فمثال اعتذاره  
له قوله: في باب (التعت): «قال ابو القاسم في هذا الباب: وأعلم ان النكرة تنعت  
بالنكرة كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة»<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: «قد عارضه في هذا الكلام بعض النحويين وقال هذا كما قال لولا أنه  
علل أصلا بفرع لأن النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها بدليل أنها تمتع من الصرف  
والنكرة لا تمتع، وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم لأن أبا القاسم لم يصرح بأن  
أحدهما علة للآخرى إنما هو كلام خرج مخرج التشبيه وليس يلزم اذا شبه شيء بشيء أن  
يكون أحدهما علة للآخر».

وقوله في الاعتذار له أيضا ورد التوهم: «قد اولع قوم ممن يقرأ هذا الكتاب أو يقرأ  
عليه بأن يزيدوا فيه (أجمعان)، (اكتعان)، (ابصعان) للمذكورين، و (جمعان) و  
(كتعاون) و (بصعاون) للمؤنثين، وكأنهم يتوهمون أن أبا القاسم أغفل ذلك أو أسقطه من  
متن الكتاب وإنما أسقط أبو القاسم ذلك عن قصد منه؛ لأن العرب لم تستعمله». ومن  
أمثلة ما وافق البطليوسي فيها الزجاجي تقسيم الفعل الى ماضٍ، ومستقبل وحال (دائم)  
قال: «قال ابو القاسم في هذا الباب: الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ وفعل مستقبل وفعل في  
الحال يسمى (الدائم)»<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا التقسيم صحيح غير أنه يخالف قوله في صدر الكتاب: إن الفعل ما  
دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل. وقد تعقب عليه قوم قوله «وفعل في الحال يسمى  
الدائم» وقالوا: فعل الحال لا يثبت ولا ينفي منه جزء حتى يلحق به جزء آخر ولكن الجزء  
الثاني لا يأتي إلا و صار الأول ماضيا فكيف يصح أن يسمى دائما. وهذا الذي اعترضوا عليه  
به ليس بصحيح، لأنه ان جاز أن يتعقب هذا على أبي القاسم جاز أن يتعقب على سيبويه  
قوله: ان الفعل أمثلة اخذت من لفظ احداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما  
هو كائن لم ينقطع، فقوله وما هو كائن لم ينقطع كتقول أبي القاسم: «انه يسمى الدائم وليس  
تمتع فعل الحال ان يسمى الدائم».

(١) الجمل: ص ٢٦.

(٢) الجمل: ص ٢١.

## قيمة الكتاب

ومما يجدر ذكره أن للبطليوسي آراء نحوية ذكرها في أثناء كلامه على ما ورد في كتاب الجمل، وهي آراء تدل على أنه لم يكن مقلداً، فقد قال في هذا: «واعلم أن اتباع الناس على آرائهم ليس بواجب ولا فرض ولا سبياً بمن ينزه نفسه عن أن يكون من أهل التقليد الذين ينادون من مكان بعيد»<sup>(١)</sup>.

ومن امثلة ذلك رأيه في الاخبار عن المبتدأ فقد ذهب الزجاجي الى أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بأحد أربعة اشياء: باسم هو هو أو بفعل وما اتصل به من فاعل ومفعول أو بظرف أو بجملة<sup>(٢)</sup>. وذهب البطليوسي الى أن هذا التقسيم خطأ، لانه جعل الفعل والفاعل وما اتصل به قسماً على حدته وأخرجه من الجمل وحكمه حكم الجمل، قال: «والصحيح أن يقال: ان الاسم المبتدأ يخبر عنه بثلاثة اشياء: باسم مفرد هو هو، وجملة، وظرف. وينقسم المفرد ثلاثة أقسام: مفرد مشتق كقولك زيد قائم، ومفرد غير مشتق كقولك: القائم زيد، والذي في الدار عمرو، ومفرد منزل منزلة المشتق كقولك: زيد أبوك، وزيد حاتم جودا. وتنقسم الجملة ايضاً ثلاثة أقسام: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، أو ما سد مسد الفاعل، وجملة مركبة من شرط وجزاء، وينقسم الظرف ثلاثة اقسام: ظرف زمان، وظرف مكان، وجرار ومجرور ويلحق بكل واحد من الثلاثة شيء يجري مجراه أو ينزل منزلته».

وقد يوافق الآخرين في آرائهم أو يستحسنها، من ذلك ما ذكره في باب المفعول الذي لم يسم فاعله حيث قال: «انا نوافقهم على أن باب المفعول الذي لم يسم فاعله منقول من باب الفاعل مغير عنه وهو عندنا صحيح لا تنازعهم فيه».

ومن ذلك ايضاً استحسانه لرأي ابن بابشاذ في (كان) حيث قال: «قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم أن لكان أربعة مواضع»<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: هذا التقسيم خطأ، لأنه يوهم أنه جاء بأربعة أقسام وإنما أتى بثلاثة لأن (كان) التي يضم فيها الشأن والقصة قسم من أقسام الناقصة. ورد عليه ابن بابشاذ في هذا الموضوع بنحو ما ذكرناه، وجعل القسم الرابع (كان) بمعنى: صار. وهذا طريف، لأن

(١) الانتصار: ص ٤٦.

(٢) الجمل: ص ٤٨-٤٩.

(٣) الجمل: ص ٦١.

(كان) التي بمعنى صار ناقصة ايضاً، لأنها تحتاج الى خبر، كقوله تعالى «كتتم خير امة اخرجت للناس».

والبطليوسي على ما يدولنا من خلال معالجته لقضايا النحو بصري المذهب يستشهد بأقوال سيويه كثيراً وأقوال النحاة البصريين كالأخفش والمازني والجرمي والزجاج والمبرد على أنه قد يوافق غيرهم في بعض المسائل التي عالجها في كتابه ويستشهد بأقوالهم كالفراء ومعاذ الهراء والكسائي.

## «مخطوطات الكتاب»

اعتمدنا في تحقيق كتاب «الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» على مخطوطات ثلاث هي :-

١- مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (برقم ٢٣٨١): وهي اقدم النسخ، كتبها لنفسه حسن بن أحمد بن جعفر في شهر ربيع سنة احدى وخمسين وستمائة، وقد عددها أصلاً للتحقيق لقدمها ولأنها منقولة عن نسخة المؤلف معارضة عليها<sup>(١)</sup> ولقلة السقط فيها، وهي في ثلاث وستين ورقة كتب في صفحتها الأولى: «كتاب الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل. تأليف الشيخ الأجل الأئبل محمد بن عبد الله بن السيد البطليوسي رحمة الله عليه» وقد أخطأ الناسخ في كتابة اسم البطليوسي في هذه الورقة؛ لأنه هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد كما ذكرت كتب الطبقات والتراجم وكما جاء في مقدمة المخطوطة هذه: «قال الفقيه الأجل الامام الأئبل أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي».

وجاء في خاتمة مخطوطة الكتاب «تم كتاب الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلامه. كتبه لنفسه الفقير الى الله حسن بن أحمد بن جعفر وهو يسأل الله تعالى ان يثبت في ديوان الحسنات ويحجبه عن كاتبه السيئات». ثم يلي ذلك كتاب شرح اعراب ابيات الجمل للبطليوسي نفسه.

٢- مخطوطة ليدن: وهي محفوظة بمكتبة ليدن (برقم ١٤٢) وتأتي بعد المخطوطة السابقة من حيث الزمن لأنها كتبت في سادس شهر المحرم سنة اربعين وثمانمائة وهي غير

(١) قال ناسخها: بنغ معارضة على الام فما وجد فيه من تشكيك على شيء من مسائله او ابابت شعره فبقي في

الام كذلك.

مشكولة، وفيها سقط كثير وطمس في الكلمات وتقديم وتأخير مغلان بالمعنى. كتب في صفحتها الأولى «كتاب شرح جمل أبي القاسم الزجاجي للأستاذ أبي محمد عبد الله بن السيد البطلبوسي رحمه الله ورضي عنه» وجاء في آخرها «تم الكتاب بحمد الله تعالى والصلاة على سيدنا محمد وآله أجمعين وسلم تسليما» ولم يشر ناسخها إلى النسخة التي نقل منها. أما عدد أوراقها فأحدى وثمانون ورقة من الحجم الصغير.

٣- مخطوطة دار الكتب المصرية: وهي برقم (١١١٠) نحو (٤٠٩٩٠) عمومية، وهي مكتوبة بخط مغربي، غير واضح، كتب في صفحتها الأولى: «كتاب اصلاح الخلل تأليف أبي محمد عبد الله بن السيد رحمه الله»، وقد تملكها محمد بن محمد بن أحمد الباجي ثم انتقلت في غرة محرم الحرام سنة الف وسبع للهجرة إلى علي بن ولي بن حمزة المغربي الجزائري الشهير بنديم الحاسب، وكتب في آخرها: «تم الكتاب الأول بحمد الله وعونه وصونه وصلواته على محمد خاتم رسله وعلى جميع انبيائه وسلم يتلوه في الكتاب الثاني فيه شرح ابيات كتاب الجمل واعرابها واخبار شعرائها وانسابهم وكناهم صنعة أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلبوسي رحمه الله برحمته» والسقط في هذه النسخة أقل من السقط في نسخة ليدن. أما عدد أوراقها فخمسة وثمانون ورقة وبحجم شبيه بحجم ورقة (ليدن). ولم يشر ناسخها أيضا إلى النسخة التي نقل منها. وهي خالية من تاريخ النسخ.



الخاتمة  
منهج التحقيق



## منهج التحقيق

أشرنا فيما سبق الى اننا حصلنا على ثلاث نسخ خطية من الكتاب هي نسخة مكتبة الاوقاف العامة في بغداد، ونسخة (ليدن) في هولندا، ونسخة دار الكتب المصرية. وقد رمزنا الى الاولى بالحرف (و) والى الثانية بالحرف (ل) والى الثالثة بالحرف (د).

وقد اتخذنا النسخة (و) أصلا، لأنها منقولة عن نسخة المؤلف مطابقة عليها، ولأنها أقدم النسخ تاريخيا. وقد سائرنا نصها حين رأيناها صحيح الاسلوب، مقبولا من حيث المادة والموضوع. غير اننا رغبة منا في مهيئة نسخة أقرب ما تكون الى نسخة المؤلف اتبعنا الطريقة الالتقاطية كلما رأينا عبارة نسخة من الاخرين أقوم منها في النسخة (و)، واعتمدنا في اجراء تصحيحات أخرى بدت لنا لازمة على كتاب الجمل المطبوع وعلى امهات كتب النحو كالكتاب لسبويه، والمقتضب للمبرد، والاصول لابن السراج وغيرها.

وكثيرا ما حافظنا على نص كتاب الجمل كما هو عليه في المخطوطة، وأبقينا ما رأيناها صحيحا بعيدا عن الخلل، ولو جاء مخاننا لما في النسخة المطبوعة منه.

وقد راعينا رسم الخط الحديث ولم نر أية فائدة في اثبات اخطاء الرسم التي في المخطوطات الثلاث.

أما الزيادات التي اضمناها الى النسخة (و)، في مواضعها، من النسختين (ل) و (د)، او من احدهما فقد وضعناها بين عضادتين [هكذا]، وكذا الحال بالنسبة الى الساقط من النسخة (و) الموجود في النسختين الاخرين او في احدهما.

وأما ما وجدناه ساقطا في النسختين (ل، و د)، فما كان منه كلمة واحدة اكتفينا بوضع رقم عليه، وما كان اكثر من كلمة وضعناه بين قوسين (هكذا).

وقد خرجنا ما استشهد به المؤلف من الايات الكريمة، والاحاديث الشريفة. على ان استشهاده بالاخيرة قليل.

وقد اكثر المؤلف الاستشهاد بالشعر فخرجناه بالرجوع الى كتب النحو المختلفة والى كتب الشواهد ودواوين الشعراء ومجاميع الادب وكتبه ورسائله. فنسبنا الايات الى قائلها

ما أمكن ذلك، وترجمنا باختصار لاولئك الشعراء ذاكرين الاصول من مظان تراجمهم. وقد أشرنا الى موضوعات النحو المناقشة في الكتاب في امهات كتب النحو ولا سيما تلك الكتب التي ذكرها المؤلف او نقل منها. ولم نغفل تراجم اعلام النحو الواردة في الكتاب فقد ذكرنا مظانها ومراجعتها الكافية.

واخيرا، فاننا نستطيع ان نقول اننا قد هيأنا نسخة من الكتاب قريبة من نسخة مؤلفه غير اننا لا ندعي اننا بلغنا الكمال او قاربناه، فان الكمال والعصمة لله تعالى وحده.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله

واللعنة على الأعداء الإمام الأئمة أبو محمد عبد الله بن السيد البطيوس رضي الله عنه  
الحمدة الذي لم يحد فله أو لأظهرنا فخلق كل شيء ففداه نقيذرا والصلوة غانت  
السنلة ساهدا وممشرا ونذرا وداعا إلى الله بأذنه وسرا لجاميرا **إمامنا**  
هنا شيئا لم يسنده الله سبحانه على اعتراض مطالبك وإما فلك على أفاضل ما لك عما ان مكانة  
معاييرها كتاب الجمل وإصلاح ما وقع فيه من الخلل وهو لغز كتاب هذا الحد وإعازة  
والأفاوق كل مطاز وواضعه رحمة الله فترزع فيه المنزع الجميل فانه جرد الفصول  
تظول عبراته مع تركه سبل الإطالة والاختصار فإفراط في الإيجاز والاختصار ووزن  
الكلام على إيضاحه غير مستفاد لما ولفوا ومحاسنه ولم يفكر في اعتراض العزيم  
ولساد المسقدر ونعت المتعفين فاخذ في كلامه بعد الإشارة ومسير العزيم والوزن  
نعتا بعض العاطفة واعتراضه ونكت من معاضده واعتراضه مقرر فوالله بالبراعة والقدرة  
مراسمة هذه الصناعة فإتاه أفتح النظر وهذا العلم وهو الذي شرح بفائدة ما  
يجهل من الفهم وقد سبقنا نحن إلى الاعتراض عليه وخطبه في بعض ما جأ إليه وليس اختلا  
نصر عيانا ما خجل محله والعلم ومكانته والفهم فقد قال الحكماء من الفقه ما شهد  
والأحسن فقدا سيعطف وإن شافقد استنفذ وواخلا والمخلفين ظهرت المعاني والناحية  
وخطره إنسان منته على النضار إن أصله معنى فذا خطأ ومعنى إن كسر من جهة  
نقص من آخرى وإنما الكمال الذي لا يرضى فيها ألوان شيئا الذي لا يعشيه عاشقوا إلا  
ولا وإنما وليس عزى أنسوي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم وإقسامه وإنما عو  
أن ليه على إعلاطه وليس من كلامه فانه أصل الأضاح مع العيان واخذ  
وإنما ما ليس الحمدان ورتما ما فضل كلفه من حيث لا يشعر وجرى عليه ما سئل ولعمري  
ويظهر وإنما يذكر إعلاطه والخل من عيانا أنه قرأ في الكلام وإنابه وأنكته



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يخذلنا ولا يظلمنا وخلقنا على قدرته تقديراً والصلوة  
عليه الذي أرسله شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بانة

قال الاستاذ ابو محمد عبد الله بن السيد البطلوسي في التمهيد  
سلكنا الجاهل اعراضاً من طلبنا وانا في كمالنا على احوالنا

الكل لا يدرى نعم الله علينا في خلقنا وخلقنا على قدرته  
وواضعه سبحانه تعالى عليه قد منحنا من اللزج الجميل

غير اننا في سبيل الاطالة والاكثار قد لفظنا في الاجازة والاختصار  
على يدنا قد اساءوا في القواعد ما سئدوا ولم يفكروا

في تغييرها في غير كتابها في سبيل الاشارة  
في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا

في ذلك في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا  
في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا

في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا  
في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا

في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا  
في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا

في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا  
في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا

في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا  
في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا

في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا  
في بعض النوازل اعترضنا في كتابنا من غير انفسنا

(الصفحة الاولى من نسخة مكتبة "ليدن" في هولندا)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَالْعَرَضِ وَسَلَامًا  
 كَثُرَتْ لَهُ الْكَلِمَةُ لَمْ يَجْزُؤْ لِيَا وَلَا قَهْمِيَا أَوْ تَلَوْتُ خَلْفَهُ قَفْدَةً كَثُرَتْ أَوْ الصَّلَاةُ  
 ظَمَّ فِيهَا الْبَارِئَةَ فَمَا جِئْنَا وَمُبَشِّرًا أَوْ زِيْرًا وَذَاهِبًا إِنَّ اللَّهَ بَائِدُهُ وَسِلْبًا مَبْنِيَا  
**فَسَالِ الْبَيْتِ الْأَمْتَاةَ الْأَوْجُرَا بُوَ مُحَمَّدٍ عَسَلِ اللَّهُ فِي مُحَمَّدٍ**  
 مِنَ الْبَيْتِ الْبَطْلِيَّةِ وَرَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَهُ

سَالَتْهُ شَرْدَةُ اللَّهِ مِمَّا مَلَأَ الْإِغْرَامَ مِنْ طَالِبِ : وَأَنَا بَطِ عَلَى الْأَعْمَاءِ الْإِ  
 وَمَا رُبَّمَا يَصْحَاحُ مَقَابِلًا مَانِي كِتَابِ الْجَمَلِ وَالْحَلَّاحُ مَا وَفَعَهُ مِنْ الْفَلَّاحِ وَر  
 نَعْمَرِي جَنَابِ الْبُحْرُ وَأَعَارُ : وَطَارِي الْأَقَابَةُ كُلُّ قَطَارِ : وَوَأَصْفِي وَجَمَّةَ اللَّهِ  
 فَدَعْرَعِيهِ التَّنَزُّعِ الْجَمِيلِ فَإِنَّ حَزْبَ الْبُضْرَانِ وَالنَّصْرَ الْقُرْبَانِ غَيْرِائْتَمَعِ  
 تَرَكِي سَبِيلَ الْكَالَةِ وَالْإِرْكَثَانِ : قَوَاعِدِي الْأَعْمَارِ وَالْإِكْبَارِ : وَرَقْمِي الْكَلِمِ  
 عَمَلِي عَوَاجِمِي : غَيْرِ مُتَبَرِّكِي لَسَاوِي الْعَوَاجِ مَمَامِيهِ : وَلَمْ يَكُنْ فِي الْإِجْتِرَا مِنْ  
 الْمُعْتَرِضِينَ فَإِسْمَاءُ الْفَتْنَةِ مِنْ وَتَعْبِي الْمَتَعَبِينَ : كَعِزَّةً فِي كَثْرِي مِنْ كَلَامِي  
 تَعْمِيرًا لِشَارِي : سَمِ الْعَبَارِ : وَجَمِي وَأَنْ تَعْقِبْنَا بَعْضَ الْعَابَةِ : وَأَعْمُرْنَا  
 فِي نَشِيءِي مِنْ مَقَابِرِهِ وَأَعْرَاجِي : فَجَعَلِي فَوَيْلٌ بِالْمَهْرَا عَمَّ وَأَنْ مَرَّ مِنْ مَرَّ الْمَطَرِ  
 فَلَمَّا جَمَاءَ : أَمْتَمْنَا التَّنْظِيرَ مِنْ الْعَلِيمِ : وَهُوَ الْبَدْرُ سَمِي بَصَارِي الْبَانِي مَضَامِي  
 مِنْ الْفَتْمِ : وَقَرَّبْنَا غَيْرَنَا إِلَى الْإِجْتِرَاجِ عَلَيْهِ : وَتَعْلِيْبِي فِي بَيْعِي مَا لَمْ يَلَيْهِ  
 وَلَمْ يَكُنْ أَحْبَابًا نَحْنُ عِبَارَتِهِ : بِمَا غَلَّ بَصَلِي فِي الْعِلْمِ وَمَا كَانَتْ : فَجَرَّالِ الْكَلَامِ  
 مِمَّا الْفِي كَفَرَا سَمَرِي : فَإِنَّ الْهَيْسَ تَفَرَّاسَ حَبْلِي : وَأَنْ تَأَقْرَبُوا لِحَدِّ كَب  
 وَمَا خَلَّابِ الْفَتْمِ : فَتَرَبَّ الْمَجَازُ لِلتَّأَمُّرِ قَرِي : وَطَرَّةُ الْإِتْمَانِ مَبْنِيَّةُ  
 عَلَى الْإِنْفِصَالِ : أَرَامًا عِي مَعْنَى خَطْلِي مَعْنَى : وَأَنْ كَمَلِي : جَمِي تَقْضِي مِنْ لَمِي  
 وَأَنْتَا الْخَطْلِي الْبَدِي : لَافِي مِمَّا تَلَامَعُ الْإِسْمَا : الْعَدَا : نَجِبَ عَابَتِي بِالْأَرْضِ  
 وَكَلَامِي الْبِنَاءِ : وَأَيْسَرِي أَنْ تَسْتَرِي : مَطْلَعِي قَرِي حُرَّةً مِنْ بَرَامِي : نَزَالِي الْعِلْمِ الْبَانِي  
 بِهِ : وَالنَّاهِي مَارِي : أَعْلَانِي وَالنَّظِيرِي مِنْ كَلَامِي : فَإِنَّهُ أَهْلُ أَمِيلَا

(الصفحة الأولى من نسخة دار الكتب في القاهرة)



كِتَابُ الْإِحْلَالِ  
فِي إِصْلَاحِ الْإِحْلَالِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ الطَّلَبِيِّ

٤٤٤ - ٤٥٦ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلى الله على محمد وآله<sup>(١)</sup>!

قال الفقيه الأجلّ، الامام الأنبل، أبو محمد، عبد الله بن السّيد، البطليوسي رحمه الله<sup>(٢)</sup>: الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا<sup>(٣)</sup> ولا ظهيرا، وخلق كل شيء فقدره تقديرا، والصلاة على نبيه الذي ارسله شاهدا ومبشرا ونذيرا، وداعيا الى الله<sup>(٤)</sup> باذنه وسراجا منيرا<sup>(٥)</sup>.

أما بعد، فانك سألتني- سدد الله سهامك<sup>(٦)</sup> الى اغراض مطالبك وأناف بك على اقاصي آمالك ومآربك- ايضاح معاني ابيات (كتاب<sup>(٧)</sup> الجمل واصلاح ما وقع فيه من الخلل)، وهو- لعمرى- كتاب قد أنجد وأغار، وطار في الأفاق كل مطار، وواضعه- رحمه الله<sup>(٨)</sup>!- قد نزع فيه المتزع الجميل، فانه حذف الفضول واختصر الطويل<sup>(٩)</sup>، غير انه، مع تركه سبيل الاطالة والاكثار، قد أفرط في الايجاز والاختصار، ورمى بالكلام على عواهنه<sup>(١٠)</sup>، غير منتقد<sup>(١١)</sup> لمساوىء القول ومحاسنه، ولم يفكر في اعتراض المعترضين وانتقاد المتقدين، وتعقب المتعقبين. فتجده في كثير من<sup>(١٢)</sup> كلامه، بعيد الاشارة؛ سيء<sup>(١٣)</sup> العبارة، ونحن- وأن تعقبنا بعض الفاظه، واعترضنا في نكت من مقاصده وأغراضه- معترفون له بالبراعة، وانه من أئمة هذه الصناعة، فانتا، بكتابه، اقتتحتا النظر في هذا

(١) في ل: وصل الله محمد وآله. وفي د: وصل الله على محمد وآله وسلم تسليما.

(٢) تأخرت هذه العبارة في ل. د الى ما بعد الدعاء.

(٣) في ل. د: وليا.

(٤) في ل: اليه.

(٥) في ل بعد هذه العبارة: قال الأستاذ أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رضي الله عنه. وفي د: قال الفقيه الاستاذ

الواحد ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي رضي الله عنه.

(٦) في ل. د: سألتني سدد الله سهامك.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل: رحمة الله تعالى عليه.

(٩) في و: التطويل، والتصحيح من ل. د. وكشف الظنون ٦٠٣٨.

(١٠) في و: براهينه. والتصحيح من ل. د.

(١١) في و: مستفقد. والتصحيح من ل. د.

(١٢) في و: فانتحل في كلامه. والتصحيح من ل. د.

(١٣) في و: متين. والتصحيح من ل. د.

العلم، وهو الذي رشح بصائرنا<sup>(١)</sup> لما منحناه من الفهم وقد<sup>(٢)</sup> سبقنا غيرنا الى الاعتراض عليه<sup>(٣)</sup>، وتخطئه في بعض ما نحا اليه، وليس اختلال بعض عباراته<sup>(٤)</sup> مما يخل بمحله<sup>(٥)</sup> في العلم، ومكانته (في الفهم)<sup>(٦)</sup>، فقد قال<sup>(٧)</sup> الحكماء: من ألف فقد استهدف، فان احسن فقد استعطف، وان اساء فقد استقذف. وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين. وفطرة الانسان مبنية على التقصان، ان اصاب في معنى، فقد أخطأ في معنى، وان كمل من جهة، نقص من أخرى. وانما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الاشياء، الذي لا تغيب عنه غائبة في الارض ولا في السماء. وليس غرضي ان استوفي ما لم يذكره من انواع هذا العلم واقسامه، وانما غرضي ان انبه على اغلاطه والمختل من كلامه. فانه أصل اصولا لا تصح مع الاعتبار، واختار في اشياء ما ليس بالمختار<sup>(٨)</sup> وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر، وخفي عليه [منه]<sup>(٩)</sup> ما يبدو لغيره ويظهر. وابدأ بذكر اغلاطه والمختل من عباراته، ثم اثني بالكلام في ابياته، فأتكلم في اعرابها ومعانيها وما يحضرنى من اسماء قائلها، واذكر ما يتصل بالشاهد من قبله او بعده<sup>(١٠)</sup> ليكون زائدا في فهم القارئ<sup>(١١)</sup> ونبله. وانا أسأل الله عوناً على ما أريده<sup>(١٢)</sup>. انه وبي الفضل ومسديه<sup>(١٣)</sup>، لا رب لي سواه ولا مغيبود. حاشاه!

(١) في و: رشح بفائدة. والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل: فقد.

(٣) من الذين شرحوا كتاب الجمل قبله: ابر القاسم الحسين بن الوليد (٣٩٠ هـ) وابن سبويه (٤٥٨ هـ) والأعلم الششمري (٤٧٦ هـ). (تنظر مقدمة الجمل ص ١٢ وما بعدها).

(٤) في ل: عبارته.

(٥) في و: محله. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في ل: قالت.

(٨) في ل: بمختار.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) في ل، د: من بعده او من قبله.

(١١) في د: القائل.

(١٢) في ل، د: أنويه.

(١٣) في و: سنده، والتصحيح من ل، د.

## الباب الاول<sup>(١)</sup>

### [باب اقسام الكلام]

### [بسم الله الرحمن الرحيم]<sup>(٢)</sup>

مسألة:

قال ابو القاسم الزجاجي - رحمه الله ا : أقسام الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى<sup>(٣)</sup> . فالاسم ما جاز ان يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض<sup>(٤)</sup> .

قال المفسر : أما تقسيمه الكلام ثلاثة أقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض ، وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز ان يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض<sup>(٥)</sup> فإنه لا يصح ، على الاطلاق ، لأننا نجد<sup>(٦)</sup> من الاسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف خافض<sup>(٧)</sup> وهي الاسماء التي ذكرها ابو القاسم في باب<sup>(٨)</sup> ما لا يقع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره ، فمن<sup>(٩)</sup> ذلك قول العرب : «يا هناه أقبل» لا يستعمل الا في النداء خاصة<sup>(١٠)</sup> لا يقال : «جاءني هناه» ولا «رأيت هناه»<sup>(١١)</sup> ، ولا «مررت بهناه» ؛ لأنه للنداء خاصة . هذا نص كلامه<sup>(١٢)</sup> ؛ وهو يناقض ما صدر به [كتابه]<sup>(١٣)</sup> ،

(١) في ل ، د : الكتاب الاول . والزيادة من عندها لاننا رأينا المؤلف يذكر عناياته ابواب كتابه ولا يجعل لها رقما .

(٢) الزيادة من ل ، د .

(٣) كذا في ل ، د ، وكتاب الجمل ص ١٧ . وفي و : وحرف جاء لمعنى في غيره

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ١٧ .

(٥) كذا في و ، د . وفي ل : أو دخل عليه حرف من حروف الخفض . وهي الاسماء التي ذكرها ، فإنه لا يصح . . .

(٦) في و : لأنه يجد . والتصحيح من ل ، د .

(٧) في ل : حرف من حروف الخفض .

(٨) في ل ، د : في قوله باب . . .

(٩) في ل ، د : من .

(١٠) سقطت في ل ، د . يقول الازموني ١٦٦٣ : يقال في نداء المجهول والمجهولة باهن وباهنة . . . وقد بينوا اخرهن ما يدل

آخر المتدوب نحو باهناه وباهنتاه نضم الماء وكسرها .

(١١) في و : هناها . والتصحيح من ل ، د .

(١٢) في ل : هذا نص ابي القاسم . وفي د : هذا نص كلام ابي القاسم .

(١٣) الزيادة من ل ، د .

وكذلك نجد من الاسماء ما لا يكون فاعلا وذلك نحو اسماء الاستفهام<sup>(١)</sup> والاسماء التي يجازى بها، وكذلك «جَبْر» [و«عَوُضُ»]<sup>(٢)</sup> و«لعمرك» و«أَيْمَنُ اللَّهِ» ونحو ذلك، كلها<sup>(٣)</sup> خارجة عن هذا التحديد ومثل هذا لا يسمى حدا، وإنما يُسمى رسبا لان الحد انما هو قول وجيز يستغرق<sup>(٤)</sup> المحدود ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون: الجامع المانع ارادوا بقولهم: «الجامع»<sup>(٥)</sup> انه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وارادوا بقولهم: «المانع»<sup>(٦)</sup> انه يمنع ان يدخل في المحدود شيء ليس منه، أو يخرج<sup>(٧)</sup> منه شيء هو منه. والعذر لابي القاسم في هذا شيان.

احدهما: ان ابا القاسم لم يسمه حدا فيلزمه هذا وانما (هو رسم)<sup>(٨)</sup> رسم به الاسم على طريق التمثيل والتقريب<sup>(٩)</sup>.

والثاني: ان اكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا، لانهم حدوا الاسم بحدود لا تستغرق اقسامه.

فأما ابو العباس المبرد<sup>(١٠)</sup> فانه قال<sup>(١١)</sup>: في مقتضبه<sup>(١٢)</sup>: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، فان امتنع من ذلك فليس باسم<sup>(١٣)</sup>. وحكى عنه علي بن سليمان الاخفش<sup>(١٤)</sup> انه قال: الاسم ما أخبر عنه، (وهو قول ابي علي<sup>(١٥)</sup>) في «الايضاح»<sup>(١٦)</sup>.

(١) في ل: وهي الاسماء التي يستفهم بها، وفي د: وذلك الاسماء التي يستفهم بها.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في ل: كله.

(٤) في و: يعترف. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: جامع.

(٦) في ل، د: مانع.

(٧) في ل، د: ويخرج.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في ل، د: على وجه التقريب والتمثيل.

(١٠) هو ابو العباس محمد بن يزيد الأزدي النصري المعروف بشيخ النحوي كان اماما في نحو واللغة له تواليف كثيرة منها: كتاب الكامل، والروض، والمقتضب، توفي سنة ٢٨٦هـ (مضائق النحويين للزبيدي ص ١٠٨، ١١٩، ١٢٠). ووفيات الاعيان (٤٤٧٣)، وله كتاب «الفاضل» وقد ضيع.

(١١) في و: فقال.

(١٢) في ل، د: اقتضب.

(١٣) ينظر للمقتضب ٢/١.

(١٤) هو ابو الحسن علي بن سيبان بن الفضل، المعروف بالاخفش الاصغر النحوي، روى عن سيرد ونعيب وغيرهما، توفي سنة ٣١٥ وقيل ٣١٦ (وفيات الاعيان ٤٦٧٢).

(١٥) هو حسن بن حمد بن عبد نضر بن حمزة بن سيبان لأمه زرعبي بن مازي، اخذ عن الزحاحي وابن السراج ومبرور. صنف لأصح في نحو والتكلمة في التصريف. توفي بعد سنة ٣٧٧ هـ رعية سنة ٤٩٦٨، ٤٩٧٠. (١٦) سقطت في ل، د.

وأما أبو الحسن الاخفش سعيد بن مسعدة<sup>(١)</sup>، فقال: اذا وجدته<sup>(٢)</sup> يحسن له الفعل والصفة، نحو قولك: «زيد منطلق»، ثم وجدته ايضا يثنى ويجمع، نحو<sup>(٣)</sup>: زيد، وزيدان [وزيدون]<sup>(٤)</sup>، ثم وجدته، ايضا، يمتنع من التصرف، علمت انه اسم. وقال ايضا: ما يحسن فيه: ينفعني، ويضرفني<sup>(٥)</sup> (فهو اسم)<sup>(٦)</sup>.

وأما أبو بكر بن السراج<sup>(٧)</sup> فقال: الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص (وقال غيره: ما دل على مسمى وكشف عن ذاته ومعناه. وقال غيره: الاسم ما كان حقيقته الاعراب وان منعه عارض)<sup>(٨)</sup>.

وأما أبو اسحاق الزجاج<sup>(٩)</sup> فقال: الاسم صوت متقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان.

وأما السيرافي<sup>(١٠)</sup> فقال: الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل.

وأما الكسائي<sup>(١١)</sup> فقال: الاسم ما وصف.

وأما الفراء<sup>(١٢)</sup> فقال: الاسم ما احتمل التثنية أو الاضافة أو الالف واللام.

---

(١) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، النحوي، المعروف بالاخفش الاوسط له مصنفات كثيرة منها: كتاب الاوسط في النحو، وكتاب تفسير معاني القرآن، وكتاب المقائيس في النحو، توفي سنة ٢١٥ وقيل ٢٢١، (وفيات الاعيان ١٢٤٢/٢ و١٢٤٣).

(٢) في ل، د: وجدت شيئا.

(٣) في ل، د: نحو قولك.

(٤) الزيادة من د، وفي ل: نحو قولك: زيدون وزيدان.

(٥) في د: ما حسن فيه نفعي وضرفي.

(٦) سقطت في د.

(٧) هو محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج، اخذ عنه أبو القسم الزحاحي ونسأفي والفارسي والزماني، له من الكتب الاصول الكبير، جمل الاصول، الموحز، شرح سيبويه مات سنة ٣١٦. (بغية الوعاة ١٠٩/١ و١١٠). انظر تعريفه في كتابه (الاصول ٢/١ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتى (رسالة الدكتوراه مطبوعة بدمشق).

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج، له من تصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، مختصر النحو، شرح ابيات سيبويه، مات سنة ٣١١. (بغية الوعاة ٤١٧/١، ٤١٢، ٤١٣).

(١٠) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي المعروف بالقاضي، شرح كتاب سيبويه، وله كتاب الفلت والوصل والقطع، وكتاب اخبار النحويين البصريين وكتب اخرى، قرأ النحو على أبي بكر بن السراج توفي سنة ٣٦٨ (وفيات الاعيان ٣٦٠/١ و٣٦١).

(١١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي مولى بني اسد، اخذ عن الرواسي توفي هو وعمه صاحب أبي يوسف ودقنا في يوم واحد سنة ١٨٩ فقال الرشيد: دفنا الفقه واللغة في الرّي في يوم واحد (طبقات النحويين ص ١٣٨-١٤٢).

(١٢) هو أبو ذكريان بن زيان بن عبد الله بن منظور المعروف بالفراء الكوفي، كان ابرع الكوفيين واعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب اخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي، وله تصانيف كثيرة منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب الحدود، وكتاب البهاء. توفي سنة ٢٠٧ في طريق مكة (وفيات الاعيان ٢٢٤/٥-٢٢٩).

وأما هشام الضرير<sup>(١)</sup>، [وهو]<sup>(٢)</sup> من مشايخ الكوفيين، فقال: الاسم ما دخلت عليه الباء، تقول: مررت بمضروب ولا تقول: مررت بيضرب، ولا بضرب، وروى عنه أيضا انه قال: الاسم ما يودي عن معنى، ولا يودي عن زمان ولا مكان.

وأما الرياشي<sup>(٣)</sup> فقال: الاسم ما يضم فيه اي ما يكون خبرا.

وقال ابو عبد الله الطوال<sup>(٤)</sup>: الاسم ما اعتورته المعاني<sup>(٥)</sup> وانتسبت اليه الاوصاف.

وقال بعض مشايخ الكوفيين [وأحسبه قول معاذ الهراء<sup>(٦)</sup>]: الاسم ما لم يدل على زمان كما ان الفعل ما يدل على زمان. وقال بعض الكوفيين<sup>(٧)</sup>: الاسم ما نعت.

وقال ابو علي الفارسي<sup>(٨)</sup> في الايضاح: ما جاز الاخبار عنه فهو اسم<sup>(٩)</sup>.

وجميع ما ذكره من هذه الاقوال لا يصح ان يكون حدا للاسم وانما هو رسم وتقريب، لأن شرط الحد ان يستغرق<sup>(١٠)</sup> المحدود كما ذكرنا. وهذه الاقوال كلها لا تستغرقه الا ان بعضها اقرب للتحديد<sup>(١١)</sup> من بعض. فمما يفسد [به]<sup>(١٢)</sup> تحديد ابي العباس، وتحديد الاخفش، والكسائي والفارسي، والقراء، وهشام هو ما ذكرناه في فساد قول ابي القاسم الزجاجي، لانا نجد من الاسماء [كما تقدم]<sup>(١٣)</sup> ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل

---

(١) هو ابو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، احد اعيان اصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تعزى اليه، صنف: مختصر النحو اُخدود، القياس توفي سنة ٢٠٩ (بغية الوعاة ٣٢٨٧٢).

(٢) الزيادة من ل. د.

(٣) هو العباس بن الفرج الرياشي مولى محمد بن سيمان بن علي يكنى ابا الفضل، كان اهل البصرة اذا اختلفوا في شيء قالوا ما قال به ابو الفضل فانقادوا لقوله وروايته، قتله صاحب الزنج سنة ٢٥٧ (طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦).

(٤) هو محمد بن احمد بن عبد الله الطوال النحوي من اهل الكوفة، احد اصحاب الكسائي، حدث عن الاصمعي ومات سنة ٢٤٣ (بغية الوعاة ٥٠٨).

(٥) في وز: العوامل. والتصحيح من ل. د.

(٦) هو محمد بن معاذ بن مسيب الهراء، وبتد يام عند ثعلب بن مروان ومات سنة ١٨٧١ قال بن النجار في تاريخ بغداد: كان من اعيان النخاعة، اخذ عنه ابو الحسن الكسائي بعدد. ووصف ثمتا في النحو (المراجع السدق ٢٩٠٧٢، ٢٩١، ٢٩٢).

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) كذا في و. د. والذي في ل. د: ما حذ عنه الاخبار فهو اسم.

(١٠) في و: ان يكون يستغرق. والتصحيح من ل. د.

(١١) في ل. د: ان التحديد.

(١٢) الزيادة من ل. د.

(١٣) الزيادة من ل. د.

عليه حرف جر ولا يكون خبراً عنه ولا خبراً، ونجد منها ما لا يجوز أن يُثنى ولا يُجمع ولا يُصغَر ولا يُوصَف نحو الاسماء التي تستعمل في القسم، نحو: جبر<sup>(١)</sup>، وعوض، وإيمنُ الله، والاسماء التي تنوب مناب الف الاستفهام ومناب [حرف الشرط والاسماء التي سميت بها الافعال. ونجد ما يخبر عنه ويكون خبراً. ويكون فاعلاً ومفعولاً ومجروراً ولكنه لا يصغر ولا ينون نحو: ]<sup>(٢)</sup> من، وما، فينتقص قول من حدَّ الاسم بانه: ما جاز أن يثنى ويجمع وينون، ويتنقص قول من حدَّه بأنه ما جاز أن يضاف، أو يدخله الالف واللام باسماء الاشارة وبالضمير<sup>(٣)</sup> وباسماء الافعال، نحو: «صه»، و«مه». واما قول ابن السراج فلا يصح، ايضاً<sup>(٤)</sup>، حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه، مفرد، من زمان مختص. وكذلك قول السيرافي لا يصح حتى يزيد فيه «ويكون معناه في نفسه»، الا ان قول ابن السراج، وقول السيرافي اقرب الى الحد من الاقوال المتقدمة. واما قول ابي اسحاق، فلا يصح [ايضاً]<sup>(٥)</sup> حتى يقول: انه صوت مقطوع مفهوم، دال على معنى في نفسه، مفرد، غير دال على زمان محصل، ولا مكان محصل، وكذلك ما روى عن هشام الضرير<sup>(٦)</sup> من<sup>(٧)</sup> تحديده الاسم بأنه: ما يؤدي عن معنى ولا يؤدي عن زمان ولا مكان لا يصح ايضاً حتى يقول: ما يدل على معنى، في نفسه، مفرد، ولا يؤدي عن زمان ولا مكان محصلين، [كذا قال ابو جعفر بن النحاس<sup>(٨)</sup> في اصلاح هذين الحدين. وانا ارى ان ذكر المكان المحصل في هذه، لا وجه له، لان الفعل لا يعطي مكاناً محصلاً فهو في هذا كالاسم، الا ترى انك اذا سمعت: «قام زيد». تحصل لك زمان معين، ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، واذا سمعت: «سيقوم زيد». تحصل لك زمان معين ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، فانما يدل الفعل على المكان دلالة تضمين لا دلالة تصريح، أعني بدلالة التضمين ان المخاطب يعلم انه لا يتفك من مكان وان كان اللفظ لم يوضع لذلك]<sup>(٩)</sup>، وكذلك قول الرياشي: ان الاسم ما يضم فيهِ. فسروه بانه اراد ما يتحمل ضميراً ويكون خبراً، فان كان [اراد]<sup>(١٠)</sup> هذا [فهو خطأ]، لان الاسماء الاعلام نحو: زيد، وعمرو. تكون اخباراً

(١) في ل، د: كجبر.

(٢) في ل، د: وبالضمائر.

(٣) الزيادة من: ل، د.

(٤) سقطت في: ل، د.

(٥) في وا، ي، والنصح من ل، د.

(٦) هو ابن جعفر بن محمد بن سماعيل معروف بالنحاس. اخذ عن ابي اسحاق لرحاج. له كتب مفيدة منها كتاب

معاني لغزبان وكتاب احكام لغزبان. توفي سنة ٣٠٧ (طبقات الزينبي من ٢٣٩ - ٢٤١).

(٧) الزيادة من د، والعمارة كذلك في ل مع اختلاف يسير.

(٨) الزيادة من ل، د.

ولا يضمير. وينبغي على هذا التفسير ان تكون الافعال اسما، لانها تكون اخبارا ويضمير فيها. وان كان اراد ان الاسم ما يجوز ان يوضع مكانه ضمير وما يعود عليه ضمير<sup>(١)</sup> فهو خطأ ايضا، لان من الاسماء ما لا يضمير (مثل: صه، ومه)<sup>(٢)</sup> ولا يعود عليه ضمير، وكذلك قول ابي عبد الله الطوال: ان الاسم ما اعتورته المعاني<sup>(٣)</sup> وانتسبت اليه الاوصاف. غير صحيح؛ لان الافعال تعتورها المعاني، ومن الاسماء ما لا يوصف، وكذلك قول من جعل حد الاسم<sup>(٤)</sup>: انه ما جاز ان ينادي وما جاز ان يمدح او يذم خطأ، لان من الاسماء ما لا ينادي ولا يصح فيه مدح ولا ذم، فقد ثبت بجميع ما ذكرناه ان هذه الاقوال كلها لا تصح ان تسمى حدودا وانما هي رسوم وضعت على جهة التقريب.

واشبه الاقوال بان<sup>(٥)</sup> يكون حدا ان يقال: الاسم كلمة<sup>(٦)</sup> تدل على معنى، في نفسها<sup>(٧)</sup>، مفرد، غير مقترن بزمان محصل، يمكن<sup>(٨)</sup> ان يفهم بنفسه، لان حكم الحد ان يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها<sup>(٩)</sup> عن كل ما يقع تحته<sup>(١٠)</sup> ذلك الجنس.

فقولنا: كلمة: لفظه تجمع الاسم، والفعل، والحرف. فهي كالجنس لها. وقولنا: تدل على معنى في نفسها، فصل يخلص الاسم من الحرف. [وقولنا: «على معنى غير مقترن بزمان محصل» فصل يخلص الاسم من الفعل]<sup>(١١)</sup> واشترط فيها الافراد لثلا يلتبس بالجمع.

وقد اختلف اهل المنطق، ايضا، في تحديد الاسم، فقال ابو يوسف الكندي<sup>(١٢)</sup>

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) سقطت من ل. د.

(٣) في و: العوزمل. والتصحيح من ل. د.

(٤) في ل: من حد الاسم.

(٥) في و: ان. والتصحيح من ل. د.

(٦) في ل: كل كلمة.

(٧) في و: في نفسه والتصحيح من ل. د.

(٨) في: ويمكن. والتصحيح من ل. د.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: د: ما يقع معه تحت

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق الكندي يسمى فيلسوف العرب كان معاصرا للمؤمن والمعتصم وأبو بكر برع في الطب والفلسفة والحساب والمنطق والاحكام واخذت له تصانيف كثيرة منها: الحث على تعلم الفلسفة والمداخل المنطقي والمقولات العشر. (الفهرست لابن النديم ص ٣٥٧ وتاريخ آداب اللغة العربية لخرمي زبدان ج ٢ ص ٢٤٩).

وجماعة من المنطقيين: الاسم صوت موضوع باتفاق لا يدل (١) على زمان معين، فان (٢) فرقت اجزاؤه لم يدل على شيء من معناه، وهذا حد غير صحيح، لان الحرف هذه صفة ايضا.

وحده ابن المقفع (٣) في كتابه الموضوع في المنطق بان قال: الاسم هو الصوت المخير الموضوع غير الموقت، الذي لا يبين الجزء منه عن شيء من المسمى، وهذا (٤) كلام غيريين يمكن فيه الاعتراض.

ولم نر (٥) لاحد من المنطقيين حدا احسن ولا اثبت (٦) من تحديد ابي نصر الفارابي (٧) بان قال (٨): الاسم لفظ (٩) دال على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده من غير ان يدل ببنيته (١٠) لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى.

وأما سيبويه (١١) فانه حدد (١٢) الفعل والحرف ولم يحدد (١٣) الاسم وكأنه جعل تعريته (١٤) من حد الفعل (١٥) وحد الحرف حدا له. وكأنه رأى ما في تحديده من الاشكال

(١) في ل: ولا يدل.

(٢) في ل، د: وان.

(٣) هو عبد الله بن المقفع ويكنى قبل اسلامه ابا عمر فلما اسلم اكنى بابي محمد، كتب لعيسى بن علي وكان في نهاية الفصاحة والبلاغة. من مصنفاته كتاب كلية ودمنة وكتاب الادب الكبير والادب الصغير، قتل سنة ١٤٣ (الفهرست لابن النديم ص ١٧٢، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ١٥٧٢-١٥٦).

(٤) في ل، د: وهذا ايضا.

(٥) في ل، د: ولم نر فيه.

(٦) في ل، د: اتقف.

(٧) هو ابو نصر محمد بن طرخان الفارابي التركي الحكيم المشهور، صاحب التصانيف في المنطق والموسيقى وغيرهما من العلوم، توفي سنة ٣٣٩، (وفيات الاعيان ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٢).

(٨) في ل، د: فانه قال.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: ببنيته.

(١١) هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، كان اعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، وذكره الجاحظ فقال: لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، ويجمع كتب الناس عليه عيال. اخذ سيبويه النحو عن الخليل بن احمد وعن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب واخذ اللغة عن ابي الخطاب المعروف بالاخفش الاكبر وغيره. توفي سنة ١٨٠ (وفيات الاعيان ٣ / ١٣٣ و ١٣٤).

(١٢) في ل: حد.

(١٣) في ل: يحد.

(١٤) في ل: د: تعريه.

(١٥) في ل: الاسم.

الذي اوجب اضطراب كلام العلماء فيه. فالاشبه عندي انه جعل تعريفه من الحد كالحذ له.

فان قيل لم خصّ سيبويه الاسم بذلك دون الفعل والحرف<sup>(١)</sup>؟ فالجواب: ان الاسم هو الاصل، والفعل والحرف فرعان عليه، لان كل واحد منهما يحتاج<sup>(٢)</sup> اليه، والفرع يحتاج الى البيان اكثر مما يحتاج اليه الاصول<sup>(٣)</sup>. الا ترى ان التانيث لما كان فرعا على التذكير احتاج الى علامة تشعر بتانيثه ولم يحتج التذكير الى علامة تشعر بتذكيره، وكذلك الجمع والافراد والتثنية<sup>(٤)</sup> والنسب وما اشبه<sup>(٥)</sup> ذلك.

### مسألة

قال ابو القاسم: والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل<sup>(٦)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام مجمل<sup>(٧)</sup> لانه لم يذكر فعل الحال وهو مخالف لقوله في باب الافعال<sup>(٨)</sup>: الافعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى «الدائم»، وهذا الذي قاله في باب الافعال هو التقسيم<sup>(٩)</sup> الصحيح، ولولا هذا التقسيم المذكور في باب الافعال لأوهم كلامه انه من الفئة التي تنفي فعل الحال وتقول انما الافعال قيمان، ماض، ومستقبل، وموهوا بأن قالوا: اخبرونا عن الحال الكائن اذ وقع فكان<sup>(١٠)</sup>، فيكون<sup>(١١)</sup> موجودا (في حين<sup>(١٢)</sup>) ما يقال عليه: كان أم لم يقع فيكون معدوما في حين<sup>(١٣)</sup> ما يقال عليه لم

(١) في ل: دون الاسم والفعل والحرف. انظر الكتاب ٢/١، ويقول الزجاجي: واما سيبويه فلم يجد الاسم حدا يفصله من غيره ولكن مثله فقال: والاسم رجل وفرنس. (الايضاح ص ٤٩).

(٢) في ل، د: محتاج.

(٣) في ل، د: والفروع تحتاج في البيان اكثر مما يحتاج اليه الاصول.

(٤) في ل: وكذلك الجمع والتثنية والافراد.

(٥) في ل، د: يشبه.

(٦) ينظر كتاب الجمل ص ١٧.

(٧) في ل، د: مختل.

(٨) في و: وهو مخالف لانه قد ذكر في باب الافعال. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: التفسير. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في د: ويكون.

(١١) في ل: اخبرونا عن الحال اكان ووقع فيكون.

(١٢) في و (حال) والتصحيح من ل، د.

(١٣) في و (حين) والتصحيح من ل، د.

يكن<sup>(١)</sup>. وهذه شبهة أول من اثارها قوم من الفلاسفة [المتقدمين]<sup>(٣)</sup> يسمون السوفسطائية، وهم قوم يبطلون الحقائق، ويوهمون ان الحق باطل وان الباطل حق، وكذلك يفعلون في الازمنة. وإنما<sup>(٣)</sup> الزمان عندهم قسمان: ماض، ومستقبل. وهم يعتقدون، مع ذلك<sup>(٤)</sup>، ان ما<sup>(٥)</sup> يقولونه<sup>(٦)</sup> باطل، ولكنهم يرونه نوعا من الخدق بالجدل<sup>(٧)</sup>، والتصرف في فنون المقال، وهذه الشبهة يبطلها السماع والنظر. أما السماع فقوله تعالى<sup>(٨)</sup>: «وله ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك»<sup>(٩)</sup>. فما بين ايدينا المستقبل<sup>(١٠)</sup>، وما خلفنا الماضي<sup>(١١)</sup>، وما بينها هو الحال<sup>(١٢)</sup>. وقال زهير [بن أبي سلمى]<sup>(١٣)</sup>:

واعلم علم<sup>(١٤)</sup> اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم<sup>(١٥)</sup>

واما الرد عليهم<sup>(١٦)</sup> من طريق النظر فمن وجوه كثيرة تقتصر<sup>(١٧)</sup> منها على أوضحها وهو ان يقال لقائل هذا: هل انت موجود الان او غير موجود [فانه ان قال: انه موجود]<sup>(١٨)</sup>، ولا يمكنه ان يقول غير ذلك قيل له<sup>(١٩)</sup>: أفي زمان ماض انت الان ام في زمان مستقبل؟ فان قال انه في احدهما قيل له: فانت اذا معلوم موجود في حال<sup>(٢٠)</sup> واحدة، ويجب ان يقال له: اذا

(١) في ل، د: في حيز ما يقال: كان ام لم يقع فيكون موجودا في حيز ما يقال عليه لم يكن.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في و، د: انما، والتصحيح من ل.

(٤) في ل، د: هذا.

(٥) في و: انما، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل: يعتقدونه.

(٧) في ل، د: الجدل.

(٨) في ل، د: عز وجل.

(٩) سورة مريم، الآية ٦٤.

(١٠) في ل، د: هو المستقبل.

(١١) في ل، د: هو الماضي.

(١٢) في ل، د: والتي بينها هو الحال.

(١٣) الزيادة من ل، د. وهو الشاعر الجاهلي المعروف (ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ١ ص ٧٦-٨٨) ومقدمة ديوانه ص

٨ وما بعدها).

(١٤) في ل والديوان ص ٢٩: ما في.

(١٥) في و، ل: عمى.

(١٦) في و: عليه، والتصحيح من ل، د.

(١٧) في و: نحصر، والتصحيح من ل، د.

(١٨) سنفت في و

(١٩) في و: نه قيل نه والتصحيح من ل، د.

(٢٠) في و: حالة والتصحيح من ل، د.

كنت موجودا كلسناك في هذه المسألة (وان لم تكن موجودا لم نكلمك) (١) ؛ لانك الان معدوم. فان قال: لست في ماض ولا مستقبل اثبت بينهما واسطة، وتناقض قوله (٢).

ويوضح ذلك ايضا ان الماضي والمستقبل انما يصحان بالاضافة الى شيء موجود لا يقال له ماض ولا مستقبل، فما تقدم من ذلك الشيء يسمى ماضيا وما تأخر عنه يسمى مستقبلا (٣). فان لم يكن ثم زمان ثابت موجود (٤) لم يصح ان يوجد (٥) ماض ولا مستقبل ونقول له مع ما قدمناه: نحدد (٦) الازمنة بحدود تبين انها ثلاثة.

فنقول: ان الماضي من الافعال هو الذي يجبر عنه في زمان متأخر عن زمان وجوده كقولنا: «كان من زيد قيام امس»، والمستقبل هو الذي يجبر (٧) عن وجوده في زمان متقدم لزمان وجوده: فيقال (٨) «سيكون من زيد قيام غدا»، والحال هو الذي زمان وجوده هو (٩) زمان الاختيار عنه، وهذا ايضا هو «الان» (١٠) المستعمل في صناعة النحو، وهو المشهور عند الناصب، واما الان الذي يسمى (١١) «حد الزمانين»، فليس يمكن ان يقع فيه فعل على التمام، لانه يمضي جزء (١٢) بعد جزء، ولا يرد الجزء الثاني الا و [الجزء] (١٣) الاول قد صار ماضيا، فان الزمان الذي ينطق فيه بالجسيم من «جعفر» لا يثبت (١٤) حتى يجيء الزمان الذي ينطق فيه بالعين، ولكن يصير ماضيا، وكذلك اذا نطقت بالفاء صار الزمان الذي نطقت فيه عند نطقك بالعين ماضيا (١٥)، فهو بمنزلة الماء الذي يسيل من (١٦) بين

(١) سقطت في ل. د.

(٢) في ل. د: اثبت واسطة بينهما وتناقض.

(٣) في ل: مستقبلا له.

(٤) في د: وموجود.

(٥) في و: لم يكن يوجد والتصحيح من ل. د.

(٦) في ل. د: نحن مع ما قدمنا نحدد.

(٧) في ل. د: يجبر.

(٨) في و: فيقال له، والتصحيح من ل. د.

(٩) الزيادة من: ل. د.

(١٠) في ل. د: وهذا انما هو في الان

(١١) في و سني

(١٢) في و: حروا، وفي ل: حروا

(١٣) الرواية من: ل.

(١٤) في ل. د: يثبت.

(١٥) في ل. د: اذا نطقت بالفاء صار الزمان الذي نطقت فيه بالعين ماضيا

(١٦) سقطت في ل. د

بديك، فإن الجزء الذي يقابلك منه لا يثبت حتى يجيء الجزء الذي يتلوه، ولكنه مع صغره موجود بل هو الموجود على الحقيقة، لأن الماضي معدوم، والمستقبل ممكن ان يكون، ويمكن ان لا يكون، فلو لم يكن بين الماضي والمستقبل واسطة لم يكن شيء موجودا. والمستقبل أقرب الى فعل الحال من الماضي، لأن المستقبل ممكن<sup>(١)</sup> ان يوجد، وأما الماضي فلا سبيل الى وجوده، ولهذا قال ابو القاسم في كتاب «الايضاح»<sup>(٢)</sup>: فعل الحال بالحقيقة مستقبل، لانه يتكون اولاً فاولاً، فكل جزء منه خرج<sup>(٣)</sup> الى الوجود صار في حيز الماضي. قال: ولهذا العلة جاء فعل الحال بلفظ الفعل المستقبل.

وقد اختلف النحويون في حد الفعل كاختلافهم في حد الاسم. فقال سيويه: الفعل<sup>(٤)</sup> أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما<sup>(٥)</sup> هو كائن لم ينقطع<sup>(٦)</sup>، فجعلها كما ترى ثلاثة.

وقال ابو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش: ما امتنع من التثنية والجمع<sup>(٧)</sup>. وان لا يحسن<sup>(٨)</sup> له الفعل والصفة وجاز ان يتصرف علمت انه فعل.

وقال الكسائي والقراء وجماعة من الكوفيين: الفعل ما دلّ على زمان.

وقال قطرب<sup>(٩)</sup>: الفعل ضربان يدلّان على ثلاثة معانٍ، وانما جعل الفعل (على ضربين)<sup>(١٠)</sup>، لأن صيغة المستقبل والحال واحدة.

(١) في ل، د: متصية لان يوجد.

(٢) الايضاح في علل التحول للزجاجي حقيقه ونشره ملزوم المبارك سنة ١٩٥٩ مطبعة المدني بالقاهرة، والموضع الذي يناقش

البطليموسي يقع في باب عن فعل الحال وحقيقته ص ٨٦ - ٨٨.

(٣) في ل، د: فكل جزء خرج منه.

(٤) في و: الافعال. وفي الكتاب: واما الفعل ٢/١.

(٥) في و: ولما، وفي الكتاب: وما.

(٦) ينظر الكتاب: ٢/١.

(٧) ذكر ابن فارس في الصحاحي هذا التعريف ولم ينسبه. انظر ص ٨٥. تحقيق الشويهي - بيروت ١٩٦٣

(٨) في د: وان يحسن

(٩) هو ابو علي محمد بن المستريرين احمد النحوي اللغوي المصري. المعروف بقطرب، أخذ الأدب عن سيويه وعن جماعة

من العلماء المصريين. وكان من ثمة عسره. وانه من التصانيف كتاب: معاني القرآن وكتاب الاشتقاق وكتاب العلل. توفي سنة ٢٠٦ (وفيات لاعين ٣/ ٤٣٩ و ٤٤٠).

(١٠) في ل، د: صريح

وقال الجرمي<sup>(١)</sup>: الفعل ما حُسُنَتْ فِيهِ التَاءُ<sup>(٢)</sup>، نحو: «ضربت» و«قامت». قال: وبهذا<sup>(٣)</sup> علمنا ان نعم ويئس فعلان لقولنا: «نعمت المرأة هند»<sup>(٤)</sup> ويئست الفعلة».

وقال ابو عبد الله الطوال: الفعل كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الاوقات.

ولابي العباس المبرد<sup>(٥)</sup> في تحديد الفعل اربعة اقوال:

احدها: ان الفعل ما دل على حركة.

والثاني: ان الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان محدود.

والثالث: ان الفعل ما احتمل الضمير.

والرابع: ان الفعل ما حسن فيه امس او غد<sup>(٦)</sup>.

وقال ابو اسحاق الزجاج: الفعل (صوت مقطوع مفهوم)<sup>(٧)</sup> على معنى في زمان ومكان مأخوذ من حدث.

وقال الاخفش الصغير وهو علي بن سليمان<sup>(٨)</sup>: الفعل صفة ولا يوصف.

وقال محمد بن الوليد<sup>(٩)</sup>: الفعل ما كان مختلفا<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) هو ابو عمر صالح بن اسحاق البجلي، مولى لهم، نزل في جرم فنسب اليهم اخذ عن أبي الحسن الاخفش، وهو الفاضل: نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتا، فاما الالف فعرفت اسماء قائلها واما الخمسون فلم اعرف قائلها. من تصانيفه: كتاب الابنية، وكتاب العروض ومختصر في النحو وكتاب غريب سيبويه: توفي سنة ٢٢٥ (طبقات النحويين ص ٧٦ و ٧٧، ووفيات الاعيان ٢/ ١٧٨ و ١٧٩).

(٢) ذكر ابن فارس هذا التعريف ولم ينسبه: الصحابي ص ٨٥.

(٣) في و: ولهذا، والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل، د: ولاي العباس محمد بن يزيد.

(٦) قال ابن فارس: قال قوم: والفعل ما حسن فيه امس وغدا. الصحابي ص ٨٥.

(٧) في ل: صوت مفهوم.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) هو ابو الحسن محمد بن الوليد بن ولاد التميمي المتوفى سنة ٢٩٨، قرأ على المبرد. كتاب سيبويه، وله في النحو كتاب

سنه: المنطق (طبقات النحويين ص ٢٣٦ و ٢٣٧).

(١٠) في ل: مذكورا.

وقال ابو الحسن بن كيسان<sup>(١)</sup>: الفعل ما كان مذكورا لاحد زمانين ما مضى وما يستقبل او احدهما، وهو الحال.

واكثر هذه الاقاويل<sup>(٢)</sup> قد اعترض فيها، فعورض سيبويه في قوله انه امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء. قيل: هذا الحد لا يصح الا على<sup>(٣)</sup> مذهب البصريين الذين يقولون: ان الفعل مشتق من المصدر<sup>(٤)</sup>، والحد انما ينبغي ان يكون بالفاظ متفق عليها.

قالوا: وقد وجدنا افعالا لا مصادر لها، وهي «ليس، وعسى، ونعم، وبش»، وهذا الاعتراض لا يلزم سيبويه (في تحديده)<sup>(٥)</sup>، لان قول الكوفيين ان المصدر مشتق<sup>(٦)</sup> من الفعل<sup>(٧)</sup> خطأ، ولكن ليس هذا موضع الكلام في ذلك، وانما<sup>(٨)</sup> بنى سيبويه تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه الحصر<sup>(٩)</sup> لان الخطأ لا ينسب اليه<sup>(١٠)</sup>، وهذه الافعال وان لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية فكان سيبويه قد قال<sup>(١١)</sup>: «أخذت من لفظ احداث الاسماء لفظاً او تقدير او ان [كان]<sup>(١٢)</sup> لم يصرح بذلك، كما انا ذا قلنا: ان الاعراب حده ان تختلف او اخر الكلم لاختلاف العوامل فانما نريد لفظاً او تقدير او ان لم نصرح بذلك. وقد عورض ايضا في قوله اخذت من لفظ احداث الاسماء. وفي قول ابي القاسم ما دل على حدث وزمان ماض او مستقبل، فقيل<sup>(١٣)</sup>: ليس هذا بحد انما هو رسم، لانا نقول:

---

(١) سقط في ل اسم ابي الحسن بن كيسان ونسب الناسخ كلامه الى محمد بن الوليد. وابن كيسان هو ابو الحسن محمد بن احمد، وكان بصريا كوفيا، يحفظ القليلين، ويعرف المذهبين. وكان اخذ عن ثعلب والمبرد وكان ميله الى مذهب البصريين اكثر، توفي سنة ٢٩٩، من تصانيفه: المهذب في النحو، معاني القرآن، غلل النحو، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون (طبقات النحويين ص ١٧٠ - ١٧١، وبنية الوعلة ج ١، ص ١٨ - ١٩).

(٢) في ل، د: الاقوال.

(٣) في ل: في.

(٤) انظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٥.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل، د: مأخوفا.

(٧) انظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٥.

(٨) في ل، د: فانما.

(٩) في ل، د: النظر.

(١٠) في ل، د: يلتفت.

(١١) ينتبه الى ان نص قول سيبويه هو: واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء وببيت ما مضى. الخ. الكتاب

ج ١ ص ٢.

(١٢) الزيادة من ل، د.

(١٣) في ل، د: وقيل.

انتفى الضدان، فلا يدل انتفاؤهما<sup>(١)</sup> على حدث، لان الضدين لم يجتمعا [فظ]<sup>(٢)</sup>، ف يدل انتفاؤهما<sup>(٣)</sup> على انتفاء اجتماعهما، وكذلك «كان» الناقصة لاحداث لها، وهي عند النحويين فعل، فذلك هذا على انه اثنا بني على الاكثر، واضرب عما عرضت له علة اخرجته عن منهاج نظائره، وهو مع ذلك راجع الى حكم نظائره بنوع من التأويل. وأما من حدد الفعل بانه ما امتنع من التثنية والجمع فليس بصحيح لان من الاسماء ما لا يثنى ولا يجمع، والحروف كلها لا تثنى ولا تجمع، وكذلك قوله في حده: انه ما لا<sup>(٤)</sup> يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف<sup>(٥)</sup>، غير صحيح ايضا، لان من الاسماء ما لا يحسن له الفعل وما لا يوصف<sup>(٦)</sup>، ومن الافعال ما لا يتصرف.

وكذلك قول الكسائي والقراء: انه ما دل على زمان، خطأ، لان هذا التحديد<sup>(٧)</sup> تدخل تحته ظروف الزمان، وكذلك قول من قال: ما حسنت فيه التاء، غير صحيح، لان فعل التعجب لا تدخل عليه تاء التانيث وهو فعل باتفاق من البصريين<sup>(٨)</sup>.

وقول من قال: انه ما دل على حركة، وانه ما احتمل الضمير ليس بحد لان اسماء الفاعلين نحو: ضارب، وقاتل تدل على<sup>(٩)</sup> حركة وتحتل الضمائر [وقولنا: سكن الشيء: ووقف ومات، يدل على ارتفاع الحركة]<sup>(١٠)</sup> وكذلك قول من حدده بانه ما حسن فيه اسم او غد خطأ، لانه اسقط فعل الحال، ولأن<sup>(١١)</sup> اسم الفاعل يدخل تحت هذا الحد، وقد اختلف المنطقيون ايضا في تحديد الفعل، ويسمونه الكلمة فقال ابو يوسف الكندي وجماعة منهم: الكلمة صوت موضوع باتفاق دال على زمن<sup>(١٢)</sup> وان فرقت اجزاؤه لم تدل على شيء من معناها (وهو<sup>(١٣)</sup> قول يمكن ان يعترض فيه).

(١) في ل: فلا يدل انتفاء الضدين. وفي د: فلا يدل انتفى على.

(٢) الزيادة من ل. د.

(٣) في ل، د: انتفى.

(٤) في ل: ما لم.

(٥) في ل، د: وانه ما يتصرف.

(٦) في ر: ولا يوصف.

(٧) في ل، د: الحد.

(٨) انظر الانصاف ح ١ ص ١٢٦.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في ل: وان.

(١٢) في ل: د: زمان.

(١٣) في د: وهذا.

وقال ابو نصر الفارابي: (الكلمة لفظ دال على معنى) (١) يمكن ان يفهم بنفسه وحده (٢)، ويدل بينته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى وهذا قول صحيح (٣) لا اعتراض فيه لمعرض.

### «مسألة»

قال ابو القاسم: والحدث المصدر وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه (٤).

قال المفسر: قد عورض ابو القاسم في هذا القول، وقيل: كيف يصح ان يقال ان الشيء مشتق من اسمه والمسمى مقدم (٥) على التسمية فاجاب من احتج له (٦) عن هذا بجوابين: احدهما ان يكون اوقع الاسم موقع المسمى لا موقع التسمية. كما يقال: هذا الدرهم ضرب الامير، وهذا الثوب نسج اليمن، فيوقع الضرب موقع المضروب، والنسج موقع المنسوج. والثاني ان يكون اراد باسم الشيء اصله المين عنه فلا يكون على (٧) معنى التسمية، والكلام في هذا الموضع يبنى على الكلام (٨) في الاسم والمسمى، وذكر مذهب من قال: ان الاسم هو المسمى، ومذهب من قال: انه (٩) غيره، ولا مدخل لهذا في هذه الصناعة. والذي عندي ان الفعل الاول غير الفعل الاخر، وان ابا القاسم لم يذهب الى شيء مما قالوه. وبيان هذا ان الافعال في الحقيقة انما هي حركات الاشخاص وتأثيرها في غيرها ولكن الحركات والتأثيرات لما اختلفت وضع على كل واحدة منها لقب لينفصل بعضها من بعض، فقبل بعضها قيام ولبعضها قعود (١٠) ضرب ولبعضها قتل، كما فعل بالجواهر حين اختلفت فسمي بعضها حجرا، وبعضها نباتا (١١)، وبعضها حيوانا، [ونحو ذلك] (١٢) واما قولهم: يقعد وقعد ويضرب وضرب (١٣) ونحوها فانما هي صيغ مشتقة منها

(١) سقطت في: ل.

(٢) سقطت في: ل.

(٣) في: و: القول الصحيح. والتصحيح من: ل، د.

(٤) ينظر كتاب الجمال، ص ١٧.

(٥) في: ل، د: متقدم.

(٦) في: و: عنه. والتصحيح من: ل، د.

(٧) في: ل، د: فلا يكون قاصدا الى.

(٨) في: ل، د: يتغلغل الى الكلام.

(٩) في: ل: هو.

(١٠) في: و: وبعضها. والتصحيح من: ل، د.

(١١) في: و: لياها. وقد سقطت الكلمة في: ل. والتصحيح من: د.

(١٢) الزيادة من: د.

(١٣) في: و: وضرب يضرب. والتصحيح من: ل، د.

لتحصيل الازمنة، اذ كان التعود والضرب ونحوهما لا يعطي زمانا محصلا انما يعطي زمانا مبهما فلما كانت هذه الصيغ تعطي المعاني التي تبدل عليها اسماء الحركات والتأثيرات وتزيد عليها بتحصيل الازمنة كانت اولى بان تسمى افعالا من اسماء الحركات والتأثيرات، فاذا ذكر النجويون الافعال لم يريدوا اسماء الحركات والتأثيرات، وانما يريدون الصيغ المشتقة منها ووضعوا للحركات والتأثيرات القابا آخر فسموها احداثا؛ لان الاشخاص يحدثونها<sup>(١)</sup>، وسموها مصادِر، لان الصيغ المحصّلة للازمنة<sup>(٢)</sup> لما اشتقت منها صدرت عنها<sup>(٣)</sup> كما يصدر المصادر عن المكان وكانت في ذلك بمنزلة<sup>(٤)</sup> الطين<sup>(٥)</sup> الذي تصنع منه الانية، والفضة التي تصاغ منها اصناف الحلية. واراد<sup>(٦)</sup> ابو القاسم بقوله: وهو اسم الفعل، أنه اسم للحركات والتأثيرات، ويقوله: والفعل مشتق منه، الصيغ المشتقة من المصادر المحصلة للازمنة. فاذا حمل كلامه على هذا لم يكن فيه اعتراض ولم يحتج الى ان يعتذر عنه<sup>(٧)</sup> بما اعتذر.

### «مسألة»

قال ابو القاسم: والحرف ما دل على معنى في غيره نحو من، والى، وثم، وما اشبه ذلك<sup>(٨)</sup>.

قال المفسر: هذا الحد غير صحيح عند متأمليه<sup>(٩)</sup> حتى يزداد فيه: ولم يكن احد جزأي الجملة المفيدة. أو يقال كما قال سيويه: [ما]<sup>(١٠)</sup> جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل<sup>(١١)</sup>. وانما لم يكن ما قاله ابو القاسم حدا لان في الاسماء ما معناه في غيره نحو اسماء الاستفهام واسماء

(١) في ل، د: تحديتها.

(٢) في و: والازمنة المشتقة. والتصحيح من ل، د.

(٣) في ل: منها.

(٤) في ل، د: بمثابة.

(٥) في ل: العين.

(٦) في ل، د: فاراد.

(٧) في ل، د: له.

(٨) كذا في ل، د. وكتاب الجمل ص ١٧. وفي و: من وثم والى وما أشبهه.

(٩) في ل، د: التامل.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) عبارة سيويه في الكتاب ج اص ٢ هي: وانما ما حناه نعتى وليس باسم ولا فعل فنحو، ثم وسوف وواو القسم ولام الاضافة ونحو ذلك.

المجازاة [لان هذه الاسماء<sup>(١)</sup>] لما ثابت مناب الحروف جرت مجراها، وكذلك الاسماء الموصولة فان<sup>(٢)</sup> المعاني المقصودة انما هي في صلاتها الا ترى انك اذا قلت: مررت بالرجل الذي ضرب عمرا فانما غرضك ان تصف [الرجل]<sup>(٣)</sup> بالجملة التي هي «ضرب عمرا» والذي انما جيء به<sup>(٤)</sup> وصلة الى وصف المعارف بالجملة، لان الجملة كلها نكرات بدليل انها تكون صفات للنكرات فلما احتيج الى وصف المعارف بها لم يميز ادخال لام المعرفة عليها كما تدخل على الاسماء المفردة، فأتوا بالذي وادخلوا<sup>(٥)</sup> عليه اللام التي كان يجب ان تدخل على الجملة وصار الذي وصلة الى ذلك، وكذلك «يا ايها الرجل» فاذا قلت في حد الحرف: انه ما جاء لمعنى في غيره<sup>(٦)</sup>، ولم يكن احد جزأي الجملة المفيدة او قلت: وليس باسم ولا فعل تخلص حد الحرف. وقد اختلف النحويون<sup>(٧)</sup> في تحديده ايضا كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل.

فقال سيبويه ما ذكرناه وهو حد صحيح لامطعن<sup>(٨)</sup> فيه.

وحدة الاخفش سعيد بن مسعدة بان قال: الحرف ما لا<sup>(٩)</sup> يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يميز أن يتصرف.

وقال ابو العباس المبرد<sup>(١٠)</sup>: الحرف ما كان وصلا لفعل<sup>(١١)</sup> الى اسم [أو عطفا]<sup>(١٢)</sup> او تابعا لتحدث به معرفة، او كان عاملا.

وقال ابو اسحاق الزجاج: الحرف ما لم يكن صفة لذاته (وكان صفة لما تحته. الا ترى انك تقول: «مررت برجل صاحبك»، فصاحبك صفة لذاته)<sup>(١٣)</sup>، وتقول: «مررت برجل

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في و: كأن.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) في ل، د: بها.

(٥) في و: ووصلوا عليه. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) انظر الايضاح للزجاجي ص ٥٤.

(٨) في ل: يظعن.

(٩) في ل، د: ما لم.

(١٠) في ل، د: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد.

(١١) في ل: موصلا بفعل، وفي د: موصلا لفعل.

(١٢) الزيادة من ل. وفي د: عاظفا.

(١٣) سقطت في ل.

في الدار»، فقولك في الدار صفة لما تحته لا لذاته.

وقال الاخفش علي بن سليمان<sup>(١)</sup>: الحرف ما افاد معنى لم يكن في الكلام نحو قولك: زيد منطلق. ثم تقول أزيد منطلق؟ فيكون في الكلام معنى الاستفهام

وقال محمد بن الوليد: يستدل على الحرف بأنه وصلة شيء الى شيء.

وقال ابو الحسن بن كيسان: الحرف ما حدث به<sup>(٢)</sup> معنى غير معنى الاسم والفعل، وقال: لا يقال حرف جاء لمعنى، لان الاسم والفعل جاءا لمعنى.

وقال ابو عبد الله الطوال: الاداة ما جاءت لمعنى ليست<sup>(٣)</sup> باسم ولا فعل.

وهذه الحدود اكثرها فاسدة كفساد ما تقدّم: فقول الاخفش: انه ما<sup>(٤)</sup> لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا الثنية ولا الجمع خطأ، لان الفعل داخل تحت<sup>(٥)</sup> هذا التحديد، (ومن الافعال ايضا ما لا يتصرف)<sup>(٦)</sup>. وتحديد ابي العباس ايضا فاسد، لان من الحروف ما يأتي<sup>(٧)</sup> لمعنى الاستفهام ولمعنى الاستثناء ولمعنى النفي والقسم<sup>(٨)</sup> والتمني والنهي وغيره<sup>(٩)</sup>. وقول ابي اسحاق: ما لم يكن صفة لذاته انما اراد انه<sup>(١٠)</sup> يكون صفة معنوية لا لفظية [والفعل يشرك الحرف في هذا المعنى، الا انك اذا قلت: مررت برجل يضرب زيدا فيضرب صفة معنوية لا لفظية]<sup>(١١)</sup>، وكذلك الجمل الخبرية تكون صفة بمعانيها<sup>(١٢)</sup> لا بالفاظها. وكذلك قول علي بن سليمان: انه ما افاد بدخوله معنى لم يكن في الكلام فاسد، لان هذا موجود في الاسماء والافعال. وكذلك قول محمد بن الوليد: انه ما كان وصلةً لشيء يتنقض عليه مان من الحروف ما ليس وصلةً ويتنقض عليه بالذي، فانه وصلة الى وصف المعارف بالجمل،

(١) في و: الاخفش.

(٢) في و: له. والتصحيح من ل. د.

(٣) في و: ليس. والتصحيح من ل. د.

(٤) في و: ما. والتصحيح من ل. د.

(٥) في ل. د: في.

(٦) سقطت في د، وكتب الناسخ مكانها عنزة، وكذلك صه ووه وآه وجبر وعوص ونحو ذلك.

(٧) في ل: ما لا يأتي.

(٨) في ل. د: ولمعنى القسم.

(٩) في ل. د: وغير ذلك.

(١٠) في و: ه. والتصحيح من ل. د.

(١١) انريضة من ل. د.

(١٢) في و: بمعانيها. والتصحيح من ل. د.

ويقولك (يا أيها الرجل) فان «أياً» ها هنا وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام ويتنقض عليه بقولك: «مررت (١) برجل ذي مال» فان «ذبي» وصلة الى وصف الرجل بالمال. وان التعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه (٢) الاشياء حدودا وهم ائمة مشهورون، ولو سمعنا ذلك ولم نره عنهم منصوفاً (٣) لما صدقناه.

وقال ابو نصر الفارابي في تحديد الحرف. الاداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن ان يفهم بنفسه وحده دون ان يقرب باسم او كلمة. وهذا تحديد صحيح وهو نحو (٤) ما قاله سيبويه: انه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل. ونحو ما قلناه: انه ما لم يكن أحد جزءى الجملة المفيدة. ولاجل هذا الذي ذكرناه من تسامح النحويين في حدود هذه الاصول الثلاثة وقلة تثقيفهم للكلام فيها قال ابو الحسن الاشعري (٥)، وهو يفتخر بعلم الجدل ويعيب صناعة النحو كما عاب غيرها من العلوم، فذكر انه شاهد نحويًا وهو يقرأ عليه: الكلام ينقسم ثلاثة اقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. قال (٦): فقلت له أليس الاسم والفعل جاء (٧) لمعنى كالحرف. فما اختصاصك بذلك الحرف دونها قال ابو الحسن: فقال لي: انما اعني بذلك جاء لمعنى في غيره، لأن الاسم والفعل جاء لمعنى في انفسهما والحرف ليس كذلك، لانه لا معنى له الا باسم او فعل ينضم اليه. رأيت لو قلنا (٨): «زيد» لدل على شخص ما غير محدود، ولو قلنا (٩): «ضرب» لدل على ضرب كان في زمان ماض الا انه غير منسوب الى موضوع، ولو قلنا (١٠): «من» لم يدل على شيء حتى يقترب به موضوع. فدل هذا على ان قوله جاء لمعنى انما يعني به (في غيره) (١١) لا في نفسه، وان كان ليس في الكتاب كذلك.

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: مثل هذه.

(٣) في ل، د: منصوفا عنهم.

(٤) في ل: من نحو.

(٥) هو ابو الحسن علي بن اسماعيل الاشعري المتكلم، توفي سنة نيف وثلاثين وثلاث مئة، وله تصانيف كثيرة منها: اللع،

والموجز، وابطاح البرهان (وفيات الاعيان ٢ / ٤٤٦).

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: قد جاء.

(٨) في و: قلت، وانما صححناه من ل، د لينسجم مع قلنا الثالثة.

(٩) في و: قلت. وانما صححناه من ل، د لينسجم مع قلنا الثالثة.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل: غيره.

قال ابو الحسن: فقلت له<sup>(١)</sup>: ان اخراج الاشياء عن طريقها<sup>(٢)</sup> وحرفها عن ما تدل عليه لا بد في ذلك من حجة تخصص احدهما دون الاخر. والظاهر من هذا الكلام جاء معنى وليس في الكتاب<sup>(٣)</sup>، في غيره، فما الدليل على تأويلك<sup>(٤)</sup> دون تأويل<sup>(٥)</sup> من قال: انما عنى [بذلك]<sup>(٦)</sup> جاءت<sup>(٧)</sup> لمعنى واراد الاشياء الثلاثة وغير بالواحد عن الجمع<sup>(٨)</sup>، وهذا شائع في كلام العرب. قال الله تعالى: «هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ»<sup>(٩)</sup> فعبر عن الجماعة بالعدو، والعدو اسم مفرد لا اسم مجموع.

قال ابو الحسن: ثم قلت له: ألسنا قد نجد في الاسماء ما لا يدل على معنى في نفسه كوجوده في الحرف. فالواجب عليك ان تلحقه بالحروف دون الاسماء. [قال]<sup>(١٠)</sup> فقال لي ان ذلك لا يوجد في الاسماء البتة بوجه من الوجوه، فان كنت تدعي ذلك فهاته. قال ابو الحسن: فقلت له: «أي» اسم عندك<sup>(١١)</sup> ام حرف؟ فقال: بل اسم. فقلت له<sup>(١٢)</sup>: أرايت اذا قلنا<sup>(١٣)</sup> «أي» أليست كقولك «من» لا تدل على شيء الا باقترانها بموضوع قال: فقال لي: «أي» يدخله الاعراب و«من» لا يدخله الاعراب. فلما دخله الاعراب كان اسما. قال ابو الحسن: فقلت له: ان الشيء يبين بآيين منه، وهذا أغمض<sup>(١٤)</sup> منه، ونحن لم نسألک عن العلة التي من أجلها<sup>(١٥)</sup> قيل: ان الاعراب للاسماء، والانسان انما يجب ان يصحح حجته بمقدمات يقر بها خصمه<sup>(١٦)</sup>، ثم قال: قلت له<sup>(١٧)</sup>: أرايت ان كان التنوين في «أي» هو<sup>(١٨)</sup>

(١) سقطت في ل، د.

(٢) في ل، د: ظواهرها.

(٣) في ل: الكتب.

(٤) في ل، د: تأولك.

(٥) في ل، د: تأول.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في ل: جاء.

(٨) في ل، د: الجمع.

(٩) سورة (النافقون)، الآية ٤.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في ل: أي هو عندك اسم. وفي د: اسم هو عندك.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل: قلت.

(١٤) في ل: انما يبين الشيء بآيين منه لا باغمض. وفي د: ان الشيء انما يبين بآيين منه لا باغمض.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في و: بعد ان يقويا. وفي ل: والانسان انما يجب حجته بمقدمات والتصحيح من د.

(١٧) في ل، د: قال: ثم قلت له.

(١٨) سقطت في ل.

المانع له من ان يكون حرفا فالواجب ان يكون الفعل حرفا اذ لا تتوين فيه . فقال<sup>(١)</sup> :  
الفعل يتصرف والحرف لا يتصرف . قال : فقلت له : ان كان التصرف هو المميز<sup>(٢)</sup> للفعل  
عن الحرف فالواجب ان يكون ليس حرفا . وكذلك عسى ونعم وبئس . وكذلك الاسماء  
كلها ينبغي ان تكون حرفا لانها لا تتصرف . قال : فعميت عليه الانباء وانقطع .

وهذا الذي قاله الاشعري لا يجب به الطعن على صناعة النحو، لان في كل علم  
المتقدم والمتأخر والقوي والضعيف . ولو ناظر في ذلك<sup>(٣)</sup> رجلا له نظر<sup>(٤)</sup> بصناعة النحو  
لكان الاشعري هو المنقطع دونه ؛ لأن صناعة النحو ليست من صناعة الجدل وان كان بين  
الصناعتين مناسبة من بعض الجهات ولكن الاشعرية تعترض في كل صناعة بما يمكن من  
حق وباطل ، وقد روي ان الباقلاني<sup>(٥)</sup> تكلم في شيء من النحو فرد عليه النحويون وقال له  
بعضهم : ليست هذه الصناعة لك بضاعة ، فتركها لاهلها . فحملته الأنفة على ان تعاطى  
شرح كتاب سيويه فما تشاغل بشرحه احد ولا رأينا منه حرفا الى عصرنا هذا .

---

(١) في ل: فقال لي .

(٢) في و: المانع . والتصحيح من ل. د

(٣) في ل: هذا

(٤) في ل، د: بصر .

(٥) هو القاضي ابي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المصري المتكلم اشتهر سنة ثلاث واربعمائة . له تصانيف كثيرة مشهورة

في علم الكلام وغيره (وفيات الاعيان ٣ / ٤٠٠) .

## باب معرفة علامات الاعراب

### «مسألة»

قال ابو القاسم [في هذا الباب]: <sup>(١)</sup> وحذف النون ايضا علامة الجزم في تثنية الافعال وجمعها. <sup>(٢)</sup>

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة لان الافعال لا تثني ولا تجمع. ويجب ان نتأول قوله على انه اراد في تثنية ضمائر الافعال وجمعها، فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه، وقد كرر هذا في موضع آخر من كتابه سنذكره اذا وصلنا اليه ان شاء الله. فاذا قلت: الزيدان يضربان، والزيدون يضربون، فانما تثبت وجمعت الضمير الذي في قولك: «زيدُ يضربُ» ولم تثن الفعل ولم تجمعه، ولذلك كانت الالف والواو في «يضربان» و«يضربون» اسما، وفي قوله: ضاربان وضاربيون حرفا <sup>(٣)</sup>، لانك لم ترد ان تضم فعلا الى فعل كما ضمنت اسما الى اسم ولذلك ايضا قامت النون في يضربان مقام حركة فقط <sup>(٤)</sup>.

فان قال قائل: فما العلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه؟ فالجواب: ان التثنية والجمع انما يراد بهما <sup>(٥)</sup> التكثير والاشعار بان الاسم <sup>(٦)</sup> قد تجاوز حد الافراد. الا ترى انك اذا قلت: «زيد» فانما <sup>(٧)</sup> يدل على شخص واحد فاذا اردت <sup>(٨)</sup> اكثر من شخص واحد <sup>(٩)</sup> احتجت الى ان تقول: زيدان او زيدون. والفعل لا يحتاج فيه الى ذلك، لان لفظ الفعل يستغنى <sup>(١٠)</sup> به عما قل منه وما كثر. الا ترى ان «قام وقعد» انما وضعا في اصل وضعهما ليعبر

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢١.

(٣) في ل. د: وفي قوله: ضاربيون وضاربان حرفين.

(٤) في ن: ولذلك النون ايضا في «ضاربيون» و«ضاربان» بدلا من حركة وتثنين. وفي د: ولذلك ايضا كانت النون في

قولك: «ضاربان» و«ضاربيون» بدلا من حركة وتثنين. وكانت في «يضربان» و«يضربون» بدلا من حركة.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: الشيء. والتصحيح من ل. د.

(٧) في و: قلته. والتصحيح من ل. د.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في ل. د.

(١٠) في ل. د: يعبر.

بهما عن كل قائم وقاعد، ولم يوضعا ليكونا عبارة عن فعل واحد بعينه فلم يحتج فيه الى تشنية كما احتج في الاسماء. ويدل على صحة هذا ان الفعل اذا لم يتضمن ضميرا لم تلحقه علامة تشنية ولا جمع نحو قولك: «قام الزيدان» و«خرج العمران»، [وقام الزيدون وخرج العمرون]<sup>(١)</sup> ولو كان الفعل مما يثنى ويجمع لثنى وجمع (اذا كان)<sup>(٢)</sup> مقدما على المخبر عنه كما ثنى وجمع اذا كان مؤخرا، ويدل على ذلك ايضا ان معنى قولنا: قام الزيدان او قام الزيدون كان منها ومنهم قيام، ففائدة الفعل ها هنا كفائدة المصدر لو ذكر، فإن قال قائل فما تكرر<sup>(٣)</sup> ان تكون العلة في تشنية الفعل وجمعه الأشعار بتكريره<sup>(٤)</sup> من الفاعل فتكون تشنيته اشعارا بأنه فعل<sup>(٥)</sup> مرتين ويكون جمعه اشعارا بأنه فعل مرات<sup>(٦)</sup>. فالجواب ان التشنية والجمع لو لزموا لهذه العلة [التي ذكرت]<sup>(٧)</sup> لثنى الفعل وجمع وهو يخبر<sup>(٨)</sup> عن فاعل واحد<sup>(٩)</sup>، لان الفاعل الواحد قد يفعل الفعل مرتين ويقعله مرارا، فكان يجب على اعتلاله<sup>(١٠)</sup> الفاسد ان يقال: (زيد قاما) اذا قام مرتين، (وزيد قاموا) اذا قام مرارا، وهذا لا يجوز.

فان قال قائل: قد روي ان من العرب من يقول: «قاما اخواك» و«قاموا اخوتك» فيلحق<sup>(١١)</sup> الفعل علامة التشنية والجمع، وهو مقدم<sup>(١٢)</sup>، كما يلحقها اياه وهو مؤخر، وهذه الالف في التشنية وهذه<sup>(١٣)</sup> الواو في الجمع على هذه اللغة حرفان وليسا باسمين لان قولنا: «قام اخواك»<sup>(١٤)</sup> لا ضمير فيه، وعلى هذه اللغة انشد النحويون:

(١) الزيادة من د، وسقطت في ل: وخرج العمرون.

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) في ل، د: تكرر.

(٤) في ل: بتكرره، وفي د: بتكراره.

(٥) في ل، د: قد فعل.

(٦) في ل: د: قد فعل مرارا.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: خبر.

(٩) في ل: عن الواحد، وفي د: عن الفاعل الواحد.

(١٠) في ل، د: اعتلاك.

(١١) في و: فيلحقوا والتصحيح من ل، د. وقد عبر النحويين عن هذا بلغة اكلوني البراغيث، وهي لغة طي اواز دشنة.

الاشموني ٤٧/١-٤٨.

(١٢) في ل، د: يبيح الفعل وهو مقدم علامة التشنية والجمع.

(١٣) في ل: وهذا.

(١٤) في ل، د: اخواك.

الفيتا عيناك عند الفنا أولى فأولى لك ذا واقية<sup>(١)</sup>  
 . وانشدوا أيضا:

يلوموني في اشتراء النخيل قومي<sup>(٢)</sup> وكلهم<sup>(٣)</sup> يعذل<sup>(٤)</sup>  
 واهل الذي باع يلحونه كما لحي البائع الاول  
 فالجواب: عن هذا من وجهين:

أحدهما: ان الالف والواو في هذه اللغة وان<sup>(٥)</sup> كانتا حرفين كما ذكرت فليستا  
 بعلامتي<sup>(٦)</sup> تشبة للفعل ولا جمع [له]<sup>(٧)</sup> كما توهمت، ولكن اهل هذه اللغة ارادوا ان يجعلوا  
 للتشبة والجمع علامة كما جعلوا للتأنيث علامة في قولنا، خرجت هند وذهبت دعد<sup>(٨)</sup>،  
 فكما ان التاء في «ذهبت وخرجت» لا تدل على ان الفعل مؤنث وانما تدل على تأنيث الذي  
 سبقت اليه الخروج<sup>(٩)</sup> والذهاب، فكذلك الالف والواو اللاحقتان<sup>(١٠)</sup> في: «ذهبا اخواك،  
 وذهبيا اخوتك» لا تدل على ان الفعل مثنى وبمجموع وانما هما دليلان<sup>(١١)</sup> على ان المسند اليه  
 «الذهاب» مثنى وبمجموع.

ويرى اهل النظر من النحويين ان اصحاب هذه اللغة انما فعلوا ذلك، لان من<sup>(١٢)</sup>

(١) كذا في ل. د. ووضح المسالك في الفية ابن مالك لابن هشام ج ١ ص ٣٤٦، والذي في و:

انشدنا عيناك عند الفنا اولى فأولى لك ذا واقية  
 والبيت من السريع وهو لمعروبن ملقط الطائي شاعر جاهلي، كان فارسا في قومه معاصرا لمعروبن هند (الاشفاق لابن دريد ص  
 ٣٨٥ ومعجم الشعراء للرزاني ص ٥٧)، والشاهد فيه قوله: «الفيتا عيناك» حيث الحق الف الاثني بالفعل مع كونه مستندا الى  
 اسم شاعر مثنى، وهو قوله: «عيناك».

(٢) في ل. د. وديوان امية ص ٤٨. وابن عقيل ج ١ ص ٤٧٠ والاشموني ج ٢ ص ٤٧. والجرجاني ص ١٠٤: اهلي.

(٣) في ل. د. والديوان ص ٤٨ وابن عقيل ج ١ ص ٤٧٠ والاشموني ج ٢ ص ٤٧ والجرجاني ص ١٠٤: فكلهم.

(٤) من المتقارب وهو لامية بن ابي الصنفت التقي وهو شاعر جاهلي (الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٦٩-٣٧٢ ومقدمة ديوانه

ص ٥-١٥) والشاهد فيه قوله: يلوموني، حيث الحق به واو الجمع مع كونه مستندا الى اسم ظاهر وهو اهلي، عن لغة بني سحارث  
 ابن كعب، ولو جرى على لغة جمهور العرب الفصحى لقال: «يلومني».

(٥) في و: ان.

(٦) في ل. د. علامتي.

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) في ل: زينب، وفي د: فاطمة.

(٩) في و: الفعل. والتصحيح من ل. د.

(١٠) في و: اللاحقان. والتصحيح من ل. د.

(١١) في ل: انما دليل، وفي د: انما هي دليل.

(١٢) في ل. د: في.

الاسماء اسماء لا يظهر فيها علامة للتثنية ولا للجمع، يحو: «من» و«ما». إلا ترى انك اذا قلت: قام من في الدار. احتمال ان تريد واحداً من اثنين او جماعة (١) فالحقوا الفعل علامة تدل على ذلك حرصاً على البيان ثم حملوا مالا: اشكال (٢) فيه على ذلك، ليكون الحكم واحداً في الجميع (٣) كما حملوا «تَعَدُّ وَتَعُدُّ وَأَعِدُّ بِمَعْرِ يَعُدُّ، وكما حملوا (تُكْرِمُ وَيُكْرِمُ وَنُكْرِمُ عَلَى فَعَلِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا قَالَ: أَنَا أَكْرِمُ. وكما حملوا: «مررت برجل ذي علم» على قولهم (٥). (مررت برجل (٦) ذى دار) ، لأن الاصل في «سي» هذه ان تدخل وصلة الى وصف الاسماء (٧) بالاسماء الجامدة التي لم تسعمل بـ «س» صفة، ثم انجروا تجراها قولهم مررت برجل ذي علم، والعلم لا يحتاج في (٨) الوصف به إلى صلة (٩) لانك تجده منه اسماً مشتقاً يعنيك عن ذلك وهو قولك: مررت برجل عالم، وهذا كثير في العربية. فهذا احد الجوابين.

والجواب الثاني: ان قولهم: قاما اخواك وقاموا اخوتك ليس من الضرورة ان تكون الالف والواو فيهما حرفين بل قد يمكن ان يكونا اسمين مضميرين ويكون الاخوان بدلا من الالف، والاخوة بدلا (١٠) من الواو ويجوز ان يكون ما بعدهما مبتدأ والفعالان خير للمبتدأ فيكون قاما اخواك بمنزلة اخواك قاما، وقاموا اخوتك بمنزلة اخوتك قاموا. فان قال (١١) قائل: هذا يستحيل، لان النحويين قد قالوا: خبر (١٢) الابتداء لا يجوز تقديمه عليه اذا كان فعلا (١٣). فمن اين زعمت انه يجوز ان يكون خيرا مقدما؟ فالجواب ان النحويين انما منعوا من ذلك في (١٤) الفعل الذي يكون خيرا عن المفرد كقولك: زيد قام، لانك اذا قلت: قام

(١) في ل. د: وجمعة.

(٢) في ل: ما اشكال فيه

(٣) في ل: في جميع الاشياء. وفي د: جميع الاسماء.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل: على محمل قوفهم. وفي د: محمل قولهم

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: المعارف. والتصحيح من ل. د

(٨) كذا في ل. د. وفي و. ا: ولا يستغني عنها السياق.

(٩) في ل. د: وصلة

(١٠) في ل: عند.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل. د: ان حرو.

(١٣) في ل. لان نحويين قد قالوا: ان حرو المبتدأ يجوز ألا يرد كان فعلا.

(١٤) في و. ا: والتصحيح من ل. د

زيد انتقض شرطك في المبتدأ (١) وعاد فاعلا، لان عامله (٢) لفظي موجود وعامل المبتدأ معنوي متوهم، واللفظي الموجود اقوى من المعنوي المتوهم (٣). فاذا الحققت الفعل علامة الشنية والجمع (٤) ذهبت (٥) العلة المانعة من التقديم، وصار قولك (٦): (قاما اخواك) بمثابة قولك: (قائمان اخواك)، و(قاموا اخوتك) بمثابة قولك (٧): (قائمون اخوتك) وبمنزلة (قام ابواهما اخواك) وبمنزلة (٨) (قام آباؤهم اخوتك). فان قلت: فقد كان ابو عثمان المازني (٩) يذهب في قولنا: (اخواك قاما واخوتك قاموا) الى ان الالف والواو حرفان وليسا باسمين وان الفاعلين مضمرون في حال (١٠) الشنية والجمع كاضمار الفاعل في حال الافراد اذا قلت: (اخوك قام). فالجواب ان المازني موافق لنا في ان الفعل لا يثنى ولا يجمع وانما قاس المثنى والمجموع على المفرد وهو مع ذلك خطأ عند اصحابه، والصحيح قول سيبويه (١١) وذلك انه لا خلاف بين النحويين ان المتكلم له ضميران: ضمير يظهر في اللفظ كقولك: قمت، وضمير لا يظهر في اللفظ كقولك: انا اقوم. وكذلك المخاطب له ضمير يظهر في اللفظ كقولك: قمت، وضمير لا يظهر كقولك: انت تقوم. فاذا صح ان هذا موجود في فعل المتكلم والمخاطب لم يمنع مانع من ان يكون للغائب ايضا ضمير يستتر (١٢) في بعض الاحوال ويظهر في بعض، ويشبه ان يكون المازني قاس: (أخواك قاما) و(أخوتك قاموا). على قولهم: (قاما اخواك)، و(قاموا اخوتك)، فاعتقد ان «الالف» و«الواو» حرفان في حال

(١) في ل، د: شرط المبتدأ.

(٢) في ل: لان عامل الفاعل، وفي د: لان عامل الفعل.

(٣) في ل، د: المعلوم.

(٤) في ل، د: وعلامة الجمع.

(٥) في ل، د: زالت.

(٦) في ل، د: قولنا.

(٧) في ل، د: قولنا.

(٨) سقطت في ل.

(٩) هو ابو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩ وقيل ٢٤٨ وقيل ٢٣٦. له من التصانيف كتاب «ما تلحن فيه العلمة» وكتاب «الالف واللام»، وكتاب «التصريف» وغير ذلك (طبقات الزبيدي ص ٩٢-١٠٠، وابن خلكان ٢٥٤٨-٢٥٦).

(١٠) سقطت في ل.

(١١) وزيه: ان هذه الحروفها حالتان حال تكون فيها اسما، وذلك اذا تشدتها ظاهر نحو قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فالالف في فاما اسم وهو ضمير والواو في قاموا ضمير اسم واذا قلت قاما الزيدان فالالف في فاما علامة مؤذنة بان الفعل لا يثنى وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف مؤذنة بان الفعل خدعة وعلى ذلك يحمل قولهم اكلوني البراغيث. شرح السيرافي على الكتاب ح ١ الورقة ١٠٢ (نقلا عن رتيبة العبيدي (ابو عثمان المازني ٢٠٢ - ٢٠٣).

(١٢) في و: يتنيز. والتصحيح من ل، د.

تأخرهما كما هما حرفان في حال تقدمهما. فان كان قد قاس تأخرهما على تقدمهما فقد خالف<sup>(١)</sup> القياس، والدليل على اختلاف حال<sup>(٢)</sup> تقدمها وتأخرهما انك اذا قلت: اخواك قاما، واخوتك قاموا. امكن ان تضع مكانها اسمين ظاهرين فتقول: اخواك قام ابواهما واخوتك قام آباؤهم ولا يمكنك ذلك اذا قدمتهما. ويؤيد ذلك انك اذا قدمتهما لا يمكن اسقاطهما ويمكنك ذلك في حال تأخرهما<sup>(٣)</sup> فان قال قائل: فلاية<sup>(٤)</sup> علة لم يكن للضمير<sup>(٥)</sup> المفرد المرفوع علامة، ولزم ان يكون للثنين والجمع علامة؟ فالجواب عن ذلك: ان الفعل معلوم في العقول<sup>(٦)</sup> انه لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب والبناء الذي لا بد له من بان وشبه ذلك<sup>(٧)</sup>، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه. فلما كان الفعل لا يخلو من فاعل واحد لم يحتج الى علامة، ولما جازان يخلو من الاثنين والجماعة احتاج الى علامات<sup>(٨)</sup>.

فان قال قائل: اذا كانت الالف والواو في قاما اخواك وقاموا اخوتك والتون في قمن الهندات علامات<sup>(٩)</sup> تؤذن بتعداد<sup>(١٠)</sup> الفاعلين. كما ان التاء في «قامت هند» علامة مؤذنة بالتأنيث. فهلا كان الاختيار عندكم<sup>(١١)</sup> الحاق هذه الحروف<sup>(١٢)</sup> كما كان الاختيار الحاق علامة التأنيث في: «قامت هند»، ولم يحسن عندكم: «قام هند».

فالجواب: انها يفترقان لعل<sup>(١٣)</sup>: منها ان التأنيث لازم للاسم، والثنية والجمع ليسا كذلك، لانها قد يفارقان الاسم فيصير الى الواحد. فلما لزم التأنيث<sup>(١٤)</sup> لزم علامته، ولزوال الثنية والجمع لم تلزم علامتهما. وعلة اخرى وهي ان علامة التأنيث لا تمنع

(١) سقطت في ل. وفي د: خانة.

(٢) في ل: حائي.

(٣) في ل. د. ويؤيد ذلك انك اذا قدمتهما امكن اسقاطهما ولا يمكن ذلك في حال تأخرهما.

(٤) في ل. د. لاية.

(٥) في ل. د. الضمير.

(٦) في و العقول. وفي د: العقول. والتصحيح من ل.

(٧) في ل. د. وما اتته ذلك.

(٨) في ل. د. علامة.

(٩) في ل. د. علامة.

(١٠) في ل. د. بعدد.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ر: لعان. والتصحيح من ل. د.

(١٤) في ل. د: فنزوم التأنيث.

ضمير الاثنين كقولك: «الهندان قامتا». وعلامة الاثنين تمنح ضمير<sup>(١)</sup> الاثنين وتشبيهه<sup>(٢)</sup>. فكان لا يمنع اولى باللزوم مما يمنع. وعلّة اخرى وهي<sup>(٣)</sup> انك اذا قلت: قام اخواك وقاموا اخوتك، وقمن الهندات. جازان تكون هذه الحروف<sup>(٤)</sup> ضمائر، وتكون الافعال المتصلة<sup>(٥)</sup> بها اخبارا مقدمة، كما ذكرنا فيما مضى، و«التاء» لا يقع فيها لیس بغيرها، تقدمت او تأخرت.

وعلة اخرى: وهي<sup>(٦)</sup> انه قد يشترك المؤنث والمذكر<sup>(٧)</sup> في اسماء كثيرة نحو: هند، واسماء، وجعفر. قال الشاعر:

فجاوزت<sup>(٨)</sup> هنداً رغبةً عن قتاله الى مالك<sup>(٩)</sup> اسمو الى ذكر مالك<sup>(١٠)</sup>  
فهند في هذا البيت اسم رجل، وقال الاخر<sup>(١١)</sup>:

يا جعفر يا جعفر يا جعفر ان أك دحداحا فأنت اقصر  
أو أك ذا شيب فأنت اكبر<sup>(١٢)</sup>

و«جعفر» في هذا الشعر<sup>(١٣)</sup> اسم<sup>(١٤)</sup> امرأة كانت عيرته بالقصر والشيب، ولذلك قال

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: تنبيه. والتصحيح من ل، د. وذلك ان علامة الاثنين الف وان ضمير الاثنين الف.

(٣) في و: وهو والتصحيح من ل، د.

(٤) في ل، د: الاحرف

(٥) في ل، د: التي اتصلت بها.

(٦) في و: وهو. والتصحيح من ل، د.

(٧) في ل، د: المذكر والمؤنث.

(٨) في ل، د: تجاوزت.

(٩) في و: ملك، والتصحيح من ل ومن العقد الفريد ج ٥ ص ١٧٥.

(١٠) من الطويل وروايته في العقد الفريد على النحو الآتي:

تجنبيت هنداً رغبة عن قتاله الى مالك اعشر الى ضوء مالك  
وقائلة شاعر جاهلي اسمه عبد الله بن جندل رئيس بني فراس من كنانة ورواية البيت في د:

تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله الى مالك اعشر الى ذكر مالك  
وهو كذلك في ل غير ان كلمة مالك كتبت في الموضعين (ملك)، وهو امر مألوف في كنانة الاعلام مثل عبد الرحمن وعبد

الرحمان واسحق واسحاق.

(١١) في ل، د: آخر

(١٢) من الرجز. ينظر الكلام للمرد ٨٥/٨، وفيه ان أك ربعة. وابن يعش ٩٣/٥ وهو فيها غير منسوب.

(١٣) في ل: البيت.

(١٤) سقطت في ل، د.

بعد هذا:

غَرَّكَ سُرْبَالٌ عَلَيْكَ أَحْمَرٌ وَمَقْنَعٌ مِنَ الْحَرِيرِ أَصْفَرٌ

وتحت ذلك سوءة لا تذكر (١)

فلما اشترك النساء والرجال في بعض الاسماء لزمتم علامة التأنيث لثلاث يتوهم ان  
الفاعل مذكر.

---

(١) ينظر لكامل نسرد ٨٥/١. والمقنع: ما تغطي به المرأة رأسها.

## «باب الأفعال»

قال ابو القاسم في هذا الباب:

الأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا التقسيم صحيح غير انه يخالف قوله في صدر الكتاب: ان الفعل مادل على حدث وزمان: ماض او مستقبل. وقد تعقب<sup>(٢)</sup> عليه قوم قوله: وفعل في الحال<sup>(٣)</sup> يسمى الدائم، وقالوا: فعل الحال لا يثبت ولا ينفى منه جزء حتى يلحق به جزء آخر، ولكن الجزء الثاني لا يأتي الا وقد صار الاول ماضيا. فكيف يصح ان يسمى دائما، وهذا الذي اعترضوا عليه به<sup>(٤)</sup> ليس بصحيح<sup>(٥)</sup>، لانه ان جاز ان يتعقب هذا على ابي القاسم جاز ان يتعقب على سيبويه قوله: ان الفعل امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما<sup>(٦)</sup> هو كائن لم ينقطع. فقوله: ولما هو كائن لم ينقطع، كقول ابي القاسم: انه يسمى الدائم، وليس يمتنع فعل الحال ان يسمى الدائم<sup>(٧)</sup> على تأويلين:

أحدهما: انه يراد انه دائم التعاقب<sup>(٨)</sup>. والاخر: ان الزمان الفاصل بين الزمانين<sup>(٩)</sup>: الماضي، والمستقبل، وهو الذي قيل فيه ان «الآن» حدّ بين<sup>(١٠)</sup> الزمانين ينقسم قسمين: قسم فلسفي لا مدخل له في صناعة النحو، وهو الذي<sup>(١١)</sup> اعترض به هذا المعترض، وقسم نحوي وهو الذي يستعمله اهل النحو العربي والعجمي، فليس يجب ان

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢١.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في و: في فعل الحال، والتصحيح من ل. د.

(٤) في ل: به عليه.

(٥) في ل: غير صحيح.

(٦) في ل، د: وما. وقد مريت الاشارة الى موقع هذا النص في الكتاب.

(٧) في ل. د: دائما.

(٨) في و: التعقب. والتصحيح من ل. د.

(٩) في ل، د: الزمان.

(١٠) سقطت في ل. د.

(١١) سقطت في ل.

يستعمل احدهما مكان الاخر، ولكن نتكلم في كل صناعة بالاصول التي قد تعارفها اهلها، فاما «الآن» الفلسفي: فهو الذي ينزل منزلة «النقطة» التي لا امتداد لها، ويمثل على جهة التقريب من الافهام بالحد الفاصل بين الظل والشمس. فالان الذي بهذه الصفة لا يمكن ان يقع فيه فعل على التمام، ولكن الفعل متحرك بتجديده<sup>(١)</sup>. فاذا قال القائل: «جعفر»، فالزمان<sup>(٢)</sup> الذي ينطق فيه بالجيم لا يثبت<sup>(٣)</sup> حتى يجيء الزمان الذي ينطق فيه بالعين، بل يصير ذلك<sup>(٤)</sup> ماضيا، وقد مثلوا ذلك بمثال تقريبا من فهم المتعلم، فقالوا: الزمان<sup>(٥)</sup> ينقسم قسمين، سنون قد مضت وسنون مستقبلية، والموجود منها السنة التي نحن فيها، فالسنة التي نحن فيها تنقسم قسمين: شهور قد مضت، وشهور مستقبلية، والموجود منها الشهر الذي نحن فيه، والشهر الذي نحن فيه ينقسم قسمين: أيام قد مضت وأيام مستقبلية، والموجود منها اليوم الذي نحن فيه، واليوم الذي نحن فيه ينقسم الى ساعات قد مضت وساعات مستقبلية، والموجود منها الساعة التي نحن فيها، والساعة التي نحن فيها تنقسم الى اجزاء مضت<sup>(٦)</sup> واجزاء مستقبلية، والموجود منها الجزء الذي نحن فيه. فاذا تأمل المتأمل الزمان الحاضر على هذه [الصفة]<sup>(٧)</sup> خيل اليه انه غير موجود، وهو الموجود في الحقيقة اذا تأمله المتأمل على وجه آخر. فهذا هو «الآن» الذي تسميه الفلاسفة «حد الزمانين» ولا مدخل في صناعة النحو له<sup>(٨)</sup>. وأما «الآن»<sup>(٩)</sup> الذي يستعمله النحويون من العرب والعجم فانهم يجعلون كل ما قرب<sup>(١٠)</sup> من الماضي والمستقبل من تلك النقطة داخلا<sup>(١١)</sup> في الآن، فلذلك يقولون: خرجت الان، وزيد يخرج<sup>(١٢)</sup> الآن، لأن «الآن» الذي بهذه الصفة يمكن ان تقع فيه الافعال على التمام ويمكن ان يقال: انه لم ينقطع كما قال سيبويه، ويسمى «دائما»<sup>(١٣)</sup> كما قال ابو القاسم، فافهم هذا فان فيه<sup>(١٤)</sup> غموضا.

(١) في ل، د: يتجزأ بتجزئه.

(٢) في ل: فالزمن.

(٣) في ل: لا يلبث.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل: الزمن.

(٦) في ل، د: قد مضت.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: جاءت الكلمة «له» بعد: لا مدخل.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في و: ما قرب كله. والتصحيح من ل، د.

(١١) في ل، د: أنا داخلا.

(١٢) في ل، د: خارج.

(١٣) في ل: ويسمى ذلك دائما.

(١٤) في ل: به.

## «مسألة»

قال ابو القاسم في هذا الباب: فالماضي ما حسن فيه «أمس»، وقال في المستقبل: انه ما حسن فيه «غد»<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قال<sup>(٢)</sup> تقريباً، لأنه انما يصح في الافعال التي لم<sup>(٣)</sup> يعرض لها عارض يخرجها عن موضوعها الذي<sup>(٤)</sup> وضعت عليه، وما وضع الشيء عليه في اصل وضعه هو المعتمد بالتحديد، ولكن الاشياء قد تعرض لها عوارض تخرجها عن اصولها، فتوهم الضعيف في الصناعة ان الحدود والرسوم التي حدثت ورسمت بها<sup>(٥)</sup> فاسدة الا ترى ان حروف الشرط تدخل على الافعال الماضية فتصير بمتزلة المستقبل فتقول: ان جـ في زيد اكرمه، وكذلك تدخل حروف الجزم على الافعال المستقبلية فتصيرها بمعنى الماضية فتقول: لم يجئني<sup>(٦)</sup> زيد أمس. فيلزم من اجل هذا العارض<sup>(٧)</sup> الذي يشكك<sup>(٨)</sup> في حدودها ورسومها ان يقال: الفعل الماضي ينقسم ثلاثة اقسام: ماض في اللفظ والمعنى كقولك: قام زيد أمس، وماض في اللفظ لا في<sup>(٩)</sup> المعنى كقولك: ان قام زيد اكرمه، وماض في المعنى لا في<sup>(١٠)</sup> اللفظ كقولك: لم يقم زيد أمس. ويقال في المستقبل مثل ذلك.

## «مسألة»

قال ابو القاسم في هذا الباب يعني الفعل المستقبل: وهو مرفوع ابدا حتى يدخل عليه ناصب او جازم<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢١-٢٢

(٢) في ل، قاله.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: التي.

(٥) سقطت في د، وفي ل: حدثت بها ورسمت.

(٦) في ل، د: لم يجيء.

(٧) في و: المعارض. والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل: شككت.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢.

وهذا كلام صحيح لا تعقب فيه (١).

ثم قال: فالناصب (٢): **أَنَّ وَلَنْ** وأذْنٌ وحتَّى وكَي وكَيلاً ولكَي ولكيلاً ولام كي ولام الجحود، والجواب بالواو والفاء (٣) وأو، ولها موضع (٤) تذكر فيه (٥).

فيسمى هذه كلها حروف نصب الافعال، وهذا انما ينبغي ان يحمل على وجه التسامح لا على الحقيقة؛ لان من هذه الاشياء التي ذكر ما ينصب بنفسه (ومنها ما ينصب بغيره) (٦) ومنها ما تضرع بعده «ان»، ومنها ما فيه خلاف: هل ينصب بنفسه او باضمار «ان»، ولذلك قال ابو العباس المبرد:

واعلم أنّها حروفاً تنصب بعدها الافعال وليست الناصبة، انما بعدها «ان» مضمرة والفيعل ينتصب بان، وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها. فمن هذه الحروف: الفاء والواو وأو وحتّى، واللام المكسورة، ولها موضعان: احدهما نفي، والآخر: ايجاب وذلك قولك: جئتكَ لاكرمك ونحو (٧) قوله عز من قائل (٨) ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر (٩) فهذه للايجاب (١٠). والنفي [قولك] (١١): ما كان زيد ليقوم (١٢).

قال المفسر: هذا الذي قاله ابو العباس مذهب البصريين (١٣) الا ابا عمرو الجرمي، فانه كان يرى [أن] (١٤) النصب بالفاء والواو وأو من غير اضمار «ان» وهو مذهب الكوفيين. وكان الكسائي يرى ان ينصب (١٥) ما بعد حتى (١٦) باضمار «ان». ومن قال: جئت

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: والناصب. والتصحيح من ل. د. وكتاب الجمل ص ٢٢

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: بالفاء والواو.

(٤) في و: مواضع. والتصحيح من ل. د.

(٥) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢.

(٦) سقطت في ل. د.

(٧) في ل: ونحوه.

(٨) في ل. د: عز وجل.

(٩) سورة الفتح، الآية ٢

(١٠) في ل. د: فهذا الايجاب.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) ينظر كتاب المنتصب لابي العباس المبرد بتحقيق محمد عبد الحالى عvisة ح ٢ ص ٧٠٦.

(١٣) انظر المسائلين ٧٥ و٧٦ في كتاب الانصاف ص ٥٥٥ و٥٥٧.

(١٤) الزيادة من ل. د.

(١٥) في ل. د: نصب.

(١٦) انظر المسألة ٨٣ في كتاب الانصاف ص ٥٩٧.

لكي. اضرب زيدا ولكيلا، فادخل «اللام» على «كي» فكي عنده<sup>(١)</sup> حرف ناصب لا جار، لأنه لا يدخل جار على جار<sup>(٢)</sup>. ومن قال: جئت كي افعل<sup>(٣)</sup>، واسقط اللام، فهي<sup>(٤)</sup> عنده جارة، بدليل قولهم في الاستفهام «كيمه»، و«ما» الاستفهامية لا تحذف «الفها» الا مع حرف<sup>(٥)</sup> الجر كقولهم: لم جئت؟ وقوله تعالى: «فيم انت من ذكراها؟»<sup>(٦)</sup> و: «عم يتساءلون؟»<sup>(٧)</sup> وبهذا علمنا ان «حتى» حرف جر لقولهم: حتام تكرر<sup>(٨)</sup> ولا تنفع. وان النصب بعدها باضمار «ان» بخلاف ما قال الكسائي.

وقد قيل في «أذن»: انها مركبة من «اذ» و«أن»، وفي «لن» انها محذوفة من «لان» وهو مذهب الخليل، وحكي عن الكوفيين<sup>(٩)</sup> ان النصب في قولهم: جئت لافعل [وما جئت لافعل]<sup>(١٠)</sup> باللام نفسها. والكلام في هذا يطول جدا ولا يتسع له [هذا الموضع]<sup>(١١)</sup>، ففي هذه الحروف من الخلاف ما ترى، وقد اطلق عليها ابو القاسم: النصب للافعال من غير تبين ولا تقييد، وسمى ايضا النصب بعد «الواو واو»<sup>(١٢)</sup> جوابا وانما سمي جوابا ما ينصب بعد «الفاء» خاصة. وهذا كله منزل منه<sup>(١٣)</sup> منزلة التقريب، ولسنا نقول انه كان يجهل ما ذكرناه الا ان الاخلال بتفيد الاشياء وتحديدتها مفسد لنظر القارىء وتخيير لباله.

## «مسألة»

وقال في هذا الباب: وحروف المجازاة وهي «ان» الخفيفة و«مها واذا ما»<sup>(١٤)</sup> وحيثا

(١) سقطت في ل.

(٢) انظر المسألة ٧٨ في كتاب الانصاف ص ٥٧٠.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل. د: فكي.

(٥) في ل. د: حروف.

(٦) سورة التازعات، الآية ٤٣.

(٧) سورة النساء، الآية ١.

(٨) في و: تطوع والتصحيح من ل. د وهي كذلك في مجمع الامثال للميداني ج ١ ص ٢٠٩. تحفيظ محمد محيي الدين عدد

اخميد

(٩) في و وحكى الكوفيون. انظر المسألة ٧٩ في الانصاف ص ٥٧٥.

(١٠) الريادة من ل. د.

(١١) سقطت في و

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في و وأما والتصحيح من ل. د.

وكيفها وَمَنْ وما واى وأَنْ، وما اشبه ذلك ولها موضع تذكر فيه<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: في هذا الكلام تعقب، لانه سماها كلها حروفا (ومنها اسماء ليست بحروف ويجب ان يعتذر عنه بان يقال: انما استجاز ان يسميها كلها حروفا)<sup>(٢)</sup>، لان ما كان منها اسما فإيما يجزم لتضمنه معنى حرف الشرط ومنايه عنه، وفيه اعتراض آخر بانه ذكر «كيفها» فيما يشترط به. وفي الجزم بها بين النحويين<sup>(٣)</sup> خلاف، وسنذكر ذلك اذا انتبهنا الى باب الجزاء من هذا الكتاب<sup>(٤)</sup> ان شاء الله تعالى.

### «مسألة»

قال ابو القاسم: واما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم<sup>(٥)</sup> الان، ويقوم غدا، وعبد الله يصلي الان ويصلي غدا، فان<sup>(٦)</sup> اردت ان تخلّصه للاستقبال ادخلت<sup>(٧)</sup> عليه السين او سوف فقلت سوف يقوم وسيقوم<sup>(٨)</sup> فيصير مستقبلا لا غير<sup>(٩)</sup>.

قال المفسر: هذا الكلام يوهم من يسمعه ان المستقبل ليست له صيغة تختص به<sup>(١٠)</sup> [كما للماضي صيغة يختص بها]<sup>(١١)</sup> وقد قال سيويه حين قسم الافعال الى الماضي والاستقبال والحال<sup>(١٢)</sup> ثم مثلها بان قال: فاما بناء<sup>(١٣)</sup> ما مضى: فذهب، وسمع، وحمد، ومكث، واما بناء ما لم يقع فانه قولك<sup>(١٤)</sup> أمرا: اذهب واقتل واضرب<sup>(١٥)</sup>، ونجرا:

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: وحروف المجازاة وهي ان الخفيفة ومهما اذا ما وحيث ما وكيف ما ومن وما وايها واي وان ولها موضع تذكر فيه.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في ل: وفي الجزم بها خلاف بين النحويين. انظر الانصاف ص ٦٤٣.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في ل، د، وكتاب الجمل ص ٢٢، وفي و: يقوم زيد الان.

(٦) كذا في و، ل، وكتاب الجمل ص ٢٢، وفي د: فاذا.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة، وفي كتاب الجمل ص ٢٢: ادخل.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة، وفي كتاب الجمل ص ٢٢: فقلت: سيقوم، وسوف يقوم.

(٩) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢.

(١٠) في ل، د: يختص بها.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: والحال والمستقل.

(١٣) كذا في ل، د، وكتاب ٢/١. وفي و: اما بناء

(١٤) كذا في ل، د، وكتاب ٢/١. وفي و: فقولك.

(١٥) في: اذهب اقتل اضرب. والتصحيح من ل، د.

[يذهب و] (١) يضرب ويقتل.

فجعل المستقبل كما ترى نوعين: نوع خالص (٢) للاستقبال لا شركة فيه للحال وهو صيغة الامر، ونوع مشترك بين صيغة (٣) الحال والاستقبال وهو الذي يراد به الاخبار، ومثله بفعل الامر المجرد عن «اللام»؛ لثلاثي توهم متوهم أن «اللام» الداخلة عليه (٤) هي التي ازلت عنه الاشتراك، وهذا من لطائفه.

وفعل الحال ليست له صيغة يختص بها (٥) في لسان العرب، وهذا مما احتج به الذين نفوا فعل الحال، وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين: احدهما: ان له صيغة في غير اللسان العربي.

والثاني: ان (٦) في لغة العرب اشياء كثيرة لم يوضع لها صيغ تختص بها، ولا يبطل ذلك [ان تكون موجودة لان وجود الشئ ليس بوجود اسمه انما بوجوده] (٧) ان يكون حقا (٨) في ذاته. وقد وجدنا النصب في التثنية والجمع المسلم قد اشترك مع الحذف ولم يوضع له لفظ ينفرد به، ولم يكن له دليل (٩) على انه ليس بموجود. فان قال قائل: فلم كان اشترك فعل الحال مع المستقبل (١٠) اولى من اشتراكه مع الفعل الماضي (١١)، فقيل: انما كان اشتراكه مع المستقبل اولى من الماضي (١٢)، لانه معرب مثله، وكل واحد منهما تلحقه الزوائد الاربع. ومن طريق النظر ان الفعل الماضي معدوم وفعل الحال موجود، فهما (١٣) متضادان، والفعل المستقبل ممكن والممكن اقرب الى الموجود من المعدوم.

(١) الزيادة من ل. د.، والذي في و: ومجبرا تضرب ويقتل.

(٢) في ل: حال.

(٣) سقطت في ل. د.

(٤) في ل: عنبها.

(٥) في ل: تختص به.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: حيماء. وفي د: بأن يكون حثا نديا والتصحيح من ل.

(٩) في ل. د.: ولم يكن في ذلك دليل.

(١٠) في ل. د.: مع الفعل المستقبل.

(١١) في و: اولى من الماضي.

(١٢) في ل. د.: فالخروج به شبه المشتق من الماضي.

(١٣) في د: وهما.

## «باب الفاعل والمفعول به<sup>(١)</sup>»

قال ابو القاسم في هذا الباب: وانما قلت: قام<sup>(٢)</sup> ولم تقل: قاموا، وهم جماعة، لان الفعل اذا تقدم الاسماء وحّد، واذا تأخر ثني وجمع للضمير<sup>(٣)</sup> الذي يكون فيه<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هذا شبيه<sup>(٥)</sup> بقوله في باب علامات الاعراب: وحذف النون ايضا علامة الجزم في تثنية الافعال وجمعها، وقد قلنا هناك<sup>(٦)</sup> ما يعني عن اعادته هاهنا، وكان الوجه ان يقول:

فاذا<sup>(٧)</sup> تأخر لحقه ضمير الاثنين والجمع<sup>(٨)</sup> او ثني وجمع الضمير الذي فيه<sup>(٩)</sup>، ونحو ذلك، ووجه الاعتذار له ان يقال: انه<sup>(١٠)</sup> نسب التثنية والجمع الى الفعل مجازا<sup>(١١)</sup>، ومراده الضمير الفاعل المستكن فيه من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد [وكان كالجزم منه]<sup>(١٢)</sup> الا ترى انه يسكن له آخر الفعل<sup>(١٣)</sup> في نحو: ضربت، وذهبت، لاجتماع اربع متحركات وهم لا يكرهون اجتماع الحركات وتواليها الا في الكلمة الواحدة، ولاجل ذلك لم يسكنوا آخر الفعل مع ضمير المفعول في<sup>(١٤)</sup> نحو<sup>(١٥)</sup>: ضربك، وقد توالى فيه اربع متحركات كما توالى في «ضربت».

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣: باب ذكر الفاعل والمفعول به.

(٢) كذا في و، والجمل ص ٢٣، وفي ل: د: قام الزيدون.

(٣) في د: الضمير. بدل عل صحة ما جاء في و، ل قول الشارح: وكذلك كلام ابو القاسم كانه قال ثني وجمع لاجل

الضمير الورقة ١٠.

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ٢٣.

(٥) في ل: اشء.

(٦) في ل: د: وقد قلنا في هذا هناك.

(٧) في ل: د: واذا.

(٨) في ل: د: والجمع.

(٩) في ل: د: او ثني الضمير الذي فيه وجمع

(١٠) سقطت في ل: د.

(١١) كذا في و: د. وفي ل: محاز.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) في ل: د: لا يثبت تسكن آخر الفعل...

(١٤) سقطت في د.

(١٥) سقطت في ل.

ويدل ايضا على انهم يجعلون الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة استار ضمير  
الفاعل في الفعل<sup>(١)</sup>، فانك تجد الفاعل قد صار حشواً في الفعل في نحو: يقومان ويقومون  
وتقومين<sup>(٢)</sup>. وقالوا<sup>(٣)</sup>: «رجل كنتي» للرجل المسن، لانه يقول: كنت كذا وكنت كذا قال  
الشاعر:

إذا<sup>(٤)</sup> كنت ملتماً لغوث<sup>(٥)</sup> فلا تضرخُ بكنتي كبير<sup>(٦)</sup>

وقال آخر:

فاصبحتُ كنتياً واصبحت عاجناً وشراً خصال المرء كنت وعاجن<sup>(٧)</sup>

والعاجن: الشيخ الذي اذا اراد القيام اعتمد على يديه، شبه بالذي يعجن. وقيل  
لفتاة من فتيات العرب<sup>(٨)</sup>: كيف حال أبيك؟ قالت: عجن وخيز وطبخ وأكل. ارادت انه  
انتهى الى غاية الكبير.

فلما كانت حالة الفعل والفاعل على<sup>(٩)</sup> ما وصفناه من الاختلاط صار ما لحق الضمير  
المتصل به من التثنية والجمع كأنه قد لحقه.

وقد تحرز ابو القاسم ايضاً من هذا الاعتراض بعض التحرز بقوله: للضمير<sup>(١٠)</sup> الذي  
يكون فيه<sup>(١١)</sup>، لأن هذه اللام تسمى لام العلة كالتي في قولك<sup>(١٢)</sup>: اكرمت زيدا لك. اي

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: تقومان وتقومون وتقومين.

(٣) في ل: وقال: رجل للشيخ المسن لانه.....

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل: د: لغوث.

(٦) البيت من الوافر، وهو في اللسان غير منسوب في مدة (كون) ويعدده

لسان مسدوك شيئاً بسعي ولا سجع، ولا نظر بصير

(٧) البيت من الطويل، وفي اللسان غير منسوب في مدة (عجن).

فاصبحت كنتياً وهيجت عاجن وشراً خصال امرء كنت وعاجن

وفي لسان بعض في مادة (كون) روايتان اخرى هي:

وما لو كنتي ولا انا عاجن وشراً رجال لكنتي وعاجن

و. وما كنت كنتياً وما كنت عاجن وشراً رجال لكنتي وعاجن

(٨) في ل: د: الاعراب.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) كذا في السخ المخطوطة وفي الحمل عن ٢٣ الضمير.

(١١) اندي يكون فيه سقطت في د

(١٢) في ل: كالذي في قوله: وانصحح من .. د

اكرمت زيداً لأجلِك<sup>(١)</sup>، لا لانه ممن تجب له الكرامة بنفسه، وكذلك كلام ابي القاسم كأنه قال: بُني وجمع لاجل<sup>(٢)</sup> الضمير المتصل به لا لانه تجب له تشنية وجمع<sup>(٣)</sup> في نفسه.

### مسألة

قال ابو القاسم: واعلم ان الوجه تقديم الفاعل على المفعول وقد<sup>(٤)</sup> يجوز تقديم المفعول كما ذكرت لك، وقد جاء في كتاب الله عز وجل<sup>(٥)</sup>: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾<sup>(٦)</sup>. و ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دَمَؤُهَا﴾<sup>(٧)</sup> و ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾<sup>(٨)</sup>. قال المفسر: وفي هذا الكلام اختلال من ثلاث جهات: احدها<sup>(٩)</sup> انه قال: المفعول على الاطلاق، ولا يسمى مفعولاً على الاطلاق الا المصدر، لانه المفعول الصحيح الذي يسمى حدثاً. واما المفعول<sup>(١٠)</sup> في هذا الباب فيسمى مفعولاً به<sup>(١١)</sup> ومعنى ذلك أن<sup>(١٢)</sup> فعل الفاعل وقع به دون غيره. وقد تعود كثير من النحويين ان يسموه مفعولاً كأنهم يذهبون به<sup>(١٣)</sup> مذهب الاختصار اذا كان<sup>(١٤)</sup> لا يشكل.

والخلل الثاني: انه اجاز تقديم المفعول على الفاعل ولم يقيد ذلك بشرط فأوهم كلامه ان ذلك جائز في كل موضع وذلك غير صحيح وانما يجوز ذلك فيما لا اشكال فيه فاذا وقع في الكلام اشكال لم يجوز.

فالذي يجوز [نحو قولك]: ﴿أضرب زيداً عمرو﴾ و ﴿خرق السرَّ المسامر﴾<sup>(١٦)</sup> لان

(١) في د: من اجلك. وفي ل: اكرمت زيداً الذي اكرمه من اجلك.

(٢) في ل، د: من اجل.

(٣) في ل: التشنية والجمع.

(٤) كذا في و، د. وكتاب الجمل ص ٢٤. وفي ل: وقد قال يجوز...

(٥) كذا في الجمل ص ٢٤. وفي ل، د: وقد جاء في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل. وفي و: كما ذكرت لك قال الله

تعالى: ...

(٦) سورة البقرة، الآية ١٢٤.

(٧) سورة الحج، الآية ٣٧.

(٨) سورة الانعام، الآية ١٥٨.

(٩) في و: احدها. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: المذكور.

(١١) في ل: فانما مفعولاً به. وفي د: فانما يسمى مفعولاً به

(١٢) في و: لان. والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل، د: فيه

(١٤) في ل، د: د كان

(١٥) الزيادة من ل، د

(١٦) سقطت في ل، د

ظهور الاعراب في الاسمين قد بين الفاعل والمفعول. فاذا<sup>(١)</sup> لم يظهر الاعراب فيهما أو في احدهما كقولك: ضرب موسى يحيى<sup>(٢)</sup>، لم يجر التقديم والتأخير.

فان ثبت او جمعت فقلت: ضرب الموسيان اليحيين او ضرب الموسون اليحيين. جاز التقديم والتأخير، وكذلك ان وصفت احدهما بصفة يظهر فيها الاعراب او وكده<sup>(٣)</sup> او عطف عليه عطف اشترك<sup>(٤)</sup> او عطف بيان [ونحو ذلك]<sup>(٥)</sup> مما يرفع الاشكال جاز (التقديم والتأخير)<sup>(٦)</sup>.

والخلل الثالث: انه احتج لذلك بقوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات﴾ و ﴿لا ينفع نفساً ايمانها﴾ وهاتان الآيتان غير موافقتين لما ذكره، لأن الفاعل فيهما لا يجوز تقديمه<sup>(٨)</sup> على المفعول به للضمير المتصل به وهو عائذ على<sup>(٩)</sup> المفعول، وانما كان ينبغي أن يحتج بما يجوز فيه التقديم والتأخير.

والمفعولون الذين يحكمهم ان يقدموا على فاعليهم ثمانية:

احدها<sup>(١٠)</sup>: ما كنت<sup>(١١)</sup> مستفهماً عنه، كقولك: من ضرب زيدوايهم رأيت<sup>(١٢)</sup>؟

والثاني: ان يكون المفعول اجل من الفاعل كقولك: شتم الخليقة السفهاء. وفي الحديث: انشد النبي ﷺ<sup>(١٣)</sup> حسان بن ثابت.

والثالث: ان يكون في الفاعل ضمير يعود على<sup>(١٤)</sup> المفعول به، كقولك: اهان زيداً غلامه<sup>(١٥)</sup>. وكقوله تعالى: ﴿واذا ابتلى ابراهيم ربه﴾.

(١) في و: واذا.

(٢) في و: عيسى.

(٣) في ل: د: اكده. جاء في اللسان في (اكدم): اكدم العهد والعقد لغة في وكده، وقيل هو بدل.

(٤) في ل: د: اشراك.

(٥) الزيادة في ل: د.

(٦) سقطت في ل: د.

(٧) في ل: د: يقول الله عز وجل

(٨) في ل: د: ان يقدم.

(٩) في ل: د: الى.

(١٠) في ل: د: احدهم.

(١١) في ل: د: ما كان.

(١٢) في ل: واي رجل انت وفي د: واي رجل رأيت.

(١٣) الزيادة من ل: وفي د: صلى الله عليه.

(١٤) في ل: د: الى.

(١٥) في ل: ضرب زيد غلامه. وفي د: ضرب زيداً غلامه.

والرابع: ان تكون عناية المخبر او المخاطب<sup>(١)</sup> بالمفعول اشد من عنايته بالفاعل، كقولك: ضرب اخي زيداً، وشتَم اباك عمرو.

والخامس: ان يسجع الكاتب، او الخطيب في فواصل<sup>(٢)</sup> مرفوعة، فيعرض له فيها فاعل ومفعول، فيؤخر الفاعل من اجل السجع، كقول القائل: اعى الذاهب المذهب، وفات الطالب المطلب .

والسادس: ان يصنع الشاعر شعراً، قوافيه مرفوعة، فيؤخر الفاعل من اجل القافية، كقول<sup>(٣)</sup> النابغة<sup>(٤)</sup>:

اذا حَضَخَصَّتْ ماء السماء القبائل<sup>(٥)</sup>.

والسابع: ان يكون تقديم الفاعل يوجب انفصال ما حكمه الاتصال، كقولك ضربني زيداً، وشتَمَكَ عمرو.

والثامن: الاسماء التي يجازى بها [فانها تجري مجرى<sup>(٦)</sup>] الاسماء المستنهم<sup>(٧)</sup> بها [كقولك: من يضرب زيد اضرب<sup>(٨)</sup>]، وقوله تعالى: ﴿اَيَا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٩)</sup> [١٠].

(١) في و: والمخاطب، والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل، د: كلاماً بفواصل.

(٣) في ل، د: كما قال.

(٤) هو زيد بن معاوية ويكنى ابا امامة وهو شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص ٩٢-١٠٦ . ومقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور شكري فيصل).

(٥) كذا في ل، د، والديوان صفحة ١١٧ . وصدر البيت:

وكانت له ربيعة يحدوها

وفي و، اللسان مادة (حَضَخَصَّتْ):

اذا حَضَخَصَّتْ ماء السماء القبائل

ووردت في وبعد هذا الشطر هاتان الكلمتان جمع قبله . وتعل هذا من زيادة النسخ . والبيت من الطويل وربعية غرورة في اول اوقات الغزو وذلك في بقية من الشتاء والقبائل جمع قبيل وهي القطعة من الخيل والحضخصة التحريك، والقلة الجماعة .

(٦) الزيادة من ل، د .

(٧) في و: الاسماء التي يجازى بها والاسماء التي مستنهم بها، والتصحيح من ل، د .

(٨) في ل: من يضرب زيداً .

(٩) سورة الاسراء، الآية ١١٠

(١٠) الزيادة من ل، د . اذ فيه تعاضل ودناها عن الأصل لحاجة السياق إليها.

## مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : فأما «ما» فإنها تقع على ما لا يعقل، و«من» تقع<sup>(١)</sup> على من يعقل<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا على الاطلاق لا يصح، لأن، «ما»، قد تقع على الانواع، كقوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾<sup>(٣)</sup>، اي: انكحوا هذا النوع. وتقع على صفات<sup>(٤)</sup> من يعقل ايضاً<sup>(٥)</sup> يقال: ما زيد؟ فيقال: عاقل. ظريف، ومن هذا قول الله عز وجل<sup>(٦)</sup>: ﴿وما رب العالمين. قال: ربّ السموات والارض﴾<sup>(٧)</sup>. وتستعمل فيمن يعقل ايضاً اذا اريد معنى الانكار، والاحتقار، أو التعظيم والاكبار<sup>(٨)</sup>، كقولك: ما أنت وقصعة من ثريد. وكقول المخبل السعدي<sup>(٩)</sup>.

يا زيرقان اتحا بني خلف ما أنت ويب<sup>(١٠)</sup> ابيك والفخر<sup>(١١)</sup>

وكقول الآخر:

تكلفني<sup>(١٢)</sup> سويق الكرم جرم وما جرم وما ذاك السويق<sup>(١٣)</sup>

(١) في و: يقع، والتصحيح من ل. د.

(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢٥.

(٣) سورة النساء، الآية ٣.

(٤) في ل. د: وقع لصفات.

(٥) سقطت في ل. د.

(٦) في و: ومن هذا قوله، والزيادة من ل. د.

(٧) سورة الشعراء، الآية ٢٣ و ٢٤.

(٨) في و: والتعظيم والاكثار، والتصحيح من ل. د.

(٩) هو ربيعة بن مالك وهو شاعر مخضرم (نظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ٣٣٣/١).

(١٠) كذا في ل. د. وسيبويه ج ١ ص ١٥١. وفي و: ويلى.

(١١) البيت من الكامل والشاهد فيه رفع الفخر عطفا على انت مع ما في لوار من معنى مع امتناع النسب فيه اذ ليس قبله

فعل يتعدى اليه وينصبه، ومعنى ويب ابيك التصغير له والتحقير.

(١٢) في و: يكلفني. والتصحيح من ل. د. وسيبويه ج ١ ص ١٥٢.

(١٣) البيت من الزافر وهو نزياد الاعجم وهو زيد بن سنس من عبد القيس لقب بالاعجم لملكته فيه وكان معاصرا للفرزدق

(ينظر الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٤٣).

فهذا على معنى الاحتقار والانكار، واما الانكار<sup>(١)</sup>، دون الاحتقار، فنحو قول  
 علقمة<sup>(٢)</sup>:

وما أنت أم ما<sup>(٣)</sup> ذكرها ربعية يخط لها من ثمرءاء قلب<sup>(٤)</sup>

ومما جاء على معنى التعظيم قول الأعشى<sup>(٥)</sup>:

يا جارتا ما أنت جاره<sup>(٦)</sup>

وقد حكى [عن العرب]<sup>(٧)</sup>: «سبخان ما سبخ الرعد بحمده» وذهب قوم من  
 المفسرين في<sup>(٨)</sup> قوله سبحانه<sup>(٩)</sup>: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَّاها﴾<sup>(١٠)</sup> الى انه اراد:  
 ومن بناها ومن طحها، وهذا لا يلزم في هذا الموضع، انما هي [ها]<sup>(١١)</sup> هنالتي بمعنى  
 المصدر<sup>(١٢)</sup> افي نحو قولك: اعجبني ما صنعت. اي: صنعك. فكأنه قال: والسماء وبنائها  
 والأرض وطحها.

### «مسألة»

ذكر ابو القاسم في [هذا الباب]<sup>(١٣)</sup>: ما دعا زيدا الى الخروج، وتأوله على ان «ما»

(١) في و: الاكثر. والتصحيح من ل، د.

(٢) هو علقمة بن عبدة من بني نعيم، جاهلي، وهو الذي يقال له علقمة الفحل. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص  
 ١٤٥-١٤٨، ومقدمة ديوانه ص ٥ وما بعدها.

(٣) في و: اما، والتصحيح من ل، د، والديوان ص ٣٥.

(٤) البيت من الطويل، وقوله ربعية يعني انها من ربعة بن مالك، وقوله يخط لها من ثمرءاء قلبه اي: هي نازلة بهذا  
 الموضع مقبلة فيه، وكفى عن اقامتها بحفر القلب، وهو البشر، لان من اقام بموضع فلا بد من ماء يقيم عليه.

(٥) هو ابو بصير ميمون بن قيس، شاعر جاهلي، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١، ص ١٧٨-١٨٦، ومقدمة ديوانه ص  
 آ وما بعدها.

(٦) كذا في و. وفي ل، د:

يا جارتا ما انت جاره

بانئت لتحزننا عفارة

وفي الديوان ص ١٥٣:

بانئت لتحزننا عفارة.

يا جارتى ما كنت جاره

والبيت من محزوه الكامل، و«عفارة صاحبة الاعشى

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في و: الى، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: تعالى.

(١٠) سيرة الشمس، الآية ٥، ٦.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) كذا في و. وفي د: التي تأتي بمعنى المصدر. وفي ل: التي تأتي المصدر بمعنى المصدر.

(١٣) الزيادة من ل، د.

استفهام والتقدير: اي شيء دعا زيدا الى الخروج<sup>(١)</sup>؟

قال المفسر: هذه المسألة تحتمل تأويلين<sup>(٢)</sup>:

احدهما: الذي قال.

والثاني: ان تكون «ما» نافية<sup>(٣)</sup>، فأذا اعتقدت فيها انها نفي جاز رفع «زيد»<sup>(٤)</sup> على انه فاعل لم يذكر مفعوله كما تقول: ضرب زيد ولا تذكر المضروب، ويجوز ان يُنصب «زيد»<sup>(٥)</sup> ويضم في «دعا» ضمير<sup>(٦)</sup> يرجع الى المذكور قد جرى ذكره. ونظير ما ذكرناه<sup>(٧)</sup> من حذف المفعول قول<sup>(٨)</sup> النابغة الجعدي<sup>(٩)</sup>:

حتى لحفناهم تُعدي فوارسنا كأننا رعنُ قُفَّ يرفعُ الالاء<sup>(١٠)</sup>

أراد: تُعدي فوارسنا خيلهم<sup>(١١)</sup>.

وكان ابو علي الفارسي يروي قول الشاعر:

لا يعدلن أتاويون<sup>(١٢)</sup> تضرهم<sup>(١٣)</sup> نكباء صرُّ باصحاب الحلات<sup>(١٤)</sup>

يعدلن: بفتح الياء وكسر الدال [على]<sup>(١٥)</sup> لفظ الغيبة وفسره<sup>(١٦)</sup> فقال: اراد: لا

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢٥.

(٢) كذا في و، ل. وفي د: وجهين.

(٣) كذا في و. وفي ل: ان يكون ما نفيًا. وفي د: ان تكون ما نفيًا.

(٤) في و: ذلك، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل: د: ان تنصب زيدًا.

(٦) في ل، د: وتضم في دعا ضميرًا.

(٧) في و: ونظيره ما ذكرنا، والتصحيح من ل، د.

(٨) في و: كقول، والتصحيح من ل، د.

(٩) هو عبد الله بن نيس وكان يكنى ابا ليل، وهو جاهلي ادرك الاسلام ومدح الرسول ﷺ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء

ج ١ ص ٢٠٨، ومقدمة ديوانه ص ز وما بعدها.

(١٠) كذا في و، والديوان ص ١٠٦. اما في د، والانتصاب ص ٢٩٨. فجاء: لحفناهم. واما في ل فجاء: لحفناهم

تعديوا فوارسنا. والبيت من السيطر: والقف: ما ارفع من الارض والرعن: انف الخيل.

(١١) في ل، د: الخيل.

(١٢) كذا في و، د. واللسان مادة (أتي). وفي ل: اتاويين.

(١٣) في و: تضرهم. والتصحيح من ل، د. واللسان مادة (أتي)

(١٤) البيت من السيطر، ولم يذكر صاحب اللسان قائله، والاتاويون: الغرباء واحدهم اتاوي، وأتي، والنكباء ربح انحرفت

ووقعت بين ريحين او بين الضبا والشمال. والصر بالكسر برد يضرب النبات والحرف.

(١٥) الزيادة من ل، د.

(١٦) في و: ففسره.

يعدلن أتاويون، هذه صفتهم انفسهم باصحاب المحلات<sup>(١)</sup>، (فحذف المفعول) <sup>(٢)</sup> وهكذا رواه ابو علي البغدادي<sup>(٣)</sup> وعبد الدائم القيرواني<sup>(٤)</sup>، ورواه قوم : لا تعدلن أتاويين على الخطاب ونصب أتاوين، وروى السكري<sup>(٥)</sup> وعلي<sup>(٦)</sup> بن حمزة<sup>(٧)</sup>: لا يُعدلن أتاويون، على صيغة ما لم يسم فاعله. وحذف المفعول في الشعر والكلام كثير<sup>(٨)</sup>.

---

(١) في و : مله صفتهم لاصحاب المحلات احدا، والتصحيح من ل، د.

(٢) سقطت في ل.

(٣) هو اسماعيل بن القاسم ابو علي القالي، المعروف بالبغدادي، اللغوي النحوي البصري، له اوضاع كثيرة منها كتابه في

الاجبار والحكايات المعروف «بالتواذر والامالي» و «المقصور والممدود»، توفي سنة ٣٥٦ (اتناه الرواة ١ / ٢٠٤ - ٢٠٩)

(٤) هو عبد الدائم بن مرزوق القيرواني، نحوي قديم. روى عنه ابو جعفر محمد بن حكم السرقطي، واكثر ابو حيان في

الارتشاف من النقل عنه (بغية الرواة ج ٢ ص ٧٥).

(٥) هو ابو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبد الرحمن المعروف بالسكري، النحوي اللغوي الراوية الثقة المتوفى سنة

٢٧٥، من كتبه: كتاب اشعار هذيل، وكتاب الابيات السائرة، عمل اشعار جماعة من الشعراء، منهم: امرؤ القيس، النابغة

الذبياني، زهير (معجم الادباء ٦٧/٣ - ٦٣).

(٦) في ل : السكر علي بن حمزة.

(٧) هو ابو نعيم علي بن حمزة البصري النحوي اللغوي المتوفى سنة ٣٧٥، احد الاعلام الائمة في الادب واعيان اهل اللغة

الفضلاء المعروفين، له ردود على جماعة من ائمة اللغة منها: الرد على ابي زياد الكلابي والرد على ابي عمرو الشيباني في نوادره، والرد

على ثعلب في الفصح (بغية الرواة ٢ / ١٦٥).

(٨) في ل : وحذف المفعول كثير في الكلام، وفي د : كثير في الكلام والشعر.

## «باب ما يتبع الاسم في اعرابه»

قال ابو القاسم : وهي (١) اربعة أشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل (٢) .  
قال المفسر : هذا كلام مجمل (٣) ، لانه جعل التوابع اربعة ، وهي خمسة ، واسقط  
عطف البيان الذي هو خامسها ، ولم (٤) يذكره ، وكأنه جعله غير خارج عن التقسيم الذي  
قسمه ، وذلك غير صحيح ، لان عطف البيان حكمه ان يكون بالمعارف دون التكرات ، وله  
مواضع يشارك فيها النعت ، ومواضع يشارك فيها البدل ومواضع ينفرد بها ، ومن اجل هذه  
المواضع التي ينفرد بها احتيج اليه .

وأكثر (٥) ما يكون عطف البيان في رد الأعلام على الكنى ورد الكنى على الأعلام .  
فمن المواضع التي (٦) يشارك فيها غيره من التوابع قولك :

رأيت زيدا أبا عمرو فإن أبا عمرو ما هنا [ يصلح ان ] (٧) يقال فيه :

انه نعت ويصلح ان يقال فيه : انه بدل ويصلح ان يقال فيه (٨) : انه عطف بيان .

ومن المواضع التي يشترك فيها (٩) النعت وعطف البيان قولك : [ بعثت اليك بالثوب  
الحز ، ومن المواضع التي يشترك فيها البدل وعطف البيان قولك ] : (١٠) رأيت أبا عمرو زيدا ،  
وقد يشارك عطف البيان ايضا التوكيد اللفظي ، وهو الذي يكرر فيه الاسم بلفظه كقولك :  
رأيت (١١) زيدا زيدا .

(١) كذا في النسخ المخطوطة . والذي في كتاب الجمل ص ٢٦ : وهو

(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢٦ .

(٣) في ل ، د : غتل .

(٤) في ل : فلم .

(٥) في ل : وكثير .

(٦) في ل : الذي .

(٧) سقطت في و .

(٨) سقطت كلمة فيه في ل ، د في المواضع الثلاثة .

(٩) سقطت في ل .

(١٠) سقطت في و .

(١١) سقطت في ل .

وأما المواضع التي يتفرد بها عطف البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثة:

أحدها: باب النداء.

والآخر: باب المبهمات.

والثالث: باب اسم الفاعل.

أما باب النداء فنحو قولك: يا أخانا زيدا، ويا أبا عبد الله محمدا. ومنه قول رؤبة بن

العجاج (١):

إني واسطار سَطْرُن سَطْرًا لقائل يانصرُ: نصرا (٢) نصرا (٣)  
فمن نصب «نصرا» الثاني والثالث جعلها عطف بيان على موضع «نصر» الأول  
المتادى، ومن رفع «نصرا» الثاني ونونه جعله عطف بيان على لفظ المتادى وجعل «نصرا»  
الثالث عطف بيان على موضعه، ومن رفعه ولم ينونه أبدله من «نصر» المتادى. هذا مذهب  
سيبويه (٤) والاصمعي (٥) وأبي عبيدة (٦)، وفي هذا البيت قولان آخران لا حاجة بنا إلى  
ذكرهما في هذا الموضع.

ومن هذا الباب قول الآخر:

فيا (٧) أخوتنا عبد شمس (٨) ونوفلا أعيذكما بالله إن تمحدثا (٩) حربا (١٠).

(١) هو أبو محمد رؤبة بن العجاج، وهو شاعر أموي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٤٩٥ - ٥٠٠، ووفيات  
الاعيان ج ٢ ص ٦٣ - ٦٤)

(٢) في و: نصر، والتصحيح من ل، ده، والديوان ص ١٧٤ وكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٠٤.

(٣) البيت من الرجز والشاهد فيه نصبه: نصراً نصرا حلا على موضع الأول لانه في موضع نصب. ولودفع حلا على لفظ  
الأول لجاز لانه اسم مفرد عطف على الأول عطف البيان الذي يقوم مقام الوصف فجرى مجرى التعت المقر في جواز الرفع  
والنصب.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٥) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب المعروف بالاصمعي، الباهلي المتوفى سنة ٢١٦. كان صاحب لغة ونحو، وإملا في  
الاخبار والتراجم والملح والغرائب له من التصانيف كتاب «خلق الانسان» وكتاب «الاجناس» وكتاب «الأمم» وكتاب «الاراجيز»  
وغير ذلك (وفيات الاعيان ج ٢ ص ٣٤٤ - ٣٤٩).

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، البصري، النحوي، العلامة المتوفى سنة ٢٠٩، قال الجلاحظ في حقه: لم يكن في  
الارض خارجي ولا جامعي اعلم بجمع العلوم منه. له من التصانيف كتاب «غريب القرآن» وكتاب «معاني القرآن» وكتاب  
«غريب الحديث» وكتاب «الديباج» وكتاب «المحدوده» وغير ذلك (وفيات الاعيان ج ٤ ص ٣٢٣ - ٣٣١).

(٧) كذا في النسخ المخطوطة، والذي في الاشموني ج ٣ ص ٨٧: أبا.

(٨) في ل: عبد قيس.

(٩) في و: تمنبا، والتصحيح من ل، ده، والاشموني ج ٣ ص ٨٧.

(١٠) البيت من الطويل وهو لطالب بن ابي طالب من قسيلة يمدح بها النبي ﷺ والشاهد في عبد شمس ونوفلا فانها عطف

بيان عن اخوتنا، وليس تبدل، لان أحد المتعاطفين مفرد، وهما منصوبان (شرح الشواهد للعيني ج ٣ ص ٨٧).

ويروى: عبد شمس ونوفل<sup>(١)</sup> بالرفع على اضماع مبتدأ.

واما باب المبهمات فنحو قولك: مررت بهذا الرجل، ولقيت هذا الغلام. والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه، نعتا، لانه يُبين كما يبين النعت، وانما هو في الحقيقة عطف بيان:

واما باب اسم الفاعل فنحو قولك: هذا الضارب الرجل زيد، بخفض «زيد» في هذه المسألة على عطف البيان<sup>(٢)</sup>، ولا يصح ان يكون بدلا (من الاول)<sup>(٣)</sup>، لان البدل محل محل المبدل منه. ولو قلت: هذا الضارب زيد. لم يجوز، لان ما فيه الالف واللام لا يضاف الى ما ليس فيه الالف واللام<sup>(٤)</sup> الا ان يكون مثنى او مجموعا جمع السلامة كقولك: الضاربا زيد والضاربون زيد وان كان المضاف (اسما غير جار على فعل لم يجوز ايضا في تثنية ولا جمع كما لم يجوز في الواحد)<sup>(٥)</sup>، كقولك: هذان<sup>(٦)</sup> الغلاما زيد. وانشد سيبويه:

انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعاً<sup>(٧)</sup>  
والبدل والنعت والتوكيد وعطف البيان تشترك كلها في أن الغرض فيها البيان  
والزيادة في الايضاح وفي<sup>(٨)</sup> انها جارية على الاسماء التي قبلها في اعرابها وتنفصل من وجوه  
نحن نذكرها، ان شاء الله<sup>(٩)</sup>.

أما النعت والبدل فانها يتفصلان من تسعة اوجه:

احدها: ان النعت سبيله ان يكون بالصفات المشتقة من الافعال او ما هو في حكم  
المشتق، جارية كانت الصفات على افعالها<sup>(١٠)</sup> او غير جارية، والبدل حكمه ان يكون

(١) في ل: وقد روى عبد ونوفل، وفي د: وقد روى عبد شمس ونوفل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) في ل، د: الف ولام.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: هذان، والتصحيح من ل، د.

(٧) من الواقف، وهو للمرار الاسدي كما في الكتاب ٩٣/١ وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٢ والاشموني ٨٧/٣ اوضح المسالك ٣/٣٦ وشلور الذهب ص ٤٣٦ والجرجاني ص ٢٠٥. والشاهد فيه كما في شرح الشواهد للشتمري ٩٣/١. اضافة التارك الى البكري تشبيها بالحسن الوجه لانه مثله في اضافته الى الالف واللام وجزاء ذلك مع تقدير الانفصال، واجرى بشرا على لفظ البكري عطف بيان عليه او بدلا منه وان لم يكن فيه الالف واللام وجزاء ذلك لبعده عن الاسم المضاف ولانه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

(٨) في ر: في، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ن، د: الله تعالى.

(١٠) في ل: جارية كانت الصفات على صفتها، وفي د: جارية كانت الصفات على معانيها.

بالاسماء الجمادة او بالمصادر.

والثاني: ان النعت يجري على المنعوت في تعريفه وتنكيره، والبدل لا يلزم فيه ذلك.

والثالث: ان النعت جزء من المنعوت. اعني انه صفة من جملة صفاته التي يوصف بها، والبدل ليس بجزء منه في كل موضع بل قد يكون جزء منه، كقولك: ضربت زيدا رأسه، وقد يكون هو إياه بعينه، كقولك: جاءني أخوك زيد، وقد يكون حدثا من أحداثه، كقولك: اعجبني زيد حُسنه، وقد تكون شيئا<sup>(١)</sup> مصاحبا له صفة عرضية يمكن زوالها عنه وانفصالها منه، كقولك: سلب زيد ثوبه. وقد يكون جاريا مجرى الغلط، كقولك: مررت برجل فرس.

والرابع: ان البدل يجري مجرى جملة أخرى تُبين<sup>(٢)</sup> بها الجملة الاولى ويقدر معه اعادة العامل، والنعت لا يقدر تقدير جملة اخرى ولا يقدر معه اعادة العامل ولكنه<sup>(٣)</sup> الاول بعينه ومن جملة<sup>(٤)</sup>. والدليل على ان البدل يجري مجرى جملة اخرى ظهور العامل معه في قوله عز وجل «للذين استضعفوا لمن آمن منهم»<sup>(٥)</sup> فاعاد اللام الجارة، وفي نحو قول الشاعر:

ألا بكر الناعي بخير<sup>(٦)</sup> بني اسد بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد<sup>(٧)</sup>

والخامس: أن النعت يكون بما هو للمنعوت وبما هو من سببه، كقولك: مررت برجل قائم، فنصفه بصفة هي له، ومررت برجل قائم ابوه، فنصفه بصفة هي لسببه<sup>(٨)</sup>. ولا يبدل من الاسم الا ما هو هو<sup>(٩)</sup> أو جزء<sup>(١٠)</sup> منه أو مصاحب له مما يشتمل عليه، ولا يبدل

(١) في ل، د: اسأ.

(٢) في ل، د: بينت.

(٣) في ل، د: ولكن هو.

(٤) في ل: من جملة.

(٥) سورة الاعراف، الآية ٧٥.

(٦) كذا في و، وسمط اللالي، ٩٣٣-٩٣٧/٢ في احدى روايتي البيت. قال صاحب السمط: ويروي: بحجر بني اسد، لان باب افعال لا يثنى ولا يجمع، يقال: الزيدان أفضل بني نعيم، والزيدون أفضل بني نعيم، في ل، د، و، والسمط ٩٣٧/٢ والخزاعة ٥٠٩/٤. والامالي ٢٨٨/٢: بخيري بني اسد.

(٧) من الطويل، وهو لسيرة بن عمرو الاسدي. والسيد الصمد: ابو معمر حنظل بن الفضل، أحد خالدي بني اسد. والثاني خالد بن نضلة (سمط اللالي ٩٣٣/٢).

(٨) في و: سببه، والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: الا بما هو هو. وفي ل: الا ما هو. والتصحيح من د.

بهذه نسخة فصول ينفصل بها النعت من النعت.

(١٠) في و: جزء، والتصحيح من ل، د.

منه ما هو لسيبه<sup>(١)</sup>. الا ترى انك تقول: ضُرب زيد رأسه، ولا تقول ضُرب زيد رأس أخيه<sup>(٢)</sup>.

والسادس: ان البدل قد يكون منه ما يجري مجرى الغلط ولا يكون<sup>(٣)</sup> ذلك في النعت.

والسابع: ان النعت قد يكون منه ما يراد به المدح أو الترحم<sup>(٤)</sup> ولا يكون ذلك في البدل.

والثامن: ان النعت قد يسد مسده الجمل والظروف والمجرورات.

فتقول: مررت برجل وجهه جميل، ومررت برجل عند المسجد، ولقيت رجلا من بني تميم. فسدت<sup>(٥)</sup> هذه الاشياء كلها مسد الصفات ولا يجوز ذلك في البدل.

والتاسع: ان نعت الشيء يجري مجرى الفعل فيرتفع به فاعل مضمر في نحو قولك: [مررت برجل قائم وفاعل ظاهر فيه ذكر من المنعوت كقولك]:<sup>(٦)</sup> مررت برجل قائم ابوه، ولا يكون ذلك في البدل.

فهذه تسعة فضول ينفصل بها النعت في البدل فاما<sup>(٧)</sup> النعت وعطف البيان فانها ينفصلان من خمسة اوجه:

احدها: ان النعت يكون بالصفات كما قدمنا<sup>(٨)</sup>، وعطف البيان يكون بالاسماء الجامدة<sup>(٩)</sup> كالبدل.

---

(١) في و: بسية، والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل، د: ابيه.

(٣) في و: مجري.

(٤) في و: المدح والذم والترحم، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: تسد.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل، د: وأنا.

(٨) في و: نا قدمناه، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: الخوامد.

والثاني: ان النعت يكون بالمعارف والنكرات، وعطف البيان لا يكون عند البصريين<sup>(١)</sup> الا بالمعارف.

والثالث: ان النعت يكون بما هو [من]<sup>(٢)</sup> المنعوت وبما هو من سببه<sup>(٣)</sup> [كما قدمنا]<sup>(٤)</sup>، وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه.

والرابع: ان النعت تسد مسده الجمل<sup>(٥)</sup> والظروف والمجرورات ولا يكون ذلك في عطف البيان.

والخامس: ان النعت جزء من المنعوت، اعني: صفة من صفاته كما قلنا<sup>(٦)</sup>، وعطف البيان هو الاول بعينه.

وأما البدل وعطف البيان فينصلان من اربعة اوجه:

احدها: ان البدل قد يكون هو البدل منه<sup>(٧)</sup> بعينه وقد يكون جزء منه وقد يكون شيئاً مصاحباً له يشتمل الاول عليه، كقولك: سلب زيد ثوبه<sup>(٨)</sup>، وقد يكون حدثاً من احداثه وعرضاً من اعراضه، وعطف البيان هو المعطوف عليه ابداً.

والثاني: ان البدل يكون<sup>(٩)</sup> بالمعارف والنكرات وبالاسماء الظاهرة والمضمرة. وعطف البيان لا يكون الا بالاسماء المعارف [الظاهرة]<sup>(١٠)</sup> عند البصريين.

والثالث: ان البدل كما قلنا يقدر معه اعادة العامل وكأنه جملة أخرى، وعطف البيان لا يقدر فيه ذلك بل هو في هذا الوجه كالنعت.

والرابع: ان البدل يجيء منه ما يجري مجرى<sup>(١١)</sup> الغلط، وعطف البيان لا غلط فيه.

(١) في ل: عند البصريين لا يكون.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) في ل: بما هو لسبه. وفي د: بما هو من لسبه.

(٤) الزيادة من ل. د.

(٥) في ل: الجملة.

(٦) في ل: قدما.

(٧) منقطعت في ل.

(٨) في د: ماله.

(٩) في و: قد يكون، والتصحيح من ل. د.

(١٠) الزيادة من ل. د.

(١١) في و: ما يراد به، والتصحيح من ل. د.

فهذه أوجه (١) الانفصال بين [هذه] (٢) التوابع الثلاثة .

وأما التوكيد (٣) فيختص بأشياء دون هذه فان الغرض فيه اثبات الحقيقة ورفع المجاز. والقول فيه يتسع ويتشعب . ومنه لفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، ومنه معنوي لا يكون الا في الأسماء خاصة وغير هذا الموضوع أولى [به] (٤).

---

(١) في و. فهذا وجه. وفي ل: فهذه وجه والتصحيح من د.  
(٢) الزيادة من ل. د.  
(٣) في ل: التأكيد.  
(٤) الزيادة من ل. د.

## باب النعت

قال أبو القاسم: أما<sup>(١)</sup> النعت فتابع للمنوع في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتذكيره، [إن كان الاسم مرفوعاً فنعته مرفوع، وإن كان منصوباً فنعته منصوب، وإن كان مخفوضاً فنعته مخفوض]<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير أن النعت يتبع المنوع في خمسة أشياء [أخر]<sup>(٣)</sup> لم يذكرها أيضاً<sup>(٤)</sup> وهي: الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير<sup>(٥)</sup>، والتأنيث. ألا ترى أنك تقول: مررت برجل عاقل، وبرجلين عاقلين، وبرجال عقال وعاقلين، وبامرأة عاقلة، وبامرأتين عاقلتين، وبنساء عاقلات وعواقل.

وينبغي أن يعتذر لابي القاسم بأن يقال: إنما لم يذكر هذه الخمسة الأخر<sup>(٦)</sup> لأنها لا<sup>(٧)</sup> تطرد كما تطرد الخمسة التي ذكرها<sup>(٨)</sup>. ألا ترى أن الجمع قد وصف بالواحد في نحو قولهم: مررت بقوم عدولك، ويقوم صديق لك. وقد وصف الواحد بالجمع في نحو قولهم: برد اخلاق وثوب اسمال (وبرمة اعشار)<sup>(٩)</sup> وثوب شراذم وشبارق. كل ذلك إذا كان بالياء متقطعا، ونعل اسماط، إذا لم يكن فيها رقعة، وسراويل<sup>(١٠)</sup> اسماط إذا كانت غير محشوة.

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٦: فاما.

(٢) الزيادة من ل، د، ومن الجمل من ٢٦.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل: الأخرى.

(٧) سقطت في د.

(٨) في ل، د: ذكر.

(٩) سقطت في ل، د. والبرمة: القدر مطلقا، وهي في الأصل المتخفة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن (اللسان مادة برم). والعشر: قطعة تنكسر من القدر أو البرمة كأنها قطعة من عشر قطع، والجمع اعشار. وقدح اعشار وقدر اعشار قدور اعشار. مكسرة على عشر قطع (اللسان مادة عشر).

(١٠) في ر: سراويل. والتصحيح من ل. د. ويؤيده الشاهد الذي ذكره الشارح. ويقول الأشموني: اعلم أن سراويل اسم

مفرد اعجمي .. ٢٤٦٣ طبعة الباني.

قال الراجز:

جاء الشتاء وميضي اخلاق شراذم يضحك منها<sup>(١)</sup> التواق<sup>(٢)</sup>

وقال آخر:

على سراويل له اسماط<sup>(٣)</sup>

وقد قالوا: مررت برجل حمر ثيابه وقائمين<sup>(٤)</sup> آباؤه، ومررت برجال قائم آباؤهم .  
فخالقوا بين الصفة والموصوف في<sup>(٥)</sup> الأفراد والجمع، وكذلك قد انثوا صفة المذكر فقالوا:  
رجل علامة ونسابة، وذكروا صفة المؤنث فقالوا: امرأة عاشق وحائض<sup>(٦)</sup> وطالق . فلما  
كانت هذه الأشياء الخمسة التي ذكرناها لا تطرد كاطراد الخمسة التي ذكرها<sup>(٧)</sup> كان له عذر  
في ترك ذكرها<sup>(٨)</sup>.

ويجب أن يقال: ان النعت تابع<sup>(٩)</sup> للمنوع في رفعه [وخفضه]<sup>(١٠)</sup> ونصبه لفظا  
وتقديرا والا كان في الكلام خلل . الا ترى ان من الاسماء الموصوفة ما لا يظهر فيه رفع ولا  
نصب ولا خفض، كقولك: مررت بموسى الطويل ورأيت موسى الطويل، (وجاءني  
موسى الطويل)<sup>(١١)</sup>، وهذا يستمر في جميع الاسماء المقصورة، وكذلك الاسماء المبنية .

(١) في ل، د واللسان مادة (توق): سي .

(٢) في اللسان في الموضع نفسه: قيل: التواق اسم ابنه، ويروى التواق بالثون، ويقال في المثل: المرء تواق الى ما لم ينل .  
وقيل: التواق الذي تتوق نفسه الى كل دناءة .

(٣) قبله في د واللسان مادة (شرط):

يلحن من ذي رجل شرواط محتجز بختق شمطاط  
وقبله في ل:

يلحن من ذي رجل شرواط محتجز شر بختق شمطاط  
والرجز لجساس بن قطيب كما في اللسان . والشرواط: الطويل . والشمطاط: القطع المنثرة وتفرق شمطاط اي مرقا  
وقطعا، واحدها شمطاط وشمطوط، وثوب شمطاط . وسراويل اسماط: غير مخشوة، وقيل: هو ان يكون طاقا واحدا .

(٤) في و: وقائم، والتصحيح من ل، د .

(٥) في و: والافراد، والتصحيح من ل، د .

(٦) في ل، د: حاسر .

(٧) في و: ذكرناها، والتصحيح من ل، د .

(٨) في و: عندما، والتصحيح من ل، د .

(٩) في ل، د: يتبع المنوع .

(١٠) سقطت في و

(١١) سقطت في ل

والممنوعة من الصرف، (وقد تمتنع الصفة من ظهور حركات الإعراب فيها وتكون ظاهرة في الموصوف)<sup>(١)</sup> وقد تمتنع من الظهور في الموصوف والصفة جميعا فوجب لذلك ان يقال: لفظا، أو تقديرا وان اغفل ذلك في اللفظ فهو في ضمن<sup>(٢)</sup> الكلام مفهوم من فحواه.

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان النكرة تنعت بالنكرة كما ان المعرفة تنعت بالمعرفة<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: قد عارضه في هذا الكلام بعض النحويين، وقال هذا كما قال لولا<sup>(٤)</sup> انه علل اصلا بفرع، لان النكرة هي الاصل والمعرفة فرع عليها بدليل انها تمتنع من الصرف<sup>(٥)</sup>، والنكرة لا تمتنع<sup>(٦)</sup>، وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم، لان ابا القاسم لم يصرح بان احدهما<sup>(٧)</sup> علة للآخرى انما هو كلام خرج مخرج التشبيه وليس يلزم اذا شبه شيء بشيء ان يكون احدهما علة للآخر.

### مسألة

قال أبو القاسم: واذا تكررت النعوت فان شئت اتبعتها الاول وان شئت قطعتها منه ونصبتها باضمار فعل<sup>(٨)</sup> أو رفعتها باضمار مبتدأ<sup>(٩)</sup>.

قال المفسر: لم يبين ابو القاسم الصفات التي يجوز فيها القطع من الصفات التي لا يجوز فيها القطع<sup>(١٠)</sup>. بل ظاهر كلامه يوهم<sup>(١١)</sup> ان ذلك جائز في كل صفة، وجعل ايضا العلة الموجبة لقطعها التكرار<sup>(١٢)</sup> وصار ظاهر كلامه يوهم ان القطع لا يجزئ في الصفة

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: مضمير.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٦.

(٤) في ل، د: ولكنه.

(٥) في ل، د: تمتنع الصرف.

(٦) في ل، د: لا تمتنع.

(٧) في و: احدهما، والتصحيح من ل، د. وفي حاشية و: احدهما علة للآخر.

(٨) في و: اعني، والتصحيح من ل، د والجمل ص ٢٧.

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل في الموضع نفسه: المبتدأ. ينظر الجمل ص ٢٧.

(١٠) في ل، د: قطعها.

(١١) سقطت في ل، د.

(١٢) في ل، د: التكرير.

المفردة. وقال<sup>(١)</sup>: وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض<sup>(٢)</sup>. ولم يبين كيف يكون العطف، وأي حروف العطف يصلح لذلك وأي حرف لا يصلح، وليس التكرار<sup>(٣)</sup> للصفات موجبا<sup>(٤)</sup> لقطع الصفات في كل موضع، ولا يصلح<sup>(٥)</sup> القطع أيضا في كل صفة. ولا يجوز [العطف]<sup>(٦)</sup> بكل حرف، ولكن يحتاج هذا [كله]<sup>(٧)</sup> إلى تقييد وشرط يبين ما يجوز منه وما لا يجوز، وكلام أبي القاسم عار من ذلك.

والاصل المعتمد عليه في هذا أن الصفات نوعان:

نوع يقصد به تبيين الموصوف<sup>(٨)</sup> وفصله ممن يشاركه في اسمه، فهذا النوع من الصفات حكمه وقياسه أن يجري على الموصوف في اعرابه، ولا يقطع، لأن الموصوف لما كان مجهولا في نفسه عند المخاطب لا يبين إلا بالصفة صار هو وصفته كالشيء الواحد وصارت الصفة هاهنا للموصوف بمنزلة الصلة للموصول.

ونوع آخر: يكون الموصوف غنيا عنه بشهرته عند الناس في فضل أو بمساءة<sup>(٩)</sup> ويكون الواصف له لا يذكر الصفة ليميزه بها من غيره وإنما يذكرها مادحا له أو ذاما<sup>(١٠)</sup>.

فهذا النوع من الصفات يجوز اجراؤه على الموصوف في اعرابه، ويجوز فيه القطع<sup>(١١)</sup> والاحسن فيه القطع وأن يجعل<sup>(١٢)</sup> اعرابه مخالفا لأعراب موصوفه، لأنك إذا أجرته عليه في اعرابه صار بمنزلة ما يحتاج إليه الموصوف ولم تبين أن المراد به مدح أو ذم.

والنوع الأول المراد<sup>(١٣)</sup> به التمييز ورفع الأشكال يجوز أن يكون بما<sup>(١٤)</sup> فيه مدح أو ذم،

(١) في و: قال، والتصحيح من ل، د.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٨.

(٣) في ل، د: التكرير.

(٤) في ل، د: يجوز.

(٥) في ل، د: ولا يحسن.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: النعوت.

(٩) في ل، د: خسارة.

(١٠) في ل، د: داما له.

(١١) في ل، د: ويجوز قطعه.

(١٢) في و: جعل، والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل: والمراد.

(١٤) في و: لما، والتصحيح من ل، د.

الكريم والثلثيم والعاقل والاحق وبما لا مدح فيه ولا ذم، كقولك: الكوفي والبصري والطار والبراز وابن زيد وأخو عمرو، ونحو ذلك.

وأما النوع الذي يراذبه المدح او الذم فلا يكون الا بما فيه معنى مدح أو ذم. ويستوي في الصفات المقطوعة (ان تكون) (١) مكررة وغير مكررة، ولذلك (٢) أجاز سيويه. الحمد لله الحميد، والملك (٣) لله أهل الملك. بالنصب. وقال: ولو ابتدأته فرغته كان (٤) حسنا، وذكر ان من العرب من يخفض فيقول: الحمد لله أهل الحمد والحميد. قال: وكذلك الحمد لله أهله. ان شئت جررت وان شئت نصبت وان شئت ابتدأته (٥). وأنشد لهلهل (٦):

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أحوالنا وهم بنو الأعمام (٧)  
وأجاز سيويه ايضا: مررت بقومك الكرام (٨).

فقدت تين بما ذكرناه ان الموجب لقطع [الصفات] (٩) شيان:

أحدهما: ان يكون الموصوف غنيا عن الصفة لشهرته (١٠) عند المخاطب. والثاني: ان يكون في الصفة معنى مدح أو ذم (١١). وسواء تكررت [الصفات] (١٢) ولم تتكرر.

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: وإذا.

(٣) في و: وأحمد. والتصحيح من ل. د والكتاب ٢٤٨٨.

(٤) في و: لكان. وفي د: فرغته حسنا. والتصحيح من ل. والكتاب ٢٤٨٨.

(٥) عبارة سيويه في الكتاب ٢٤٨٨ في باب ما يتصب في التعظيم والمدح هي: وان شئت جعلته صفة فحري على الاول وان شئت قطعت فابتدأته وذلك قولك: أحمد الله الحميد هو، وأحمد الله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك ولو ابتدأته فرغته كان حسنا كما قال الأخطل:

ننسى فداء أمير المؤمنين اذا أبدى التواجد يوم يسأل ذكر  
الحنق الغمر والميصون طائره خليفة الله يستسنى به المضر

واما الصفة فان كثير من العرب يجعلونه صفة فيبعونه الاول فيقولون أهل الحمد والحميد هو وكذلك الحمد لله أهله ان شئت جررت وان شئت نصبت وان شئت ابتدأت كما قال مهلهل:

ولقد خبطن .. . . . .

(٦) هو عدي بن ربيعة، سمي مهلهلا لأنه ههبل الشعر، اي أرقه، وهو خال امرئ القيس وجد عمرو بن كلثوم. (تنظر

ترجمته في الشعر والشعراء ٢١٥/١-٢١٧).

(٧) من الكامل، وهو من شواهد سيويه ٢٢٥/١. والشاهد فيه قطع الأحوال بما قبلها وجمعها على الابتداء، لانه ما قال.

بيوت يشكر توهم ان يقال له: ومن هم؟ فقال احوالنا اي هم احوالنا، وهم سواعصنا، واداد بلبيت القتائل والاحياء

(٨) عبارة سيويه ٢٥٢/١: ووقد يجوز مررت بقومك الكرام اذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم.

(٩) في و: الموجب للصفات، والتصحيح من ل. د.

(١٠) في ل، د: شهرته.

(١١) في ل، د: معنى يمدح به او يذم

(١٢) سقطت في و

وأما التكرير الذي ذكره أبو القاسم فإنه يوجب القطع في موضعين: أحدهما: في صفات الموصوف الذي ليس بمشهور عند المخاطب<sup>(١)</sup> فإنه إذا وصف بصفات يكتفي ببعضها في التمييز صار بمنزلة المشهور عند السامع واستغنى عما بعد تلك الصفة التي ميزته فجاز قطعها، كقول القائل<sup>(٢)</sup>: مررت بزيد الكريم الفاضل<sup>(٣)</sup> فتجري الصفة الأولى (على زيد)<sup>(٤)</sup> وتنصب الثانية، لأنه لما وصفه بالكريم علم المخاطب أنه لا يوصف الكرم<sup>(٥)</sup> إلا من هو فاضل. وصار بالصفة الأولى بمنزلة المشهور الغني عن الصفة.

والموضع الثاني (من الصفات)<sup>(٦)</sup> صفات النكرة، لأن حكم القطع لا يكون إلا في المعارف المشهورة الغنية عن الصفات لشهرتها. ولا يكون في النكرات، لأن النكرة مفتقرة إلى صفة تميزها وتوضحها. وقد يعرض في بعضها ما يحسن في صفاتها القطع، ولذلك لا يكون إلا بان توصف بصفات تصير ببعضها بمنزلة المعروف وإن لم تكن معروفة كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي<sup>(٧)</sup>.

ويأوي إلى نسوة عَطَّلَ وشُعْثًا مواضع مثل السعالي<sup>(٨)</sup> ذهب سيبويه إلى أنه من هذا الباب وفسره، فقال: كأنه لما قال: إلى نسوة عَطَّلَ صرن [عنده]<sup>(٩)</sup>. كأنهن<sup>(١٠)</sup> ممن علم انهن<sup>(١١)</sup> شعث<sup>(١٢)</sup>، ولكنه ذكر ذلك تشبيهاً لهن

(١) في ل: السامع.

(٢) في و: كقولها، والتصحيح من ل، د.

(٣) في و: العاقل، والتصحيح من ل، د. بدل على صحة ما جاء في ل، د. قول الشارح: علم المخاطب أنه لا يوصف بالكرم إلا من هو فاضل.

(٤) في و: ذلك، والتصحيح من د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) هو أمية بن أبي عائذ، بالذال المعجمة العمري، أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر إسلامي مخضرم، وقيل: أنه من شعراء الدولة الأموية وأحد مداحهم، له في عبد الملك بن مروان وعبد العزيز قصائد (تنظر الخزانة ٤٢٧١).

(٨) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٢٥٠/٨ والأشعري ٦٨٣. وفي ديوان المهليلين ج ٢ ص ١٨٤:

له نسوة عاطلات الصنوبر  
رعويج مواضع مثل السعالي  
قال محقق الديوان: وقد ورد هذا البيت في اللسان:

ويأوي إلى نسوة .....

والبيت من المتناوب، وقد استشهد به على نصب قوله: وشعثاً بأصمار فعل.

(٩) الزيادة من ل، د والكتاب ٢٥٠/٨.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) في ل: أنه.

(١٢) في و: شعثاً، والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٥٠/٨.

وتشويها<sup>(١)</sup>. قال: وقال الخليل (رحمه الله)<sup>(٢)</sup>: كأنه قال: واذكرهن: شعنا الا ان هذا فعل لا يستعمل اظهاره. قال: وان شئت جررت على الصفة<sup>(٣)</sup>. قال سيويه: وزعم يونس ان ذلك اكثر، كقولك: مررت بزيد أخيك وصاحبك<sup>(٤)</sup>، وكقول الراجز:

بأعين منها مليحات النقب شكل التجار وحلال المكتسب<sup>(٥)</sup>  
قال سيويه: كذلك سمعناه من العرب<sup>(٦)</sup>.

وتجري ايضا الصفات التي يراد بها الترحم نحو: المسكين، والبائس، والشقي عند الخليل وسيويه مجرى صفات المدح والذم في الجري على الموصوف و [في]<sup>(٧)</sup> القطع<sup>(٨)</sup>. ويستوى في ذلك المفرد منها والمكرر، وأشد سيويه:

فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا<sup>(٩)</sup>  
ومن ذلك قول طرفة<sup>(١٠)</sup>:

لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا<sup>(١١)</sup> تطير<sup>(١٢)</sup>  
وأما عطف الصفات التي يراد بها المدح او الذم او الترحم، فلا تكون الا بالواو، لانها تفيد اجتماع الصفة للموصوف. فان لم يُرد بالصفات مدح ولا ذم فقد يعطف بغير

(١) في ر: وتشويها، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢٥٠/١.

(٢) سقطت ي ل. د.

(٣) ينظر قول الخليل في الكتاب ٢٥٠/١.

(٤) في ر: مررت بأخيك وصاحبك، والتصحيح من ل. د. وفي الكتاب ٢٥٠/١: وزعم يونس انك تقول: مررت بزيد

أخيك وصاحبك.

(٥) في ر:

بأعين منها مليحات النقسا من ساكن الدار وحلال الكسب

والتصحيح من ل. د. والكتاب ١٥٠/١، واللسان مادة (نق)، والبيت غير منسوب في الكتاب واللسان. والشاهد في جري

شكر التجار وحلال المكتسب على ما قلناه نعتا، ولو قطع نصب او رفع لما فيه من معنى المدح بخاز.

(٦) ينظر الكتاب ٢٥٠/١.

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) ينظر الكتاب ٢٥٥/١ - ٢٥٦.

(٩) من الرجز، وهو غير منسوب في الكتاب ٢٥٥/١. والشاهد فيه نصب البائس باضمر فعل على معنى الترحم وهو فعل لا

يظهر. وقرقرى موضع غصب باليمامة وأصل الكتوس للظاء ويقر الوحش فاستماوه للابل.

(١٠) هو طرفة بن العبد بن سفيان، وهو اشعر الشعراء بعد امرئ القيس (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١١٧/١ - ١٢٦

والخزاعة ٤١٤/١).

(١١) في ل: وما.

(١٢) من الوافر، ينظر ديوانه ص ٩٧. والشاهد فيه ان البائسات منصوب على الترحم، وفاعل تطير ضمير الكروان.

الواو، حكى سيويه : مررت برجل لا قائم ولا قاعد، ومررت برجل راكب<sup>(١)</sup> فذاهب،  
ومررت برجل راكب ثم ذاهب<sup>(٢)</sup>، ومررت برجل راكع أو ساجد، ومررت برجل راكع لا  
ساجد<sup>(٣)</sup>.

وهذا باب يتسع القول فيه.

---

(١) في و: لا راكب، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢١٣/١.

(٢) في و: فذاهب، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢١٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ٢١٣/١.

## باب العطف

اختلف كلام ابي القاسم [رحمه الله تعالى] (١) في «أما» فعدها في هذا الكتاب من حروف العطف (٢) وهو مذهب بعض النحويين، وذكر في غير الجمل انها ليست من حروف العطف (٣) وهو مذهب الفارسي وجماعة من النحويين.

قالوا (٤): انما تأتي «أما» (٥) لمعنى الشك. كقولك: لقيت اما زيدا واما عمرا. اذا كنت شاكيا فيمن لقيت منها. وتكون للابهام كقولك (٦): اكلت اما تمرا واما زيبيا. وهذا ليس بموضع شك ولكنه يُبهم الامر على المخاطب. وتكون للتخير فيما تقدمه حظر وما لا يراد به الجميع بين الشئين كقول القائل: كُلْ إما سمكا واما لبنا (٧). وتكون للاباحة في كل ما يكون فيه الجمع والتفريق مباحين [معا] (٨) كقول القائل: جالس اما الفقهاء واما القراء. وتكون للتقسيم والتوزيع كقولك: لا يخلو الجسم ان يكون اما ساكنا واما متحركا (٩).

قالوا: ولا يصح ان تكون عاطفة لعتين:

احداهما: انها تقع في صدر الجملة حيث لا يكون عطف.

والثانية: دخول حرف العطف عليها، ولا يجتمع حرفا عطف.

وقال من جعل «أما» هي العاطفة يلزم من جعلها غير عاطفة ان يجعل الواو [هي] (١٠)

(١) الزيادة من ل. وفي د: رحمه الله.

(٢) ينظر الخليل ص ٣٠.

(٣) في ل، د: ليست بحرف عطف.

(٤) في ل، د: وقالوا.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل، د: كقول القائل.

(٧) في ل، د: كل اما السمك واما اللس.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) التصحيح من د. وفي و: لا يخلو الجسم اما ان يكون متحركا او ساكنا وفي ل: لا يخلو الجسم من ان يكون اما ساكنا واما

متحركا.

(١٠) زيادة اقتضاها السياق.

العاطفة<sup>(١)</sup>، [ولا يصح ان تكون ها هنا عاطفة]<sup>(٢)</sup> لان معناها الجمع و «إما» معناها التفريق. ولا يصح في الإشباه اجتماع وافتراق في حالة<sup>(٣)</sup> واحدة: فقيل لهم: يلزمكم مثل هذا في قولكم: ان «إما» هي العاطفة. والصحيح انها غير عاطفة وانما ذكرت مع حروف العطف لصحتها لها كما يُسمى النحويون الالفين في «حراء» الفى التانيث (وانما ألف التانيث)<sup>(٤)</sup> الثانية التي انقلبت همزة لاجتماع الساكنين والاولى انما زيدت للمد، فلما اصطحبتا ولزمت احدهما الاخرى سميتا جميعا الفى التانيث وهذه عبارة للنحويين<sup>(٥)</sup> اتفقوا عليها في صناعتهم كما اتفقوا [على ان قالوا: ان «الفاء» جواب الشرط وانما الجواب ما بعدها، وكما اتفقوا]<sup>(٦)</sup> على ان قالوا في قول القائل: كان زيد قائما، وان زيدا قائم. ان «قائما» خبر «كان». وخير «ان» وانما الاخبار عن الاسم المرفوع بكان والاسم المنصوب بان، لان الافعال والحروف لا يغير عنها. فان قلت: كيف<sup>(٧)</sup> يصح حمل «الواو» على معناها من الجمع الذي وضعت له، و «إما» انما توجب أحد الشئين. قلنا: المراد بدخول «الواو» ها هنا ان الشئين قد اجتمعا في الشك او في التخيير او في<sup>(٨)</sup> التقسيم فان هذه المعاني ليست في احدهما<sup>(٩)</sup> دون الآخر.

## مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وتقول قام محمد لا أخوك. ترفع «محمد» بعمله و «أخوك» عطف عليه، والقائم محمد دون الاخ وان كان قد شركه في الاعراب<sup>(١٠)</sup>.

قال المفسر: اختلفت كلام ابي القاسم في «لا» العاطفة فاجاز في الجمل ان يعطف بها (بعد الفعل الماضي كما ترى وذكر في كتابه المؤلف في معاني الحروف ان «لا»<sup>(١١)</sup> يعطف

(١) في ل، د: ان يكون العطف انما هو بالواو.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: حال.

(٤) سقطت في ل. وفي د: وانما التانيث بالتانية.

(٥) في د: وهذه عبارات للنحويين. وفي ل: وهذه عبارات النحويين.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل: فكيف.

(٨) سقطت في د.

(٩) في و: احدهما. والتصحيح من ل، د.

(١٠) ينظر الجمل ص ٣١-٣٢.

(١١) سقطت في د.

بها) (١١) الا بعد الفعل المستقبل فقال: تقول: أمرُ بعبد الله لا زيد... كأنك (١٢) تقول: أمر بعبد الله لا أمر بزيد. [ولو قلت: مررت بعبد الله لا زيد. لم يميز، لأنك لا تقول: مررت بعبد الله لا مررت بزيد] (١٣) لأنك إنما تنسق بها في الفعل (١٤) المستقبل لا في الفعل (١٥) الماضي وذلك ان (١٦) الماضي يوجب وجود الفعل لانه قد كان، ولا يتنهي وجوده ولا يكون منفيا موجودا في حال وأحالة. وذكر ان العطف بها إنما يكون في كل ما يجوز دخول «لم» عليه. وإنما تدخل على المستقبل لا على الماضي. قال: فكل شيء لا تقع عليه «لم» فهو محال اذا جعلت «لا» فيه عطفًا.

قال المفسر: فيلزم ابا القاسم في كلامه هذا اعتراضات من ثلاثة أوجه:  
 احدها: ان يقال له: اذا كان العطف بلا لا يجوز عندك الا بعد الفعل (١٧) المستقبل فلم اجزته في كتاب الجمل (٨). وهذا تناقض منك.

والثاني: ان يقال [له] (٩): ان العرب قد تدخل «لا» على الفعل الماضي فتزيد ما تفيده «لم» مع المستقبل كقوله تعالى «فلا صدق ولا صل» (١٠) معناه: لم يصدق ولم يصل. وأكثر ما تأتي في هذا المعنى مكررة، وقد تحيء مفردة كقوله تعالى «فلا اقتحم العقبة وما ادراك ما العقبة» (١١)، وكقول ابي خراش الهذلي (١٢):

ان تغفر اللهم تغفر جا وائي عبد لك لا الما (١٣)

---

(١) سقطت في ل.  
 (٢) في ل، د: لانتك.  
 (٣) سقطت في و.  
 (٤) سقطت في ل، د.  
 (٥) سقطت في ل، د.  
 (٦) في ل: لان.  
 (٧) سقطت في ل.  
 (٨) ينظر الجمل ص ٣١.  
 (٩) سقطت في و.  
 (١٠) سورة القيامة، الآية ٣١.  
 (١١) سورة البلد، الآية ١١ و ١٢.  
 (١٢) هو خويلد بن مرة، أحد بني قرد بن عمرو بن معلوية بن نعيم بن سعد بن هذيل، مات في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو صاحب (ديوان الهذليين ١١٦٢).  
 (١٣) من الرجز وهو غير موجود في شعر ابي خراش في ديوان الهذليين ١١٦٢-١٧٢. وقد ذكره السكري في كتاب «شرح اشعار الهذليين» ١٣٤٦٣ عند الكلام على ما نسب لابي خراش في غير هذا الكتاب. وذكر البيت منسوبا الى امية بن ابي الصلت في الاغانى ١٣٧٤ (دار الثقافة) ولم اجده في ديوانه الذي جمعه ووقف على طبعه بشير يموت وطبع بالمطبعة الوطنية في بيروت سنة ١٩٣٤.

وانشد سيبويه:

وأبي خميس لا أفأنا نهابه واسيافنا يقطرون من نجدة<sup>(١)</sup> دما<sup>(٢)</sup>  
أراد<sup>(٣)</sup> أبو خراش: وإبي عبد [لك]<sup>(٤)</sup> لم يلعم بذنب. وأراد الآخر<sup>(٥)</sup>: وأبي خميس  
لم نفيء نهابه.

والثالث: ان يقال له: قد وجدنا العرب قد عطفت بلا في مواضع ليس للفعل  
المستقبل فيها مدخل، كقول عائشة رضي الله عنها للنبي عليه السلام<sup>(٦)</sup>! حين نزلت  
براءتها من الأفك: بحمد الله لا بحمدك<sup>(٧)</sup>. [معناه: قد برئت بحمد الله لا بحمدك]<sup>(٨)</sup>.  
ويقال في المثل: «جذك لا كذك»<sup>(٩)</sup>، أي: الممول عليه جدك لا كذك وقال امرؤ القيس<sup>(١٠)</sup>:

كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى<sup>(١١)</sup> لا عقاب القواعل<sup>(١٢)</sup>

(١) كذا في وه وديوان حسان بن ثابت ص ٢٢١. وفي ل. د: كشه.

(٢) كذا روى البيت في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٢٢١ والكتاب ١٨٧٢.

لنا الجففات الغر يلعمن بالضمى واسيافنا يقطرون من نجدة دما

وهو من الطويل وقد نسه سيبويه إلى حسان بن ثابت شاعر الرسول ﷺ

(٣) في و: وأراد.

(٤) الزيادة من ل. د.

(٥) في ل: آخر.

(٦) في ل: ﷺ.

(٧) الذي في صحيح البخاري ١٥٢/٥ مطابع الشم ١٣٧٨ هـ القاهرة: والله لا أقوم إليه فاني لا أحد الا الله عز وجل.

وفي رواية الامام احمد: والله لا أقوم إليه ولا أحد الا الله عز وجل، وهو الذي انزل براءتي (تفسير ابن كثير ٢٧٠/٣ طعة الحلبي-

القاهرة). وفي رواية ابن هشام: قلت بحمد الله (تهذيب سيرة ابن هشام ٢٥/٢ الاولى- القاهرة). وفي رواية اخرى: بحمد الله لا

حمدك (تفسير ابن كثير ٢٧٧/٣).

(٨) سقطت في و، ل.

(٩) يروى بالرفع على معنى: حذك يعني عك لا كذك، ويروى بالفتح أي: ابع حذك لا كذك (جمع الامثال للميداني

١٧٩١ طبعة مصر سنة ١٣٥٢ هـ).

(١٠) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، شاعر جاهلي، من الطبقة الاولى. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة

٥٠/١- ٧٥. ومقدمة ديوانه ص ٥ وم بعدها

(١١) في و، ل: توفى، وينصحح من د. واشيبون ص ٩٤

(١٢) من الطويل ينظر ديوان مريه نقبس ص ٩٠. ولاشوي ١١١/٣. ودثار سمه رعي بل سرى القيس، واللبون

الابل التي خالين وتنوفى نسه موضع مرنع في حبل حمي. وانقواعل حبال صغار وحقت ذهبت.

وقالت الخنساء<sup>(١)</sup>:

وناجية كاتان الشميل (م) غادرت بالخلل اوصالها  
الى ملك لا الى سوقة وذلك ما كان أكلاها<sup>(٢)</sup>

### مسألة

وقال في هذا الباب: وقول: ما خرج محمد لكن عمرو، ولو قلت: خرج محمد. لكن عمرو. لم يجوز، لان «لكن» لا يعطف بها الا بعد الجحد. فان جئت بعدها بكلام قائم بنفسه جاز كقولك: خرج محمد لكن عبد الله مقيم<sup>(٣)</sup>. [وانطلق أخوك لكن زيد مقيم]<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هذا الكلام على الاطلاق فيه تعقب، لانه يلزم منه ان يجوز: خرج محمد لكن عبد الله يضحك، لان هذه جملة تامة قد وقعت بعدها، فينبغي ان يقال: فان<sup>(٥)</sup> جئت بعدها بكلام قائم بنفسه<sup>(٦)</sup> مضاد لما قبله. لان «لكن» مضادة «للا» في الوضع<sup>(٧)</sup> اعني: ان «لا» وضعت لتنفي<sup>(٨)</sup> عما بعدها ما أوجب<sup>(٩)</sup> لما قبلها. و«لكن» وضعت لتوجب لما بعدها نفي ما قبلها<sup>(١٠)</sup>. فاذا جاءت بعد كلام موجب صارت مثل «لا» فنفت عما بعدها ما أوجب<sup>(١١)</sup> لما قبلها، ويقع بعدها حيثئذ المبتدأ والخبر، وقد يجيء بعدها ما ليس بمبتدأ<sup>(١٢)</sup> كقولك: خرج محمد لكن لم يخرج عبد الله.

(١) هي فاضل بنت عمرو بن الشريد شاعرة مخضومة. تنظر ترجمتها في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٦٠/٨ - ٢٦٤.  
(٢) من المتغارب، ينظر شرح ديوانها ص ٧٦، والناجية السريعة وأتان الشميل: الصخرة يجرفها السيل، والشميل: بقية الماء في الصخرة. والخلل: الطريق في الرمل.

(٣) في و: منطلق. وفي ل: د: لم يخرج والتصحيح من كتاب الجمل ص ٣٢.

(٤) سنطت في و. ينظر كتاب الجمل الصفحة السابقة.

(٥) في ل: وان.

(٦) سنطت في ل.

(٧) في و: هذا الموضع، والتصحيح من ل: د.

(٨) في ل، د: لينفي.

(٩) في و: اوجبت.

(١٠) في ل، د: ما نفي عما قبلها.

(١١) في و: اوجبت.

(١٢) في ل: وقد يجيء بعدها ليس بمبتدأ. وفي د: وقد يجيء بعدها بمبتدأ

## مسألة

وقال في هذا الباب: وتقول<sup>(١)</sup>: أقام زيد أم أخوك<sup>(٢)</sup>. ومعناه: أيها قام<sup>(٣)</sup> فان قلت: قام زيد أم أخوك، لم يجز، لان «أم» لا يعطف بها الا بعد الاستفهام<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير انه كلام يوهم أن «أم» لا حال لها غير<sup>(٥)</sup> ما ذكره<sup>(٦)</sup>، ولو قال: لان «أم» المتصلة لا يعطف بها الا بعد الف الاستفهام لكان اوضح للكلام وأرفع للايهام، لان «أم» تكون متصلة ومنقطعة، و«أم» المتصلة انما تعادل «الف» الاستفهام دون سائر ما يستفهم به. وليس في كلامه ما يخص ذلك بالف الاستفهام دون غيرها.

---

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة وفي كتاب الجمل ص ٣٢: عمرو

(٣) كان الصحيح ان يقول الزجاجي اذا اريد هذا المعنى: ازيد قام ام اخوك. اما اذا كان السؤال عن الفعل قلنا: أقام زيد

أم تعد. ينظر استعمال الهمزة للتصوير في معني اللبب ٨١ تحقيق م. ن. المبارك ومحمد عني حمد الله.

(٤) ينظر الجمل ص ٣٢.

(٥) في د: الا.

(٦) في ل، د: ما ذكر.

## باب التوكيد

قد اولع قوم ممن يقرأ<sup>(١)</sup> هذا الكتاب أو يقرأ<sup>(٢)</sup> عليه بأن يزيدوا فيه<sup>(٣)</sup> «أجمعان  
اكتعان [أبصعان]»<sup>(٤)</sup> للمذكرين و«جمعاوان كتعاوان [بصعاوان]»<sup>(٥)</sup> للمؤنثين، وكانهم  
يتوهمون أن أبا القاسم أغفل ذلك أو أسقطه<sup>(٦)</sup> من متن الكتاب وإنما أسقط أبو القاسم  
ذلك<sup>(٧)</sup> عن قصد منه، لأن العرب لم تستعمله. قال أبو اسحاق الزجاج: استغنت العرب  
عن أجمعين أكتعين [أبصعين]<sup>(٨)</sup> بكليهما وعن جمعاوين كتعاوين [بصعاوين]<sup>(٩)</sup> بكليهما كما  
استغنت<sup>(١٠)</sup> «بترك» عن ان يقولوا: ودع ووذر، ويقولهم «تارك» عن ان يقولوا «وادع» و  
«واذر».

وأما اهل الكوفة فانهم اجازوا ذلك، وتبع الكوفيين على ذلك قوم من البصريين  
واجاز الكسائي: رأيت الزيدين اجمعين ورأيت جارتيك جمعاوين.

قال أبو جعفر بن النحاس: وهذا خطأ عند البصريين لعلتين: احدهما: ان العرب  
لا تستعمل في مثل هذا الا «كليهما وكليهما». والعلة الاخرى: انك لا تقول<sup>(١١)</sup>: رأيت  
زيدا أجمع، لان «أجمع» لا يؤكد بها<sup>(١٢)</sup> الا ما جاز تفريقه. فلما لم يؤكد «زيد»<sup>(١٣)</sup> باجمع لم

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د. ويقرأ.

(٣) في و: فيها، والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) قال ابن منظور في اللسان في مادة (بصع): وأبصع: كلمة يؤكد بها، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة، تقول: اخذت  
حقي اجمع أبصع والانتى جمعا بصعاء، وجاء القوم اجمعون أبصعون، ورأيت النسوة جمع بصع، وهو توكيد مرتب لا يقدم عل  
أجمع، قال ابن سيده: وأبصع نعت تابع لاكتع وإنما جنوا بأبصع واكتع واتبع اتباعا لا جمع لأنهم عدلوا عن اعادة جميع حروف  
أجمع الى اعادة بعضها. قال الأزهري ولا يقال ابصعون حتى يتقدمه اکتعون. وقد سقطت هذه الكلمة في و.

(٦) في و: أو انه استقط. وفي د: وأنه سقط، والتصحيح من ل.

(٧) في ل، د: وإنما اسقط ذلك أبو القاسم.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في ل: اکتفوا، وفي د: استغنوا.

(١١) في ل، د: انه لا يقال.

(١٢) في ل، د: لان اجمع إنما يؤكد به ما حاز. ....

(١٣) سقطت في ل.

يؤكد به «الزيدان». قال ابو جعفر فان قلت: أخذت ماليهما أجمعين، وهدمت دارهما  
جمعاً وبنين. جاز على القياس، أراد ان المال لما كان (١) يؤكد بأجمع جاز ذلك في تثنيته.  
وكذلك الدار لما كانت تؤكد (٢) بجمعاء جاز ذلك في تثنيتها وهذا اعتلال غير صحيح، لان  
التثنية لو امتنعت لهذه (٣) العلة لامتنع الجمع، وانما امتنع ما امتنع من ذلك لأنه لم يسمع من  
العرب. لا علة له غير هذا (٤).

---

(١) في و: أراد بذلك لما كان المال. والتصحيح من د.

(٢) في ل، د: توصف.

(٣) في و: ههنا، والتصحيح من ل، د.

(٤) في ل، د: وانما امتنع من امتنع من احازة ذلك لأنه لم يسمع من العرب لا علة له غير هذه

## باب البدل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وانما قلنا بدل<sup>(١)</sup> البعض والكل مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز. وأجود من هذه العبارة (ان تقول)<sup>(٢)</sup>: ويبدل<sup>(٣)</sup> الشيء من الشيء وهو بعضه<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هذا اعتذار اعتذريه ابو القاسم من قوله في صدر الباب: ويبدل البعض من الكل. ان تقول<sup>(٥)</sup> ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه. وهذا اعتذار طريف، لان في كتابه هذا عبارات كثيرة فاسدة لم يعتذر منها بشيء والذي دعاه الي الاعتذار في هذا الموضع ان بعض النحويين المعاصرين<sup>(٦)</sup> له عارضه فيه. فالحق هذه الزيادة.

وهذا الاعتذار يحتمل وجهين:

احدهما: ان يكون اعتذر<sup>(٧)</sup> من ادخاله الالف واللام على «بعض» و«كل»، وهما يقدران تقدير المعارف، لانها مضافان في المعنى وان<sup>(٨)</sup> لم يضافا في اللفظ، ولهذا قال سيويه: هذا باب ما يتصب خيره لانه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا وذلك قولك: مررت بكل قائما. ومررت ببعض قائما. ويبعض جالسا<sup>(٩)</sup>. الا ترى ان سيويه قد جعلها معرفتين وان كانا بلفظ النكرة<sup>(١٠)</sup>، وانما لزم ذلك لانها<sup>(١١)</sup> انما يتكلم بها<sup>١٢</sup> اذا جرى

(١) سقطت في ل، د. وهي غير موجودة في عبارة الجمل ص ٣٧.

(٢) سقطت في ل، د. وهي موجودة في عبارة الجمل في الصفحة نفسها.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل في الصفحة عنها: يبدل.

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ٣٧.

(٥) في ل، د: ان اتول.

(٦) في و: المقاومين. وفي ل: المعارضين، والتصحيح من د.

(٧) في ل: اعتذارا. وفي د: أنه اعتذار.

(٨) في ل: وانما.

(٩) ينظر الكتاب ٢٧٣/١.

(١٠) في ل: بلفظ واحد النكرة

(١١) في ل، د: لأن هذا!

(١٢) في ل، د: به.

ذكر قوم يُستغنى<sup>(١)</sup> بما جرى من ذكرهم عن ان يضافا الى الضمير ولذلك<sup>(٢)</sup> لم يوصفا، لانها قد اغنيا عن ذكر الضمير فجريا مجراه حين اكتفي بذكرهما عن ذكره. وكذلك لم يوصف بها كما لا<sup>(٣)</sup> يوصف بالضمير فلا يقال: مررت<sup>(٤)</sup> بكل الصالحين ولا بالزئدين كل. ويمكن ان يكون امتناع وصفها والوصف بها لانها لم ينفكا عن الاضافة في المعنى فصارا<sup>(٥)</sup> كعض اسم. وبعض الاسم لا يوصف ولا يوصف به. فلما كانا في تقدير المعرف بالاضافة في اللفظ والمعنى<sup>(٦)</sup> قبح دخول الالف واللام عليهما. واعتذر عن ذلك واحتج بأن النحويين قد فعلوا ذلك [قبله فاتبعهم]<sup>(٧)</sup> وقد يكون لكل وبعض حال ثانية يحسن فيها دخول الالف واللام [عليهما]<sup>(٨)</sup> وهو ان يقول القائل: ابعت ابي بالكل من تلك الدراهم. وقد وجهت اليك البعض<sup>(٩)</sup> من تلك<sup>(١٠)</sup> الثياب. اذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم. فيهن: دخول الالف واللام عليهما في هذا الوجه، لانها ليسا مضافين. ومع هذا فان القائل قد يقول: النصف، والثلث، والربع، والخمس، ونحو ذلك الى العشرة فيدخل [عليهما]<sup>(١١)</sup> الالف واللام. وان كانت لا تنفك من معنى الاضافة فلا يلزم الاعتذار من هذا الوجه [فهذا أحد الوجهين]<sup>(١٢)</sup>.

والوجه الثاني ان بدل البعض من الكل ينقسم قسمين:

احدهما داخل في بدل البيان.

والثاني داخل في بدل الغلط.

(١) في ل. د: يستغنى.

(٢) في د: وذلك.

(٣) في و: لم، والتصحيح من ل. د.

(٤) سقطت في ل.

(٥) جاءت هذه العبارة في ل. د على النحو الاتي: لانها لما لم ينفكا من معنى الاضافة صارا...

(٦) في ل. د: في تقدير التعريف بالاضافة معنى.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل. د: البعض.

(١٠) في د: من كل.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) سقطت في و.

فأما الذي من بدل البيان<sup>(١)</sup> فإن يكون الثاني جزء مما قبله كقولك : ضربت زيدا رأسه<sup>(٢)</sup>.

وأما الذي من بدل الغلط فإن<sup>(٣)</sup> يكون الثاني ليس جزء مما قبله كقولك : ضربت زيدا رأس عمرو. [فاذا قال : ويبدل البعض من الكل على الاطلاق أوهم هذا الاطلاق ان البعض يجوز ابداله من الكل سواء كان جزء منه ام لم يكن]<sup>(٤)</sup>. فاذا قال ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه ذهب التوهم وانحصر على أحد<sup>(٥)</sup> القسمين فكان أحوط في البيان وأوضح في المعنى<sup>(٦)</sup>. والاعتذار لهذا الوجه الثاني الزم منه للوجه الاول.

### مسألة

قال ابو القاسم (في هذا الباب)<sup>(٧)</sup> : والبدل الرابع بدل الغلط ولا يجري<sup>(٨)</sup> مثله في القرآن ولا في كلام فصيح<sup>(٩)</sup> (فيوتى منه بمثال كما يوتى بأمثله من غيره)<sup>(١٠)</sup>. قال المفسر : هذا الذي قاله ابو القاسم قد قبله غيره ، وكأنه اتفاق<sup>(١١)</sup> من النحويين . فأما<sup>(١٢)</sup> قولهم : انه لم يقع في القرآن فصحيح لا اعتراض فيه ، وأما قولهم<sup>(١٣)</sup> انه لم يجيء في شعر ولا في كلام فصيح فقد تأملته فوجدته<sup>(١٤)</sup> غير صحيح ، ووجدت الغلط ينقسم قسمين :

- 
- (١) سقطت في ل.
  - (٢) في ل : فإن يكون الثاني ليس جزء مما قبله كقولك : ضربت زيدا رأس عمرو
  - (٣) في و : والثاني بدل اللفظ وهو ان . . والتصحيح من د . وقد سقطت هذه العبارة في ل .
  - (٤) سقطت في و .
  - (٥) سقطت في ل .
  - (٦) في ل . د : وأصح للمعنى .
  - (٧) سقطت في ل . د .
  - (٨) في ل : يجوز .
  - (٩) هنا تنتهي عبارة كتاب الخمل ، تنظر الصفحة ٣٥ منه .
  - (١٠) في ل . د : وأكد هذا من قال في آخر الباب : وليس الغلط مما يجري بقياس فاحتاج الى تثليل . أراد انه لا يوجد شيء منه في القرآن ولا في كلام فصيح فيوتى منه بمثال كما أتى بأمثله من غيره .
  - (١١) سقطت في ل .
  - (١٢) في و : وأما .
  - (١٣) في و : قوله ، والتصحيح من ل . د .
  - (١٤) في ل . د : وأبينة

أحدهما: يقع من غير ان يريد المتكلم، ولكنه يذهب الى ان<sup>(١)</sup> يقول شيئا فيسبق<sup>(٢)</sup> لسأته الى غيره، وقد يكون من عي المتكلم وغباوته كما حكي عن شجاع كاتب أوتامش<sup>(٣)</sup> التركي انه دخل على المستعين بالله<sup>(٤)</sup> وذيل قبائه قد تحرق فسأله عن ذلك فأراد ان يقول: دُستُ ذنب الكلب فخرق قبائي، فقلب الكلام وقال<sup>(٥)</sup>: داس الكلب ذنبي وخرقتُ قبأه.

والثاني: شيء يتعمده المتكلم ويقصده ويريد بذلك المبالغة كقول القائل: هند كوكب، بل بدر، بل شمس. لما شبهها بالكوكب خطأ نفسه فقال: غلطت، بل هي بدر، ثم غلط نفسه في تشبيهها بالبدر فقال: بل [هي]<sup>(٦)</sup> شمس. وهذا النوع من التشبيه<sup>(٧)</sup> حكمه ان يُبدأ فيه بالادنى ثم يرتقى<sup>(٨)</sup> الى الاعلى، فان عكس القائل ذلك فقال: هند شمس، بل بدر بل كوكب. كان معينا في الكلام وتقصيرا بالممدوح<sup>(٩)</sup>، لانه يحطه من المرتبة العليا الى اقل منها. وهذا النوع كثير في الشعر، فمنه قول زهير:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بل وغيرها الارواح والديم<sup>(١٠)</sup>

كان ابو عبيدة<sup>(١١)</sup> يذهب الى انه رجع عما قال واكذب نفسه ونحوه قول طرفة:

وفي الحي أحوى ينفض المرء شادن مظاهر سمطي لؤلؤ وزبرجد

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: ويسبق.

(٣) أوتامش: هو وزير المستعين بالله الخليفة العباسي. ورد اسمه على هذا النحو في مختصر التاريخ لابن الكازورني ص ١٥٣ والفرج بعد الشدة للتوخي ص ١٥٧ و ١٥٩ وتاريخ البقوي ٦٠٣/٢ وقد جاء اسمه (اتامش) في الطبري ٨٤/١١ (المطبعة الحسينية) وكامل ابن الاثير ٤١٠٧-٤١٠٨.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل، د: فقال.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في و: النسبة، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل، د: يرتقى.

(٩) في و: للممدوح، والتصحيح من ل، د.

(١٠) من البسيط، ينظر ديوانه ص ٩٨ و ١٤٥، وهو من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان المرّي. والارواح جمع ريح. والديم جمع ديمة: مطر يندوم مع سكون يوما او يومين.

(١١) هو معمر بن النثي، وقد تقدمت ترجمته.

(١٢) في و: قال.

خذول تراعي ربربا بخميلة تناول أطراف البربر وترتدي<sup>(١)</sup>  
واكثر ما يستعمل ذلك المحدثون<sup>(٢)</sup> من الشعراء وقد صرح بذلك المتنبي<sup>(٣)</sup> في  
قوله:

أقاضي<sup>(٤)</sup> هذا<sup>(٥)</sup> الذي أنت أهله غلظت ولا الثنان هذا ولا النصف<sup>(٦)</sup>  
وقال في اول هذه القصيدة:

لجنيّة ام غادة رفع السجفُ لوحشية لا ما لوحشية شنف<sup>(٧)</sup>  
وهو<sup>(٨)</sup> كثير في الشعر.

---

(١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٧ و ٨، والبيتان من معلقته. والمعنى في الحى حبيب يشبه ظيما أحرى في كحل العينين وسرة الشفتين في حال نفس الظبي ثمرة الأراك لانه يمد عنقه في تلك الحال ثم صرح بأنه يريد انسانا، وقال قد لس عقدين احدهما من اللؤلؤ والاخر من الزبرجد. شبهه بالظبي في ثلاثة اشياء في كحل العينين وحرارة الشفتين وحسن الجيد ثم اخراته منحل بعقدين من لؤلؤ وزبرجد. والزبرجد القطيع من الظباء ويقر الوحش، والحملة ارض ذات شجر، والبربر ثمرة الأراك المدرك البالغ.

(٢) في و: المحدثون، والتصحيح من ل. د.

(٣) هو ابي الطيب احمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المعروف بالمتنبي الشاعر المشهور (تنظر ترجمته في وفيات الاعيان ١٠٧٨).

(٤) في و. أقاسمتنا، والتصحيح من ل. د. والديوان ٢٩٧٢.

(٥) في ل: هذه.

(٦) من الطويل. يقول: أنت اهل للذي اتى عليك به، ثم رجع فقال: ان غلظت، ليس هذا ثلثي ما أنت أهله ولا النصف.

(٧) أراد أجنبية فحذف همزة الاستفهام ودل عليها قوله (أم). والغادة الناعمة والسحب حبات نسي. والشف ما عند في اهل الاذن.

(٨) في ل: هذا.

## باب أقسام الافعال في التعدي

ذكر في هذا الباب ما لا يتعدى من الافعال. وذكر في الجملة: تفاعل، نحو: تضارب القوم<sup>(١)</sup>. وقد يجيء<sup>(٢)</sup> تفاعل متعديا، قالوا: تداولنا الشيء، وتناوبنا<sup>(٣)</sup> الماء، وتجاوزت المكان، وتفاضيت الدين، وتعاطينا الكؤوس<sup>(٤)</sup>، وتعاهدت ضيعتي. ومن ذلك قول امرئ القيس:

تجاوزت احراسا اليها ومعشرا علي حراسا لو يشرون مقتلي<sup>(٥)</sup>

وقال<sup>(٦)</sup>:

فلما تنازعنا الحديث: وأسمحت هصرت بغصن ذي شماريخ ميال<sup>(٧)</sup>

وقال أبو حية النميري<sup>(٨)</sup>:

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلة تقاضاه شيء لا يمل التقاضيا<sup>(٩)</sup>

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٣٩.

(٢) ينظر في ل: تحيء.

(٣) في و: تراويتنا.

(٤) في ل، د: وتعاطيت الشيء.

(٥) كذا في و، ل. وفي د، والديوان ص ١٣:

تجاوزت احراسا واهوال معشرا علي حراس لو يشرون مقتلي

ويشرون يظهرون اي هم حراس لو يظهرون قتل من غيظهم علي. ويروى: يسرون، اراد: لو يكتمون مقتلي، وذلك لا يخفى لباهتي وموضعي في حسي. والبيت من الطويل.

(٦) في ل، د: وقوله.

(٧) من الطويل (ينظر ديوانه ص ٣٢). ومعنى: فلما تنازعنا الحديث، اي حدثتني وحدثتها. وأسمحت: انقادت وسهلت بعد صعوبتها وهصرت: جذبت ومددت، واراد بالغصن جسمها، وشبه شعرها بشماريخ النخل لتداخله وغزارته.

(٨) هو الميثم بن الربيع بن كثير بن جناب النميري، من مخضرمي الدولتين الاموية والعباسية، وقد مدح الخلفاء فيها جميعا (تنظر ترجمته. في الاغانى ٢٣٦/١٦ - ٢٣٩. دار الثقافة، والحزاة ٢٨٣/٤. والسقط ص ٢٤٤).

(٩) من الطويل وقد ذكره ابو علي القالي في اماليه ١٨٥/٢ منسوبا، مع بيتين، الى ابي حية النميري.

## مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]: <sup>(١)</sup> وفعل لا يتعدى الا بحرف خفض <sup>(٢)</sup> نحو قولك: دخلت الى اخيك، ومررت بزيد وركنت <sup>(٣)</sup> الى ابيك <sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: ووقع في بعض النسخ ركبت بالباء، وفي بعضها ركنت بالنون والأشبه <sup>(٥)</sup> ان يكون «ركنت» بالنون، كقوله تعالى «ولا تركنوا الى الذين ظلموا» <sup>(٦)</sup> وأما «ركبت» بالباء فانما يحتاج الى حرف الجر اذا دخل على ما لا يركب <sup>(٧)</sup>، كقولك: ركبت الى الامير. واذا كان مما يركب لم يحتاج الى حرف الجر كقولك ركبت الفرس وركبت البعير وانما يحتاج الى الحرف اذا عدّي مفعولين فليس بمتزلة «مررت، وغضبت» ونحوهما مما لا يوجد الا متعديا بحرف جر <sup>(٨)</sup>.

---

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في و الجر، وفي ل: حر والتصحیح من د. وكتاب الحمل ص ٤٣.

(٣) كذا في و، د. وفي ل. واجسد في الصفحة نفسها: ركبت.

(٤) ينظر كتاب الحمل ص ٤٣.

(٥) في ل. والأشبه به

(٦) سورة هود، آية ١١٣.

(٧) في ل. ما يركب

(٨) في ل. د حر

(٩) في ل. د مما لا يوجد متعديا الا بحرف

## باب ما تتعدى اليه الافعال المتعدية وغير المتعدية

قال ابو القاسم في هذا الباب : واعلم ان اقوى تعدي الافعال الى المصدر، لانه<sup>(١)</sup> اسمه ومشتق منه، ثم الى الظروف<sup>(٢)</sup> من الزمان، لان الفعل انما اختلفت ابنيته للزمان وهو مضارع له من اجل ان الزمان حركة الفلك [والفعل حركات الفاعلين]<sup>(٣)</sup>

قال المفسر: ليس الزمان حركة الفلك<sup>(٤)</sup>. كما قال. وان قال ذلك قائل فهو تسامح منه في العبارة، وانما الزمان في الحقيقة مدة حركة الفلك. وكذلك [زمان]<sup>(٥)</sup> كل موجود من الاجرام انما هو مدة وجوده ساكنا كان<sup>(٦)</sup> أو متحركا وانما ذكرنا الاجرام لان الامور المعقولة لا توصف بالزمان انما توصف بالدهر. واما الباري جل جلاله فليس يوصف بدهر ولا بزمان بل هو مبين لجميع الاشياء. ولا يشبه<sup>(٧)</sup> شيئا ولا يشبهه شيء.

ومن الناس من يجعل الزمان والدهر سواء، وهو المشهور في اللغة العربية وليس هذا من صناعة النحو فنتقصي<sup>(٨)</sup> القول فيه.

### مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(٩)</sup>: وأما الحال فكل<sup>(١٠)</sup> اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تم الكلام دونه، فانه ينتصب على الحال. قال<sup>(١١)</sup>: ولا تكون الحال الا نكرة ولا

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٤٧: كانه.

(٢) في ل، د: الظروف.

(٣) بنظر كتاب الجمل ص ٤٧. وبقية العبارة فيه: ثم الى الظروف من المكان ثم الى الحال.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في و.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في ل، د: لا يشبه.

(٨) في و: فينقصي. وفي ل: فينقضا. والتصحيح من د.

(٩) الزيادة من د، وفي ل: في هذا وأما الحال...

(١٠) في ل، د، والجمل ص ٤٧: فهو كل.

(١١) في ل: وقال. وفي د: ثم قال.

تكون (الا بعد معرفة)<sup>(١)</sup> ولا تكون الا بعد تمام الكلام، ولا بد لها من عامل [يعمل]<sup>(٢)</sup> فيها

قال المفسر: ذكر أبو القاسم [بعض]<sup>(٣)</sup> شروط الحال ولم يستوف جميعها. وشروطها سبعة<sup>(٤)</sup>!

احدها: ان تكون نكرة، أو في حكم النكرة.

والثاني: ان تكون بعد معرفة أو ما هو منزل منزلة المعرفة.

والثالث: ان تكون مشتقة من فعل أو منزلة منزلة المشتق.

والرابع: ان تكون متقلة أو منزلة منزلة المتقلة<sup>(٥)</sup>

والخامس: ان تأتي بعد كلام<sup>(٦)</sup> تام أو منزل منزلة التام.

والسادس: ان تكون مقدره بفي.

والسابع: ان تكون منصوبة، وانما يجب ان تكون نكرة، لانها فضلة في الخبر، وحقيقة الخبر ان يكون نكرة، لانه فائدة يستفيدها المخاطب وانما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع، ولانها تضارع التمييز، وانما قلنا [أو]<sup>(٧)</sup> في حكم النكرة، لقولهم: «ادخلوا الاول فالاول»، و«طلبته جهدي وطاقتي»، وقول لبيد<sup>(٨)</sup>:

فأوردها<sup>(٩)</sup> العراك<sup>(١٠)</sup> ولم يذدها ولم يُشفق على نغص الدخال<sup>(١١)</sup>

(١) سقطت في ل، د، والجمل ص ٤٧.

(٢) الزيادة من الجمل ص ٤٧.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل: تسعة.

(٥) في ل، د: المتقل.

(٦) في و: بكلام، وفي ل: تمام كلام تام. والتصحيح من د.

(٧) سقطت في و: د.

(٨) هو لبيد بن ربيعة العامري، من شعراء الجاهلية وفرسانهم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١٩٤/١ - ٢٠٤

رمقدمة ديوانه ص ٤ وما بعدها).

(٩) كذا في و، والديوان ص ٨٦. وفي ل، د، والكتاب ١٨٧/١، والمقضب ٢٣٧/٣ والانصاف ٨٢٧/٢، وابن عقيل

٦٣٠/١: فأرسلها....

(١٠) سقطت في ل.

(١١) من الراثر. والشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر في موضع الحال والحال لا يكون معرفة. وصف الشاعر ابلا أوردها

الماء مزدهمة ولم يُخف عليها من تنصها ومشتقتها من مداخلتها في بعضها ومزاحتها على الماء.

وقول اوس بن حجر<sup>(١)</sup> :

فأوردها التقريب والشد منهلا قطاهُ مُعيد كرة الورد عاطفا<sup>(٢)</sup>

فهذه كلها مصادر معرفة سدت مسد الاحوال. فالاول<sup>(٣)</sup> فالاول وان لم يكونا مصدرين فقد سدا مسد قولك: ادخلوا واحدا واحدا.

ولزم ان تكون مشتقة، لانها [صفة]<sup>(٤)</sup> معنوية، وحقيقة الصفة ان تكون في المشتق<sup>(٥)</sup> وهي الاسماء المركبة بين العين وغير العين. فالعين كقولك «زيد» وغير العين كقولك «علم» فاذا وجد «العلم» في «زيد» اشتق له منه اسم يوصف به فقيل: «زيد عالم»، وقولنا<sup>(٦)</sup>: «أوفي حكم المشتق، لقولهم: «بينت له حسابه بابا بابا»، و«تصدقت بمالي درهما درهما» ونحو<sup>(٧)</sup> قول النبي ﷺ وقد سئل. كيف يأتيك الوحي فقال<sup>(٨)</sup>: «أحيانا يتمثل لي الملك رجلا»<sup>(٩)</sup>.

فهذه الاسماء وان لم تكن مشتقة من افعال، فقد نابت مناب المشتق. فناب قولهم: «بابا»<sup>(١٠)</sup> مناب [قولهم]: «مبويأ»، وقولهم: «درهما»<sup>(١١)</sup> مناب قولهم: مقسا ومفصلا. وقوله (عليه السلام)<sup>(١٢)</sup>: «رجلا» مناب قوله: محسوسا أو مرثيا. ومن هذا النوع قول امرئ القيس:

(١) هواوس بن حجر بن عتاب، من شعراء الجاهلية وفحولها (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٣٧١-١٣٧٠ وخزانة الادب ٢٣٥٢-٢٣٦).

(٢) كذا في د، والديوان ص ٦٩. وفي و:

فأوردها التقريب والشد منهلا قطاة منبر كده الورد عاطف

والرواية في ل موافقة لما في د. والديوان عدا كلمة (كرة) فقد جاءت موافقة لما في و، وهي (كده). والبيت من الطويل والشاهد فيه قوله: وأوردها التقريب (برواية النصب) اي اوردها تقريبا.

- (٣) في ل، د: والاول.

(٤) إسقطت في و.

(٥) في ل، د: بالمشتق.

(٦) في ل، د: وقلنا.

(٧) في د: وقول. وفي ل: ونحوه.

(٨) سقطت في ل.

(٩) انظر ص ٢-٣ من صحيح البخاري (ج ١) طبعة الباهي الحلبي.

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: بابا بابا.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: درهما درهما.

(١٣) سقطت في ل، د.

..... سمو حجاب الماء حالا على حال (١)

(فان قوله) (٢): «حالا على حال» قد ناب مثاب قوله (٣): «مترسلا أو مترفقا» (٤)، ونحو ذلك.

وقلنا: ان حكمها ان تكون منتقلة، لاختلاف احوال صاحبها ولذلك سميت حالا، وقلنا (٥): أو في حكم المنتقلة (٦)، لانه (٧) قد يجيء منها ما هو كالهئية الثابتة (٨) كقوله تعالى: «وهو الحق مصدقا» (٩) والحق لا يفارقه التصديق. ولكن لما كان المتكلم قد يذكر الحق ليصدق [به] (١٠) حقا آخر، وقد يذكره لذاته من غير ان يقصد به [الى] (١١) تصديق غيره أشبه الحالة (١٢) المنتقلة حين كان لها معنيان ينتقل من احدهما الى الآخر. وكذلك قولهم: «دعوت الله سميعا بصيرا» (١٣) يجري مجرى الحال عندنا ان كان تعالى (١٤) لا يكون سميعا تارة غير (١٥) سميع تارة، تعالى وتقدس عن ذلك، وانما جرى هذا مجرى الحال (١٦) لوجهين:

احدهما: ان القائل لو قال: «دعوت الله» وسكت لعلم انه سميع. وكذلك لو قال: «وهو الحق» لعلم انه مصدق. فسميع ومصدق ومؤكدان (١٧) للكلام كالفضلة التي لا حاجة بالكلام (١٨) اليها.

(١) (ينظر ديوانه ص ٣١). وقوله سموت اليها اي غفست اليها شيئا بعد شي، لتلا يشعر بمكاني، فكنت في ذلك كحجاب الماء وهو يعلو بعضه بعضا في رفق ومهل، وحجاب الماء: طرائقه، وقوله: حالا على حال: اي شيئا بعد شي.

(٢) سقطت في د.

(٣) في د: قولهم.

(٤) في و: منفرعا، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل: وقولنا.

(٦) في ل، د: المنتقل.

(٧) في و: وكأنه، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل: الثانية.

(٩) سورة البقرة، الآية ٩١.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د. اشبهت الحال.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) في ل، د: الله تعالى.

(١٥) في ل، د: وغير.

(١٦) في و: وانما جرى هذا المجرى.

(١٧) في ل، د: فصار سميع ومصدق مؤكدين.

(١٨) في و: للكلام، والتصحيح من ل، د.

والوجه الثاني: ان الشيء اذا كانت لثوعه خواص تختص به لم يلزم ان توجد تلك الخواص كلها في [كل] <sup>(١)</sup> شخص من ذلك النوع <sup>(٢)</sup>. ولكن حيث وجدت كلها او بعضها حكم له بانه من ذلك النوع. الا ترى ان الاسم له خواص تختص بنوعه كالإلف واللام، والنعته، والتصغير، والشئية، والجمع. وقد يوجد من الاسماء ما يتعري من بعض هذه <sup>(٣)</sup> الخواص (الموجودة لها) <sup>(٤)</sup> ولا يخرجها <sup>(٥)</sup> ذلك عن ان تكون اسما <sup>(٦)</sup> وكذلك الحال قد تتعري من بعض الخواص الموجودة لها ولا يخرجها ذلك عن ان تكون حالا <sup>(٧)</sup> كالانسان الذي لا يخرج عن الانسانية تعريته <sup>(٨)</sup> من بعض خواص الانسان وصفاته. فافهم هذا، فان فيه لطفا.

وأما ما علل [به] <sup>(٩)</sup> الرماني <sup>(١٠)</sup> ومن ذهب مذهبه من ان هذا انما جاز من اجل انه ليس بقطع <sup>(١١)</sup> على احد الجائزين المحتملين فكلام لا يتحصل وهذر لا يعقل، لأنه زعم هو ومن رأى رأيه: ان القطع على احد الجائزين لا يكون الا فيما وقع بين نفي وإيجاب وذلك غير صحيح، لانه قد يقطع <sup>(١٢)</sup> على احد الجائزين وان لم يكن على الصفة التي قال، كقول القائل <sup>(١٣)</sup> زيد والله منطلق، وزيد بلا شك خارج، وكيف يصح لقائل ان يقول: ان قولنا: دعوت الله سميعا، ليس بقطع <sup>(١٤)</sup> على انه <sup>(١٥)</sup> سميع، وان كان لم يقع بين نفي وإيجاب. وانتصاب «سميع» في قولنا: دعوت الله سميعا، على انه حال من الله [تعالى] <sup>(١٦)</sup> ليس برأي متفق عليه، ولكنه يجوز ان يكون نصبا على المدح والتعظيم، ويجوز ان يكون نصبا على

(١) الزيادة من ل.

(٢) سقطت في د.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في د. وفي ل: الموجودة لها.

(٥) في د: ولا يخرجها.

(٦) في ل: حالا.

(٧) سقطت في و، ل.

(٨) في ل، د: تعريته.

(٩) سقطت في و.

(١٠) هو علي بن عيسى الرماني، كان اماما في العربية في طينقة الفارسي والسيراي. صنف: التفسير، شرح اصول ابن

السراج، شرح سيويه، شرح المقتضب، وغيرها. مات سنة اربع وثمانين وثلاثمائة (ربنية الرواة ١٨٠٢ - ١٨١).

(١١) في ل: انه ليس قطع، وفي د: انه ليس فيه قطع.

(١٢) في و: يقع، والتصحيح من ل، د.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في ل، د: ليس فيه قطع.

(١٥) سقطت في و.

(١٦) في ل: عن.

القطع على رأي الكوفيين<sup>(١)</sup>. ومعنى القطع عندهم أنه أراد<sup>(٢)</sup>: دعوت الله السميع، على الصفة، فلما قطع الالف واللام من الصفة نصبها، ونحوه قول امرئ القيس:

..... وعالين فتوانا من البسر احمر<sup>(٣)</sup>

قالوا: اراد من البسر الاحمر ثم قطع الالف واللام [فنصب، ويجوز ان يقال في سميع انه بدل من الله تعالى]<sup>(٤)</sup> ويجوز ان يكون حالا من التاء في «دعوت»<sup>(٥)</sup> ويكون «سميعا»<sup>(٦)</sup> ها هنا بمعنى «سميع» كما قالوا: «عذاب اليم» بمعنى «مؤلم» فيكون كقول عمرو بن معدى كرب<sup>(٧)</sup>:

أمن ريحانة الداعي السميع يُؤرُقني وأصحابي هُجِوع<sup>(٨)</sup>

ومن استجاز من النحويين ان يجعله حالا من الله تعالى فمجاز قوله على<sup>(٩)</sup> ما قدمنا ذكره. وشيء آخر وهو ان يذهب بالسماح ها هنا الى معنى القبول فلما كان الله تعالى قد<sup>(١٠)</sup> يقبل دعاء الداعي وقد لا يقبله<sup>(١١)</sup> اشبه ذلك الانتقال بالاضافة الى الداعي وان كان الله تعالى لم يزل سميعا ولا يزال، وصفات الله تعالى<sup>(١٢)</sup> يضعب الكلام فيها لمجانبتها<sup>(١٣)</sup>

(١) انظر الانصاف ص ٤٦٨ .

(٢) في و: انهم أرادوا.

(٣) من الطويل، وصدرة: سوامق جبار اتيت فروعه. (ينظر ديوانه ص ٥٧) والسوامق من النخل المرتفعات الطوال، والجبار الذي قد فات اليد لطلوه، والاثيث الغزير. وقوله: عالين فتوانا. أي قد أدرك هذا النخل وابتغى فتمايلت عروقه وهانتها فروعه. والقنوان العذوق، والبسر ما احمر من الشعر.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: دعوته، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل، د: سميع.

(٧) هو عمرو بن معدى كرب الزبيدي، من مذبح ويكنى ابا ثور، وهو ابن خالة الزبيرقان بن بدر. وكان من فرسان العرب المشهورين بالباس في الجاهلية. أدرك الاسلام وقدم على رسول الله (ص) فاسلم ثم ارتد بعد وفاته فيمن ارتد باليمن ثم هاجر الى العراق فاسلم وشهد القادسية (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٨٩١-٢٩١).

(٨) من الوافر (ينظر ديوانه ص ١٣٦)، واللسان مادة (سمع) - قال ابن منظور: فهو في هذا البيت بمعنى المسمع وهو شاذ، والظاهر الاكثر من كلام العرب ان يكون السميع بمعنى السامع مثل عليم وعالم وقدير وقادر.

(٩) في ل، د: فمجازه على قوله. ....

(١٠) سقطت في د.

(١١) في و: يقبل، والتصحيح من ل، د.

(١٢) في ل، د: عزوجل.

(١٣) في ل، د: لمخالفتها.

صفات البشر فتحمل على ما ينبغي ان يوصف به لا على المعاني المعهودة ، تعالى ان يشبه شيئا او يشبهه شيء.

وانما قلنا انها تأتي بعد كلام تام او في حكم التام ، لقولهم : [ضربي زيدا قائما] (١) ، واكثر شربي السويق ملتوتا (٢) ، فهذه الاحوال (٣) لا يستغنى عنها ، لانها سدت مسد خير المبتدأ (٤) فلم يكن بد منها كما انه لا بد من الخبر ، والنحويون يجعلون العامل في هذه الاحوال «كان» مضمرة ويقدمونها احيانا بالمضي وحيانا بالاستقبال فيجيزون ان يكون التقدير ، ضربي زيدا اذ كان قائما واذا كان [قائما] (٥) ، ويجوز في بعضها ان يكون حالا من الفاعل والمفعول (٦) ومنها ما لا يكون الا من الفاعل فقط ، ومنها ما لا يكون الا من المفعول فقط .

وأما الضرب الذي يجوز ان يكون حالا من الفاعل والمفعول به فنحو هذه المسألة المتقدمة . الا ترى انه يجوز ان يكون التقدير : ضربي زيدا اذ كنت قائما واذا كنت قائما . ويجوز ان يكون التقدير : اذ كان قائما واذا كان قائما (٧) .

وأما النوع الذي لا يكون الا من المفعول فنحو قولهم : «اكثر شربي السويق ملتوتا» ، و«اكثر اكلي اللحم» (٨) مشويا وكقول لبيد :

عهدي بها الحمي الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام (٩)

(١) سقطت في و .

(٢) جاء في ويعد هذه العبارة : واكثر شربي زيدا قائما .

(٣) في ل ، د : احوال .

(٤) في و : لابتداء . والتصحيح من ل ، د .

(٥) سقطت في و . والعبارة فيها : اذا كان قائما واذا كان . اقول : يقدمونها باذ اذا ارادوا المضي ، وباذا اذا ارادوا الاستقبال

(٦) في ل : ومن المفعول .

(٧) عبارة و : الا ترى انه يجوز ان يكون التقدير : اكثر شربي زيدا اذ كنت قائما واذا كان قائما واذا كنت قائما .

والتصحيح من ل ، د .

(٨) سقطت في ل .

(٩) كلنا في ل ، د . ورواية ثانية من روايتي الديوان ص ٢٨٨ ، والكتابة ٩٨٨ . أما رواية الديوان الاولى فهي :

عهدي بها الانس الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام وفي و :

عهدي بهذا الحمي الجميع وفيهم قبل التبرم شمس وندام والبيت من الكامل ، وعهدي مرفوع بالابتداء وبخي أو الأنس ممنوع جهدي والجميع نعت ، والميسر القمار ، والندام المنادمة

وأما النوع الذي لا يكون الا<sup>(١)</sup> من الفاعل وحده فتسـترلك : «أكثر ركوبى الفرس دارعا»، وفي هذه الاحوال<sup>(٢)</sup> سؤالات لاتصح الا بعد اقتضاء الاجوبة عنها<sup>(٣)</sup> .

منها ان يقول السائل: ما الذي احوجكم الى اضمـار «كان» [في هذه المسائل لتكون عاملة في هذه الحال. وما الذي يمنعكم من ان تعملوا فيها المصدر]<sup>(٤)</sup> الذي هو ضربي ونحوه فالجواب ان المانع [لنا]<sup>(٥)</sup> من ذلك أنا ان اعملنا في هذه الحال المصدر كما سمتنا<sup>(٦)</sup> صارت من صلة المصدر ولم يجوز<sup>(٧)</sup> ان تسد مسد الخبر. فلا يصح اعمال المصدر<sup>(٨)</sup> فيها الا [على]<sup>(٩)</sup> ان يكون الخبر مقدرا محذوفا، كأنك قلت: «ضربي زيدا قائما واقع أو كائنا»، وقد ذهب الى هذا بعض الكوفيين.

ومنها ان يقال: فاذا اضمـرتـم «كان» على زعمكم فما الذي يمنعكم [من]<sup>(١٠)</sup> ان تجعلوا قائما ونحوه<sup>(١١)</sup>، خيرا لكان المضمره؟ وما الذي احوجكم الى ان تجعلوا<sup>(١٢)</sup> الحال التي تزعمون انها فضلة في الكلام سادة مسد الخبر الذي لا بد منه؟ فالجواب عن هذا السؤال الثاني ان يقال: انما قلنا ذلك لأننا رأينا العرب لم تستعمل [في]<sup>(١٣)</sup> هذه المواضع<sup>(١٤)</sup> الا أسماء منكرة<sup>(١٥)</sup> مشتقة من افعال، فحكمتنا عليها بأنها احوال<sup>(١٦)</sup> اذ لو كانت اخبارا لكان المضمره، كما اردت، لجاز ان تقع معارف ونكرات وبالأسماء المشتقة

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في د. وفي و، ل: الحال.

(٣) يقول المؤلف فيما بعد: والجواب عن هذا السؤال الثالث فالاصح لازم وهو في الاصل: عليها.

(٤) سقطت في و.

(٥) الزيادة من ل، د.

(٦) اي كلفنا التقدير. قال ابن منظور في اللسان (سوم): وسامه الامر اي كلفه اياه.

(٧) في و: ويمكن، والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في ل.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) الزيادة في ل.

(١١) سقطت في د.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: هذا الموضع.

(١٥) في و: مذكورة، والتصحيح من ل، د.

(١٦) أقول: ويؤيد هذا الحكم بجيئها جملة بعد الواو كما في الحديث الشريفه: اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.

وجيئها شبه جملة كما في قول الشاعر.

وأكثر ما القى العديتـم بمرحبا وذلك لا يكفني الصديت ولا يرضي

وغير المشتقة كما يفعل فيما هو خير لكان . فقد بان بهذا سداد ما فعله النحويون في هذه المسائل ، وخطأ ما أردت ان تحمله<sup>(١)</sup> عليه .

ومن الاعتراضات في هذه الاحوال ان يقول السائل : فيلزمكم على هذا اذا قلت : «زيد في الدار جالسا» ان تجعلوا «جالسا» حالا من «زيد» سد<sup>(٢)</sup> مسد الخبر . فالجواب : ان الحال عندنا لا تسد مسد الخبر الا اذا كان المبتدأ مصدرا<sup>(٣)</sup> ، فلم يلزم ما سمتنا<sup>(٤)</sup> اياه .

فان قال قائل<sup>(٥)</sup> : لم<sup>(٦)</sup> وجد ذلك عندكم في المصدر خاصة<sup>(٧)</sup> دون غيره؟ فالجواب : ان يقال : انما لزم ذلك لان التقدير «ضربي زيدا اذا كان قائما» ، و «اذ كان قائما»<sup>(٨)</sup> ولو ذكرت «اذ واذا» في هذه المسائل<sup>(٩)</sup> لكانا هما الخبرين عن المصدر ، ولكن الطرفين حذفنا وسدت الحال مسدهما لما بين الاحوال والظروف من المناسبة ، فكما ان ظروف الزمان لا تكون اخبارا عن الجثث وانما تكون اخبارا عن المصادر فكذلك وجب ان لا تسد [الحال]<sup>(١٠)</sup> مسد الخبر الا عن المصدر<sup>(١١)</sup> [بل اذا لم يميز<sup>(١٢)</sup> في الظرف الزماني الذي هو الاصل ان يسد مسد الخبر الا عن المصدر]<sup>(١٣)</sup> فما ناب منابه اخرى بذلك .

فان قيل<sup>(١٤)</sup> : فقد وجدناكم تجعلون الحال سادة مسد خبر<sup>(١٥)</sup> ما ليس بمصدر ، فتجيزون «اكثر شربي السويق . ملتوتا» و «أخطب ما يكون الامير قائما» و «اكثر»<sup>(١٦)</sup> و

(١) في ل ، د : تحملها .

(٢) في ل ، د : يسد .

(٣) اقول : او اسم تفضيل مضافا الى مصدر صريح او مؤول . قال ابن مالك

كضربي العبد سبنا واتم تبني الحن منوطا بالحكم  
ينظر ابن عثلي ٢٤٧٨ .

(٤) في و : ما سألنا .

(٥) سقطت في ل ، د .

(٦) في ل ، د : ولم .

(٧) في ل : بخاصة .

(٨) في ل ، د : ضربي اذ كان قائما واذا كان قائما .

(٩) في ل ، د : المسألة .

(١٠) سقطت في و .

(١١) في و : المصادر ، والتصحيح من ل ، د .

(١٢) سقطت في ل .

(١٣) سقطت في و .

(١٤) في ل ، د : فان قال قائل :

(١٥) سقطت في ل .

(١٦) في ل : واكتب

«أخطب» ليسا مصدرين . فالجواب ان خاصّة «أفعل» الذي يراد به المفاضلة انه اذا اضيف الى شيء صار منه جزء<sup>(١)</sup> . الا ترى انه لا يجوز ان يقال : «فرسك أفضل الحمير» ، وانما يقال : «فرسك أفضل الخيل» ، فلما كان «أفعل» في هذه المسألة<sup>(٢)</sup> المذكورة مضافا الى المصدر أو الى ما هو في حكم المصدر صار كالمصدر وسقط جميع ما اعترض به هذا المعترض .

ويجب ان يفهم في هذا الموضع ان النحويين لم يريدوا بقولهم : ان الحال فضلة في الكلام [ان الحال لا معنى لها ولا فائدة تحتها، وانما المراد بذلك شيان :

أحدهما : [٣] ان الحال حكمها ان تأتي بعد كلام تام<sup>(٤)</sup> لو سكت عليه المتكلم لاستقل<sup>(٥)</sup> بنفسه .

والثاني : ان الحال لا تستقل بنفسها ولا يسند اليها وانما تكون ابدا تابعة لغيرها .

---

(١) في ل ، د . صار جزءا منها .

(٢) ، في ل : المسائل .

(٣) سقطت في و .

(٤) سقطت في ل ، د .

(٥) في ل : لا تستقل .

## باب الابتداء

قال ابو القاسم في هذا [الباب] (١) حين ذكر المبتدأ [والخبر] (٢): والابتداء معنى رفعه وهو مضارعة (٣) للفاعل وذلك ان المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدأ يسند اليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني احدهما عن صاحبه. فلما ضارع المبتدأ الفاعل رُفِعَ (٤).

قال المفسر: لا أحفظ خلافا بين النحويين فيما وقفت عليه من مذاهبهم في ان حكم المرفوع ان يكون في الرتبة قبل المجرور والمنصوب (٥)، فان (٦) الجمل المفيدة تتركب من المرفوعات من غير ان تحتاج الى منصوب ولا مجرور كقولك: «قام زيد» و«عبد الله خارج». ولا تتركب جملة مفيدة من منصوبات ولا مجرورات حتى يكون في الجملة اسم مرفوع تعتمد عليه الجملة ويقع الاسناد اليه (٧). ولاجل هذا رفع المفعول الذي لم يسم فاعله عند (٨) عدم الفاعل الا ان يكون المنصوب او المجرور في تأويل المرفوع كقولك: «ان زيدا في الدار»، و«ما يأتي (٩) من رجل».

واختلف النحويون في المبتدأ والفاعل. أيها في الترتيب قبل صاحبه؟ فذهب قوم الى ان رتبة الفاعل ان يكون قبل المبتدأ، ومن حجتهم ان سيبريه قدم في كتابه الكلام على الفاعل وما تعلق به قبل كلامه على المبتدأ وخبره (١٠) وزعموا ان المبتدأ يرتفع بمضارعة

(١) سقطت في و.

(٢) الزيادة من ٤.

(٣) في و، ن: والابتداء معنى رفعه مضارعة . والتصحيح من د. وأجمل من ٤٨.

(٤) ينظر الجمل من ٤٨.

(٥) في لـ د: قبل المنصوب والمجرور.

(٦) في نـ د: لأن.

(٧) سقطت في لـ.

(٨) في نـ د: حين

(٩) في نـ د: جاء

(١٠) في نـ د: وحين

الفاعل وهو الظاهر من مذهب ابي القاسم، وزعم آخرون ان رتبة المبتدأ ان يكون قبل الفاعل، وهؤلاء يرون ان الفاعل يرتفع بمضارعه للمبتدأ، واحتجوا بقول سيبويه:

«واعلم ان الاسم اول احواله<sup>(١)</sup> الابتداء وانما يدخل الرفع والناصب<sup>(٢)</sup> سوى الابتداء والجار<sup>(٣)</sup> على المبتدأ<sup>(٤)</sup> وهذا هو الظاهر من مذهب ابن السراج<sup>(٥)</sup> في الاصول، لانه بدأ بباب المبتدأ وخبره وأتى بعد ذلك بباب الفاعل<sup>(٦)</sup>، وكذلك فعل ابو علي الفارسي في كتاب الايضاح، واضطرب في ذلك كلام ابي العباس محمد بن يزيد البرد<sup>(٧)</sup>. فقال في مقتضبه<sup>(٨)</sup>: انما كان الفاعل رفعا<sup>(٩)</sup> لانه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها<sup>(١٠)</sup> الفائدة للمخاطب، والفعل والفاعل<sup>(١١)</sup> بمنزلة المبتدأ وخبره<sup>(١٢)</sup> اذا قلت: قام زيد. فهو بمنزلة قولك: القائم زيد<sup>(١٣)</sup>!

وقال ابو جعفر [بن] النحاس<sup>(١٤)</sup>: سمعت ابن كيسان يقول: كان المبرد يقول: ارتفع المبتدأ لوقوعه موقع الفعل كما رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم<sup>(١٥)</sup> اراد: ان المبتدأ للخبر<sup>(١٦)</sup> كالفعل للفاعل. قال ابو جعفر وحكى لي عنه علي بن سليمان انه قال: رفعته لانه يشبه الفاعل، ففي القول الذي حكاه عنه ابن كيسان جعل خبر المبتدأ بمنزلة الفاعل، وفي هذا القول الذي حكاه علي<sup>(١٧)</sup> بن سليمان جعله<sup>(١٨)</sup> بمنزلة الفاعل وقال في المقتضب: الرفع

(١) هكذا في الكتاب ٧٨. وفي جميع الاصول: اوله.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة وفي الكتاب ٧٨: الناصب والرفع.

(٣) في ل: والجار.

(٤) في و: الابتداء، والتصحيح من ل، د، والكتاب ٧٨.

(٥) في ل: من كلام ابي بكر بن السراج. وفي د: من مذهب ابي بكر السراج.

(٦) المبتدأ ص ١٨ والخبر ص ٢٣ والفاعل ص ٣٣ (الاصول الجزء الاول).

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل، د: المقتضب.

(٩) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والمقتضب ٨١.

(١٠) في و: فيها، والتصحيح من ل، د، والمقتضب ٨١.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: فالفعل والفاعل. وفي المقتضب ٨١: فالفاعل والفعل.

(١٢) كذا في و. وفي ل، د. المبتدأ والخبر. وفي المقتضب ٨١: الابتداء والخبر.

(١٣) ينظر المقتضب ج ١ ص ٨. تحقيق محمد عبد الخالق عيسى.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل، د: رفعت المبتدأ بوقوعه موقع الفعل، كما أرفع الفعل بوقوعه في موقع الاسم.

(١٦) سقطت في ل.

(١٧) سقطت في ل.

(١٨) في ل، د: جعل مبتدأ.

له تعريته من العوامل<sup>(١)</sup> . وإلى هذا ذهب أبو عمر الجرمي وأبو سعيد السيرافي وكثير من البصريين. وذكر الفراء أنه مذهب الخليل، وناقضه فيه. وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا. وحكي<sup>(٢)</sup> أبو جعفر [بن] النحاس عن أبي إسحاق الزجاج أنه قال: رفعت المتبدأ، لأنه في المعنى يشبه الفاعل، لأنك تحدث عنه كما تحدث عن الفاعل. [قال]<sup>(٤)</sup> وقال سيبويه: إن المتبدأ يعمل فيها بعده<sup>(٥)</sup> ومن هذا المعنى<sup>(٦)</sup> استنبط أبو العباس المبرد قوله: رفعت المتبدأ لوقوعه موقع الفعل. وإنما وقع [هذا]<sup>(٧)</sup> الخلاف فيه لأنه من المواضع المشككة. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد قام»، و«قام زيد»<sup>(٨)</sup>. فكل واحد منهما يحدث عنه مسند إليه غير أن حديث المتبدأ بعده وحديث الفاعل قبله. وكذلك كان قطرب يزعم: أنك إذا قلت: «زيد قام»، أن «زيداً» فاعل في حال تقديمه<sup>(٩)</sup> كما هو في حال تأخيرته<sup>(١٠)</sup>، ولم يفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي، وإن ذلك لو كان كما زعم لم يجوز أن يقول: زيد قام<sup>(١١)</sup> أبوه، فيرفع بquam فاعلاً آخر، وإن ذلك يوجب عليه أن يقول في التثنية والجمع: «الزيدان قام» و«الزيدون قام» فيخلى<sup>(١٢)</sup> الفعل من الضمير في حال تأخيرته<sup>(١٣)</sup> كما يفعل [به]<sup>(١٤)</sup> في حال تقديمه. وقد حكى مثل هذا القول الفاسد عن ثعلب<sup>(١٥)</sup>

(١) عبارة المنقذ ١٢٦/٤: فأما رفع المتبدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبه والتعريف عن العوامل غيره، وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والنائب والرافع سوى الابتداء على المتبدأ.

(٢) في ل. وحكاه.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في و.

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٢٧٨/١: وأعلم أن المتبدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يتنأ. فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء

(٦) في ل، د: الموضع.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في و: زيد قائم أو قائم زيد. والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: تقدمه.

(١٠) في ل، د: تأخره.

(١١) في و: قائم. والتصحيح من ل، د.

(١٢) في ل: يفرد.

(١٣) في ل، د: تأخره.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) هو أبو الناس أحمد بن يحيى النحوي، المعروف بثعلب، صنف كتاباً كثيرة منها كتاب الفصح وكتاب ما تلحن فيه العامة وغيرها. توفي سنة ٢٩١ (وقبات الأعيان ٨٤١-٨٧)

قال المفسر: والاشبه عندي ان تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل على ما رتبته<sup>(١)</sup> ابو بكر بن السراج في الاصول، والفارسي في الايضاح. ويقوي ذلك ان حكم المبتدأ ان يؤتى به اولا لثلاث<sup>(٢)</sup> وحكم الفاعل ان يؤتى به ثانيا لاول. اعني: ان حكم المبتدأ ان يقدم قبل الحديث عنه فيكون حديثه تابعا له في الاخبار، وان<sup>(٣)</sup> حكم الفاعل ان يقدم<sup>(٤)</sup> الحديث عنه [قبله فيصير]<sup>(٥)</sup> تابعا لحديثه قبل ان يعرض للمبتدأ المجاز، والاشخاص مقدمة في الرتبة قبل حركاتها الموجودة منها وقبل تأثيراتها في غيرها. وأيضا فان الفاعل يجوز ان ينعكس. مبتدأ ابدا ما لم يكن فيه ضمير عائد الى مفعوله والمبتدأ ليس له<sup>(٦)</sup> ان ينعكس فاعلا في كل موضع كقولك: «زيد أخوك»، و«القائم في الدار زيد»، ونحو ذلك. وأيضا فأننا نجد الفاعل وحديثه يسدان مسد الخبر عن المبتدأ نحو قولك: «زيد قام ابوه»، ولا نجد مبتدأ وخبرا يسدان مسد حديث الفاعل<sup>(٧)</sup> [ولا مسد الفاعل]<sup>(٨)</sup> كما يسد الفاعل وفعله مسد المبتدأ في قولهم: «حبذا زيد» في رأي من يرى ذلك، وأيضا فان المبتدأ لما كان حكمه ان يكون عاريا من عامل لفظي يقترون به، وكان حكم الفاعل ان يكون غير عار من عامل لفظي يقترون به صار المبتدأ شبيها بالبيط والفاعل شبيها بالمركب وان لم يكونا كذلك في الحقيقة.

وللنحويين اقوال كثيرة في حقيقة الرفع للمبتدأ. ما هو؟ بعد اتفاهم على ان عامله معنوي سوى ما قدمنا ذكره. فأحسن ما قيل [فيه]<sup>(٩)</sup>: ان المعنى الرفع له عناية المتكلم واهتمامه<sup>(١٠)</sup> وانه جاء به ليسند اليه ما بعده فهو بمثابة ملك نوه بانسان وعني بامر له ليسند اليه اموره ويقلده اياها، والفاعل بمثابة رجل رفعته افعاله التي فعل.

قال<sup>(١١)</sup> ابو جعفر بن النحاس: سمعت ابن<sup>(١٢)</sup> كيسان يقول: المعنى الذي رفع

(١) في ل. د: رتب.

(٢) في ل: اولثاني.

(٣) في و: لأن. والتصحيح من ل. د.

(٤) في ل: يتقدم.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: يمكن.

(٧) اقول: يريد به الحديث عن الفاعل وهو الفعل.

(٨) سقطت في و.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) في ل، د: اقباله.

(١١) في ل، د: وقال.

(١٢) في ل، د: س.

المبتدأ عندي هو ان العامل لا يقع الا قبل المعمول [فيه]<sup>(١)</sup>. فاذا قلت: «قام زيد». ارتفع بفعله. فاذا<sup>(٢)</sup> قلت: «زيد قام». لم يكن بد من ان يكون في «قام» ضمير يعود الى «زيد»، لان المعمول فيه لا يكون قبل العامل كما تقول: «مررت بزيد». ثم تقول: «زيد مررت به». فتشغل العامل بضميره، فلما لم يجوز ان ترفعه بلفظ الفعل لموضع الضمير وكان معناه كمعنى «قام زيد» رفعت بالمعنى اذ<sup>(٣)</sup> امتنع اللفظ. قال: فاذا قلت: «زيد اخوك». رفعت «زيدا» ايضا بالمعنى اذ كان ما بعده يقوم مقام الفعل، لانه حديث عن «زيد» كما ان الفعل حديث عنه.

قال: ورفعت «الأخ» بلفظ «زيد» لان لفظك بزيد كلفظك بالفعل قبل الفاعل.

وكان ابن كيسان يرد قول من زعم ان التعرية<sup>(٤)</sup> هي العاملة في المبتدأ، ويقول: ان العامل اذا عمل<sup>(٥)</sup> بظهوره شيئاً لم يعمل بسقوطه. قال: والعوامل ترفع وتنصب وتخفص. فسقوط أيماً أوجب الرفع، فاذا<sup>(٦)</sup> كان سقوط الرفع هو الذي اوجب الرفع<sup>(٧)</sup> فهو اذن يعمل عملاً واحداً وجد او عدم، فلا ينبغي اذا وجد ان يسمى عاملاً، لانه لم يرد<sup>(٨)</sup> شيئاً كان معدوماً قبل ظهوره. قال: وإن كان سقوط الناصب هو الذي يوجب الرفع، فهو اذا عدم أقوى منه اذا وجد لأن الرفع أقوى من الناصب. قال<sup>(٩)</sup>: وان كان سقوط الخافض هو الرفع لزم فيه ما يلزم في الناصب، وان كان سقوط جميعها اوجب الرفع لزم ايضا مثل ما ذكرنا<sup>(١٠)</sup>!

وقيل كيف تختلف اعمالها اذا ظهرت، وتستوى اذا سقطت. فيلزم على هذا ان لا تكون التعرية<sup>(١١)</sup> وحدها هي العاملة، ولزم ان يكون ثم عامل غير التعرية<sup>(١٢)</sup> واحتج

(١) سقطت في و.

(٢) في ل: واذا.

(٣) في و: اذا. والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: التعدية، والتصحيح من ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل، د: فان.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل، د: يزد.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: ذكرناه.

(١١) في ل: التعدية:

(١٢) في ل: التعدية.

الذين قالوا بالتعرية بان قالوا: ان العوامل في صناعة النحول ليست عوامل في الحقيقة انما<sup>(١)</sup> هي ادلة على المعاني المختلفة، وعدم الدليل قد يكون دليلا كما يكون<sup>(٢)</sup> وجوده كثوين ابيضين صبغنا احدهما وتركنا الاخر عاريا [من الصبغ]<sup>(٣)</sup> فكما ان وجود الصبغ في احدهما علامة ينفصل بها عن صاحبه فكذلك عدمه من الاخر.

وزعم الكوفيون ان المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ<sup>(٤)</sup>، ورد عليهم ابو اسحاق وغيره بان قالوا: هذا محال، لانهم يجعلون كل واحد منهما عاملا معمولا فيه في حال واحدة، ومن<sup>(٥)</sup> جهة واحدة. قالوا: وايضا فان حق العامل ان يكون قبل المعمول فيه، وحق المعمول فيه ان يكون بعد العامل فيه، فيجب من هذا ان [حق]<sup>(٦)</sup> كل واحد منهما ان يكون متقدما متأخرا.

قالوا: ويلزمهم ان لا ينصبوا المبتدأ اذا دخلت عليه «ان» وايضا فانا نقول: «زيد قائم». فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه، فان كان «قائم» هو الذي رفع «زيدا» [أيضا]<sup>(٧)</sup> فقد رفع العامل شيئين على وجه الاشتراك. ويلزمهم ان [يجلوا «قائما» من الضمير لانه قد رفع اسما ظاهرا، ويلزمهم ان]<sup>(٨)</sup> يقدموا الفاعل على العامل فيه، ويلزمهم ان لا يجيزوا «زيد خلفك»، فان زعموا ان «خفلك» انتصب بالخلاف للاول<sup>(٩)</sup>، لزمهم ان ينصبوا كل شيء يخالف<sup>(١٠)</sup> غيره، ومع هذا فكل واحد منهما قد خالف صاحبه. فمن اين<sup>(١١)</sup> اوجب الخلاف نصب احدهما دون الاخر؟

ويروي ان الجرمي قال للفراء: بم نرفع «هندا» من قولنا: «هند التي اكرمتها»؟ فقال: بالعائد عليها<sup>(١٢)</sup> من ضميرها. فقال له الجرمي: فقد عملت ما في الصلة<sup>(١٣)</sup> فيما قبل الموصول. فسكت الفراء، ولم يجز جوابا.

(١) في ل: انها.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في و.

(٤) انظر المسألة ٥ في كتاب الانصاف ص ٤٤.

(٥) في ل، د: من.

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل: الأول.

(١٠) في ل، د: خالف.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل، و.

(١٣) في ل، د: بسند.

## مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : واعلم ان الاسم المبتدأ ينجبر عنه بأحد اربعة اشياء :  
باسم هو هو كقولك : «زيد قائم» ، و «الله ربنا» ، و «محمد نبينا» ، و «عبد الله اخوك»<sup>(٢)</sup> ،  
وما اشبه ذلك ، أو بفعل ، وما اتصل به من فاعل ومفعول كقولك : «زيد خرج»<sup>(٣)</sup> ، وعبد  
الله اكرم اخاك» وما اشبه ذلك<sup>(٤)</sup> ، أو بظرف كقولك : «زيد عندك» ، ومحمد في الدار<sup>(٥)</sup> ،  
وعبد الله أمامك»<sup>(٥)</sup> أو بجملة نحو قولك : «زيد أبوه قائم»<sup>(٦)</sup> .

قال المفسر : هذا التقسيم خطأ ، لانه جعل الفعل والفاعل وما اتصل به قسما على  
حدته ، واخرجه من الجمل ، وحكمه حكم الجمل . والصحيح ان يقال :

ان الاسم المبتدأ ينجبر عنه بثلاثة اشياء : باسم مفرد هو هو وجملة ، وظرف .

وينقسم المفرد ثلاثة اقسام : مفرد مشتق كقولك : «زيد قائم» ومفرد غير مشتق  
كقولك : «القائم زيد» ، و «الذي في الدار عمرو» ، ومفرد منزل منزلة المشتق كقولك ، «زيد  
ابوك» ، و «زيد حاتم جودا»<sup>(٧)</sup> .

وتنقسم الجملة ايضا ثلاثة اقسام : جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وجملة مركبة من فعل  
وفاعل ، أو ما سد<sup>(٨)</sup> مسد الفاعل ، وجملة مركبة من شرط وجزاء .

وينقسم الظرف ثلاثة اقسام : ظرف<sup>(٩)</sup> زمان ، وظرف مكان ، وجاز ومجورور .

ويلحق بكل واحد من الثلاثة شيء يجري مجراه ، أو ينزل<sup>(١٠)</sup> منزلته .

(١) سقطت في د ، وهي موجودة في الجمل ص ٤٨ .

(٢) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٤٩ : زيد نخرج أبوه .

(٣) كذا في و ، والجمل ص ٤٩ . وفي ل . د : وما اشبهه .

(٤) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٤٩ : محمد في الدار وزيد عددا

(٥) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٤٩ : وما اشبه ذلك .

(٦) ينظر الجمل ص ٤٨ - ٤٩ .

(٧) سقطت في ل ، د

(٨) في ل ، د : سد

(٩) سقطت في ل .

(١٠) في ل ، د : وينزل .

فالذي يسدّ مسد المفرد [الواو]<sup>(١)</sup> في نحو قولك: «كل انسان وضيعته»<sup>(٢)</sup>، والذي يسدّ مسدّ الجملة الامر والنهي ونحوهما، والذي يسدّ مسد الظرف الحال في نحو قولك: «ضربي زيدا قائما» (والله اعلم)<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

قال ابو القاسم: واعلم انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه الا اذا كان فعلا فانه لا يجوز تقديمه عليه<sup>(٤)</sup>

قال المفسر: اذا كان [خبر]<sup>(٥)</sup> المبتدأ معرفة كقولك: «زيد أخوك»، لم يجز ايضا تقديمه عند جماعة من النحويين، فلا يقال: «أخوك زيد» على ان يكون خبرا مقدما، لثلا يلتبس الخبر<sup>(٦)</sup> بالمخير عنه، ولكن ايها تقدم كان [هو]<sup>(٧)</sup> المبتدأ وما بعده الخبر، واذا كان خبر المبتدأ فعلا لواحد كقولك: «أخوك خرج»، لم يجز تقديمه عند احد علمناه لا<sup>(٨)</sup> يقال: «خرج أخوك»، لثلا يلتبس المبتدأ بالفاعل. فاذا الحقت بالفعل<sup>(٩)</sup> ضمير الاثنين فقلت: «أخواك خرجا»<sup>(١٠)</sup>، أو ضمير الجماعة فقلت: «أخوتك خرجوا» جاز التقديم والتأخير عند بعض النحويين [فتقول: خرجا أخواك وخرجوا أخوتك]<sup>(١١)</sup> لان هذا موضع قد أمن فيه اللبس الذي كان في فعل الواحد، ومن النحويين من يجعل «الالف» و«الواو» حرفين يدلان على التثنية والجمع كما تدل «التاء على التأنيث في قولك: «قامت هند»، ولا يجعلهما<sup>(١٢)</sup> ضميرين، ويجعل ما بعد الفعلين مرتفعا على انه فاعل [لا]<sup>(١٣)</sup> على انه خبر مقدم. ومنهم من يميز ان يكون «الالف» و«الواو» ضميرين فاعلين عائدين على

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: كل انسان وشانه، وكل امرىء وضيعته.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) ينظر الجمل ص ٤٩.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: المخير به.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل: فلا.

(٩) في ل، د: الفعل.

(١٠) في ل: قاما.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في ل: ولا يعينها.

(١٣) سقطت في و.

مذكورين، وما بعدهما بدل منهما.

قال أبو القاسم: واعلم أن ظروف الزمان<sup>(١)</sup> لا تكون اخبارا عن الجثث<sup>(٢)</sup>، ولكن تكون اخبارا عن المصادر كقولك: «الخروج غدا» و«قدوم عبد الله بعد غد»<sup>(٣)</sup> ولو قلت: «زيد غدا، او اليوم»<sup>(٤)</sup> لم يكن كلاما مستقيا<sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح لا خلاف فيه، غير أنه يحتاج<sup>(٦)</sup> الى تقييد وذلك ان يقال: الا ان يتضمن الخبر معنى تقع به الافادة كقولك: «زيد في يوم طيب»، و«نحن في زمان سوء»، وعلى هذا اجاز النحويون «الجباب»<sup>(٧)</sup> شهرين» و«الثلج شهرين» على معنى «لبس الجباب شهرين» و«نزول»<sup>(٨)</sup> الثلج شهرين». وقد<sup>(٩)</sup> اجازوا «الليلة الهلال»، لانه مُضَمَّن معنى الحدوث. والمكان العام<sup>(١٠)</sup> الذي لا يجوز ان يخلو منه الشخص لا يجوز ان يكون خبرا عن الشخص، ولا عن الحدث. الا ترى ان قائلنا لو قال: «زيد»<sup>(١١)</sup> في مكان» او «الجلوس في موضع» لم يجز، لان المخاطب قد علم ان الشخص والحدث لا يتفكان من مكان وموضع. فاذا قال: في مكان كذا او [في] موضع كذا<sup>(١٢)</sup>، لان المخاطب تحصل له بالاخبار فائدة كان يجهلها. فالزمان لا يختص بهذا دون المكان. فالحكم في هذا ان يقال: ما وقعت فيه فائدة جاز ان يكون خبرا، وما لم<sup>(١٤)</sup> تقع فيه فائدة لم يجز ان يكون خبرا، ولا يختص الزمان<sup>(١٥)</sup>، لان تخصيص الزمان بهذا [فيه]<sup>(١٦)</sup> اهم ان ذلك جائز في المكان على الاطلاق.

(١) في ل، د: ان الظروف من الزمان، وهي كذلك في الجمل ص ٥٠.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٠: الجنة.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٠: الخروج وقدوم عبد الله وبعد غد.

(٤) كذا في و، د. وفي الجمل ص ٥٠. زيد غدا واليوم. وفي ل: زيد غدا.

(٥) ينظر الجمل ص ٥٠.

(٦) في و: لا يحتاج. والتصحيح من ل، د.

(٧) الجباب جمع جبة. جاء في اللسان: والجبة ضرب من مقلعات الثياب تلبس وجمعها جب وجباب. (أقول: «جباب بكر الجيم».)

(٨) في ل، د: شرب.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في و: العامي. والتصحيح من ل، د.

(١١) في ل: لك زيدا.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل. وفي د: في موضع كذا وفي مكان كذا.

(١٤) سقطت في ل.

(١٥) في ل، د: زمان من غيره.

(١٦) سقطت في و.

## باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

قال أبو القاسم في هذا الباب<sup>(١)</sup>: والرفع أجود الا في الاستفهام، والامر، والنهي، والجحد، والعرض، والجزاء<sup>(٢)</sup>، فاته يختار فيها<sup>(٣)</sup> النصب وان اشتغل الفعل بضميره<sup>(٤)</sup>

قال المفسر: هذا الكلام فيه خلل من جهتين<sup>(٥)</sup>.

احدهما<sup>(٦)</sup> انه يوهم القارئ<sup>(٧)</sup> للكتابة ان النصب لا يختار الا مع هذه الاشياء الستة التي ذكرها<sup>(٨)</sup> فقط: وليس كذلك لان «التحضيض» يختار النصب فيه<sup>(٩)</sup> كقولك: «هلا زيدا اكرمه» وكذلك الدعاء كقولك: «زيدا رحمه الله»<sup>(١٠)</sup>.

والوجه [الثاني]<sup>(١١)</sup> ان هذه الاشياء لا يختار فيها النصب على الاطلاق بل تحتاج الى تقييد وشروط اهملها ابو القاسم.

فاما الاستفهام فينقسم ثلاثة أقسام: قسم يُختار فيه النصب كما ذكر. وهو كل اسم تقدمه حرف استفهام وجاء بعده فعل واقع على ضميره<sup>(١٢)</sup>، ولم يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ظرف كقولك:

«أزيدا ضربته»، لان الاستفهام اذا دخل على جملة فيها اسم وفعل كان بأن يليه الفعل أولى. فان كان الضمير فاعلا كقولك: «أزيد قام» لم يجز الا الرفع، وكذلك ان فصلت بين

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: والتمني. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٥١.

(٣) في و، د: فيه. والتصحيح من ل، والجمل ص ٥١.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: وان اشتغل الفعل عنه بضميره. بنظر الجمل ص ٥١.

(٥) في ل، د: وجهين.

(٦) في ل، د: احدهما

(٧) في ل: ان القارئ

(٨) في ل: ذكر.

(٩) في ل، د: فيه النصب.

(١٠) في و: ارحمه. والتصحيح من ل، د.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: ضمير. والتصحيح من ل، د.

[ألف] (١) الاستفهام وبين الاسم الذي يختار فيه النصب باسم ليس بظرف. فسيبويه يختار الرفع في الاسم ويجريه مجرى [ما] (٢) الاستفهام معه كقولك: «أنت زيد ضربته» (٣). والاختش يختار النصب، ويرفع «أنت» بفعل مضمر، لان «التاء» في «ضربته» مرتفعة بفعل فيجري (٤) «أنت» مجرى «التاء» ويوقع ذلك الفعل المضمر على «زيد». وان كان الفاصل ظرفا لم يُعتد به واختير حينئذ (٥) النصب كقولك: «أليوم زيدا ضربته». وقسم يختار فيه الرفع. والنصب بجائز، وهو عكس القسم المتقدم، وهو الاستفهام بالاسماء المتضمنة لحرف (٦) الاستفهام الموضوع موضع الهمزة كقولك: «أيّم ضربته»، «ومن حدثته» (٧) لان الاستفهام ها هنا ليس عن الفعل، انما هو عن الاسم فجري مجرى «زيد ضربته» حين لم يتقدم هذه الاسماء (٨) شيء هو بالفعل أولى. وقسم لا يجوز فيه الا الرفع وهو: كل استفهام وقع موقع خبر كقولك: «زيد هل ضربته»، لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله.

والامر ينقسم ثلاثة اقسام: قسم يختار فيه الرفع وهو: كل أمر (٩) يراد به العموم كقوله تعالى: «واللذان يأتيانها منكم فأذوهما» (١٠)، وقوله «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما» (١١) فهذا القسم (يختار فيه الرفع، لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام. وقسم) (١٢) يختار فيه النصب وهو: كل أمر (١٣) يراد به الخصوص مثل قولك: «زيدا اضربه» فهذا هو الذي يختار فيه النصب الذي ذكر ابو القاسم. وقسم لا يجوز فيه الا الرفع وهو:

- 
- (١) سقطت في و.
  - (٢) سقطت في و.
  - (٣) ينظر الكتاب ٥٤٨.
  - (٤) في و: بفعله فجري.
  - (٥) سقطت في ل، د.
  - (٦) في ل: حرف.
  - (٧) في ل: حدثه.
  - (٨) في و: الاشياء. والتصحيح من ل، د. يدل على صحة هذا قوله في آخر هذا الباب: ان الاختيار في هذه الاسماء النصب على الاطلاق لا يصح.
  - (٩) في ل: اسم.
  - (١٠) سورة النساء، الآية ١٦.
  - (١١) سورة المائدة، الآية ٣٨.
  - (١٢) سقطت في ل.
  - (١٣) في ل: اسم.

كل أمر<sup>(١)</sup> كان باسماء الافعال كقولك: «زيد تراكه»<sup>(٢)</sup>، و«عمرو نزاله»<sup>(٣)</sup>، لأن هذا النوع من الامر لا يعمل فيما قبله، وكذلك لا يفسر<sup>(٤)</sup> عاملاً فيه .  
والنهي يجري مجرى الامر في عمومته وخصوصه، واسماء أفعاله .

والجحد ايضا ينقسم ثلاثة اقسام، قسم لا يجوز فيه الا الرفع وهو: ان يكون النفي بما ويتقدم الاسم قبلها كقولك: «زيد ما ضربته» . وقسم يختار فيه النصب، وهو ان يكون النفي بلا، أو بلم، أو بلمن أو يتأخر الاسم بعد «ما» كقولك: «زيدا لم اضربه» و«عمرا»<sup>(٥)</sup> لن اضربه» و«زيدا لا اضربه» و«ما زيداً ضربته» . وقسم في جواز النصب فيه خلاف وهو قولك<sup>(٦)</sup>: «أزيدا لست مثله» .

والجزاء ينقسم قسمين: قسم لا يجوز فيه (الا الرفع)<sup>(٧)</sup> وهو كل<sup>(٨)</sup> ما كان الاسم فيه واقعا قبل حرف الشرط كقولك: «زيد ان تأته يكرمك»، لان ما بعد حرف الشرط لا يعمل فيما قبله، وقسم لا يجوز فيه الا النصب، وهو كل ما كان الاسم واقعا فيه بعد حرف الشرط<sup>(٩)</sup> كقولك: «ان زيدا تكرمه يأتك» . فقد ظهر من كلامنا هذا ان قول ابي القاسم ان الاختيار في هذه الاسماء<sup>(١٠)</sup> النصب على الاطلاق لا يصح .

#### مسألة

ختم ابو القاسم هذا الباب بأن ذكر قول الله تعالى: «يدخل من يشاء في رحمة، والظالمين اعدّ لهم عذابا ليليا»<sup>(١١)</sup> .

قال المفسر: هذه الاية من الباب غير انه لم يقدم لها مقدمة من المسائل التي ضمّنها

(١) في ل: اسم .

(٢) في ل، د: دراهه .

(٣) في ل، د: تراكه .

(٤) في و: لا يفسر .

(٥) في ل، د: زيداً .

(٦) في و: كقولك . والتصحيح من ل، د .

(٧) في ل، د: النصب .

(٨) سقطت في ل، د .

(٩) كلذا في و . وفي ل، د: وضرب حكمه ان ينصب وهو ما وقع فيه الاسم بعد حرف الشرط . وقد سقطت في ل كلمة

حكمه من هذه العبارة .

(١٠) في ل، د: الأشياء .

(١١) سورة الانسان، الآية ٣١ . وينظر الجمل من ٥٣ .

فيه . لانه لم يذكر حكم الافعال المتعدية بحرف الجر ، وكان يجب ان يقول : اذا كان الفعل  
مما لا يتهدى الا بحرف جر اضمرت فعلا في معناه لا من لفظه ، لان ما يتعدى بحرف جر لا  
يجوز ان يضم كقولك : «زيدا مررت به» تقديره «لقيت زيدا مررت به» ، و«عمرا نزلت  
عليه» تقديره «أتيت عمرا نزلت عليه» ثم يجيء بالاية بعد ذلك كما فعل سائر من تكلم في  
شاذ<sup>(١)</sup> الباب .

---

(١) في ل. د: هذا

## باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

[وهي: كان، وأمسى، وأصبح، واخواتها]<sup>(١)</sup>

قال المفسر: سمي ابو القاسم هذه العوامل حروفا وليست بحروف<sup>(٢)</sup>، وهذا مما تعقبه<sup>(٣)</sup> الناس عليه، وقالوا<sup>(٤)</sup>: انما هي افعال ناقصة، ونقصانها لا يخرجها عن الفعلية كما ان «عسى ونعم وبئس وفعل التعجب» لا يخرجها عن ان تكون افعالا عدم تصرفها. قالوا: والدليل على انها افعال تصرفها بالماضي والاستقبال واشتقاق اسماء الفاعلين منها، واتصال الضمائر بها<sup>(٥)</sup> تارة [ظاهرة]<sup>(٦)</sup> في [نحو]<sup>(٧)</sup> «كنت، وكنت، وكنت» واستارها فيها تارة في نحو قولك: «زيد كان قائما». وانها تعمل عملين؛ فترفع، وتنصب فتقول: «كان زيد منطلقا» كما تقول: «ضرب زيد عمرا» غير ان المنصوب بها<sup>(٨)</sup> هو المرفوع.

قال المفسر: وهذا الذي قالوه صحيح، وقد ذكرنا<sup>(٩)</sup> فيما مضى من كلامنا<sup>(١٠)</sup> ان النوع اذا كانت له خواص لم يلزم ان يوجد جميعها في كل شخص من اشخاص ذلك النوع، ولكن كل ما<sup>(١١)</sup> وجدت فيه تلك الخواص او بعضها حكم له بحكم ذلك النوع كما ان بعض الاسماء قد<sup>(١٢)</sup> يتعري من بعض خواص الاسماء، ولا يخرجها ذلك عن ان تكون اسما، وكذلك الصفات والاحوال قد يتعري بعضها من بعض خواص الصفات وخواص الاحوال، ولا يوجب ذلك ان تكون خارجة عن حكم انواعها لتقصان ما نقص من

(١) سقطت في و. ينظر كتاب الجمل ص ٥٣ هي موجودة فيه.

(٢) اقول: استعملت العرب الحرف بمعنى الكلمة وسيرجع ابن السيد عن تعقيه هذا. وجاء في اللسان في مادة (حرف): وكل كلمة تقرا على الوجوه من القرآن تسمى حرفا، تقول: هذا في حرف ابن مسعود اي في قراءة ابن مسعود. اقول: ويسميه الكلمة بالحرف مجاز مرسل كسمية الكلام بالكلمة. قال ابن مالك في اول الفقه: وكلمة بها كلام قديوم.

(٣) في و: يعتقه. والتصحيح من ل، د.

(٤) في ل: وقال.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: فيها.

(٩) في و: ذكر. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و: كلامه. والتصحيح من ل، د.

(١١) في و، د: كليا. والتصحيح من د.

(١٢) سقطت في ل.

خواصها وشروطها. غير ان تسمية ابي القاسم لهذه العوامل حروفا ليس ببعيد<sup>(١)</sup> في القياس والنظر لعلتين:

احدهما: ان الفعل الصحيح انما وضع في اصل وضعه ليدل على حدث واقع في زمان محصل، وذلك الحدث هو خبره الذي يستفده المخاطب منه اذا ذكر، وذلك الحدث<sup>(٢)</sup> الذي هو خبره مضمن فيه<sup>(٣)</sup> غير خارج عنه. واحداث هذه الافعال التي هي اخبارها خارجة عنها غير مضمنة فيها. الا ترى انك اذا قلت: «قام زيد» و«كان زيد قائما» فانما تخبر عن «زيد» بالقيام في كلتا<sup>(٤)</sup> المسألتين. غير ان القيام مضمن<sup>(٥)</sup> في «قام» غير خارج عنه، والقيام خارج عن «كان» غير مضمن فيها. فلما كان الحدث الذي هو خبرها خارجا عنها اشبهت الحروف التي معناها في غيرها<sup>(٦)</sup>، وهذه العلة قال النحويون: انها داخلة على مبتدأ وخبر، لان الخبر الذي يستفده المخاطب بعدمها هو الذي يستفده بوجودها لم تزد فيه «كان» اكثر من انها جعلته في الماضي، وكان قبل دخولها ممكنا ان يكون في غيره فصار قولك: «كان زيد قائما» بمنزلة قولك: «زيد قائم فيما مضى» فأفادت ما يفيد الظرف<sup>(٧)</sup>، ولهذا العلة قالوا: «قائما» خبر كان، والأفعال لا يخبر عنها باتفاق، وانما هو خبر عن اسمها لا عنها<sup>(٨)</sup> وانما ارادوا بذلك انه خبر كان الذي ينبغي<sup>(٩)</sup>، ان يكون مضمنا فيها [غير خارج عنها]<sup>(١٠)</sup> وانما لم تسند الى «زيد» خبرا آخر اكثر من الخبر الذي كان مستندا اليه قبل دخولها. فهذا<sup>(١١)</sup> أحد وجهي مضاعفتها للحروف.

وأما الوجه الثاني: فانك اذا قلت: «زيد قائم» احتملت هذه الجملة معاني كثيرة غير محصلة من لفظ الجملة فتدخل عليها هذه العوامل ليحصل لكل واحد منها معنى من تلك المعاني التي كانت غير محصلة، فاذا قلت: «كان زيد قائما» افادت انه كان فيها مضى واذا قلت

(٤) في و: بعيد. والتصحيح من ل.د. يدل على ذلك الكلام الاي بعد.

(١) في و: الحديث. والتصحيح من ل.د.

(٣) في و: الذي هو خبر مصر فيه. والتصحيح من ل.د. وفي د: الذي هو خبر له مضمين فيه.

(٤) في و: د. كلا. والتصحيح من ل.

(٥) في ل: مصر.

(٦) في ل.د: اشبهت الحرف الذي معناه في غيره.

(٧) في و: وافادت بما تفيد الحروف. والتصحيح من ل.د.

(٨) في و: هنا.

(٩) في ل.د: الذي كان ينبغي

(١٠) سقطت في و.

(١١) في ل: فهذه.

«اصبح» أفادت انه وقع في الصباح، وإذا قلت: «أمسى» أفادت انه وقع في المساء، وإذا قلت: «بات» أفادت انه كان في الليل، وإذا قلت: «ظل» أفادت<sup>(١)</sup> انه كان بالنهار، وإذا قلت: «صار» أفادت انه كان بمعنى الانتقال من حال الى حال<sup>(٢)</sup>، وإذا قلت: «ما زال» أفادت اتصال الفعل ودوامه، فلما كان بكل<sup>(٤)</sup> عامل منها يحصل معنى من تلك المعاني المبهمة التي كانت الجملة تحتلها قبل دخولها<sup>(٥)</sup> من غير تغيير للخير<sup>(٦)</sup> أشبهت<sup>(٧)</sup> حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة، الا ترى انك تقول «زيد قائم» فتوجب له القيام، ثم تقول: «أزيد قائم» فتفيد معنى الاستفهام، ثم تقول: «ما زيد قائم»<sup>(٨)</sup> فتفيد معنى النفي، ثم تقول: «لزيد قائم» فتفيد معنى القسم، ثم تقول: «كان زيدا قائم» فتفيد معنى التشبيه أو الشك، ثم تقول: «لعل زيدا قائم» فتفيد معنى الترجي أو التوقع<sup>(٩)</sup>، ثم تقول: «ليت زيدا قائم» فتفيد معنى التمني، فيفيد كل واحد منها<sup>(١٠)</sup> معنى من المعاني المتعاقبة<sup>(١١)</sup> على الجملة الواحدة، والخبر<sup>(١٢)</sup> في [جميع]<sup>(١٣)</sup> ذلك واحد. وبما يسهل أيضا تسميتها حروفا ان سيبويه قد سمي في كتابه الافعال والاسماء حروفا، فقال حين تكلم على الفعل الماضي: وإنما لم يسكنوا آخر هذه الحروف<sup>(١٤)</sup>، لان فيها بعض ما في المضارعة<sup>(١٥)</sup>، وقال في باب ما ينتصب في الالف<sup>(١٦)</sup> تقول: «أعبد الله ضربته»، و«أزيدا مررت به»، و«أعمرا قتلت أباه»<sup>(١٧)</sup>، و«أزيدا اشتريت له ثوبا»<sup>(١٨)</sup>. ففي كل هذا قد اضمرت بين الالف

(١) في و: افاد.

(٢) في ل، د: افادت معنى الانتقال من حال الى حال.

(٣) في و: فاذا.

(٤) في ل: كل.

(٥) في ل: دخوله.

(٦) في ل: للجملة.

(٧) في د: اشبهتها.

(٨) في ل، د: قائم.

(٩) في و: والترفع. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: من الحروف.

(١١) في ل: المعاقبة.

(١٢) في و: الجواب. والتصحيح من ل، د.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) في ل، د: وإنما لم يسكنوا آخر الحرف.

(١٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٤/١: والفتح في الافعال التي لم تجر مجرى المضارعة فوهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان

معناه فعل، ولم يسكنوا آخر فعل لان فيها بعض ما في المضارعة.

(١٦) في و: ما ينتصب بالالف. وفي ل: ما ينتصب بالالف. والتصحيح من د، والكتاب ٥٢١.

(١٧) كذا في و. وفي ل، د، والكتاب ٥٢١: اناه.

(١٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٥٢١: أعمرا اشتريت له ثوبا.

والاسم<sup>(١)</sup> فعلا<sup>(٢)</sup> هذا تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الحروف<sup>(٣)</sup> في غير الاستفهام<sup>(٤)</sup>.

وقال في قول الله تعالى<sup>(٥)</sup> : «فبما نقضهم ميثاقهم»<sup>(٦)</sup> . فانما جاء<sup>(٧)</sup> ، لانه ليس لما<sup>(٨)</sup> معنى [سوى ما كان]<sup>(٩)</sup> قبل ان تحيء به الا التوكيد<sup>(١٠)</sup> فمن ثم جاز ذلك اذا لم ترد به<sup>(١١)</sup> اكثر من هذا ، فكانا حرفين ، أحدهما في الاخر عامل . ولو كان اسما او ظرفا او فعلا لم يجوز<sup>(١٢)</sup> ، فسمى التقض حرفا كما ترى ، وانما جاز ان تسمى الاصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفا ، لانها لما كانت محيطه بالكلام صارت كالحدود له ، والشيء انما يتحدد بجهاته التي هي حروفه ، فصح بما ذكرناه ان تسمية ابي القاسم لهذه العوامل حرفا ليس بمستحيل في القياس .

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : ويجوز تقديم اخبارها هذه الحروف عليها وتوسطها<sup>(١٣)</sup> ، لانها متصرفه<sup>(١٤)</sup> .

قال المفسر : أما توسط اخبارها فجاز لا تخلاف فيه الا ان يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام نحو : «من كان اخوك» و«كم كان مالك» فان هذا الضرب لا يكون خبره ابدا الا مقديما ، لان الاستفهام له صدر الكلام .

وأما تقديم اخبارها عليها فانها تنقسم فيه ثلاثة أقسام :

- (١) كذا في ل.د. ، والكتاب ٥٧٨ وفي و : قد اضمريت الحروف بين الالف والاسم .
- (٢) في و : فعل . والتصحيح من ل.د. ، والكتاب ٥٧٨ .
- (٣) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الكتاب ٥٧٨ : الاحرف .
- (٤) ينظر الكتاب ٥٧٨ .
- (٥) في و : قوله .
- (٦) سورة النساء ، الآية ١٥٥ ، وسورة المائدة ، الآية ١٣ .
- (٧) في النسخ المخطوطة : جاز . والتصحيح من الكتاب ٩٢٨ .
- (٨) في و : ما . والتصحيح من ل.د. ، والكتاب ٩٧٨ .
- (٩) الزيادة من الكتاب ٩٢٨ .
- (١٠) في و : تحيء الالف للتوكيد . وفي ل.د. : تحيء الا التوكيد . والتصحيح من الكتاب ٩٢٨ .
- (١١) في النسخ المخطوطة : بها . والتصحيح من الكتاب ٩٢٨ .
- (١٢) ينظر الكتاب ٩٢٨ .
- (١٣) كذا في النسخ المخطوطة وفي الجمل ص ٥٤ : توسطها .
- (١٤) ينظر الجمل ص ٥٤ .

قسم يجوز تقديمه بلا خلاف وذلك ثمانية. أفعال [وهي] (١): كان، وأصبح،  
وامسى، وغدا، وأضحى، ويات، وظل، وصار. (٢)

وقسم لا يجوز تقديم خبره بلا خلاف وذلك قولك: «آتيك» (٣) ما دام زيد جالسا»  
لأن «ما» هذه موصولة بالجملة التي بعدها، فاذا قدمت الخبر كنت قد قدمت (الصلة على) (٤)  
الموصول (٥).

وقسم فيه خلاف، وهو خمسة أفعال: ما زال، وما انقك، وما فتيء، وما برح،  
وليس، فبين النحويين في هذه الأفعال الخمسة خلاف (٦) وتنازع، فكان ابن كيسان يميز  
ذلك، وحكي مثله عن الكسائي (٨)، وليس في كلام سيبويه (في ذلك) (٩) شيء واضح  
واجاز ابن النحاس «منطلقا ما زال زيد»، واحتج بان العامل انما هو الفعل وليست «ما»  
عاملة، وهذه حجة من اجاز التقديم لان العامل اذا كان الفعل دون «ما» والعامل متصرف  
وجب التقديم. والذين لم يميزوا هذا (١٠) احتجوا بان معنى الدوام والاتصال انما حدث في  
الجملة بدخول «ما» على الفعل، ولولا ذلك لم يكن في الفعل دليل على ذلك، فلما كان  
اقتران الحرف بالفعل هو الذي أفاد هذا (١١) المعنى غلب على الفعل معنى (الحرف فامتنع  
التقديم لذلك، واحتجوا ايضا بانها افعال قلبت (١٢) عن معنى (١٣) الزوال من مكان الى  
مكان، والدوام فيه الى الزمان (١٤) فمنعت التصرف ايذانا بانها (١٥) ضمنت ما ليس لها في  
اصل وضعها، والظاهر من مذهب سيبويه في «ليس» انه يجوز تقديم خبرها عليها، لانه

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في و. وفي ل: وهي كان وامسى واصبح وغدا... وفي د: وهي كان وامسى واصبح وغدا ويات  
واضحى....

(٣) في و: آتيك.

(٤) سقطت في ل.

(٥) انظر الانصاف ص ١٦٠

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في د.

(٨) انظر المسألة ١٧ في الانصاف ص ١٥٥-١٦٠.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في د: ذلك

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في د: نقلت.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في و: الزوال. والتصحيح ص د.

(١٥) في و: انها

اجاز في كتابه «أزيدا لست مثله»<sup>(١)</sup> (بنصب «زيدا»<sup>(٢)</sup>) بفعل مضمر تفسره «ليس» كأنه في التقدير «أخالفت<sup>(٣)</sup> زيدا. لست مثله»<sup>(٤)</sup> والعامل الظاهر لا يجوز ان يفسر عاملا متقدما عليه الا ان يكون متصرفا في نفسه. وانما جرت «ليس» مجرى الافعال المتصرفة، لان لفظها لفظ الماضي، وهي موضوعة لنفي الحال، واذا كان في الكلام دليل على الاستقبال استعملت فيه فصارت كالتصرف<sup>(٥)</sup> لهذا المعنى الذي تضمنته. ومن اعتقد فيها انها بمنزلة الحرف<sup>(٦)</sup> لم يميز تقديم خبرها. وقد زعم قوم انها مركبة من «لا» النافية و«أيس» ومعناه الوجود، وان أصلها «لا أيس»<sup>(٧)</sup> كقولك: «لا وجود» فلما كثر استعمالها حذفت الهزمة. كما قالوا: «ويلمه»<sup>(٨)</sup> والأصل «ويل لأمه»<sup>(٩)</sup> و«أيش لك» وهم يريدون «أي شيء لك»<sup>(١٠)</sup> وهذا منقول من كلام الفلاسفة الى صناعة النحو، لانهم يعبرون عن الوجود<sup>(١١)</sup> بال«أيس»، وعن العدم بال«ليس». والأظهر في «ليس» انها فعل لا حرف، لان العرب الحققتها الضمائر كما تلحق بالافعال، فقالوا: «لست، ولست، ولست، وليست، وليسا، ولسنا»<sup>(١٢)</sup> و«ليسوا، ولسن»، وقالوا: «زيد ليس قائما» فأضمرها فيها كقولك: «زيد كان قائما» واحتج من زعم ان «ليس» تكون حرفا بمنزلة «ما» بقول العرب: «ليس خلق الله مثله»<sup>(١٤)</sup> و«ليس قالها»<sup>(١٥)</sup> زيد، و«ليس الطيب الا المسك»، ويقول هشام أخى ذي الرمة<sup>(١٦)</sup>:

(١) ينظر الكتاب ٧١.

(٢) في د: زيد.

(٣) في و: خالفت. والتصحيح من د.

(٤) سقطت في ل، وجعلت مكانها: والعامل الظاهر لا يجوز مثله.

(٥) في ل، د: كالتصرف.

(٦) في ل، د: انها حرف.

(٧) انظر بحثا في تركيب (ليس) للدكتور ابراهيم السامرائي في كتابه «دراسات في اللغة» ص ٥٥ و٥٦. مطبعة العاتي ببغداد.

١٩٦١.

(٨) في و: ويل امه.

(٩) في و: ويل امه. والتصحيح من ل، د، والخصائص لابن جني ١٥٠/٣.

(١٠) سقطت في د.

(١١) في ل: بالوجود.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) في ل، د: كما تقول.

(١٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٧٣/١: وقد زعموا ان بعضهم يجعل ليس كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فقد يجوز

انه يكون منه ليس خلق مثله أشعر منه، وليس قالها زيد.

(١٥) في و: قائم. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٧٣/١.

(١٦) هو هشام بن عتبة العدوي، نجح بأنبيه أوفى، وأق عليه زمان مقاسيا لالام الفجيجة به، ثم اصيب بعده بغيلان. وقيل

انهم اربعة اخوة لام وأب. غيلان، وسعود وهشام وأوفى وكلهم شعراء. كان احدهم يقول الايات فيزيد فيها ذو الرمة ويغلب

عليها (حماسة ابي تمام ٧٩٣/٢ والسقط ٥٨٦/١).

هي. الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس. منها شفاء السداء مبذول<sup>(١)</sup>  
 وقال سيويه: هذا كله سمع من العرب، والوجه والحدّ فيه<sup>(٢)</sup> ان تحمله على ان في  
 «ليس» اضمارا وهذا مبتدأ كقولك<sup>(٣)</sup>: «انه أمة الله ذاهبة»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن جني<sup>(٥)</sup> في  
 قولهم<sup>(٦)</sup>: «ليس الطيب الا المسك» تقديره: «ليس الطيب في الدنيا (الا المسك)»<sup>(٧)</sup>، ثم  
 أبدل «المسك» من «الطيب» وانشد:  
 لهفي عليك للهفة من خائف يبغي<sup>(٨)</sup> جوارك حين ليس بجير<sup>(٩)</sup>

قال: فحذف خبر «ليس» كأنه [قال]<sup>(١٠)</sup> «ليس في الدنيا بجير». وقد انكر جماعة من  
 النحويين رفع «المسك». وحكى ابو حاتم<sup>(١١)</sup> عن الاصمعي قال<sup>(١٢)</sup> جاء عيسى بن عمر  
 [الثقفي]<sup>(١٣)</sup> ونحن عند ابي عمرو [بن العلاء<sup>(١٤)</sup> الى ابي عمرو]<sup>(١٥)</sup> فقال لابي عمرو: بلغني

- 
- (١) من البسط. وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٣٦٨ و٧٣، والمقتضب ١٠٧/٤ وقد وردت فيه كلمة «ان» مكان «لوه» في البيت. وقد استشهد به على الاضمار في ليس وجعل الجملة تفسيراً للمضمر في موضع الخبر.  
 (٢) كذا في ل.د. وفي و: والوجه الجيد فيه.  
 (٣) كذا في ل.د. والكتاب. وفي و: اضمار مبتدأ كقولك.  
 (٤) عبارة سيويه في الكتاب ٧٣/١: هذا كله سمع من العرب. والحدّ والوجه ان تحمله على ان في ليس اضمارا وهذا مبتدأ كقولك: انه أمة الله ذاهبة.  
 (٥) هو ابو الفتح عثمان بن جني الموصل. كان اماما في علم العربية. له من المصنفات المتبعة في النحو كتاب الخصائص، وصناعة الاعراب وغيرها. توفي سنة ٣٩٢ (وفيات الاعيان ٤١٠/٢-٤١٢).  
 (٦) في و: على قولهم. والتصحيح من ل.د.  
 (٧) سقطت في ل.د.  
 (٨) في و: تنفي. والتصحيح من ل.د.، وشرح ديوان الحماسة ٩٥٠/٢.  
 (٩) البيت من الكامل وهو من سعة آيات منسوبة الى التيمي في حماسة ابي تمام ٥٩٢-٩٥٠/٢. وقد نسب هذا البيت الى الشعردل اللبثي في الحماسة البصرية ٢٣٠/٨. والشاهد فيه حذف خبر ليس  
 (١٠) سقطت في و.  
 (١١) هو سهل بن محمد السجستاني كان اماما في علوم العربية وعنه اخذ علماء عصره. له من المصنفات كتاب اعراب القرآن وكتاب ما يلحن فيه العامة وغيرها. توفي سنة ٢٤٨ (وفيات الاعيان ١٥٠/٢-١٥٢).  
 (١٢) في و: بان.  
 (١٣) سقطت في و. وهو ابو عمرو عيسى بن عمر الثقفي البصري. اخذ سيويه عنه النحو وله الكتاب الذي سماه «الجامع» في النحو. توفي سنة ١٤٩ (وفيات الاعيان ١٥٤/٣-١٥٦).  
 (١٤) هو ابو عمرو بن العلاء السبعي المصري. كان اعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر. وهو واحد القراء السبعة. توفي سنة ١٥٤ وقيل عبر هذا (وفيات لاعيان ١٣٦/٣-١٤٠).  
 (١٥) سقطت في و.

عنك شيء<sup>(١)</sup>. فقال ابو عمرو وما هو قال عيسى: بلغني انك تميز: وليس الطيب الا المسك، بالرفع. فقال ابو عمرو: ثم يا عيسى<sup>(٢)</sup> وادلج الناس، ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب، وليس في الارض تميمي الا وهو يرفع.

[ثم<sup>(٣)</sup> قال: قم يا يحيى<sup>(٤)</sup> يعني الزبيدي، وانت يا خلف<sup>(٥)</sup> يعني الاحمر<sup>(٦)</sup>، فاذهبا الى أبي المهدي<sup>(٧)</sup>، فلقناه الرفع، فانه لا يرفع، واذهبا الى المتتبع<sup>(٨)</sup>، فلقناه النصب فانه لا ينصب. قال الزبيدي، وخلف الاحمر: فأتينا ابا المهدي، فوجدناه يصلي فوق [تل]<sup>(٩)</sup> سعاد، وقد غرس<sup>(١٠)</sup> امامه قصبه يستقبلها واذا هو يقول: احسانان عني. وكان به عارض، فامهلناه<sup>(١١)</sup> حتى قضى صلاته، فقال: ما هذه القتمة<sup>(١٢)</sup> كأن حولنا جششة. والقتمة الرائحة الكريهة، والحششة: الكخنف واحدها «حش»<sup>(١٣)</sup> فقلنا له: انك منها لعل ثيبج<sup>(١٤)</sup> ضخم. فقال: ما خطبكم؟ فقلنا: جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب. فقال:

(١) كذا في و. وفي ل: فقال: يا ابا عمر وما شيء بلغني عنك انك تميزه. وفي طبقات النحويين للزبيدي ص ٣٨ (ترجمة عيسى بن عمر). فقال يا ابا عمر: ما شيء بلغني انك تميزه قال: . . . . .  
(٢) في ل، د. وطبقات النحويين ص ٣٨: يا ابا عمر.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) هو ابو محمد يحيى بن المبارك النحوي صاحب ابي عمرو بن العلاء. من تصانيفه كتاب الترادف وكتاب المقصور والممدود وغيرهما. توفي سنة ٢٠٢ (وفيات الاعيان ٢٣١٥-٢٣٧).

(٥) هو ابو محرز خلف بن حبان الاحمر. وهو احد رواة الغريب واللغة والشعر وتقائه والعلماء به وبقاتله وصناعته، وهو احد الشعراء المحسنين. صنف جبال العرب وما قيل فيها من الشعر. مات في حدود الثمانين ومائة (طبقات النحويين ص ١٧٧-١٨١ وانباء الرواة ٣٤٨٨-٣٥٠ وبغية الوعاة ٥٥٤٨).

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: قال ابو محمد ثم قال ابو عمرو: تعال يا يحيى. وتعال انت يا خلفم خلف الاحمر.

(٧) في و: ابن مهدي. وفي ل: ابن مهدي. والتصحيح من د. وطبقات النحويين ص ٣٨، ويجالس العلماء للزجاجي ص ٢ (الكويت ١٩٦٢) وعلق محقق هذا الكتاب قائلا: كذا في الاصل، وفي معظم المراجع انه ابو مهدي.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: المتتبع التجمي.

(٩) الزيادة من ل، د. وقد سقطت عبارة «فوق تل سعاد» في طبقات النحويين ص ٣٨.

(١٠) في ل: عرض.

(١١) في ل: فامهلته.

(١٢) في ل: الغنمة.

(١٣) في القاموس المحيط في مادة (حش) «حش» والحش مثلثة: المخرج، لانهم كان يقضون حوائجهم في البساتين ج حشوش وحشون. وفي اللسان في مادة (حشش): والحش والحش المخرج، لانهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، والجمع حشوش وفي حديث طلحة بن عبد الله انه قال: ادخلوني الحش وقربوا اللبج فوضعه على تقني فبايعت وانا مكره. وفي الحديث: ان هذه الحشيش مختصرة يعي الكف ومواضع فضاء الحاجة.

(١٤) التبع: وسط الشيء، ومعظمه، واضطراب الكلام ونفسه، وتعميمه الخط وترك بيانه.

ها تيا، فقلنا كيف تقول: «ليس الطيب الا المسك»<sup>(١١)</sup>، فقال: أتأمراني بالكذب على كبر سني<sup>(١٢)</sup>، فأين أجدادي<sup>(١٣)</sup> وأين [بنة]<sup>(١٤)</sup> الابل الصادرة وأين كذا، (وأين كذا)<sup>(١٥)</sup>. قال خلف الأحمر: فقلت له: ليس الشراب الا العسل، فقال: ما تصنع<sup>(١٦)</sup> سودان هجر؟ ما لهم شراب غير هذا التمر. قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك منه قلت [له]<sup>(١٧)</sup>: ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها، فقال: هذا كلام لا دخل فيه، ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها. [قال اليزيدي: فقلت: ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها]<sup>(١٨)</sup>، فرفعت، فقال: ليس هذا لحي ولا لحن قومي. فأتينا المنتجع فوجدناه رجلا يعقل فلقلناه النصب وجهدنا به<sup>(١٩)</sup> فلم ينصب وأبى الا الرفع. فأتينا ابا عمرو، وعنده عيسى لم يبرح، فآخبرناه بما جرى، فأخرج عيسى خاتمه من<sup>(٢٠)</sup> أصبعه، ورمى به الى ابي عمرو، وقال: هو لك، بهذا والله فقت<sup>(٢١)</sup> الناس<sup>(٢٢)</sup>.

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان كل شيء كان خبرا للمبتدأ فانه يكون خبر هذه الحروف من فعل وما اتصل به، ومن<sup>(١٣)</sup> ظرف وجملة<sup>(١٤)</sup>.

قال المفسر: في هذا الكلام خلل من وجهين:

احدهما: انه أخرج الفعل وما اتصل به<sup>(١٥)</sup>، وجعله نوعا آخر.

- 
- (١) في و: ليس الطيب الا المسك او المسك. وفي ل: ليس الا المسك. والتصحيح من د، ومن طبقات النحويين ص ٣٨.  
(٢) كذا في و. وفي ل، د: كبره سني. وفي طبقات النحويين ص ٣٨ كبره السن.  
(٣) الجادي: الزعفران.  
(٤) سقطت في و. والبنة: الريح العلبية والمنتنة نان.  
(٥) سقطت في ل.  
(٦) في ل: يصنع. وفي د: لها يصنع. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: لها تصنع سودان هجر ما بيمان شراب الا هذا التمر.  
(٧) الزيادة من ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٩.  
(٨) سقطت في و.  
(٩) كذا في و، د، وطبقات النحويين ص ٣٩. وفي ل: جهدناه.  
(١٠) ي و: عن. والتصحيح من ل، د. وفي طبقات النحويين ص ٣٩: من يده.  
(١١) في و: فقه. والتصحيح من ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٩.  
(١٢) ذكر هذا الخبر ايضا في ذيل الامالي والنوادر لابي علي القالي ص ٣٩.  
(١٣) سقطت في ل، د، والجمل ص ٥٤.  
(١٤) بنظر الجمل ص ٥٤.  
(١٥) في ل، د: وما تعلق به من الجمل.

والوجه الثاني: ان هذا الذي قاله لا يصح على الاطلاق؛ لأن المبتدأ يجبر عنه بالاستفهام كقولك: «زيد هل لقيته»، و«عمرو كم مرة»<sup>(١)</sup> رأيت»، وتجبر عنه بالانتر، والنهي كقولك: «زيد اضربه»، و«عمرو لا تعرض له»، و«بالتحضير. كقولك: «زيد هلاً اكرمه»، وبالدعاء كقولك: «زيد عفا الله عنه»<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز ان يجبر عن كان واخواتها بشيء من ذلك. ومن هذه الافعال ما لا يجوز ان يجبر عنه بالفعل الماضي، وهو<sup>(٣)</sup>: ليس، وصار، وكل ما في أوله «ما»، ومنها ما فيه خلاف بين النحويين، لا يميز كثير منهم: «كان زيد قام»، و«أصبح»<sup>(٤)</sup> عمرو خرج» و«أمسى عبد الله مرض» حتى يزداد عليها «قد»، واجاز ذلك بعضهم، واجتجوا بقول الله تعالى «ان كان قميصه قد من قبل»<sup>(٥)</sup>. ويقول زهير:

وكان طوى كشحاً على<sup>(٦)</sup> مستكنةً فلا هو أبداها ولم يتقدم<sup>(٧)</sup>

وقول النابغة:

أمت خلاءً وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد<sup>(٨)</sup>

وأما<sup>(٩)</sup> «ليس عبد الله خرج» فلا يجوز عند احد علمناه، لانها وضعت لنفي الحال والمستقبل اذا كان في الكلام دليل عليه.

(١) سقطت في د.

(٢) في ل، د: غفر الله له.

(٣) في ل، د: وهي.

(٤) في ل، د: أضحى.

(٥) سورة يوسف، الآية ٢٦.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: ولم يتجمجم. ينظر ديوان زهير ص ٢٢. والبيت من الطويل. والكشح: المحاصرة. وقوله: على مستكنة اي على امرأته في نفسه. ويقال: طوى كشحه على كذا. اي لم يظهره. وقوله: ولم يتقدم. اي في الحرب. ويروى: لم يتجمجم. والشاهد في هذا البيت الاخبار عن «كان» بالفعل الماضي.

(٨) للبيت روايتان هذه احداها. والآخرى:

أضحت قفارا وأضحى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد

ينظر ديوان النابغة الذبياني ص ٥. ومعنى أخنى عنها. ي: أفسد عليها الدهر الذي أفسد على لبد وهدمه وافناه، ولبد: نسر من نسور لقمان، وله حديث حسن. والبيت من السيط وقد استشهد به الأشموني في باب كان واخواتها ٢٣٠/٨ على كون الخبر ماضياً. (٩) في ل: فاما.

## مسألة

قال ابو القاسم (في هذا الباب) (١) ولا تؤثر هذه الحروف في الجمل (٢).

قال المفسر: هذا ايضا على الاطلاق غير صحيح، لانه لا خلاف بين النحويين انه يجوز «كان زيد قائما ابوه» و «كان عمرو ضاربا أخاه» فقد أثر (٣) «كان في» «ضارب» و «قائم» وهما فعلان لما بعدهما جاريان مع ما عملا فيه مجرى الجمل المركبة من الفعل والفاعل (٤).

## مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا وقع بعد هذه الحروف حرف خفض كان ما بعد المخفوض مرفوعا اسما لها، وكان المخفوض خبرا لها كقولك: «كان في الدار زيد» و «كان عندك عمرو» و «ليس لعبد الله عذر» (٥).

قال المفسر: وهذا ايضا مما تعقب عليه، لان «عند» (٦) ليست (٧) بحرف خفض انما هي ظرف، والظروف نوع من الاسماء غير انها متضمنة لغيرها، ولو قال: واذا (٨) وقع بعد هذه الحروف حرف خفض او ظرف لم يكن فيه اعتراض. الا ان الامر في هذا اعم (٩)، لان اسماء الافعال (١٠) قد سماها سيويه حروفا (١١) على الوجه الذي قدمناه، ولان «عند» ايضا غير متمكنة، فهي مضارعة للحروف، وايضا فان الظروف انما صارت ظروفًا لما تضمنته من معنى «في»، واذا لم يجوز ان تقلد بفي لم تكن ظروفًا (١٢).

(١) سقطت في ل، د.

(٢) ينظر الجمل ص ٥٥.

(٣) في ل، د: أثرت.

(٤) في و: من الفاعل والمفعول. والتصحيح من ل، د.

(٥) ينظر الجمل ص ٥٥.

(٦) في و: عندك.

(٧) في و: ليس.

(٨) في و: ولو.

(٩) في و: في عند اسم. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: لان الاسماء والافعال.

(١١) عبارة سيويه في الكتاب ١/١٢٣: واعلم ان هذه الحروف التي هي اسماء لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك

لأنها اسماء وليست على الامثلة التي أخذت من الفعل فيها مضى وفيها استقبال وفي يومك . . . . .

(١٢) في و: ظرفًا. والتصحيح من ل، د.

## مسألة

قال [ابو القاسم]<sup>(١)</sup> في هذا الباب: فان جئت بعد المرفوع بخبر نصبته، وكان الخافض صلة له، فتقول: «كان في الدار زيد جالسا»، و«كان عندك عبد الله مقبيا»، وكذلك ما اشبهه<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: في هذه المسائل ثلاثة أوجه:

أحدها: ان يكون الظرفان صلة للاسماء المنصوبة [كما قال]<sup>(٣)</sup>.

والوجه الثاني: ان تكون الاسماء المنصوبة صلة للظروف على العكس.

والثالث: ان لا يكون بعضها صلة لبعض.

وأما<sup>(٤)</sup> الوجه الذي تكون الظروف فيه صلة للاسماء المنصوبة، فهو ان يقول القائل: «كان في الدار زيد جالسا»، وغرضه ان يخبر بالجلوس، ثم<sup>(٥)</sup> يتوقع ان يسأل عن المكان الذي وقع فيه الجلوس، فذكر الظرف<sup>(٦)</sup> متمما للخبر، فيكون الاعتماد على «جالس»، والظرف صلة له<sup>(٧)</sup> [كما قال].

وأما الوجه الذي يكون فيه «جالس» صلة للظرف<sup>(٨)</sup> فهو ان يكون غرض المخبر ان يخبر عن «زيد» انه في الدار، ثم يتوقع أن يسأل عن حاله التي كان عليها<sup>(٩)</sup>، فيكون «جالسا» حالا، لا خبرا، ويكون الاعتماد في الخبر على الظرف والحال صلة له<sup>(١٠)</sup>، وأما الوجه الذي لا يكون احدهما فيه<sup>(١١)</sup> صلة للآخر، فان يكون غرض المخبر ان يخبر عن «زيد» انه كان جالسا، وانه كان في الدار، فيكونان جميعا<sup>(١٢)</sup> خبرين القصد فيهما واحد.

(١) الزيادة من ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٥٥.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل، د: فلما.

(٥) في ل: لم.

(٦) في ل: فذكر الظروف.

(٧) في ل: فيكون الاعتماد على جالس صلة للظرف.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في د، وفي و: عن حاله الذي هو عليها. وفي ل: عن حاله التي كانت عليها.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في ل: لا يكون فيه احدهما.

(١٢) في ل، د: معا.

وهذا الوجه الثالث<sup>(١)</sup> لا يجيزه ابن درستويه<sup>(٢)</sup> وجماعة غيره، ولكنهم يجعلون أحدهما خبراً معتمداً، والآخر جلاً متممة للخبر. وحجتهم أن «كان» مشبهة بالفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فإن جعلت لها خبرين كنت كأنك قد عدتها<sup>(٣)</sup> إلى مفعولين، ومن أجاز ذلك فحجته أنها داخلة على مبتدأ وخبر، فجاز فيها ما جاز في المبتدأ. وقد أجاز النحويون هذا في «حلو حامض» على أنها خبران، فلو ادخلت «كان» في هذه المسألة للزم فيها ما يلزم<sup>(٤)</sup> في المبتدأ، ويتنقض عليهم أيضاً ما قالوه بأن من قال: «أقائم زيد» وجعل «زيداً» فاعلاً بقائم<sup>(٥)</sup> يسد مسد الخبر لزمه أن يقول: «أكان قائم زيد»<sup>(٦)</sup>، فيسد زيد مسد خبر «كان» أيضاً<sup>(٧)</sup>.

### مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب: ولك<sup>(٨)</sup> فيه وجه آخر، وهو<sup>(٩)</sup> أن تقول: «كان زيد منطلق أبوه» فترفع «الأب» بالابتداء، و«منطلق» خبر مقدم، وتثنيه وتجمعه على هذا التقدير، فتقول: «كان الزيدان منطلقان أبواهما»<sup>(١٠)</sup>، و«كان الزيدون منطلقون أبأؤهم»<sup>(١١)</sup> قال. المفسر: يجوز في هذه المسألة وجه آخر، وهو أن يكون «منطلق» مرفوعاً بالابتداء، و«أبوه» فاعل سد مسد الخبر<sup>(١٢)</sup>، فلا يثنى ولا يجمع<sup>(١٣)</sup> في هذا الوجه كما لم تثنه، ولم تجمعه، وهو منصوب. ويجوز أيضاً أن يثنى منصوباً، ومرفوعاً ويجمع<sup>(١٤)</sup> على لغة من قال «أكلوني البراغيث».

(١) في ل: فالوجه الثالث.

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه. كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة. من مصنفاته: الإرشاد في النحو. وشرح الفصح توفي سنة ٣٤٧ (بغية الوعاة ٣٦٢).

(٣) في ل: عدتها.

(٤) في ل، د: ما لزم.

(٥) في و: لقائم.

(٦) في ل: «كان قائم زيد».

(٧) في و: فيسد مسد الخبر أيضاً.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٥: ولكن.

(٩) سقطت في د.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٦: وفي الجمع: «كان الزيدون منطلقون أبأؤهم».

(١١) ينظر الجمل ص ٥٥ و ٥٦.

(١٢) في ل، د: فاعل به يسد مسد الخبر.

(١٣) في ل، د: فلا يثنى «منطلقاً» ولا تجمعه.

(١٤) سقطت في ل.

## مسألة

قال في هذا الباب: وإذا تقدم اسم «كان» عليها رفع بالابتداء<sup>(١)</sup> وصارت «كان» خبره، واستتر<sup>(٢)</sup> اسمها فيها كقولك: «زيد كان قائماً»<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام فيه تسامح في العبارة، لأن اسم «كان» لا يجوز تقديمه [عليها] لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه<sup>(٤)</sup> إنما يجوز تقديم خبرها لأنه مشبه<sup>(٥)</sup> بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه، وكان الوجود أن يقول: وإذا تقدم الاسم الذي كان مرفوعاً بـ«كان» رفع بالابتداء، ولكن هذا مفهوم من فحوى الكلام، وإن كان لم يصرح به<sup>(٦)</sup>.

## مسألة

وقال [ابو القاسم]<sup>(٧)</sup> في هذا الباب: وأعلم أنه لا يلي «كان» وإخواتها ما انصب بخيرها<sup>(٨)</sup> فتقول: «كان زيد آكلًا طعامك». و«كان آكلًا طعامك زيد» [كل ذلك جائز]<sup>(٩)</sup>، ولو قلت: «كان طعامك زيد آكلًا» لم يجوز، لأنك أوليت «الطعام» «كان»، وليس باسم لها ولا خير<sup>(١٠)</sup>.

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة توجب أن لا يجوز «طعامك كان زيد آكلًا»، وإن لا يجوز «كان طعامك آكلًا زيد»، وإن لا يجوز «كان طعامك زيد آكل»، لأن الطعام قد ولي «كان» في هذه المسائل كلها، وهي جائزة، وكان الصواب أن يقول: وأعلم أنه لا يجوز أن يفصل بين «كان» واسمها بما لم تعمل فيه، وكذا<sup>(١١)</sup> قال [ابو بكر]<sup>(١٢)</sup> ابن السراج في

(١) في و: على الابتداء. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٥٧.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٧: واستتر.

(٣) ينظر الجمل ص ٥٧.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: لأنها مشبهة. وفي د: لأنها مشبه. والتصحيح من ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) الزيادة من د.

(٨) في و: بخيرها: وفي ل: بخير. والتصحيح من د، والجمل ص ٥٧.

(٩) سقطت في و. وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ٥٧.

(١٠) ينظر الجمل ص ٥٧.

(١١) في ل: وكذلك.

(١٢) الزيادة من ل، د.

الأصول: اعلم ان جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو جائز في «كان» الا ان يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه.

[قال] (١): واصحابنا يميزون «غلامه كان زيد يضرب» فينصبون «الغلام» بضرب ويقدمونه، لأن كل ما جاز ان يتقدم من الاخبار جاز تقديم معموله (٢)، وقولنا «كان طعامك زيد آكل» اذا رفعت «آكلًا» جائز بالاتفاق، لأن في «كان» ضمير الامر والشأن حينئذ (٣)، ويجوز ان يقال: «كان اليوم زيد ذاهبًا» فتولي «اليوم» كان (٤) وهي لم تعمل فيه، انما عمل فيه «ذاهب» لأن الظروف لا يعتد بفصلها. واذا قلت: «كان طعامك آكلًا زيد» جاز عند قوم من النحويين، لأنك قدمت الخبر باسره، ولا يجوز ذلك (٥) عند سيبويه، ولذلك قال في قول (٦) حميد الأرقط (٧):

فأصبحوا (٨) والنوى عالي مُعَرَّسهم وليس كل النوى يلتقى (٩) المساكين (١٠)

ولو (١١) كان يحمل (١٢) «كل» على «ليس» [ولا اضمار في ليس] (١٣) لم يكن إلا الرفع في «كل» ولكنه انتصب على «ينقى» (١٤)

قال: ولا يجوز ان تحمل «المساكين» على «ليس». وقد تقدمت (١٥) فجعلت (١٦)

(١) سنطت في و.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ص ٤٦-٤٧.

(٣) في ل. د: لأن في «كان» حينئذ اضمار الامر والشأن.

(٤) سنطت في ل.

(٥) سنطت في ل.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: وذلك في قول.

(٧) هو حميد بن مالك بن ربيعي من شعراء الدولة الأموية كان معاصراً للحجاج، وسمي الأرقط لانه كان يوجهه.

والرظ التنظ (خزانة الأدب ٤٥٤/٢).

(٨) في و: واصبحوا. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٣٥/٨ و٧٣، والمتنضب ١٠٠/٤ وابن عقيل ٢٨٤/١، والأشعوني

٢٣٩/١.

(٩) كذا في و، ل. والكتاب ٧٣/٨، والمتنضب ١٠٠/٤، والأشعوني ٢٣٩/١. وفي د. والكتاب ٣٥/٨، وابن عقيل

٢٨٤/١ تلقى.

(١٠) البيت من البيط وقد استشهد به على الاضمار في ليس لأنها فعل وجعل الدليل على ذلك ايلاءها المنصوب بغيرها:

وشرط العامل ان لا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل في.

(١١) في ل، د: لو. وفي الكتاب ٣٦/١: فلو.

(١٢) سنطت في ل، د. وهي غير موجودة في عبارة سيبويه في الكتاب ٣٦/١.

(١٣) سنطت في و. وفي الكتاب ٣٦/١: ولا اضمار فيه.

(١٤) كذا في و، ل. وفي د. والكتاب: تلقى. ينظر الكتاب ٣٦/١.

(١٥) كذا في و، والكتاب ٣٦/١. وفي ل، د: وقد قدمت.

(١٦) في و: فجعل، والتصحيح من ل، د. والكتاب ٣٦/١.

الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن ولا يجوز<sup>(١)</sup>، لو<sup>(٢)</sup> قلت: «كأنت<sup>(٣)</sup> زيداً الحمى تأخذ»، أو «كانت زيداً<sup>(٤)</sup> تأخذ الحمى» لم يميز<sup>(٥)</sup>. ولم<sup>(٦)</sup> سيبويه هذا مع تقدم العامل، كما لم يميزه من غير تقدم<sup>(٧)</sup>، وسوى بين الأمرين. وعلى هذا مذهب البصريين<sup>(٨)</sup>، وإجاز الكوفيين هذا كله، واحتجوا بقول الفرزدق<sup>(٩)</sup>:  
 قنأذ هذا جونٌ حول بيوتهم كما<sup>(١٠)</sup> كان إياهم عطيةً عوداً<sup>(١١)</sup>  
 والبصريون لا يرون في هذا البيت حجة، ويتأولونه على وجهين:  
 أحدهما: الإضمار في «كان».

والثاني: ان تكون «كان» زائدة، ولو لم يمكن تأويله [على هذا]<sup>(١٢)</sup> لم تكن فيه أيضاً حجة، ويجعل من ضرورة الشعر.

### مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب<sup>(١٣)</sup>: «واعلم ان لكان اربعة مواضع<sup>(١٤)</sup>»:

- (١) بكلا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٣٦٨: وهذا لا يحسن.
- (٢) في و: ولو. والتصحيح من ل، د والكتاب ٣٦٨.
- (٣) في و: كان. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٣٦٨.
- (٤) سقطت في ل، د. وهي غير موجودة في عبارة سيبويه ٣٦٨.
- (٥) في الكتاب: لم يميز وكان قبيحاً. ينظر الجزء الأول صفحة ٣٦.
- (٦) في ل، د: قلم.
- (٧) في و: من تقدم. والتصحيح من ل، د.
- (٨) في ل: وهذا مذاهب البصريين. وفي د: وهذا على مذاهب البصريين.
- (٩) هو همام بن غالب في الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين (الشعر والشعراء ٣٨٧٨-٣٩٢ وخزانة الأدب ١٠٥/١-١٠٨).
- (١٠) في ل، د: بما.
- (١١) البيت من الطويل وهو من نصيلة في هجاء جرير. ينظر ديوانه ١٨١/٨ والرواية فيه: قنأذ نرامون خلف جحاشهم. لما كان إياهم عطية عوداً وهو بربواية ل، د، من شواهد المتنصب ١٠٧٤ وابن عقيل ٣٨٧٨ والأشمونى ٢٣٧٨ والمغني ٦١/٢. والقنأذ جمع قنأذ حيوان معروف يصير به المثل في السرى يقال: هو اسرى من قنأذ. وهو هذاجون صفته والمهذاج فعال بالتشديد من المهذجان وهو مشية الشيخ ونحو ذلك.
- (١٢) سقطت في و.
- (١٣) سقطت في ل.
- (١٤) ينظر الجمل ص ٦١.

قال المفسر: هذا التسميم خطأ، لانه يوهم انه جاءه بربيعه اقسام . وإنما أتى بثلاثة، لان «كان» التي<sup>(١)</sup> يضم فيها الشأن، والقصة<sup>(٢)</sup> قسم من اقسام الناقصة، ورد عليه ابن بابشاذ<sup>(٣)</sup> في هذا الموضع بنحو ما ذكرناه<sup>(٤)</sup>، وجعل القسم الرابع «كان» بمعنى «صار»، وهذا طريف، لان «كان» التي<sup>(٥)</sup> بمعنى «صار» ناقصة، [ايضا]<sup>(٦)</sup> لانها تحتاج الى خبر كقوله تعالى:

«كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»<sup>(٧)</sup> وقول ذي الرمة<sup>(٨)</sup>:

بتيهائه قفر والمطي<sup>(٩)</sup> كأنها قفا الحزن قد كانت فراحاً بيوضها<sup>(١٠)</sup>  
والصحيح من هذا ان يقال: ان «كان» الناقصة تنقسم أربعة اقسام:  
أحدها: التي يضم فيها الامر والشأن.

(والثانية: التي تفيد الانتقال من حال الى حال، وهي بمعنى «صار»)<sup>(١١)</sup>؛

والثالثة: التي تدل على أمر وقع في الزمان الماضي، ثم انقطع كقولك: «كان زيذا مريضاً، وهو اليوم صحيح»، و«كان عمرو جاهلاً، وهو اليوم عالماً»، وكقول الشاعر:  
وقد كنت نَحَارَ الجزورِ ومعملِ المطيِّ وأمضى حيث لا حيَّ ماضياً<sup>(١٢)</sup>

(١) في و: الذي. والتصحيح من ل. د.

(٢) في ل. د: الامر والشأن.

(٣) هو طاهر بن احمد بن بابشاذ النحوي المصري. من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي والمقدمة المحبة في علم النحو. مات سنة ٤٦٩ وقيل ٤٤٥. (بغية الرواة ١٧٢) و (مجلة كلية الدراسات الاسلامية ٣٢٩٣).

(٤) في و: نحو ما ذكرناه. والتصحيح من ل. د.

(٥) في و: الذي. والتصحيح من ل. د.

(٦) سقطت في و.

(٧) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

(٨) هو غيلان بن عفة، شاعر اسلامي. كان ذو الرمة أحد عشاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبه مبة (تنظر ترجمته في

الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٣٧/٢ - ٤٤٧).

(٩) في و: بتيهائه تعلى المطي كأنها... والتصحيح من ل. د. واللسان (كون)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص

٦٨.

(١٠) البيت من الطويل، لم احده في ديوان شعر ذي الرمة الذي عني بتصحيحه وتنقيحه كنزليل هجري هيس مكارنتي المطبوع

سنة ١٩١٩ وقد نسب ابن منظور في اللسان الى ابن احمر. ولم يسه صاحب الحماسة، والرواية فيه: بتيهائه قفر والمطي كأنه... والشاهد فيه ان «كان» بمعنى «صار». قال محقق ديوان حماسة وسه ابن يعيش في شرح المفصل الى ابن كثر.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) قاله عبد غفوت س وقاصر الخارثي «تفحظاني» من شعراء الجاهلية والبيت في الفضليات لنفسه (الفصلية رقم ٣٠).

والاماني ١٣٧٣، وخزانة الادب ٣١٦/١ وهو من الضويل

والرابعة<sup>(١)</sup>: التي تدل على الامر المشاهد في الحال، وقد كان<sup>(٢)</sup> على تلك الصفة فيما مضى من غير انقطاع كقول الله تعالى: «وكان الله علينا حكيمًا»<sup>(٣)</sup> فليس المراد به<sup>(٤)</sup> انه كان بهذه الصفة فيما مضى، وهو الان على خلافها ولكن الناس لما ظهر لهم ان الله عليهم حكيم أخيروا انها صفات لم يزل موصوفا بها. ومثله قول سلامة بن جندل<sup>(٥)</sup>:

كنا اذا ما أتانا صارخُ فزرعُ كان الصراخُ له قرعُ الظنابيب<sup>(٦)</sup>

(لم يرد انهم)<sup>(٧)</sup> كانوا على تلك<sup>(٨)</sup> الصفة، ثم انقطع ذلك بعد، وانما المعنى أن ما<sup>(٩)</sup> شوهد منهم الان من اصراخ المستغيث خلق قد علم منهم قديماً<sup>(١٠)</sup>:

وذكر اللغويون في غريب اللغات أن «كان»<sup>(١١)</sup> تكون بمعنى «كفل» يقال: «كان الرجلُ البصبيُّ» اذا كفله، وذكروا انه يقال: «كان الصوف» اذا غزله. و«كان» في هذين الموضوعين ليست مما يدخل على مبتدأ وخبر، وانما هي فعل صحيح بمنزلة «ضرب»، و«قتل»، ونحوهما مما يتعدى الى مفعول واحد.

#### مسألة

واستشهد ابو القاسم على زيادة «كان بقول الفرزدق:

[فكيف اذا مررت بدار قوم]<sup>(١٢)</sup> وجيران لنا كانوا كرام<sup>(١٣)</sup>

(١) في و: الرابع. والتصحيح من ل، د.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: والرابعة: التي تدل على ان الامر المشاهد في الحال قد كان....

(٣) سورة النساء، الاية ١٧. (٤) سقطت في ل، د.

(٥) شاعر جاهلي قديم كان من فرسان العرب المعدودين واشدائهم المذكورين وهو احد نعات الحيل (خزاعة الاذب ٨٦٧٢).

(٦) كذا في و، وديوان سلامة بن جندل ص ١٢٥. وفي ل: كانا اذا ما اتانا... وفي د: كان الصراخ هم قرع الظنابيب.

والبيت من البسيط. والشاهد في قوله «كنا» فانه لم يرد انهم كانوا فيما مضى على هذه الصفة واليوم على خلافها، وانما اراد ان اصراخهم من استصرخهم لم يزل من خلقهم. والظنابيب جمع ظنوب وهو الساق او عظم الساق. يقول: اذا اتانا مستغيث عزمتنا على منعه والقتال معه.

(٧) في و: لم يربنوا انهم. والتصحيح من د. وقد سقطت هذه العبارة في ل.

(٨) في ل، د: هذه وقد سقطت كلمة (الصفة) في ل.

(٩) في و: انما، والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و: قد علم منهم ذلك قديماً

(١١) سقطت في ل.

(١٢) الزيادة من ل، د، واجمل ص ٦٢.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الفرزدق ٢٩٠/٢:

كيف اذا رايت ديار قومي وجيران لنا كانوا كرام  
وفي الكتاب ٢٨٩١، والمقتضب ١١٦٧٤: فكيف اذا رايت ديار قوم. أما رواية ابن عقيل للميت ٢٨٩١، والاشموني ٢٤٠/٨، وابن هشام في المغني ٢٨٦٧ فقد جاءت موافقة لما هو في النسخ المخطوطة واجمل ص ٦٢ والبيت من الفاخر والشاهد فيه زيادة كان بين التعت والتعوت.

قال المفسر: أما زيادة «كان» في بعض المواضع ، فلا خلاف بين النحويين انه مسموع عن<sup>(١)</sup> العرب ، ولكن كان يجب (لأبي القاسم)<sup>(٢)</sup> ان يستشهد على زيادتها بما لا خلاف فيه بين النحويين<sup>(٣)</sup>، ويترك ما فيه خلاف كقول الشاعر:

سراة بني ابي بكر تَسَامُوا على كأن السومة العراب<sup>(٤)</sup>

وأما بيت الفرزدق، فأكثر النحويين يذهبون الى ان «كان» فيه غير زائدة، وان الضمير المتصل بها اسمها و«لنا» خيرها، كأنه قال: «وجيران كرام كانوا لنا»<sup>(٥)</sup> واحتجوا بانها لو كانت زائدة لم يتصل بها ضمير. وأول من قال: ان «كان» في بيت الفرزدق زائدة الخليل بن احمد<sup>(٦)</sup>، حكى ذلك عنه سيبويه<sup>(٧)</sup>، ورده ابو العباس محمد بن يزيد<sup>(٨)</sup>، واحتج ابن جني [للخليل]<sup>(٩)</sup> بان قال: وجه زيادتها في هذا البيت ان تعتقد ان الضمير المتصل واقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ و«لنا» الخبر، ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه، ولم تعتقد [أن]<sup>(١٠)</sup>«الواو» مرفوعة بكان<sup>(١١)</sup>.

وقال ابو علي الفارسي. في التذكرة: ان «كان» في هذا البيت لغو، لأن «لنا»<sup>(١٢)</sup> قد جرى صفة على الموصوف الذي هو «جيران»، فلا يجوز ان يقدر فيه الانتزاع من

(١) في ل، د: من.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في ل: بين النحويين فيه. وفي د: بين النحويين في زيادتها فيه.

(٤) البيت من الوافر وهو من شواهد ابن عقيل ٢٩٧١ والاشموني ٢٤٧١ وهو غير مسرب فيها والرواية فيها: سراة بني

ابي بكر تسمى... قال العيني في شرح هذا الشاهد: لا يعرف هذا الا من قبل الفراء. والسراة بفتح السين جمع سرى وهو السيد. والشاهد فيه زيادة كان بين الجار والمجرور.

(٥) في ل: وجيران لنا كرام لنا.

(٦) هو الخليل بن احمد الفراهيدي البصري. وهو اول من استخرج العروض وحصر اشعار العرب بها. وعمل اول كتاب

العين المعروف المشهور الذي به ينهض ضبط اللغة، وهو استاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عه. توفي سنة ١٧٥ وقيل غير ذلك (بغية الوعاة ٥٥٧/١ . ٥٦٠).

(٧) ينظر الكتاب ٢٨٩/١ - ٢٩٠.

(٨) ينظر المتقضب ١١٧/٤.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في و.

(١١) نقل الشيخ خالد الازهري احتجاج ابن جني هذا في التصريح ١١٧/١.

(١٢) في و: لانه. والتصحيح من ل، د.

موصوفه<sup>(١)</sup> كما لم يميز في قولك: «مررت برجل معه. صقر عائدٌ به غدا»<sup>(٢)</sup> لان «معه صقر»<sup>(٣)</sup> صفة لرجل.

قال ابو علي الفارسي: فان قلت: فكيف تلغى «كان» وقد عملت في الضمير؟ قلنا: تكون «كان». لغوا والضمير الذي فيها تأكيد<sup>(٤)</sup> لما<sup>(٥)</sup> في «لنا»، لانه مرفوع<sup>(٦)</sup> بالفاعل. الا ترى انه لا<sup>(٧)</sup> خبر له.

[قال: (٨) فان قال قائل: كيف جاز أن تلغيه وقد اعلم<sup>(٩)</sup> قلنا: لا يمتنع [الغاؤه]<sup>(١٠)</sup> وان عمل. إلا ترى انك تلغى «ظننت» الجملة بأسرها (في قولك): «زيد منطلق ظننت» بل يكون الغاء بعض الجملة ايسر من الجملة بأسرها<sup>(١١)</sup> وقد عمل ما تلغيه<sup>(١٢)</sup> في الاسم فكذلك يجوز ان تلغى «كأن» وحدها في قوله: «كانوا كرام» كما جاز الغاء الجملة بأسرها في «ظننت» بل يكون الغاء بعض الجملة ايسر من الجملة بأسرها، وجاز الغاء «كانوا» لانه لم يقع اولا وانما وقع بين صفة وموصوف فجاز الغاؤه كما جاز الغاء «هو» لما كان واقعا بين الخبر والمخبر عنه، وكما جاز الغاء «كان» في: «ما كان أحسن زيدا». وحكم ما تلغيه ان توسطه ولا تبديه قياسا على «هو» التي للفصل ولا تبدي به لان الملقى<sup>(١٣)</sup> غير معتد<sup>(١٤)</sup> به، واذا كان (غير معتد به وكان)<sup>(١٥)</sup> القصد في الافادة غيره قبح<sup>(١٦)</sup> ان يؤخر شيئا

(١) في ل، د: موضعه.

(٢) في ل، د: صائدا به غدا وبه: ساقطة من: و

(٣) نقل الشيخ خالد عن ابن عصفور انه قال: اصل المسألة: (وجيران لنا هم) قلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تتراد بين العامل والمعمول فصار (لنا كان هم) ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة. (التصريح ١٩٧٨).

(٤) في ل. د: تأكيد.

(٥) في ل: ها.

(٦) في ل، د: مرتفع.

(٧) في ل: الا خبر.

(٨) سقطت في و. وفي ل: قال فان قيل.

(٩) في ل، د: عمل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل، د.

(١٢) في و: ماظنه.

(١٣) في ل: المعنى.

(١٤) في ل: منعد.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في و: غير قبح. والتصحيح من ل، د.

للاهتمام به أكثر ويقدم ما الاهتمام به اقل<sup>(١)</sup>.

قال<sup>(٢)</sup> ابو علي الفارسي في [غير]<sup>(٣)</sup> التذكرة: انما قيل في «كان» ما هنا انها زائدة  
كانهم لم يستجيزوا ان يجعلوا «لنا» خير كان فيقدروا به غير موضعه، وقد جرى صفة على  
«حيران» قال: وما يؤكد ذلك ان الشيء اذا احتمل تأويلين حمل على الاقوى والاقرب لثلا  
يقع لبس كقولك: «ضربت جالسا زيدا» فجعلك «جالسا» حالا من التاء هو الوجه لا من  
«زيد» ويؤكد ذلك ايضا انك اذا جعلت «كان» غير زائدة كنت قد فصلت بين الصفة  
والموصوف بجمله وذلك ضعيف، وايضا فانه اذا كان للشيء صفتان، مفردة، وجمله كان  
تقديم الصفة المفردة أولى.

---

(١) في ل: ان تؤخر شيئا الاهتمام به اولاً اكثر وتقدم . . . . . وفي د: ان تؤخر شيئا الاهتمام به اكثر وتقدم.

(٢) في ل، د: وقال.

(٣) سقطت في و.

## باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

وهي: **إِنَّ** و**أَنَّ** و**لَكِنَّ** و**كَأَنَّ** <sup>(١)</sup> و**لَيْتَ** و**لَعَلَّ**

قال أبو القاسم في هذا الباب: إلا أنها غير متصرفة فلا يجوز تقديم أخبارها عليها ولا على اسمائها <sup>(٢)</sup>. لا يجوز: «إن قائم زيدا» ولا: «زيدا إن قائم» ولا ما أشبه ذلك مما جاز في باب «كان» <sup>(٣)</sup>، لأنها <sup>(٤)</sup> متصرفة. تقول: كان يكون فهو كائن ومكون كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب <sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله <sup>(٦)</sup> كله صحيح إلا قوله «مكون» فإن سبويه ذكره في كتابه <sup>(٧)</sup> وتعبه الناس عليه وقالوا: لا يجوز أن يبنى «مكون» من «كان» <sup>(٨)</sup>، لأن «مفعولا» لا يبنى إلا من كل فعل يصح أن يصاغ لما لم يسم فاعله <sup>(٩)</sup>، ولا يجوز نقل «كان» لما لم يسم فاعله. بان يقام خبرها مقام اسمها، لأنك إذا قلت: «كان زيد أخاك» فزيد وأخوك لا يستغني أحدهما عن الآخر، لأنها بمنزلة المبتدأ والخبر فلا يجوز أن تحذف زيدا فيبقى الخبر منفردا.

قال ابن جنى: سألت أبا علي عن <sup>(١٠)</sup> عن قول سبويه: «فهو كائن ومكون» فلم يجيني بشيء، وقال: يبرون عليها وهم عنها معرضون.

قال: فقلت له: أتقول (إن سبويه يميز أن يبنى «كان» للمفعول؟ فقال: لا، فقلت:

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في و، والجمل ص ٦٥. وفي ل، د: فلا يجوز تقديم أخبارها على اسمائها ولا عليها.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٦٥: وما أشبه ذلك مما مر في باب كان.

(٤) في ل، د. والجمل ص ٦٥: لأن كان متصرفة.

(٥) ينظر الجمل ص ٦٥.

(٦) في ل، د: قاله أبو القاسم.

(٧) ينظر الكتاب ٢٧١. قال سبويه: فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب.

(٨) في ل، د: لا يجوز أن يبنى من كان مكون.

(٩) في و: لأن مفعولا لا يبنى من كل فعل لا يصح أن يصاغ لما لم يسم فاعله، والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في ل.

فما نعمل بهذا الذي ورد؟ فقال: لا أحري. قلت<sup>(١)</sup>: [أتقول]:<sup>(٢)</sup> انه خطأ وقع في النسخة، فقال: لا، ثم قال: ليس كل الداء<sup>(٣)</sup> يعالجه الطبيب.

وذكر ابن جني ان ابا علي كان يقول: انما اراد سيويه تصرف الفعل وأنه<sup>(٤)</sup> ليس جامدا كالحرف:

وقال: هذا قدر بما اراده<sup>(٥)</sup>، ولم يثبت بهذا جواز<sup>(٦)</sup> بناء «كان» للمفعول ولا فساد.

(هذا هو)<sup>(٧)</sup> حكاية ابن جني عن الفارسي في هذه المسألة<sup>(٨)</sup>، وقد تأول الناس كلام سيويه على وجهين. فقال ابو سعيد السيرافي: الذي يصح منه «مكون» أن تحذف الخبير والاسم جميعا، وتصوغ «كان» لمصدرها فذلك المصدر<sup>(٩)</sup> ينوب مناب الاسم والخبير جميعا<sup>(١٠)</sup>، ويكون الاسم والخبير تفسيراً له فتقول: «كين الكون زيد منطلق» فالكون اسم ما لم يسم فاعله «لكين» و«زيد منطلق» جملة هي تفسير للكون. الا ترى انه لو قال قائل: هل كان زيد منطلقاً؟ قلت: قد كان ذلك وانما تريد «قد كان الكون» فيفهم المخاطب بذلك ان زيدا منطلق.

قال السيرافي: وكذلك اذا قلت: كان زيد منطلقاً كوناً، ثم نقلت<sup>(١١)</sup> الى ما لم يسم فاعله أقمت «الكون» مقام الفاعل وجعلت الجملة تفسيراً للكون فقلت: «كين الكون زيد منطلق». قال: ويجوز اضماره للدلالة الفعل عليه اذا كان مصدراً<sup>(١٢)</sup>، فتقول: «كين زيد منطلق»، و«مكون زيد منطلق».

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و، ل.

(٣) في و: الدواء، والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: بأنه، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: قدر بما اراده.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: هذه.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في و: مصدر، والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في ل، د.

في ل، د: منه.

(١١) في و: مصدر، والتصحيح من ل، د.

قال المفسر: هذا الذي قاله السيرافي غلط، لان «كان» الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين انما تدل على الزمان [وحده] (١) ولو كان لها مصدر لم تسم ناقصة، فلا يجوز ان تقول (٢): كان زيد منطلقا كوناً. كما زعم، ولكن الذي يمكن أن يحمل عليه قول سيبويه ان يكون اراد «كان» التامة، (لان «كان» التامة) (٣) فعل صحيح يجري مجرى الافعال الصاح (٤) التي لا (٥) تتعدى الى مفعول نحو «قام، وقعد». وسيبويه يميز في هذا [النوع] (٦) من الافعال ان تصاغ لما لم يسم فاعله، فيقول: قيم، وقعد، ويقيم المصدر مقام الفاعل كأنه قال (٧): قيم القيام، وقعد القعود، فيمكن (٨) ان يكون سيبويه ذهب الى هذا فلذلك قال ما قال. وأظن السيرافي الى هذا ذهب بقوله: «كين الكون» كما تقول (٩): قعد القعود، ولكن قوله بعد ذلك: زيد منطلق. يوجب ان تكون الناقصة.

وقد روى عن الفراء انه اجاز في «كان زيد أخاك» ان يقال: «كين أخوك» وقال: ليس من كلام العرب ولكنه جائز على القياس. اراد ان «كان زيد أخاك» مشبه بضرب زيد عمراً فجرى مجراه.

## مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان كل شيء كان خبراً للمبتدأ فانه يكون خبر هذه الحروف، من فعل (١٠)، وما اتصل به، ومبتدأ، وظرف (١١) كما كان ذلك في باب «كان» (١٢).

(١) سقطت في و، ل.

(٢) في ل، د: يقال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل: كان قال، وفي د: كأنه قيل.

(٨) في ل، د: فممكّن.

(٩) في ل، د: يقال.

(١٠) في و: من نعل وفاعل، والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٦٦.

(١١) في و: أو مبتدأ أو ظرف، والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٦٦.

(١٢) ينظر الجمل ص ٦٦ و ٦٧.

قال المفسر: في هذا الكلام تسامح<sup>(١)</sup> من ثلاث جهات:

احداها: ان المتبدأ قد يخبر عنه<sup>(٢)</sup> بأشياء لا يصح ان يخبر بها<sup>(٣)</sup> عما عملت فيه «أن» كالتحضيض، والدعاء، والامر، والنهي<sup>(٤)</sup>، والاستفهام، وقد ذكرنا ذلك في باب «كان». وقد جاء الاخبار عن «أن» بالنهي في الشعر. قال الجميع بن منقذ<sup>(٥)</sup>:  
ولو أصابت لقات وهي صادقة أن الرياضة لا تنصبك للشيب<sup>(٦)</sup>

والثانية: انه شبه «أن واخواتها» في الاخبار بكان واخواتها و«أن» يخبر عنها بالافعال الماضية باتفاق. والخبر عن «كان» بالفعل الماضي في جوازه خلاف قد ذكرناه في باب «كان» وأما «صار، وليس، وما زال، وما برح، وما انفك، وما دام» فلا يجوز باتفاق.

والجهة الثالثة: انه سمي المرفوع في باب «أن واخواتها» خبرا لان، وليس يخبر عنها، وانما هو خبر عن الاسماء المنصوبة بها، لان الحروف، والافعال لا يخبر عنها باتفاق، وانما استجاز ان يسمي المرفوعات في هذا الباب خبرا، (لان الاشارة)<sup>(٧)</sup> الى ان «أن» تعمل في الاسم والخبر معا كما يعمل الفعل رفعا، ونصبا في حال واحدة، فلما ضارعت الافعال الصحيحة التي لها اخبار على الحقيقة مضمّنة فيها سمي<sup>(٨)</sup> ما يرتفع بها خبرا لها كما يسمى<sup>(٩)</sup>: المنصوب بعد «ما»<sup>(١٠)</sup> في قولنا: «ما زيد قائما» خبرا لما، لمضارعتها «ليس»<sup>(١١)</sup>.

واعتقدنا أن «ما»<sup>(١٢)</sup> عملت في المرفوع، والمنصوب معا بخلاف قول الكوفيين انها

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل. وفي د: به.

(٤) سقطت في ل.

(٥) الجميع بن منقذ بن الطماح بن قيس الاسدي، وهو فارس شاعر جاهلي قتل يوم جيلة (سقط اللآلي ٢/٨٩٥).

(٦) من البسيط وقد ذكره صاحب الخزانة ٤/٢٩٥ وقال: ان البيت شاهد على ان الجلة الطلبية يجوز ان تقع خبرا لان كما هنا

فان جملة النهي وهي جملة لا تنصب خبرا. وقال ايضا: البيت من قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا للجميع الاسدي ذكر فيها نشور امراته لقله ماله. والرياضة تهذيب الاخلاق. وتنصبك مضارع انصبه اتصبا اي اتعبه، والشيب جمع اشيب.

(٧) في ل: د: لان اشارة.

(٨) في ل: سي.

(٩) في و: سي. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و: بعدها.

(١١) في ل: حر ما لمضارعتها ليس. وفي د: خبرا لمضارعتها ليس.

(١٢) في و: اثناء والتصحيح من ل، د.

انما تعمل في الاسم وحدته، وان الخبر انما يتصب عندهم بسقوط<sup>(١)</sup> الخافض<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(٣)</sup>: واعلم انه يدخل<sup>(٤)</sup> في خبر «ان» وحدها اللام من بين سائر اجواتها كقولك<sup>(٥)</sup>: «ان زيدا لقائم»، و«ان زيدا قائم» أنت مخير في الاتيان بها وتركها، [قال:]<sup>(٦)</sup> وانما دخلت اللام توكيدا (للخبر كما دخلت «ان» توكيدا)<sup>(٧)</sup> للجملة<sup>(٨)</sup>.

قال المفسر: هذا الكلام<sup>(٩)</sup> يحتاج الى تقييد وتثقيف<sup>(١٠)</sup>، وان حمل على ما في ظاهره من الاطلاق لم يصح، لان هذه الحروف تنقسم في دخول اللام في اخبارها ثلاثة اقسام: منها ما يجوز دخول اللام في خبره<sup>(١١)</sup> باتفاق، ومنها ما لا يجوز باتفاق، ومنها ما فيه خلاف.

فأما<sup>(١٢)</sup> التي يجوز دخول اللام في خبرها باتفاق فـ «ان» المكسورة المهمزة، وأما التي يمتنع دخول اللام في خبرها باتفاق فأن المفتوحة المهمزة<sup>(١٣)</sup>، وليت، ولعل، [وكان]<sup>(١٤)</sup>. وأما التي فيها خلاف فلكن، فالكوفيون<sup>(١٥)</sup> يميزون دخول «اللام» في خبرها واحتجوا بقول الشاعر: ..... ولكُنني في حبها لكميد<sup>(١٦)</sup>.

(١) في ل، د: لسقوط.

(٢) تنظر المسألة (١٩) في كتاب الانصاف ص ١٦٥.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) كذا في و، والجملة ص ٦٧. وفي ل، د: تدخل.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجملة ص ٦٧: واعلم انه يدخل في خبر ان من بين سائر اجواتها اللام كقولك: ...

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الجملة ص ٦٧.

(٩) في ل: كلام.

(١٠) في ل، د: تثقيف وتقييد.

(١١) في ل: خيرها.

(١٢) في ل: وأما.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في و: والكوفيون.

(١٦) في ل: لعميد. وهو من الطويل، وصدره: يلبومني في حب ليل عراذلي. وهو شاهد لا يعرف له ...

ص ٢٠٩ وابن عقيل ٣٦٣/١ والأشموني ٢٨٠/١ والمغني ص ٢٣٣ والخزاعة ٣٤٣/٤، والشاهد في دخول اللام على

(ويروى: «لعميد») (١) واحتج الفراء وأصحابه على جواز ذلك بحجتين:

أحدهما: إن «لكن» مركبة من أن، ولكن الخفيفة النون، والأصل (٢) عندهم «لكن إن» فمن حيث جاز دخول اللام على [إن] (٣) المفردة جاز دخولها على المركبة.

والحجة الثانية: إن العلة التي سهلت دخول اللام في خبر «إن» موجودة في «لكن» والعلة التي أوجبت دخولها في خبر «أن» إن معنى الابتداء والخبر باق في الجملة لم يطله دخول «إن» بل زاده تحقيقاً لأنها تفيد معنى القسم (٤) فجاز دخول اللام معها كما جاز (في خبر «أن» (٥) وصار المخبر كأنه قد أقسم مرتين على تحقيق الخبر. وليت، ولعل، وكأن قد أبطلن (٦) بدخولهن على الجملة ما كان فيها من الخبر، وصيرته تمنياً ورجاءاً وتشبيهاً. إلا ترى أنك لو قلت: «والله ليت زيدا قائم» لم يصح، لأنك (٧) لم تجر بشيء، فنقسم على صحته، و«أن» المفتوحة قد صيرت الجملة (في حكم المفرد لان الكلام معها يصير كالمصدر و«لكن» لا تبطل ما في الجملة من الخبر كما لا تبطل «إن» وإن أحدثت فيها معنى الاشتراك (٨). وحجة البصريين في امتناعهم من ادخالها على (٩) خبر «لكن» شيئان:

أحدهما: السماع.

والثاني: القياس.

أما السماع، فإن ذلك لا يعرف في كلام ولا شعر، والبيت الذي انشده الكوفيون جار عندهم مجرى الضرورة.

وأما القياس، فإن «لكن» متضمنة معنى الاستدراك بعد النفي لأنها لا تذكر إلا

- (١) سقطت في ل، لأن النسخ ذكر البيت برواية (لعميد).

(٢) في ل، د: وأصلها.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: والعلة التي أوجبت دخولها في خبر إن مع إن الابتداء والخبر باق ولم يطله دخول إن بل زاده تحقيقاً بنبيد معنى

القسم. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: دوتها.

(٦) في و: أبطلت.

(٧) في و: لأنه، والتصحيح من ل، د.

(٨) وردت هذه العبارة في وعى النحو الآتي بعد، والتصحيح من ل، د. «وإن المفتوحة قد صيرت أجملة بمعنى المصدر، وإن

المفتوحة قد صيرت أجملة للخبر كما لا يبطل فإن أحدثت فيها معنى الاشتراك.

(٩) في ل، د: في.

بعد<sup>(١)</sup> نفي ملفوظ به، أو مقدر. فلما صحبت النفي الذي لا يؤكد باللام وإنما يؤكد بالباء في قولك: «ما زيد بقائتم» جرت مجراه.

وإطلاق أبي القاسم: انه يجوز دخول اللام في خبر «إن» المكسورة من غير تقييد وتفصيل غير صحيح أيضا، لان خبر «إن» اذا كان فعلا ماضيا لم يجوز دخول اللام [المؤكد<sup>(٢)</sup> عليه<sup>(٣)</sup>، وحجة سيويه، واصحابه في امتناع ذلك] ان حكم «اللام» أن تكون في اول الكلام. فلما اخرت من اجل دخول «ان» وجب ان لا تدخل الا على اسم أو ما يضارع الاسم كما انها لو كانت مقدمة لما تدخل الا على الاسماء. واحتج الفراء في امتناع ذلك<sup>(٤)</sup> بان قول القائل: «ان عيد الله ليصوم، ولصائم» انه يديم<sup>(٥)</sup> الصيام، والفعل الماضي منقطع، فلم يصلح ان يقع موقع ما يراد به الدوام، والاتصال.

وكان الكسائي وهشام يميزان ذلك على شريطة اضممار «قد»، لان «قد» تقرب الماضي<sup>(٦)</sup> من الحال.

وقال ابو اسحاق الزجاج<sup>(٧)</sup>: يجوز «ان زيدا لقام»<sup>(٨)</sup> على انها «لام قسم» لا «لام» توكيد<sup>(٩)</sup>، واحتج بقول امرئ القيس:

حلفت لها بالله جلفنة فاجر  
لناموا فما ان من حديث ولا صال<sup>(١٠)</sup>

وأجاز الاخفش: «ان زيدا لنعم الرجل»، وتابعه على ذلك الفراء، لان «نعم» لا

(١) في ل، د: مع.

(٢) سقطت في و.

(٣) في و: عليها، والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: يريد، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل: على شريطة اضممار لانها تقرب الماضي. وفي د: على شريطة اضممار قد لانها تقرب الماضي.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل: لقائم.

(٩) في ل: تأكيد.

(١٠) هذه رواية ل، والديوان ص ٣٢. وفي و: حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان حديث ولا صال.

والشطر الثاني في د: لناموا فما ان حديث ولا صال.

والبيت من الطويل والمراد بالفاجر هنا: الكاذب. والصال: الذي يسطلي بالنار. يقول: لما خوتني من السار اقسمت له

كاذبا ان ليس منهم احد الا نالها. وقد استشهد ابن هشام بهذا البيت في المعني ١٧٣/١ على ان القسم اذا اجب بماض متصرف مثبت

فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد جمعا نحو (تالله لقد أترك الله علينا) وان كان بعيدا جيء باللام وحدها كقول امرئ القيس

هذا.

تُصرف، فاشبهت الاسماء، وأجاز الفراء: «ان زيدا<sup>(١)</sup> نعسى ان يقوم» لان «عسى» بمنزلة «نعم» ولا تجوز هاتان المسألتان على مذهب سيبويه. وللكوفيين في هذا المعنى مسائل كثيرة يوافقهم البصريون في بعضها ويخالفونهم في بعضها<sup>(٢)</sup> كرهنا اطالة الكتاب بها. وقول ابي القاسم ايضا: انت مخير في الاتيان بها وتركها ليس بصحيح على الاطلاق حتى يقيد، وذلك ان من النحويين من يرى ان دخول «اللام» في خبر «ان» انما هو بازاء «الباء» في خبر «ما» فاذا قال القائل: «ما زيد قائما» قال<sup>(٣)</sup> المناقض له: «ان زيدا قائم» واذا<sup>(٤)</sup> قال: «ما زيد بقائم» فأكد النفي بالباء قال المناقض له<sup>(٥)</sup>: «ان زيدا لقائم» فأكد الايجاب باللام، وهذا مذهب ابي العباس ثعلب، ومعاذ الهراء<sup>(٦)</sup>. وقال الفراء: انما جاءوا باللام ليفرقوا بين الكلام الذي يكون جوابا، وبين الكلام الذي يستأنف على غير وجه الجواب. تقول: «ان زيدا منطلق» بغير «لام» اذا كنت مستأنفا، و«ان زيدا لقائم» اذا كنت مجيبا لما<sup>(٧)</sup> قد تقدم، فعلى هذين القولين لا يكون المتكلم مخيرا في الاتيان بها وتركها<sup>(٨)</sup>، بل يلزمه ان يأتي بها على كل حال، لانها مفرقة بين معنيين. كما تلزم «اللام» في خبر «ان» المخففة<sup>(٩)</sup> من الثميلة<sup>(١٠)</sup> فرقا بينها وبين «ان»<sup>(١١)</sup> النافية فكذلك<sup>(١٢)</sup> من رأى «ان»<sup>(١٣)</sup> «اللام» تحقق الحال كما ان «السين» و«سوف» تحققان المستقبل، لا يكون المتكلم مخيرا على مذهبه.

ومن النحويين من يرى ان دخول «اللام» على<sup>(١٤)</sup> خبر «ان» ليس على وجه الجواب ولا على وجه الفرق<sup>(١٥)</sup> بين الحال والاستقبال، ولكن على وجه التأكيد للخبر. فعلى هذا

- 
- (١) في ل، د: عبد الله
  - (٢) سقطت في ل.
  - (٣) في و: فان، والتصحيح من ل، د.
  - (٤) في و: فاذا.
  - (٥) سقطت في د.
  - (٦) في و: الفراء، والتصحيح من ل، د.
  - (٧) في ل، د: لكلام.
  - (٨) في ل، د: بين الاتيان باللام وتركها.
  - (٩) في و: الخفيفة.
  - (١٠) سقطت في ل.
  - (١١) سقطت في و.
  - (١٢) في ل، د: وكذلك
  - (١٣) سقطت في و.
  - (١٤) في ل، د: في.
  - (١٥) كذا في و، د. وفي ل: ولا وجه الفرق.

الراي يكون المتكلم<sup>(١)</sup> . مخيرا بين<sup>(٢)</sup> الاتيان بها وتركها كما قال ابو القاسم .  
 وقول ابي القاسم ايضا<sup>(٣)</sup> : ان «اللام» دخلت تأكيدا للخير، و «ان» دخلت  
 تأكيدا للجملة، ليس بصحيح، لان «اللام» و «ان» معا سواء في التأكيد، وقد قال ابو  
 القاسم في الباب الذي بعد هذا الباب : ان اللام كان حكمها ان تكون في صدر الجملة،  
 فاستقبح الجمع بين حرفين مؤكدين<sup>(٤)</sup> . فاللام<sup>(٥)</sup> وانّ سواء في ان كل واحد منهما جواب  
 لقسم<sup>(٦)</sup> مقدر في صدر الجملة، الا ترى انك تقول : «والله لزيد قائم» و «والله انّ زيدا  
 قائم» فانما تؤكد في كلا الحالين الخبر من حيث كان الخبر محتمل<sup>(٧)</sup> الصدق، والكذب واما  
 «زيد» فليس يحتاج الى ما<sup>(٨)</sup> يحقق فيه الاسمية، فاذا لم يصح تأكيد الاسم، وثبت ان  
 التأكيد انما هو للخبر، وكان القسم انما وقع عليه بطل تفريق<sup>(٩)</sup> ابي القاسم بين اللام وانّ،  
 وحصل من ذلك مناقضته لنفسه على ما تراه<sup>(١٠)</sup> .

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : وتقول في العطف : «ان زيدا قائم وعمرا، وعمرو»  
 بالنصب والرفع<sup>(١١)</sup>، ثم ذكر ان<sup>(١٢)</sup> الرفع على ثلاثة اوجه :  
 العطف على المضمّر في «قائم» قال : والاجود في ذلك ان تؤكد المضمّر<sup>(١٣)</sup>  
 والاخر ان تعطفه على موضع «ان» قبل دخولها .

- 
- (١) سقطت في ل  
 (٢) في ل، د : في  
 (٣) سقطت في ل .  
 (٤) ينظر الجمل ص . ٧ .  
 (٥) في ل، د : واللام .  
 (٦) في ل : القسم .  
 (٧) في ل، د : بحتمل .  
 (٨) في و : الى ما هو يحقق .  
 (٩) في و : تقدير، والتصحيح من ل، د .  
 (١٠) كذا في و، د . وفي ل : وحصل من مناقضته لنفسه على تراه .  
 (١١) كذا في الجمل ص ٦٨ . وفي و : ان زيدا قائم وعمرو وعمرا بالنصب والرفع . وفي ل، د : ان زيدا قائم وعمرو وعمرا  
 - - نبع وانصب .  
 (١٢) سقطت في ل .  
 (١٣) كذا في ل، د . والجمل ص ٦٨ . وفي و : ان يؤكد المضمير

والثالث ان ترفعه بالابتداء، وتضمير الخبر، فيكون التقدير «ان زيدا قائم وعمرو قائم» فتضمير الخبر لدلالة ما تقدم عليه<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا الموضع مما تعقبه الناس على ابي القاسم وقالوا: انما هما<sup>(٢)</sup> وجهان: العطف على المضمير<sup>(٣)</sup>، والعطف على الموضع. قالوا: والوجه<sup>(٤)</sup> الثالث الذي زاده هو العطف على الموضع بعينه، لانه يلزم اذا عطف على الموضع ان يضم خبر<sup>(٥)</sup> لأن «قائما» لا يجوز ان يكون خبرا عنهما معا. وعلى هذين الوجهين وجه هذه المسألة كل من تكلم فيها. والذي ينبغي ان يعتذر به لابي القاسم ان يقال: ان عطف الجمل على الجمل نوعان:

أحدهما: ان تكون الجملة الثانية مشاكلة للاولى كقولك: «كان زيد قائما وعمرو خارجا» فتعطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر.

والثاني: ان تكون الجملتان غير متشاكلتين كقولك: «قام زيد وعمرا<sup>(٦)</sup> اكرمه»، فكأن ابا القاسم جعل العطف في احد الوجهين على وجه التشاكل، والاخر على غير وجه التشاكل، وان<sup>(٧)</sup> كان لا بد من اضمار خبر لعمرو في كلا الوجهين. فاذا حمل كلامه على هذا كان له عذر في الوجه الثالث الذي زاده.

## مسألة

وقال في هذا الباب<sup>(٨)</sup>: ونظير هذا العطف قولك<sup>(٩)</sup>: «ما زيد بجبان، ولا بخيل بالخفض (عطفا على «جبان»)<sup>(١٠)</sup>» او «ما زيد بجبان ولا بخيلا» بالنصب عطفا على موضع «الباء»، لانها لو لم تدخل كان الاسم منصوبا، وانشد سييويه:

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٦٨. وفي و: وتضمير الخبر بدلالة ما تقدم عليه. ينظر الجمل ص ٦٨.

(٢) في و، د: هو، والتصحيح من ل.

(٣) في ل، د: الضمير.

(٤) في و: الموضع.

(٥) في ل، د: ان يضم خبرا.

(٦) في ل، د: وعملا.

(٧) في ل، د: فان.

(٨) في ل، د: المسألة.

(٩) كذا في ل، د، والجمل ص ٦٨. وفي و: في العطف تقول.

(١٠) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والجمل ص ٦٨.

مُعَاوِيَ اِنْنَا بَشِرُ فَاسْجَعُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(١)</sup>

قال المفسر: يجوز في هذه<sup>(٢)</sup> المسألة خفض «بخيل»، ونصبه، ورفع. فأما<sup>(٣)</sup> الحفّض فعلى (العطف على)<sup>(٤)</sup> لفظ «جبان»، وأما النصب فعلى موضعه فيعتقد في «ما» انها حجازية، وأما الرفع فعلى موضع «جبان»<sup>(٥)</sup> ويعتقد في «ما» انها تميمية، او على ان ترفعه على خير مبتدا مضمّر كأنك قلت: «ولا هو بخيل» وعلى هذه الالوجه الثلاثة يحمل بيت امرئ القيس:

لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي اِلَى اِهْلِ بَحْرٍ وَلَا مَقْصَرٍ يَوْمًا فَيَأْتِنِي بَقْرٌ<sup>(٦)</sup>

وظاهر كلام ابن القاسم [يوهم]<sup>(٧)</sup> انه يرى رأي قوم من النحويين. زعموا ان «الباء» اذا دخلت في خبر «ما» لم تكن الا حجازية، ولا يجوز عندهم ان تكون تميمية، واحتجوا بأن «ما» التميمية دخولها في الكلام بمنزلة خروجها<sup>(٨)</sup>، لانها لا تعمل شيئا. قالوا: فكما أنه لا يجوز ان تقول قبل دخولها<sup>(٩)</sup>: «زيد بقائم» كذلك لا يجوز: «ما زيد بقائم». ونحن نقول هؤلاء القوم: لا خلاف بيننا وبينكم في أنه يجوز ان يقال: «ما زيد الا قائم» كما قال الله تعالى: «ما هذا الا بشر»<sup>(١٠)</sup>، ونحن لو قلنا: «زيد الا قائم» دون ذكر «ما» لم يجوز. فكما ان دخول «ما» على الجملة جواز دخول «الا» [وذلك لا يجوز قبل دخولها]<sup>(١١)</sup>

(١) من الرافعي نظير الكتاب ٣٤١/١ و٣٥٢ و٣٧٥ و٤٤٨. وقد نسه سيويه الى عفية الاسدي وهو شاعر جاهل اسلامي (تنظر ترجمته في الخزانة ٣٤٣/١) وقد استشهد به المبرد في المنتخب ٣٣٨/٢ و٢٨٧/٣ و١١٧/٤ و٣٧١. والاتباعي في الانصاف ص ٣٣٢. والشاهد فيه جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه. ومعاري منادى مرخم معاوية، واسجع: ارفق، والسجاجة السهولة.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل. وفي د: أما.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل: فعل موضعه. وفي د: وأما الرفع على موضعه.

(٦) من الطويل. ينظر ديوانه ص ١٠٩. يقول: لم يبصر قلبي صر الاحرار ولكنه حزع. يقال: اسيب فلان بكذا فلم يوجد حرا اي صابرا جلدا. وقول: (ولا مقصر) يعني ولا نزع عنها هو عنبه من الجزع والاشفاق فيأتي بق، اي لم استطع الصبر عنهم فاستقر واطمئن. والقر: الاستقرار ويكون القر ايضا كتابة عن الراحة على ان يريد به السرد. وشهد في قوله «ولا مقصر» فانه يجوز فيه الالوجه الثلاثة.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل، د: دخولها في الكلام كخروجها.

(٩) في ل، د: لا يجوز قبل دخولها ان تقول.

(١٠) في ل: كما تعالى. وفي د: كما قائم تعز.

(١١) سورة: مؤسسون، الآية ٢٤

(١٢) سقطت في و.

فكذلك «الباء» يجوز دخولها<sup>(١)</sup> وهذا مما<sup>(٢)</sup> لا جواب لهم عنه، وينحو من هذا احتج عليهم ابو علي الفارسي، وأما البيت الذي أنشده أبو القاسم ففيه خلاف بين النحويين، ويستقول فيه ما يجب عند وصولنا الى شرح الايات ان شاء الله.

## مسألة

واستشهد ابو القاسم على هذه المسألة بقول الله تعالى: «انَّ الله بريء من المشركين ورسولُهُ»<sup>(٣)</sup>، ثم قال: فأما سائر اخواتها فانك تعطف المرفوع على المضمر في الخبر، ولا يجوز عطفه على الموضع، ولا استثنائه، لانها داخلة لمعان سوى الابتداء، من التشبيه، والترجي، والتمني<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هذه الآية احتج بها سيبويه<sup>(٥)</sup> على جواز العطف على موضع «ان» المفتوحة كما فعل<sup>(٦)</sup> ابو القاسم، وذلك عارده<sup>(٧)</sup> قوم على سيبويه، وقالوا: انما يجوز العطف في هذه الآية على الموضع على قراءة<sup>(٨)</sup> الحسن البصري<sup>(٩)</sup>، لأنه قرأ «ان الله بريء من المشركين» بكسر «ين»<sup>(١٠)</sup>، واما من فتح «ان» فلا يجوز العطف على موضعها، كما لا يجوز العطف على موضع «ليت ولعل وكأن» لانها قد غيرت الجملة بأن صيرتها في حكم المصدر كما غيرتها «ليت ولعل وكأن»]. وقال من احتج لسيبويه: ليست «أن» مثل ليت ولعل وكأن<sup>(١١)</sup>، لان هذه الحروف<sup>(١٢)</sup> الثلاثة دخلت على خبر يحتمل الصلح والكذب، فصيرته

(١) في ل، د: فكذلك يجوز دخول الباء معها وان كان لا يجوز قبل دخولها.

(٢) في ل، د: ما.

(٣) سورة التوبة، الآية ٣.

(٤) ينظر الجمل ص ٦٩.

(٥) ينظر الكتاب ١/١٢١ و ٢٨٥، والمقتضب ٤/١١٢ و ٣٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٨، والمفصل لابن يعقوب ٨

٦٨٧، والاشموني وحاشية الصنآن عليه ١/٢٨٧.

(٦) في ل: قال .

(٧) في و: ذلك ورده.

(٨) في ل، د: وقالوا انما يجوز العطف على الموضع في هذه الآية على قراءة . . .

(٩) هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن يسار البصري، كان من سادات التابعين وكبرائهم، وقال ابو عمرو بن العلاء: ما

رايت أفصح من الحسن البصري، ومن الحجاج بن يوسف الثقفي، فقيل له: فأبيها كان أفصح قال: الحسن، تروى مستهل وجب

سنة ١١٠ (وفيات الاعيان ١ ك ٣٥٤ - ٣٥٦).

(١٠) في ل: لانه قرأ: ان الله بكسر ان. وفي د: لانه قرأ ان الله بريء بكسر ان.

(١١) سقطت في و، ل.

(١٢) في ل، د: الاحرف.

كلاما لا يقال فيه: صدق ولا كذب، و «أن» المفتوحة لم تبطل معنى الخبر وان كانت قد صرفت الكلام الى معنى المصدر.

قال ابن جني: والقول فيها قول سيويه، والدليل على [صححة<sup>(١)</sup>] قوله السماع والقياس.

أما السماع فقول جعفر بن عُلبَةَ الحارثي<sup>(٢)</sup>:

فلا تحسبي أني تخشعتُ بعدكم  
لشيءٍ ولا أني من الموتِ أفرقُ  
ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم

ولا انني بالمشي في القيد أخرق<sup>(٣)</sup>

فعطف الجملة من المبتدأ والخبر<sup>(٤)</sup> على قوله: «اني تخشعت» وهو يريد [معنى]<sup>(٥)</sup> «ان» المفتوحة، يدل على ذلك رواية من روى: «ولا أن نفسي يزدهيها وعيدكم». <sup>(٦)</sup>

قال ابن جني: وقد جاء ذلك [ايضا]<sup>(٧)</sup> في التنزيل، قال الله تعالى: «وان هذه امتمكم. امة واحدة وأنا ربكم فاتقون»<sup>(٨)</sup> الا ترى ان معناه: ولأن هذه امتمكم امة واحدة، وأنا ربكم: فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على «أن» وفيها معنى اللام كما تقدم،<sup>(٩)</sup> وهو يريد معنى الابتداء وخبره، ويصرف الكلام الى معنى المصدر [أي]<sup>(١٠)</sup> ولكوني ربكم فاتقون.

(١) سقطت في و.

(٢) في و: الفارسي، والتصحيح من ل، د، وديوان الحماسة للمعزوقي ٤٤٨، وسمط اللالي ١١٠/١. وعلبة هذا هو علبة بن ربيعة بن عبد يغوث، وعبد يغوث هو الشاعر اسير يوم الكلاب، وعلبة شاعر وابنه جعفر بن علبة شاعر، وعمر علبة الى اول دولة بني هاشم (السمط ١١٠/١).

(٣) كذا في و، ل. وفي ديوان الحماسة ٥٥/١:

ولا ان نفسي يزدهيها وعيدكم. . . . .

وفي د: ولا انا ممن يزدهيها وعيدهم. . . . .

ومعنى تخشعت: تكلفت الخشوع. والفرق الخوف. والآخرق. لفعل الرفع بالشيء.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: وعيدهم.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) سورة المؤمنون. الآية ٥٢.

(٩) في ل، د: وهذا.

(١٠) سقطت في و.

ونحوه قوله [تعالى] (١): «ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء» (٣) أي فتستوا.

قال ابو علي الفارسي : فأوقع الجملة المركبة من المتبدا والخبر موقع المنصوب «بأن» ، والفعل اذا (٣) انتصب بأن انصرف القول فيه والرأي الى مذهب المصدر، ومعلوم أن المصدر أحد الأحاد، ولا شبه بينه وبين الجملة .

وقد ترى الجملة التي هي قوله : «وأنا ربكم» معطوفة (٤) على «أن» المفتوحة وعبرتها عبرة المفرد .

قال ابن جنى : ووجدت انا في التتزيل موضعا آخر لم أر ابا علي ذكره ، على سعة بحثه ولطف مأخذه، وهو قوله تعالى : «أعنده علم الغيب فهو يرى» (٥) أي : فيرى . ألا ترى ان الفاء جواب الاستفهام ، وهي تصرف الفعل بعدها الى الانتصاب ، بأن (٦) مضمرة ، وأن (٧) المنصوب بها مصدر في المعنى لا محالة ، حتى كأنه قال : أعنده علم الغيب فرؤيته (٨) كما ان قوله : «فأنتم فيه سواء» أي : [هل] (٩) هناك شركة بينكم فاستواء (١٠) .

قال ابن جنى : فهذا وجه السماع، وأما (١١) وجه القياس الذي لاجله [جاز] (١٢) ما مكناه للخصم وثبتناه في مستهل (١٣) القول [فهو] (١٤) ان «أن» المفتوحة وان لم تكن من مواضع الابتداء فانها على التحقيق والاعتدال (١٥) كما «ان» المكسورة كذلك ، فلما استوتنا في

(١) سقطت في و .

(٢) سورة الروم ، الآية ٢٨ .

(٣) في و: الماء، والتصحيح من ل، د .

(٤) في و: معطوف .

(٥) سورة النجم، الآية ٣٥ .

(٦) في و: فان .

(٧) في ل: فأن .

(٨) في ل: فرأيته .

(٩) سقطت في و .

(١٠) في و، ل: فاستروا . والتصحيح من د .

(١١) في ل: قال وأما .

(١٢) سقطت في و .

(١٣) في و: من مستين القول . وفي ل، د: من مسير نقول . والتصحيح من عندنا لان ما في النسخ المخطوطة تصحيف

ظاهر .

(١٤) سقطت في و .

(١٥) في ل، د: من التحقيق والاعتلاء . ولعل الصواب: والاعتداد .

العمل والمعنى<sup>(١)</sup> وبقاربتنا في اللفظ صارت كل واحدة منهما كأنها اختها.

قال: ويزيد ذلك. وضحنا لك تقول: «علمت أن زيدا قائم» و: «علمت أن زيدا القائم»، فتجد معنى المكسورة بمعنى المفتوحة، وتؤكد في الموضوعين كليهما، قيام زيد، لا محالة، والقيام مصدر كما ترى. نعم وتأتي هنا بصريح الابتداء<sup>(٢)</sup> فتقول: «علمت لزيد أفضل منك» أفلا ترى إلى تجاري هذه<sup>(٣)</sup> التراكيب إلى معنى واحد، ونظر<sup>(٤)</sup> بعضها إلى بعض، وسبب ذلك كله ما ذكرته لك من مشابهة «أن» لأن لفظا وعملا ومعنى.

قال: فإذا كان كذلك سقط اعتراض هذا المتأخر على ما أورده سيبويه وامسقط كلفته عنه.

قال: ويزيد فيما نحن عليه. قوله فيما بعد:

ولا انني بالمشي في القيد أخرق .....

فصار<sup>(٥)</sup> إلى «أن»<sup>(٦)</sup> البتة.

(١) في ل: فلما استوتنا في المعنى. وفي د: في المعنى والعمل.

(٢) كذا في د. وفي و: ويأتي ما هنا بصريح الابتداء. وفي ل: نعم ويأتي ما هنا بصريح الابتداء.

(٣) ل: و: أفلا ترى إلى تجاري هذا.

(٤) في و: ويظهر.

(٥) في ل، د: فعاد.

(٦) سقطت في ل.

## باب الفرق بين إن وأن

قال ابو القاسم: اعلم أن «إن» تكسر في اربعة مواضع، وهي في (١) سائر ذلك مفتوحة، وفصل المواضع الأربعة وهي: ان تكون مستأنفة، وأن تكون في خبرها اللام، وأن تكون بعد القول، وأن تكون في جواب القسم (٢).

قال المفسر: هذا الذي قاله غير صحيح، لأنها تكسر بعد «ألا» التي يراد بها استفتاح (٣) الكلام كقوله تعالى: «ألا إنهم هم السفهاء» (٤) و«ألا إنهم هم المفسدون» (٥)، وكما قال طرفة:

ألا إنني شربت أسوداً حالكا . ألا بجلي من الشراب ألا بجل (٦)

وتكسر بعد «حتى» تقول: «قد قاله القوم حتى أن زيدا يقول» (٧) وأجاز سيويه كرها وفتحها بعد «أما» [فقال] (٨) تقول: «أما إنه ذاهب» و«أما أنه منطلق» فسألت الخليل عن ذلك فقال: اذا قال: «أما أنه [منطلق]» (٩) «فإنه» (١٠) يجعله كقولك «حقاً أنه منطلق» واذا قال «أما إنه منطلق» (١١) فأما بمنزلة «ألا» كأنه قال «ألا انه منطلق» (١٢). وتكسر

(١) سقطت في ل. وهي موجودة في و، د. واجمل ص ٦٩.

(٢) في ل. د: وأن تكون جواباً للقسم. وفي الجمل. وتكسر ان ايضا بعد القسم. ينظر الجمل ص ٦٩-٧٠.

(٣) في و: التي هي استفتاح. والتصحيح من ل. د.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٢.

(٦) من الطويل. ينظر ديوانه ص ٨٩. قوله أسود حالكا يعني كأس المنية وقيل أراد شرباً فاسداً. وقيل أراد السد، وكأنه قال: سقيت سناً ففتني وهذا مثل صبره لفساد ما بينه وبين خيولة وقوله: بجلي أي حسبي وكفائي. والشاهد في البيت كسر همزة أن بعد إلا الاستفتاحية.

(٧) من امثلة سيويه في (باب آخر من ابواب إن). ينظر الكتاب ٤٧٧٨.

(٨) الزيادة من ل. د.

(٩) الزيادة من الكتاب ٤٦٧٨.

(١٠) الزيادة من د. والكتاب ٤٦٧٨.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و، د. وفي ل: فإنه بمنزلة قولك ألا كأنه قال: إلا أنه منطلق. وفي الكتاب ٤٦٧٨: فإنه بمنزلة قوله ألا كأنك قلت. ألا انه ذاهب.

ايضاً بعد «إذا» تقول «مررت به فاذا إنه يقول كذا» حكى ذلك سيويه، وقال: سمعت رجلاً<sup>(١)</sup> من العرب ينشد هذا البيت كما اخبرك به:

وكنْتُ أرى زيداً كما قيل سيّداً إذا إنَّه عبدُ القفا واللهازم<sup>(٢)</sup>

وقال سيويه: فحال «إذا» ها هنا كحالها إذا قلت: «هو<sup>(٣)</sup> عبد القفا واللهازم».

قال: فاذا<sup>(٤)</sup> قلت: «مررت به فاذا أنه عبد»<sup>(٥)</sup> تريد: «مررت به فاذا العبودية واللوم شأنه»<sup>(٦)</sup> كأنك قلت: «فاذا امره العبودية واللوم»<sup>(٧)</sup> ثم وضعت «أن» في هذا الموضوع جاز<sup>(٨)</sup>.

وتكسر «أن» ايضاً<sup>(٩)</sup> بعد «الواو» التي يراد بها الحال. تقول: «رأيتُه شاباً وإنه يومئذ يفخر<sup>(١٠)</sup>» كأنك قلت «رأيتُه شاباً وهذه حاله». وأجاز سيويه فتح «أن» ايضاً وتكون «أن» محمولة على الفعل كأنه قال «ورأيتُ فخره»<sup>(١١)</sup>، وأنشد لساعدة بن جؤية: <sup>(١٢)</sup>

رأتهُ على شيبِ القذالِ وإنَّها تواقع بعلا مرة<sup>(١٣)</sup> وتقيم<sup>(١٤)</sup>

وذكر ان ابا الخطاب، وهو الأخفش الكبير رواه بفتح «أن»، وزعم أنه كذلك سمعه

(١) في و: وقال رجل. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤٧٧١.

(٢) من الطويل وهو من ابيات سيويه التي لا يعرف ما قائل. وقد استشهد به المبرد في المنتخب ٣٥٧٢، وابن عجيل ٣٥٦٨، والاسموني ٢٧٦٨. والشاهد في قوله: إذا انه حيث فيه الوجهان الكسر والفتح، وأرى بمعنى باطن.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٧١: إذا هو...

(٤) في ل، د. والكتاب ٤٧٧١: ولو قلت.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٧١: مررت فاذا أنه عبد.

(٦) كذا في و. وفي ل، د. والكتاب ٤٧٧١: مررت به فاذا العبودية واللوم.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٧١: مررت فاذا امره العبودية واللوم.

(٨) ينظر الكتاب ٤٧٧١.

(٩) كذا في و، د. وفي ل: وتكسر ايضاً ان.

(١٠) في و: يفخر. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤٦٦١. وعبارة سيويه: رأيتُه شاباً وانه يفخر يومئذ.

(١١) في و: يفخر، والتصحيح من ل، د. وعبارة سيويه ٤٦٦١: تقول هذا ابتداء ولم تحمل أن على رأيت وان شئت حملت

الكلام على الفعل ففتحت.

(١٢) شاعر من هذيل جاهلي اسلامي (ديوان الهذليين ١٦٧٨ والسمط ١١٥٨).

(١٣) في و: تارة. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤٦٧١، وديوان الهذليين ٢٢٨١.

(١٤) هكذا روى البيت في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٦٧١. وفي ديوان الهذليين ٢٢٨١:

رأته على فويت الشدا وبها تراجع بعلا مرة وتقيم

من الطويل. والشاهد فيه فتح ان جملا على رأيت والمعنى رأيت انها تواقع بعلا ولو كسرت على القطع جاز.

من اهله<sup>(١)</sup>. فقد تبين لك مما<sup>(٢)</sup> أوردناه أن قول أبي القاسم: انها تكسر في اربعة مواضع. شيء لا يجب ان<sup>(٣)</sup> يعول عليه.

وقد قال أبو بكر بن السراج في الأصول: الف «ان» تكسر في كل موضع يصلح ان يقع فيه الفعل والابتداء جميعاً. قال: وان وقعت في موضع لا يصلح ان يقع فيه إلا أحدهما لم يجز كسرها<sup>(٤)</sup>. وكذلك قال ابو علي الفارسي في الايضاح<sup>(٥)</sup>، وهذا اشبه بأن يكون أصلاً يستمر عليه بالقياس مما قاله ابو القاسم.

فان قال قائل: فلعل أبا القاسم انما امتنع من ذكر هذه المواضع التي زدتها<sup>(٦)</sup> عليه، لأنها كلها راجعة الى معنى الابتداء، فقد اشتمل عليها قوله: [انها]<sup>(٧)</sup> تكسر في الابتداء، قلنا له: وكذلك المواضع التي ذكرها أبو القاسم كلها راجعة الى معنى الابتداء ايضاً. ألا ترى أنه قال: <sup>(٨)</sup> وهذا كله راجع الى معنى الابتداء فينبغي ان لا يذكر شيء منه<sup>(٩)</sup>.

---

(١) ينظر الكتاب ٤٦٢/١.

(٢) ي: و؛ ما، والتصحيح من ل. وفي د. بما.

(٣) في ل: ان لا.

(٤) ينظر الأصول ص ٢٠٠.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: زدتها. والتصحيح من ل. د.

(٧) سقطت في و، د.

(٨) في ل: ألا ترى قد قال. وفي د: ألا ترى أنه قد قال.

(٩) في ل: شيئاً مبه. وفي د: شيء مبه.

## باب الخفض

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان حروف الخفض هذه التي ذكرناها تخفض ما بعدها، ويرتفع<sup>(١)</sup> ما بعد المخفوض بالابتداء. الا ان يدخل عليه عامل غيره تقول من ذلك: «من زيد رسول قاصد» و«لعمرو مال كثير» و«وفي اخيك خصلة جميلة» و«زيد على فراشه»<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير انه كان يجب ان يقول: «على فراشه زيد» فيقدم المجرور، لأنه انما اراد ان يخبرنا ان ما جاء بعد المجرور يرتفع بالابتداء الا ان يدخل عليه عامل، وهذا شيء جرى مجرى السهو.

### مسألة

وقال في هذا الباب<sup>(٣)</sup>: ولا يجتمع<sup>(٤)</sup> على الاسم تعريفان مختلفان<sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: لا يجوز ان يجتمع على الاسم تعريفان متفقان ولا مختلفان<sup>(٦)</sup>، فتخصيصه نفي المختلفين<sup>(٧)</sup> بالذكر لا معنى له، لأنه يوهم من يسمعه<sup>(٨)</sup> انه يجوز في المتفقين، وهو ممنوع على الاطلاق.

(١) في و: وترفع. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٧٤.

(٢) ينظر الجمل ص ٧٤.

(٣) في ل: قال ابو القاسم في هذا الباب.

(٤) في ل، د، والجمل ص ٧٦: ولا يجتمع.

(٥) عبارة كتاب الجمل ص ٧٦: ولا يجتمع على الاسم تعريفان.

(٦) في ل، د: مختلفان ولا متفقان.

(٧) في ل، د: فتخصيصه التعريفين المختلفين.

(٨) في و: سمعه.

## باب حتى في الأسماء

قال أبو القاسم: وأما دخولها على الأسماء المفردة فإن الوجه فيها أن تكون خافضة لها، وربما اجريت مجرى حرف عطف، ولا تقع في الوجهين إلا بعد جمع<sup>(١)</sup>.  
قال المفسر: هذا الأصل الذي أصله أبو القاسم في دخول «حتى» على الأسماء المفردة فاسد، لا يطرد فيه القياس، لأن «حتى» قد تجيء بعد جمع كقولك: «جاء الناس حتى زيدا»، وقد تجيء بعد مفرد كقولك: «سار زيدا حتى الليل»، وقد يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها، وقد يكون غير داخل فيه.  
ومن مسائلها ما يجوز فيه العطف، ومنها ما لا يجوز. ولم يقيد أبو القاسم هذه المعاني، ولا فصلها، ولكنه أرسلها وأهملها، فصار كلامه مختلاً لذلك. والوجه في ذلك أن يقال: [إن]<sup>(٢)</sup> حتى تستعمل على وجهين:

أحدهما: أن يكون ما قبلها ينتهي بما بعدها<sup>(٣)</sup>.

والآخر: أن ينتهي عنده ولا ينتهي به.

فالمضرب الأول الذي ينتهي به الأمر لا يكون<sup>(٤)</sup> إلا بعد جمع، ويلزم أن يكون ما بعد «حتى» فيه من جنس ما قبلها وجزء منه كقولك: «جاء الرجال حتى زيدا»، وهذا الضرب هو الذي يجوز فيه العطف، ويذكر ما بعد «حتى» فيه لتعظيم، أو لتحقير<sup>(٥)</sup>، أو قوة، أو ضعف.

فالتعظيم قولك<sup>(٦)</sup>: «مات الناس حتى الأنبياء»، والتحقير<sup>(٧)</sup>: «شتم الناس السلطان حتى السفهاء»<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر الجمل ص ٧٩.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في و: أن يكون ينتهي ما قبلها بما بعدها. والتصحيح من ل، د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: ألا يكون.

(٥) في و: التعظيم والتحقير.

(٦) في ل، د: كقولك.

(٧) في ل، د: والتحقير كقولك.

(٨) سقطت في ل.

وأما<sup>(١)</sup> الضرب الذي ينتهي الامر عنده، فهو ضد الضرب الاول، لأن ما بعد<sup>(٢)</sup> «حتى» يكون خارجاً مما قبلها، ويكون من غير جنسه، ويكون بعد جمع ويعد مفرد، ولا يجوز فيه العطف كقولك: «سرت [النهار]<sup>(٣)</sup> حتى الليل» و«ان زيدا ليصوم الايام حتى يوم الفطر»، ومن هذا النوع «اضربُ زيدا حتى يرجع الى الحق» و«لا تسلم زيدا حتى يقتل»<sup>(٤)</sup>، أي: «لا تسلم<sup>(٥)</sup> زيدا حتى يبلغ الى هذا الحد، ولكن تداركه قبل ذلك، ونحوه قول الشاعر:

لا يسلّمون الغداة جارهم حتى يزلّ الشرك عن قَدَمِهِ<sup>(٦)</sup>  
ويتركب من «حتى» هذه مسائل مُشكلة ليس هذا موضع ذكرها.

وقال الرّبيعي<sup>(٧)</sup>: حكم ما انتهى الامر عنده ان يكون مجرورا، ولا يقع به الفعل<sup>(٨)</sup>، ولا يدخل فيها قبله. وحكم ما كان معطوفا ان يكون الامر انتهى به لا محالة، لان العطف يوجب شركة الثاني مع الاول. وقد يجوز في المجرور ان يكون مما<sup>(٩)</sup> انتهى اليه الامر الا انه لا دليل في اللفظ عليه، لانه اذا دللتنا على ان فعلك انتهى عند الشيء لم يمتنع مع ذلك ان يكون قد انتهى به كقولك: «ضربت القوم حتى زيد»<sup>(١٠)</sup>، فهذا يحتمل الوجهين.

وأما<sup>(١١)</sup> قولك: «انه ليصوم الايام حتى يوم الفطر» فلا يحتمل ان يكون مما انتهى الامر

به.

(١) في ل: فأما.

(٢) في ل، د: ما بعدما.

(٣) الزيادة من الجني الداخ للمرادي ص ٤٦٩ (تحقيق طه عمن عبد الرحمن)، رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو.

(٤) في ل، د: يقبل.

(٥) في ل، د: لا تسلمه.

(٦) كذا في ل، د، وشرح ديوان الحماسة للثبريزي ١٧٤٨. وفي و:

..... حتى تزول الشرك عن قدمه

والبيت من ابيات ثمانية ذكرها الثبريزي ونسبها الى رجل من بني حمر لم يذكر اسمه وقال: اي لا يسلّمون الجار الى ان يموت فيهم، مدحهم بحسن الحمامة عن الجار، وقوله حتى يزل الشرك عن قدمه فيه قلب والاصل زلت القدم عن الشرك.

(٧) هو علي بن عيسى الربيعي النهوي، البغدادي. شرح كتاب «الايضاح» لابي علي الفارسي وله توالييف في النحو، منها شرح مختصر الجرمي. توفي سنة ٤٢٠ ببغداد (وفيات الاعيان ٢٣٣٣ وبغية الوعاة ١٨٧٢-١٨٢).

(٨) في و: ولا يقع الفعل له.

(٩) في و: ما، والتصحيح من ل، د.

(١٠) هذا في ل، ذ. أما في و فغير: لانه اذا ادللتنا عليه ان فعلك انتهى عند شيء لم يمتنع مع ذلك ان يكون قد انتهى به

كقولك: ضربت القوم حتى زيدا.....

(١١) في و: فأما.

قال: وإذا دخلت «حتى» على «ان» في التقدير فهي بمنزلة الجارة<sup>(١)</sup> المحتملة للوجهين. واما الداخلة على الجملة فهي عاطفة لمعنى<sup>(٢)</sup> الجملة على الكلام الاول، فحكمها حكم ما انتهى الامر به<sup>(٣)</sup>، (ولو حملتها على عطف جملة على جملة لجاز، ولم يوجب ذلك ان المعنى الثاني قد انتهى الامر به)<sup>(٤)</sup>، لانك لم تفصح بوقوع [الفعل]<sup>(٥)</sup> به.

قال ابو الحسن الرماني: «حتى» لانتهاء الغاية كما ان «الى» لانتهاء الغاية الا ان «حتى» وضعت للمضمن<sup>(٦)</sup> وللمصرح به من المنتهى، ووضعت الى «للمصرح به من المنتهى على مقابلة «من»<sup>(٧)</sup> وذلك انه يحتاج الى ما يفرق به<sup>(٨)</sup> بين المعنيين، معنى المنتهى المصرح به، والمنتهى المضمن<sup>(٩)</sup> فوضع لكل واحد منهما علامة، وانفردت «الى» بانها علامة المصرح به لقوته.

ووقع في «حتى» اشتراك لضعف المضمن<sup>(١٠)</sup> فكان استعمالها في مصرحة توطئة [له]<sup>(١١)</sup> فجزتا على هذا في الموضوع<sup>(١٢)</sup>، وتفرغت المسائل منها عن<sup>(١٣)</sup> هذا الاصل فصار متصرف «حتى» على اربعة اوجه: جارة بمنزلة وعلامة للتحقير او التعظيم وناحية للفعل على تأويل «أن» أو «كي». «الى» وحرف من حروف الابتداء.  
قال: فأما كونها جارة ففي الموضوع الذي تدل فيه على النهاية والتصريح كدلالة «الى» كقوله<sup>(١٤)</sup>: «حتى مطلع الفجر»<sup>(١٥)</sup>.

(١) في و: الحالة.

(٢) في و: بمعنى، والتصحيح من ل، د.

(٣) في و: ما انتهى اليه الامر به، والتصحيح من د. وفي ل: ما انتهى الامر.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: للمضمر. والتصحيح من ل، د. جعل ابن مالك في التسهيل ص ١٤٦ غير الصريح مكان المضمن هنا في مقابل الصريح. قال: حتى لانتهاء العمل بجزورها او عنده، وجزورها اما بعض لما قبلها من مفهوم جمع الفهاما صريحا او غير صريح... ونقل المحقق شرحه في الحاشية بانه: هو اي غير الصريح (= المضمن) ما دل على الجمع بغير نلفظ موضوع له نحو ليسجنته حتى حين فمحروور حتى منتهى احيان مفهومه لم يصرح بذكرها.

(٧) في و: ووضعت الى للمصرح به والمنتهى المضمر، فوضع المنتهى على مقابلة من. والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) في و: المضمر.

(١٠) في و: المضمر.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: على هذا الوضع.

(١٣) في و: على، والتصحيح من ل، د.

(١٤) في و: كقولك. والتصحيح من ل، د.

(١٥) سورة القدر، الاية ٥.

وأما الموضع الذي تبدل فيه<sup>(١)</sup> على نهاية التحقير أو التعظيم من غير إفصاح بهما على شركة الثاني والاول في الفعل فهو كقولك: «قدم الحجاج<sup>(٢)</sup> حتى المشاة»: «حجج<sup>(٣)</sup> الناس حتى الامير»، فاحتملت هذا ولم تحتمله «الى»، لان «الى» موضوعة للتصريح<sup>(٤)</sup> بالذكر، وليس في هذا تصريح بذكر تحقير أو تعظيم، وفيه تضمين يوافق موضوع «حتى» فجاز ذلك فيها، ولم يجوز<sup>(٥)</sup> في «الى» لهذه العلة.

قال ابو الحسن: أما احتمالها حذف<sup>(٦)</sup> «أن وكى» ولم تحتمله «الى» فلأن الحذف<sup>(٧)</sup> ضرب من التضمين، وهو يوافق موضوع «حتى» فجاز: «سرت حتى ادخلها» المعنى<sup>(٨)</sup>: «الى أن». و«كلمته حتى يأمرني»<sup>(٩)</sup> بشيء المعنى<sup>(١٠)</sup>: «كبي». وتقول: «سرحت القوم حتى زيد مسرح». فانتهاه الغاية في هذا بالمعنى، ولا تجوز في «الى»، ولو قلت<sup>(١١)</sup>: «سرحت القوم الى تسريح<sup>(١٢)</sup> زيد» لم يجوز<sup>(١٣)</sup>، لانك صرحت بذكر المعنى.

#### مسألة

وقال في [آخر]<sup>(١٤)</sup> هذا الباب في قوله: «أكلت السمكة حتى رأسها». انه يجوز في «رأسها» الحذف، والنصب، ولا يجوز الرفع، لانه لا خبر له<sup>(١٥)</sup>.

قال المفسر: الكوفيون يميزون فيه الرفع على اضمار الخبر وحذفه لدلالة ما تقدم.

(١) في ل: وأما الموضع الذي تبدل فيها.

(٢) في و: ل: الحجاج.

(٣) في ل: د: خرج.

(٤) في و: بالتصريح. والتصحيح من ل: د.

(٥) في ل: ولم يجوز ذلك.

(٦) في و: معنى حرف.

(٧) في و: الحرف.

(٨) في ل: المعنى. وفي د: بمعنى. وفي الكتاب ٤١٣/١: اعلم ان حتى تنصب على وجهين فاحدهما ان تجعل الدخول غاية

لمسبك وذلك قولك: سرت حتى ادخلها كأنك قلت سرت الى ان ادخلها.

(٩) في و: يأمرني. والتصحيح من ل: د. والكتاب ٤١٣/١.

(١٠) كذا في و، ل: وفي د: بمعنى.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل: تصريح.

(١٣) في ل: د: جاز. أقول: لا ازال أرى ان هذه الفقرة تحتاج الى امان النظر لغموضها.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) بنظر أجمل ص ٨٠.

عليه، كأنه قال: «[حتى]»<sup>(١)</sup> رأسها مأكول» أو «حتى رأسها اكلته»<sup>(٢)</sup> ذكره [ابو جعفر بن]»<sup>(٣)</sup> التحاس في كتابه «المقنع».

---

(١) سقطت في و.

(٢) في و: أكله . والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في و.

## باب القسم وحروفه<sup>(١)</sup>

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان «الباء والواو» يدخلان<sup>(٢)</sup> على كل محلوف به. ولا تدخل «التاء» الا على اسم الله<sup>(٣)</sup> عز وجل وحده، ولا تدخل «اللام» الا في التعجب<sup>(٤)</sup>:

قال المفسر: في هذا الكلام تعقب من وجهين<sup>(٥)</sup>:

احدهما<sup>(٦)</sup>: انه أفرد «اللام» بالتعجب وحدها دون «التاء»، وكلاهما فيه معنى التعجب كذلك قال سيويه<sup>(٧)</sup>، ويدل على ذلك قول الله تعالى<sup>(٨)</sup> «تالله انك لفي ضلالك القديم»<sup>(٩)</sup>، وكذلك قول الهذلي:

تالله يبقى على الايام ذو حيدٍ بِمَشْمَخَرٍ به الظيَّان والاسُّ<sup>(١٠)</sup>

ويروى «الله»، وبما يبين معنى التعجب في «اللام» حديث ابن عباس-رضي الله

(١) كذا في ل، د، والجمل من ٨٢. وفي و: باب القسم.

(٢) في ل، د، والجمل من ٨٢: الواو والباء تدخلان.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل: الا على الله.

(٤) ينظر الجمل من ٨٢.

(٥) في و: جهتين.

(٦) في و: احدهما.

(٧) ينظر الكتاب ١٤٣٧ و ١٤٤٤.

(٨) في ل، د: قوله عز وجل.

(٩) سورة يوسف، الآية ٩٥.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١٤٤٧: لله يبقى على الايام... وقد نسه سيويه الى أمية بن ابي عائذ، ولم اجده في شعره المذكور في ديوان الهذليين ١٧٧٧-١٩٤. وقد ذكره السكري برواية النسخ المخطوطة في باب الزبادات منسوبا الى مالك بن نخاله الختاعي عند الكلام على ما نسب له في غير هذا الكتاب (ينظر شرح اشعار الهذليين للسكري ص ١٣٢١). والحمد: جمع حبه مثل حيفض جمع حيفضة، والحجبة: العقدة في ثوب اليرغل. والمشمخر: الجبل الشامخ العالي والظيَّان ينسجن البره والاس: الريحان ومنابتها الجبال وحزون الارض. وانما ذكرهما اشارة الى ان اليرغل في خصص فلا يمتاح الى الاسهال ليعصا. والبيت من البسيط، واستشهد به على ان التاء فيها معنى التعجب.



قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير انه يوهن انه لا يعوض من حروف<sup>(١)</sup> القسم الا الف الاستفهام خاصة وليس كذلك، لان العوض من حروف<sup>(٢)</sup> القسم ثلاثة اشياء: «الف الاستفهام» في نحو قولك<sup>(٣)</sup>: «آلله لتخرجن»<sup>(٤)</sup> [وقرأ بعض القراء: «ولا نكتم شهادة آلله»<sup>(٥)</sup> و«هاء التنبيه» في نحو قولك: «اي ها الله»<sup>(٦)</sup>، وقطع الف الوصل في [نحو]<sup>(٧)</sup> قولك: «وأفألله»<sup>(٨)</sup>، وذكر [ايضاً]<sup>(٩)</sup> ان كل مقسم به اذا حذفت منه الحرف الجار نصبته باضمار فعل كقولك: «الله لاخرجن»<sup>(١٠)</sup>، وللعرب في هذا ثلاث لغات: منهم من ينصب كما قال على معنى: «اعاهد الله»، ومنهم من يخفض ويضم الجار، ومنهم من يرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر أضمير مبتدؤه.

### مسألة

قال في هذا الباب: وبما لا يكون<sup>(١١)</sup> من القسم الا مرفوعاً قولهم: «أيمن الله لافعلن ذلك»<sup>(١٢)</sup>، والفه الف وصل الا انها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن، كذلك يقول سيويه. ثم قال: واستدل على ذلك بقول بعضهم: «إيمن الله» بكسر الالف ولو كانت الف قطع لم تكسر<sup>(١٣)</sup>.

قال المفسر: كذا وقع في النسخ، ولو كانت الف قطع [لم تكسر]<sup>(١٤)</sup>، والصواب: ولو كانت الف جمع لم (تكسر) لان الف الجمع لا تكسر<sup>(١٥)</sup>، وهذا [هو]<sup>(١٦)</sup> وجه الرد على

(١) في ل، د: حرف.

(٢) في ل، د: حرف.

(٣) في و: في قوله.

(٤) سقطت في و.

(٥) سورة المائدة، الآية ١٠٦.

(٦) في و: ايها الله. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١٤٥/٢.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في و: يا الله. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١٤٥/٢.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) ينظر الجمل ص ٨٤.

(١١) في ل: وبما يكون.

(١٢) الزيادة من ل، د، والجمل ص ٨٥.

(١٣) ينظر الجمل ص ٨٥، والكتاب ٢٧٣/٢.

(١٤) سقطت في و، د.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) سقطت في و.

الفراء، لانه زعم انها<sup>(١)</sup> جمع «يمين»<sup>(٢)</sup> فرد عليه البصريون بان قالوا: لو كانت الف جمع لم تكسر، لان الف الجمع لا تكسر<sup>(٣)</sup>، وانما تحيىء مفتوحة نحو: أفلس، وأكلب، وأحمال، وأزمان. وأما الف القطع فانها تكون مكسورة ومفتوحة ومضمومة وساكنة، وفي «ايمين» ثمانى لغات، ذكر ابو القاسم بعضها وهي: أيمين الله، وأيم الله بفتح الهمزة، وايمينُ الله وإيمُ الله بكسر الهمزة، وليمنُ الله- باللام- ومُنُ الله بضم الميم والنون، ومِ الله، ومُ الله بيمين مفردة مضمومة ومكسورة، وهذا ايضا مما يدل على انها كلمة مفردة، ولو كانت جمع «يمين» لم يميز فيها ذلك.

ومن الحجة لسببويه في ان الفها الف وصل سقوطها في قولهم: «ليمن الله» في الكلام الفصيح كقول عروة بن الزبير<sup>(٤)</sup> حين قطعت رجله: «ليمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت أخذت لقد ابقيت»<sup>(٥)</sup> هكذا رواه أهل الحديث موصول الالف، وأما قول الشاعر:

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندرى<sup>(٦)</sup>  
فليس فيه دليل قاطع، لان الشاعر اذا اضطر وصل «الف القطع» وقطع «الف الوصل».

ومن حجة الفراء قول زهير:

فتجمع ايمين منا ومنكم بمقسمة تمور بها اليماء<sup>(٧)</sup>  
والبصريون يرون<sup>(٨)</sup> [أن]<sup>(٩)</sup> هذه ليست التي يقسم بها، واحتج الفراء أيضاً بأنه لا

(١) في ل: ان ايمنا.

(٢) تنظر المسألة (٥٩) في الانصاف ص ٤٠٤-٤٠٩.

(٣) سقطت في د.

(٤) هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي، احد الفقهاء السبعة بالمدينة وأبوه احد الصحابة العشرة المبشرة، وقد اصابته الالكة في رجله وهو بالشام عند الوليد بن عبد الملك فقطعت رجله في مجس الوليد. توفي سنة ٩٣ وقيل ٩٤ (وفيات الاعيان ٤١٩٢-٤٢١).

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي وفيات الاعيان ٤٢٠/٢: وايم الله لئن أخذت لقد ابقيت، ولئن ابتليت لطلما عافيت.

(٦) كذا في و. وفي ل، د: وأما قول الشاعر ليمن الله ما ندرى فليس... والبيت من الطويل وقد استشهد به سببويه

١٤٧٢ و ٢٧٣ ولم ينسبه. وقد نسب ابن هشام في مغني اللبيب ١٠٧/١ وابن منظور في اللسان (تين) الى نصيب، والشاهد به حذف الف ايمين لانها الف وصل. ومعنى نشدتهم: سألتهم.

(٧) من الوافر، ينظر ديوانه ص ٧٨، وكتاب الانصاف ص ٤٠٥. ومعنى فتجمع ايمين منا ومنكم: تحلفون وسحلف.

بمقسمة: موضع اخلف عند الاصناء. تمور: تسيل. وعمل الاستشهاد باليت قوله: «ايمين» فانه جمع يمين.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في و.

يعرف في الاسماء المفردة «أفعل» وإنما تأتي هذه الصيغة<sup>(١)</sup> للجمع، وهذا ايضا ليس فيه دليل قاطع، لانهم قد قالوا «أسنمة» وهو [اسم]<sup>(٢)</sup> موضع، قال زهير:

ضحوا قليلا قفنا كئيبان أسنمة  
ومنهم بالقسوميات معترك<sup>(٣)</sup>

وقد حكى أيضا «أذرح»، وهو اسم موضع. قال ذو الرمة:

فشد اصار الدين ايام أذرح ورد حروياً قد ليقن الى عقر<sup>(٤)</sup>

ويروى لعنترة<sup>(٥)</sup>:

فإن يك عزاً في قضاغة ثابت<sup>(٦)</sup> فإن لنا برحوخان وأسقف  
كائب شهياً<sup>(٧)</sup> فوق كل كتيبة لواء كظل الطائر المتصرف<sup>(٨)</sup>

واحتج القراء ايضا بأن «الف الوصل» لا تفتح انما تكون مكسورة، او مضمومة. واحتج البصريون بما ذكره ابو القاسم. والقولان متكافئان عند كثر النحويين:

### مسألة

ذكر ابو القاسم في هذا الباب ان حروف القسم أربعة<sup>(٩)</sup>، وذكر ابن السراج وغيره انها خمسة، وزادوا فيها «من» مكسورة الميم ومضمومة، وذكر ان «من» لا تضم ميمها الا في القسم<sup>(١٠)</sup>. فيقولون: «من ربي لا فعلن» و«من ربي انك لأشرب»، وكذا حكى<sup>(١١)</sup> سيبويه

(١) ي: و: الصفة. والتصحيح من ل. د.

(٢) الزيادة من ل. د. والانصاف ص ٤٠٨.

(٣) كذا في ل. د. والديوان ص ١٦٦ برواية الاصمعي ما الرواية الأولى للبيت في الديوان ص ١٦٥ فهي: ونرسوا ساعة في كلب أسنمة. . . . . وفي و: ضحوا قليلا قفنا من كسر أسنة . . . والبيت من السبط. ولكنان: اكداص الرمل. والقسوميات: اسم موضع.

(٤) كذا في ل. د. والديوان ص ٢٧٣. وفي و: متى قد أصد الدين ايام أذرح . . . . . والبيت من الطويل. والاصار: الحبل القصير. وأراد بالعقر المصنع.

(٥) هو عنترة العسي، من اصحاب المغنقات (نظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٧١٨-١٧٥ وخزانة الادب ١٦٣).

(٦) كذا في الديوان ص ٥٢. وفي و: غالب. وفي ل. د.: في فؤابة غالب.

(٧) كذا في الديوان ص ٥٢. وفي النسخ المخطوطة: تزجي.

(٨) البيت من الطويل. وروحان جبل قريب من شكاظ، وأسقف موضع بالندية. والمتصرف: المتفنب.

(٩) ينظر الجمل ص ٨٢

(١٠) ينظر الاصول ٣٤٤/١-٣٤٥

(١١) سقطت في ل.

وقال: «لا يدخلونها في» (١) غير «ربي» (٢).

وذكر ابو القاسم ان (٣) في «عوض» لغتين، ضم «الضاد» وفتحها، وذكر المازني انها تكسر ايضا، وذكر ابو القاسم انه من اسماء الدهر، وذكر يعقوب (٤) ان «عوض» صنم كان لبكر بن وائل.

---

(١) كذا في الكتاب ١٤٥/٢. وفي النسخ المخطوطة: مع.

(٢) ينظر الكتاب ١٤٥/٢.

(٣) سقطت في ن.

(٤) هو ابو يونس. يعقوب بن سحاق المعروف بسن السكيت. روى عن الاصمعي وابي عبيدة والفراء. من كتبه: اصلاح المنطق، وكتاب الالفاظ وكتاب في معاني الشعر. ارتدت القلب والاسمال. توفي سنة ٢٤٤هـ (وفيات الاعيان ٤٣٧/٥-٤٤٤).

## باب ما لم يسم فاعله

قال أبو القاسم في هذا الباب: فاذا<sup>(١)</sup> كان الفعل غير متعد إلى مفعول لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله. عند أكثر النحويين، لأنك إذا حذف فاعله لم يبق ما يقوم مقامه، وذلك قولك: «خرج عمرو» و«ضحك محمد» و«قعد بكر»<sup>(٢)</sup> لا يجوز رده إلى ما لم يسم فاعله، وقد اجازته بعضهم. على اضمحار «المصدر» وهو مذهب سيويه، فيقول: (قعد، وضحك، كأنه قال)<sup>(٣)</sup>: «قعد القعود»، و«ضحك الضحك»، لأن الفعل يدل على مصدره<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: أكثر النحويين من البصريين والكوفيين لا يجيزون أن يصاغ فعل ما لا يتعدى من الأفعال صيغة فعل ما لم يسم فاعله، والذي نسب إلى سيويه من اجازته [له]<sup>(٥)</sup> ليس بمشهور عنه، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس<sup>(٦)</sup> في كتابه «المقنع» وقال: هذا القول غلط على سيويه، وذكر أن الفراء والكسائي وهشام اجازوه، فقالوا: إذا قلت: «جلس عبد الله» ثم بنيت<sup>(٧)</sup> لما لم يسم فاعله قلت: «جلس»، وزعم الكسائي وهشام أن في «جلس» مجهولاً مضمراً<sup>(٨)</sup>، وفسر أبو العباس ثعلب قول الكسائي وهشام: «أن فيه مجهولاً» فقال: أراد أن الفاعل لما حذف اسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه مما هو سوى المفعول به<sup>(٩)</sup>. يعني المصدر أو الوقت أو المكان. فلم يعلم أيها هو المقصود، لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع به. كذا حكى أبو الحسن بن كيسان عن ثعلب في تفسير مذهب هشام والكسائي.

(١) كذا في و. وفي ل، د: واذا. وفي الجمل من ٨٩: فان.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: خرج محمد وضحك عمرو وقعد بكر. وفي الجمل من ٨٩: خرج محمد وضحك بكر وقعد

عمرو.

(٣) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والجمل من ٨٩.

(٤) ينظر الجمل من ٨٩.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: بنيت.

(٨) في ل: لا مضمراً.

(٩) سقطت في ل.

وكان الفراء يزعم في قوله: «جلس» وما أشبهه ان الفعل فارغ لا شيء فيه<sup>(١)</sup>. قال ابو جعفر بن<sup>(٢)</sup> النحاس: فقبيل له: وهل يخلو الفعل من فاعل؟ فقال: اذا شرطت اسقاط الفاعل. وقلت: لا تسمه. وجب ان لا يكون في الفعل ذكر اذ سقط فاعله، وكذلك كان يقول في «ضرب ضربا»: انه لا شيء مضمري في «ضرب»، وكذلك «قعد قعودا» تعدى، أو لم يتعد. وكان الكسائي يعتقد في هذا كله ان فيه ضميرا مجهولا، والا شبه (في هذا)<sup>(٣)</sup> المن أجازة ان يضم «مصدر الفعل»، فيقيم مقام الفاعل المحذوف، لان الفعل يدل على مصدره كما قال ابو القاسم.

وأما زعم<sup>(٤)</sup> الفراء: انه فارغ لا ضمير فيه، فانه خطأ، وقد احتج المانعون من جواز هذا بأن قالوا: الفعل يدل على مصدره<sup>(٥)</sup>، فلا فائدة في اضماره، ولا في اظهاره، فرد عليهم من اجاز هذا بان قال<sup>(٦)</sup>: قد اجاز النحويون اقامة المصدر مقام الفاعل في الافعال المتعدية اذا عدم المفعول [به]<sup>(٧)</sup> وكان المصدر منعوتا او محودا أو معرفا<sup>(٨)</sup>، فاجازوا «ضرب يزيد الضرب»، و«سير يزيد سير شديد». قال الله تعالى: «فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة»<sup>(٩)</sup>، فكما جاز ان يقام المصدر في هذه [المسائل]<sup>(١٠)</sup> مقام الفاعل- وان كان الفعل قد دل عليه واعنى عنه- كذلك يجوز «جلس الجلوس» و«قعد القعود»، ولا فرق بينهما<sup>(١١)</sup>. ويؤكد جواز هذا ان الموجب لاقامة المصدر مقام الفاعل انما هو عدم المفعول به، وهذه العلة بعينها موجودة في «جلس» و«قعد». واحتجوا [ايضا]<sup>(١٢)</sup> بان قالوا: هل معنى قولنا: «جلس زيد» الا انه قد فعل جلوسا وأحدثه، فاذا كان هذا معنى الكلام والغرض فيه، فما الذي يمنع من ان يقال: «فعل الجلوس» و«فعل القعود»؟ كما أن قولنا: «ضرب يزيد الضرب» انما معناه: فعل يزيد الضرب. قالوا: والمفعول ليس يرتفع بانه أوقع به فعل، كما ان الفاعل في صناعة العربية ليس يرتفع بانه اوقع شيئا، أو أحدثه<sup>(١٣)</sup>، انما يرتفع كل واحد منها بالحديث عنه، واسناد الفعل اليه، فيجب على هذا ان يرتفع كل ما (أسند الفعل اليه أو)<sup>(١٤)</sup> حدث عنه من مصدر، أو ظرف سواء كان الفعل متعديا أو غير متعد.

(٨) في و: معروفا. والتصحيح من ل، د.  
(٩) سورة الحاقة، الآية ١٣.  
(١٠) سقطت في و.  
(١١) سقطت في ل، د.  
(١٢) سقطت في و.  
(١٣) في ل، د: وأحدثه.  
(١٤) سقطت في ل، د.

(١) في و: معه.  
(٢) سقطت في ل.  
(٣) سقطت في ل.  
(٤) في و: وأما ما زعم.  
(٥) في ل: المصدر.  
(٦) في ل، د: قالوا.  
(٧) سقطت في و.

والتفريق بين المتعدى وغيره<sup>(١)</sup> في هذا لاوجه له<sup>(٢)</sup>. قالوا: ولو ان ملكا، أو نظيره ممن له امر، أو نهي عهد ألا يجلس أو ألا يضحك وقتا من الاوقات<sup>(٣)</sup> لغرض له في ذلك دون ان يسمي جالسا، أو ضاحكا لجاز ذلك، ولم يمتنع.

### مسألة

قال أبو القاسم: وإذا كان الفعل مما يتعدى<sup>(٤)</sup> الى مفعولين رفعت الاول منها وأقمته<sup>(٥)</sup> مقام الفاعل، وتركت الاخر منصوبا على حاله وذلك قولك: «أعطي زيد درهما» رفعت «زيدا»، لانه مفعول لم يسم فاعله، ونصبت «الدرهم» لانه<sup>(٦)</sup> مفعول ثان فبقي على أصله. وان شئت قلت: نصبت، لانه تعدى اليه فعل مفعول هو بمثلة الفاعل، وهو قول سيويه<sup>(٧)</sup>. وتقريبه على المتعلم ان تقول<sup>(٨)</sup>: نصبت، لانه خبر ما لم يسم فاعله، وليس هذا من الفاظ البصريين ولكنه تقريب على المتبدى<sup>(٩)</sup>.

قال المفسر: اذا قلت: «أعطي زيد درهما» فلا خلاف بين النحويين في ان العامل في «زيد» فعل المفعول، وهو «أعطي». وأما العامل في «الدرهم» ففيه تنازع بين النحويين وخلاف. فمذهب سيويه: ان العامل فيه فعل المفعول الذي لم يسم فاعله. وذهب قوم الى ان العامل فيه فعل الفاعل المحذوف. قالوا: لأن اصل المسألة «أعطي عمرو زيدا درهما» فكان «أعطي» هو العامل في المفعولين جميعا، فلما حذف الفاعل ارتفع «زيد» بأعطي المصوغ للمفعول، وبقي «درهم» على ما كان عليه، وحجتهم: ان «زيدا» لاحظ له في الفعل انما الفعل لغيره، فكيف يصح ان يعدى<sup>(١٠)</sup> فعله الى «الدرهم»، وهو لم يفعل شيئا،

(١) في ل. د: وغير المتعدى.

(٢) في و: في هذه الاوجه ان قالوا. وفي ل. في هذه الاوجه له. والتصحيح من د.

(٣) في ل: في وقت من الاوقات.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٨٩: وإذا كان الفعل يتعدى.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٨٩: فأقمت.

(٦) في و: بأنه. والتصحيح من ل. د. والجمل ص ٩٠.

(٧) ينظر الكتاب ١٩٨.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة وفي الجمل ص ٩٠: يتول.

(٩) ينظر الجمل ص ٨٩ و ٩٠.

(١٠) في و: يتعدى.

وانما دفع اليه «الدرهم» غيره، والصحيح مذهب سيويه<sup>(١)</sup>. وهذا الذي قالوا<sup>(٢)</sup> خطأ، ويدل على ذلك شيان:

أحدهما: انه لاختلاف بين النحويين ان المفعول في هذه المسألة ونحوها قد أنزل منزلة الفاعل في الحديث عنه، ولولا ذلك لم يرفع ولا غير له الفعل ولبقى منصوباً<sup>(٣)</sup> على حاله. فكما شبه بالفاعل (في الحديث عنه)<sup>(٤)</sup>، وأعرب باعرابه<sup>(٥)</sup> كذلك شبه [به]<sup>(٦)</sup> في ان عدى فعله الى مفعول كما يعدى فعل الفاعل<sup>(٧)</sup>، فصار قولنا: «اعطي زيد درهماً» بمنزلة قولنا: «ضرب زيد عمراً» ولو امتنع [المفعول]<sup>(٨)</sup> في هذه المسألة من ان يتعدى فعله الى مفعوله، لان الفعل ليس له، لامتنع ارتفاعه ايضاً والحديث عنه، لان الفعل ليس له. فكما جاز احدهما جاز الاخر<sup>(٩)</sup>. ويدل على صحة قول سيويه أنا نجد افعالاً مصوغة للمفعول مخصوصة به<sup>(١٠)</sup>، لاحظ فيها للفاعل كقولهم: «بُهِتَ الرجل» و«نُفِسَتِ المرأة» [ولدا]<sup>(١١)</sup> كما نجد افعالاً مصوغة<sup>(١٢)</sup> للفاعل<sup>(١٣)</sup> [لاحظ فيها للمفعول]<sup>(١٤)</sup> كقولهم: «جلس زيد» و«ظُرِفَ عمرو». فدل هذا على ان باب المفعول الذي لم يسم فاعله أصل قائم بنفسه، فانه<sup>(١٥)</sup> وان كان منقولاً فقد حدث له بالنقل حكم آخر غير حكمه الاول لا ينفك من احد هذين الامرين. ويدل ايضاً على صحة قول سيويه: ان العامل في «الدرهم» على مذهب موجود في المسألة، وعلى مذهب من خالفه ليس بموجود فيها، انما فيها<sup>(١٦)</sup> دليل عليه. ومن المحال ان يسقط عامل ويبقى عمله، وحكمه قد ارتفع، وصار الحكم لغيره، وانما يبقى

(١) في ل: وهو الصحيح مذهب سيويه.

(٢) في ل: قالوه.

(٣) في و: وبني الدرهم منصوباً.

(٤) سقطت في د.

(٥) في ل: بان اعرب اعرافه. وفي د: في ان اعرب اعرابه.

(٦) سقطت في و.

(٧) في و:

(٨) سقطت في و.

(٩) في و: فكما جاز لاحدهما جاز للاخر.

(١٠) كذا في د. وفي و: موضوعة للفعل مخصوصة به. وفي ل: موضوعة للمفعول مخصوصة به.

(١١) الزيادة من د. ينظر غنار الصحاح (نفس).

(١٢) في و، ل: موضوعة

(١٣) في و، د: للمفعول. والتصحيح من ل.

(١٤) سقطت في و

(١٥) في ل. د: أو أنه.

(١٦) في و: هو وفي د: فيه والتصحيح من ل.

حمله بعد سقوطه اذا كان حكمه باقيا لم يذهب بذهابه . واجتج المخالفون لسيبويه بان قالوا: ههنا الباب منقول من باب الفعل المتعدي، واستدلوا على ذلك بقول العرب: «قد يبيع زيد»<sup>(٦)</sup> و«سوير خالد». فصححوا «الواو» ولم يقبلوها «ياء»، كما قبلوها في «سيد» و«ميت» قالوا: فدل ذلك على انه منقول من «ساير» و«بايع». ولو كان المفعول الذي لم يسم فاعله اصلا غير منقول لوجب ان يقال: «بيع»، و«سير». كما ان «عور» و«صيد» واجتوروا، واعتنوا، لما صححت حروف العلة فيها ولم تحتل<sup>(٧)</sup> [دل]<sup>(٨)</sup> ذلك على انها منقولة من «اعور»، و«اصيد»، و«مجاوروا»، و«تعاونوا» وليست بأصول.

ونحن نجيبهم عن<sup>(٩)</sup> هذا بجوابين مقنعين:

أحدهما: ان نقول لهم: ما الذي تنكرون من ان يكون امتناعهم من ان يقولوا: «سير»، و«بيع» كراهية منهم ان يلتبس فوعل بفعل، كما كرهوا اعلال «التزوان»، و«الغليان» كراهية منهم ان يلتبس فعلان بفعال فلا تكون العلة في تصحيح «ببيع وسوير» ما قلتم.

والجواب الثاني: انا نوافقهم على ان باب المفعول الذي لم يسم فاعله منقول من باب الفاعل مغير عنه، وهو عندنا الصحيح لا ننازعهم<sup>(١٠)</sup> فيه، ثم نقول لهم: هل يوجب نقل الشيء عما كان عليه (ان يتغير حكمه الاول، ويحدث له حكم ولا يجب. فان اعترفوا بان حكم المنقول يتغير عما كان عليه)<sup>(١١)</sup> رجعوا الى قولنا، وقلنا لهم: ما الذي أوجب تغير «زيد» من قولنا: «اعطي زيد درهما» عن حكمه الاول<sup>(١٢)</sup> (ولم يوجب تغير «الدرهم»). فان قالوا: ان<sup>(١٣)</sup> انتقال الشيء من حال الى حال لم يوجب تغير الحكم الاول<sup>(١٤)</sup>. لزمهم ان لا يغيروا المبتدأ والخبر عن [حالهما]<sup>(١٥)</sup> اذا دخلت عليهم<sup>(١٦)</sup> «كان»، و«ان» و«اخواتها» و«ظننت» و«اخواتها».

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: لم يتعد. والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: على.

(٥) في و: لا تتراعم. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في د.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و، ل: عليه. والتصحيح من د.

وكذلك يجب لأدوات النقل، وهي «المهمزة، والتشديد، والباء» ألا تحدث حكماً غير الحكم الذي كان قبلها، وينبغي أن لا تتغير أحكام الأفعال بتغير صيغها.

وليت شعري، ما الذي أوجب لأحد الاسمين في «اعطي زيد درهما» ان يتغير حكمه بتغير صيغة الفعل، ولا يتغير حكم «الدرهم» وقد وجدنا المفعول يعمل مع وجود الفاعل في قولنا: «اعطيت زيدا درهما». الا ترى ان «الدرهم» معمول لزيد، لانه الاخذ له، وكذلك<sup>(١)</sup> قال الفارسي: ان «الدرهم» في هذه المسألة مفعول مفعول. فاذا كان المفعول يعمل مع وجود الفاعل [العامل]<sup>(٢)</sup> فيه، فكيف لا يعمل مع عدمه. ولا سيما<sup>(٣)</sup> وقد اقيم مقام فاعله، وحدث عنه كما يحدث عن فاعله، وجعلت الجملة معتمدة عليه كما كانت معتمدة على الفاعل.

فعلى هذين الوجهين يدور كلام النحويين في هذه المسألة<sup>(٤)</sup>. فولد ابو القاسم قولاً ثالثاً، وقال: تقريبه على المتعلم ان تقول: نصبته، لأنه خبر ما لم يسم فاعله. ثم خشي أن يتعقب عليه كلامه، فقال: وليس هذا من ألفاظ البصريين<sup>(٥)</sup>، ولكنه تقريب على المتعلم<sup>(٦)</sup>. ولست أعلم شيئاً في هذا من التقريب<sup>(٧)</sup>، لأنه اذا كان خبر ما لم يسم فاعله كما اختار فالعامل فيه «اعطى»، وهو مذهب سيبويه<sup>(٨)</sup>.

والاقرب الى فهم المتعلم ان يقال له: انه مفعول ثان فيكون قد انتظم المذهبين<sup>(٩)</sup> جميعاً، مع ان ذكر الخبر ها هنا فيه اشكال، لان الغالب على عادة النحويين ان لا يستعملوه الا فيما كان داخلاً على مبتدأ. ولو كانت المسألة: «ظنَّ زيدٌ منطلقاً لكان أشبه بأن يسمى خبراً، ويلزم من سمي هذا خبراً ان يجعل لما لم يسم فاعله خبرين اذا قال: «اعلم زيدٌ عمراً خارجاً»، وهذا [كله]<sup>(١٠)</sup> تكلف لا يحتاج اليه.

ومما يبين ايضاً استحالة قول من خالف سيبويه في هذه المسألة ان نسألهم عن

(١) في ل. د: ولذلك.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل. د: لا سيما.

(٤) في و: في هاتين المسألتين. والتصحيح من ل. د.

(٥) في ل: وليس هذا اللفظ البصريين.

(٦) في ل: المبتدئ.

(٧) في ل. د: ولست اعلم اي شيء في هذا من التقريب.

(٨) ينظر الكتاب ١٩٧-٢٠.

(٩) في و: المذهبان. والتصحيح من ل. د.

(١٠) الزيادة من ل. د.

قولنا<sup>(١)</sup>: «ظنَّ زيد متطلقاً»، فإن زعموا أن العامل في «منطلق» فعل الفاعل المحذوف، على رأيهم، قلنا لهم: فقد عدتيم «الظنَّ» في هذه المسألة إلى مفعول واحد، وصار فعل الفاعل عاملاً في الاسم الواحد، وفعل المفعول عاملاً في الاسم الثاني، وكل واحد من الاسمين<sup>(٢)</sup> مفتقر إلى الثاني. وإذا كان فعل المفعول هو العامل فيها [معاً] كان<sup>(٣)</sup> «الظنَّ» متعدياً إلى مفعولين على باب المعلوم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في و: قوله .

(٢) في ل: الاسم .

(٣) الزيادة من ل، د .

(٤) سقطت في د .

## باب من مسائل ما لم يسم فاعله

قال ابو القاسم في هذا الباب: وتقول: «ضرب يزيد على الحائط ضربتان». لما خقضت «الحائط» بعلی، رفعت الضريتين، وقوى الرفع فيهما لتحديدتهما، والنصب جائز<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: الموجب لرفع «الضريتين» في هذه المسألة اشتغال «الحائط» بعلی، واشتغال «زيد» بالباء، ولو سقط الجار من احدهما لانتصبت<sup>(٢)</sup> «الضريتان». وسكوت ابي القاسم عن ذكر اشتغال «زيد» بالباء يوهم أنّ «زيدا» لا حكم له، ولا اعتبار في هذه المسألة فوجب ان يُنبّه عليه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر في الجمل ص ٩٢.

(٢) في و: لانتصب.

(٣) كذا في د. وفي و: لا حكم له، والاعتبار في هذه المسألة يوجب ان يسه عبه. وفي ن. لا حكم له ولا اعتباره في هذه المسألة فوجب ان يسه عبه.

## باب اسم الفاعل

قال [ابو القاسم] (١) في هذا الباب، وهو يتكلم في (٢) اسم الفاعل الذي يراد به ما مضى: فان عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسما جاز في المعطوف (٣) الخفض، والنصب كقولك: «هذا ضارب زيد وعمرو» (٤) عطفا (على «زيد») (٥)، و«هذا ضارب زيد وعمرا» تنصبه باضمار فعل تقديره: ويضرب عمرا، أو ضرب عمرا (٦).

قال المفسر: الخفض والنصب جائزان في هذه المسألة كما قال، غير ان المضمرب يجب ان يكون فعلا ماضيا، كأنه قال: وضرب عمرا. وأما ما أجازته من اضمار فعل مضارع فإنه لا يجوز الا ان يكون في الكلام دليل على الاستقبال أو الحال كقولك: «هذا ضارب زيد أمس، وعمرا غدا، أو الان» فيجوز ذلك (٧)، فان عرى من دليل على غير الماضي لم يجز.

### مسألة

وقال في هذا الباب: واذا (٨) ثبت اسم الفاعل، وهو بمعنى الحال، أو الاستقبال أو جمعه (٩) كان لك فيه وجهان: اثبات النون، وحذفها. فإذا ثبت النون (١٠) لم يكن فيما بعدها (١١) الا النصب، لأنها لا تجتمع مع المضاف اليه (١٢)، وذلك قولك: «هذان ضاربان زيدا غدا»، و«هؤلاء مكرمون عمرا الساعة». ولك حذف النون من الثنية والجمع. فإذا

(١) الزيادة من ل.

(٢) في و: عل

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٦: المحفوض.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٦: هذا ضرب زيد وعمرو أمس.

(٥) سقطت في ل. وهي موجودة في د، والجمل من ٩٦. وفي و: عل لفظ ريد.

(٦) ينظر الجمل من ٩٦.

(٧) في ل، د: ونحو ذلك.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٩. فإذا.

(٩) كذا في و، ل. وفي د، والجمل من ٩٩: وجمعه.

(١٠) في و: اثبت النون. والتصحيح من ل، د، والجمل من ٩٩.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٩: لم يكن مدهما.

(١٢) سقطت في ل.

حذفتهما كنت مخيراً في خفض ما بعدها على الإضافة، ونصبه: على ان لا<sup>(١)</sup> يقدر حذف التون لمعاينة<sup>(٢)</sup> الإضافة، ولكن للتخفيف<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: انما يكون<sup>(٤)</sup> حذف التون والنصب اذا كان في اسم الفاعل الف ولام بقولك: «هذان الضاربا<sup>(٥)</sup> زيدا»، و«هؤلاء<sup>(٦)</sup> الضاربون<sup>(٧)</sup> عمرا»، واذا لم تكن في اسم الفاعل الف ولام، وحذفت التون لم يجر الا الحذف. واطلق ابو القاسم كلامه، ولم<sup>(٨)</sup> يفرق بين الامرين، فصار القارئون لكتابه يزيدون في طرّة الكتاب<sup>(٩)</sup>: فاذا حذفتهما وفي اسم الفاعل الف ولام. وذلك<sup>(١٠)</sup> مما يصح به الكلام. وانما وجب سقوطها مع الالف واللام خاصة لأن الالف واللام بمعنى «الذي»، وما بعدهما صلة فها، فتحذف التون معها كما تحذف من صلة الذي في نحو قوله:

أبني كُليب ان عمي اللذا قتلا الملوك. وفككا الاغلالا<sup>(١١)</sup>.  
وقول ابي فراس ممام بن غالب الفرزدق<sup>(١٢)</sup>:  
فان<sup>(١٣)</sup> الذي حانت بفلج دملؤهم  
هم القوم كل القوم يا أم خالد<sup>(١٤)</sup>

ونظيره من القرآن: «والمقيمي الصلاة»<sup>(١٥)</sup>، وأما قوله تعالى: انكم لذائقو العذاب

- 
- (١) سقطت في د.  
(٢) في و: معاينة الإضافة. والتصحيح من ل، د، والجمل من ١٠٠.  
(٣) ينظر الجمل من ٩٩ و ١٠٠.  
(٤) في ل، د: يجوز.  
(٥) في و: الضاريان. والتصحيح من ل، د.  
(٦) سقطت في ل، د.  
(٧) في و: الضاريون. والتصحيح من ل، د.  
(٨) في ل، د: فلم.  
(٩) في و: فصر القارئون لكتابه في طرّة الكتاب. والتصحيح من ل، د.  
(١٠) في ل، د: ونحو ذلك مما...  
(١١) من الكامل وهو للاختلاف التخليقي، شاعر اسلامي (ينظر ديوانه من ٣٨٧). وقد استشهد به سيبويه ٩٥٨ على حذف التون من اللذين تخفيفاً لطول الاسم بالصلة. واستشهد به ايضا البرد في المنتضب ١٤٦٤.  
(١٢) في ل، د: وقول الفرزدق.  
(١٣) كذا في و. وفي الكتاب ٩٦٨: وان. وفي ل، د، والمنتضب ١٤٦٤: ان.  
(١٤) لم اجدهذا البيت في ديوان الفرزدق. وقد نسب سيبويه ٩٦٨ الى اشهب بن رميلة واستشهد به على حذف التون من اللذين استخفا، والدليل على انه اراد به الجمع قوله: دملؤهم. وفلج: موضع بعينه كانت فيه وقعة. وهو من الطويل. وقد نسب البرد في المنتضب ١٤٦٤ الى اشهب هذا.  
(١٥) سورة الحج، الآية ٣٥.

الاليم<sup>(١)</sup>» فمخفوض لا يجوز فيه النصب، لتعري [اسم]<sup>(٢)</sup> الفاعل من الالف واللام  
الموجين<sup>(٣)</sup> للنصب، ولا خلاف في ذلك.

---

(١) سورة الصافات، الآية ٣٨.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: الموجين.

## باب الامثلة<sup>(١)</sup> التي تعمل عمل اسم الفاعل

ذكر في هذا الباب الامثلة الخمسة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي: «فعل»، و«فعل»، ومفعال، وفعل، وفعليل». ثم قال: وفي «فعل»<sup>(٢)</sup> اختلاف وسيبويه يجريه مجرى هذه الامثلة. قال الشاعر [في «فعل»]<sup>(٣)</sup>:

حذر أموراً لا تضرير وأمن ما ليس منجيه من الأقدار<sup>(٤)</sup>  
قال المفسر: المتفق على اعماله من هذه الامثلة: فعول وفعل، ومفعال، والمختلف فيه «فعليل وفعل». ولا اعلم السبب الذي أوجب ان يذكر الاختلاف في «فعل» ولم يذكر الاختلاف في «فعليل» والامر فيها سواء، وأما<sup>(٥)</sup> سيبويه فذكر انها قد اجريا مجرى «فعل»، و«فعل»، ومفعال. قال: وذلك قليل<sup>(٦)</sup>. وأنشد في فعل<sup>(٧)</sup> هذا البيت الذي انشده ابو القاسم، وأنشد ايضا للبيد<sup>(٨)</sup>:

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٠٥: فعيل. بدل عل صحة ما في النسخ المخطوطة بيت الشاهد الاتي بعد هذه العبارة.

(٣) الزيادة من النسخ المخطوطة.

(٤) ينظر الجمل ص ١٠٥.

وهذا البيت من الكامل. وقد استشهد به سيبويه ٥٨١ على نصب امور بحذر لانه تكثير حذر، ولم يذكر قائله. قال الاعلم: «وقد خولف سيبويه في تعدي فعل وفعليل لانهم بناء ان لا يتعدى كطير وأشر وكريم ولينم، وسيبويه رحمه الله لا يراعي موافقة ساء ما لا يتعدى اذا كان منقولا من فاعل متعدي للتكثير وهو القياس مع اثنائه بالشاهد وان كان قد رد عليه استشهاده بالبيت وجعل مصنوعا ونسب الى ابي الحسن الاغتشى، وزعمه الراد عنه انه قد سألتني سيبويه عن تعدي فعل فوضعت له: حذرا امورا لا تخاف مصنوعا ونسب الى ابي الحسن الاغتشى، وزعمه الراد عنه انه قد سألتني سيبويه عن تعدي فعل فوضعت له: حذرا امورا لا تخاف وان كان هذا صحيحا فلا يضر ذلك سيبويه لان القياس بعصه وقد ثبت في بعض ما رأيت تزيد اخيل بن مهلهل الطائي بيتا في تعدي فعل وهو قوله:

أتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرميلين لها فديد

فقال: مزقون عرضي كما ترى واجراه مجرى مزقين وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع. وقد استشهد بهذا البيت في المنتقب ١١٦٢ وابن عقيل ١١٤٢، والاشموي ٢٩٨٢

(٥) في ل، د: فأما.

(٦) ينظر الكتاب ٥٧٨.

(٧) في و: مثل. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في و. وفي ل، د: وأنشد ايضا في ذلك وهو للبيد.

او مسحل شنج عضادة سمحج بسرايتها ندب له وكلوم<sup>(١)</sup>  
 وذهب الى ان «شججا» بمعنى «مشنج»<sup>(٢)</sup>، وان «عضادة» منصوبة [به]<sup>(٣)</sup> نصب  
 المفعول به. وقال ابو عمرو الجرمي والمازني والاصمعي وابو عمرو بن العلاء: «عضادة»  
 نصب<sup>(٤)</sup> على الظرف، وذكر<sup>(٥)</sup> ان قوله: «حذر امورا» بيت صنعه ابن المقفع. وقال ابو  
 عثمان المازني: اخبرني ابو يحيى اللاحق<sup>(٦)</sup> قال: سألني سيويه: هل تحفظ بيتا في تعدى  
 «فعل» فعملت له هذا البيت. وانشد سيويه في تعدى «فعل» قول<sup>(٧)</sup> ساعدة بن جؤية:

حتى شأها قليل موهناً عمل      باتت طرابا ويات الليل لم ينم<sup>(٨)</sup>

وقال<sup>(٩)</sup> المنكرون لذلك: لا حجة في هذا البيت، لانه اراد بالكليل البرق  
 الضعيف، وهو فعيل من: كل يكمل، وليس مما يتعدى الى مفعول به، وانما<sup>(١٠)</sup> نصب  
 «موهنا» على الظرف لا على انه مفعول به [وليس في تعديه الى الظرف حجة، انما الحجة في  
 تعديه الى مفعول به]<sup>(١١)</sup>، واحتجوا بأن «فعلا وفعيلا» قد اطرد فيهما ان يبنيا من الافعال غير

(١) كذا في الكتاب ٥٧/١. وفي الديوان من ١٢٥: أو مسحل شنج عضادة. . قال محقق الديوان: «في أكثر المصادر  
 سحل شنج، والبيت من شواهد سيويه أورده على أن عضادة منصوب بشنج نصب المفعول به وقال بعضهم أنه انتصب على  
 الظرف لا على المفعول». وفي النسخ المخطوطة

أو مسحل شنج عضادة سمحج      بسراية ندب لها وكلوم

والبيت من الكامل. وقد نسب الاعلم الى ابن الاحرار. والمسحل الفعل من الحمرة، والشنج الملازم، والعضادة الناحية،  
 والمسحح الاثنان الطويلة الظهر، والسراة اعل الظهر ووسطه، والندب آثار الجراحات واحدها ندبة، والكلوم الجراحات واحدها  
 كلم. يقول: انه ملازم لآتائه ولشدته وصلابته قد لازمها وقبض الناحية التي بينها وبينه ولم يحجزه عن ذلك رعمها وعضها.

(٢) في و: يشنج. والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل، د: منصوبة.

(٥) وذكروا في ل، د.

(٦) هو أبان بن عبد الحميد من لاحق بن عفر مولى بني رقاش. نقل للراية كتاب كلبلة ودمنة فجعله شعرا لسهل حفظه  
 عليهم (تنظر اختياره في ص ٧٣ ج ٢٠ من الاغانى طعة بولاق).

(٧) في ل: قال.

(٨) من السبط. ينظر ديوان الهدليين ١٩٨/١، والكتاب ٥٨/١. وقد استشهد به سيويه على نصب الموهن بكليل لانه بمعنى  
 مكل مغير منه لمعنى الكثير. قال الاعلم: «والمعنى على مذهب سيويه انه وصف حمارا وأتانا نظرت الى برق مستطير ذال على الغيث  
 بكل الموهن بروقه وتوالي لماته كما يقال أتعت ليلك اي سرت فيه سيرا حثيثا متعنا متواليا، والموهن وقت من الليل فشاها ذلك البرق  
 اي ساقها وأزعجها من موضعها الى الموضع الذي كاد منه الرق فانت طربة اليه مشتلة نحوه».

(٩) في و: قال. والزيادة من ل، د.

(١٠) في ل، د: دائما

(١١) سقطت في و

المتعدية كقولك: أشرف فهو أشرف، وبطر فهو بطر، وكذلك شريف، وظريف، وكريم ونحو ذلك. وهذا الذي قالوه لا يلزم سبويه، لأنه لم يجز<sup>(١)</sup> ذلك في كل «فعل» إنما اجازته في «فعل»، وفعيل» المبنيين من الأفعال المتعدية مثل «حذير» من «حذر» و«رحيم» من «رحم» و«عليم» من «علم» وذكر مع ذلك<sup>(٢)</sup> أنه قليل في الكلام.

وقد جاء «فعل»<sup>(٣)</sup> متعديا في شعر لا مطعن فيه لطاعن، وهو قول زيد الخيل الطائي<sup>(٤)</sup>:

ألم اخبركسا خبرا أتاني ابو الكساح<sup>(٥)</sup> جدًا به السعيدُ  
أتاني انهم مَرْقُونَ عَرْضِي جحاشُ الكرملين لها<sup>(٦)</sup> فديد<sup>(٧)</sup>  
وفي بيت ساعدة بن جؤية يمكن ان يجعل<sup>(٨)</sup> «كليل» بمعنى «مكل» كما قيل<sup>(٩)</sup>:  
«عذاب اليم» بمعنى: «مؤلم».

فيتنصب «الموهن» حيثئذ على أنه<sup>(١٠)</sup> مفعول به كأنه أراد: ان<sup>(١١)</sup> اليرق بكل الموهن، ويتعبه بكثرة<sup>(١٢)</sup> لمعانه فيه وتفريقه لظلامه كما يقال: أتعبت ليلك بالسهرة، ونهارك بالصوم، وكما قال جرير: (١٣)

(١) في ل. د: لا يلزم لأن سبويه لم يجز...

(٢) في ل: وذكر ذلك مع.

(٣) في و: فعيل. والتصحيح من ل. د.

(٤) هو زيد بن مهلهل الطائي. قدم على رسول الله (ص) في وفد طي، فأسلم وسماه رسول الله (ص) زيد الخير (تنظر ترجمته في الخزانة ٤٤٨٢ ومقدمة ديوانه ص ٥ وما بعدها صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي).

(٥) في و: الكساح. والتصحيح من ل. د. والديوان ص ٤٢.

(٦) في ل: جحاش الكرم ليس خا.

(٧) من الواقر (ينظر الديوان ص ٤٢ والخزانة ٤٥٦٣). ومرقون جمع مرقى سالفة مازق من المرق وهو شق الشيء، وعرض الرجل بالكسر جانبه الذي يصونه من نفسه وحسه، وجحاش جمع ححش وهو ولد الحمار، والكرمليز بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي، والقديد الصوت يريد أنهم عنده منزلة الجحاش التي تنبئ عند ذلك الماء. وقد ذكر شرح الألفية البيت الثاني من هذين البيتين (ابن عقيل ١١٥٢ والأشعوري ٢٩٨٢ وابن هشام في أوضح المسالك ٢٥٤٢) مستشهدين به على استعمال صيغة المألغة (مرقون) فأنها نصت مفعولا به وهو قوله (عرضي).

(٨) في ل. د: ويمكن ان يجعل كليل في بيت ساعدة من جؤية.

(٩) في و: قال.

(١٠) في و: معنى.

(١١) في و: دق. والتصحيح من ل. د.

(١٢) في و: وينفيه لكثرة

(١٣) هو جرير بن عطية بن حديفة الحنظلي. وكان يكنى انا حنزة وهو من فحول شعراء الاسلام (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٧٤/١-٣٨٠ وخزانة الأدب ٣٧١-٣٧٤).

أجحفتم<sup>(١)</sup> جحف الخزير فتمتم<sup>(٢)</sup> وبنو صفة ليهم لا يجع<sup>(٣)</sup>  
وقال أيضا جرير<sup>(٤)</sup>:

لقد<sup>(٤)</sup> بُئنا يا أم غيلان في السرى  
وغمت وما ليل المطي بنائيم<sup>(٥)</sup>

وأما قولهم: ان «عضادة» منصوب على الظرف فإنه غير صحيح، لأنه يضعف معنى البيت ويفسده.

والذي قاله سيويه أصح لمعنى الشعر، لأن قبله:

حرف تخونها<sup>(٦)</sup> السفار كأنها بعد الكلال مستم<sup>(٧)</sup> محجوم<sup>(٨)</sup>

فشبه ناقته في نشاطها بحمار وحشي يلاعب أتاناً، فهو بعضها، وهي تعضه فقد شج عضادتها، وهي جانبها، وأثرت هي في ظهره. ويكون على رأي من جعل «عضادة» ظرفاً قد شبه ناقته بحمار راقد بجانب حمارة قد تشنج وانقبض فيفسد المعنى، ويبطل الذي اراده الشاعر من التشبيه.

ووقع في كتاب الفارسي: «بسرائها نذب له وكلوم».

(١) في النسخ المخطوطة: أكثرتم. والتصحيح من الديوان ص ٣٤٥.

(٢) من الكامل. وصفية المذكورة فيه هي صفة بنت عبد المطلب أم الزبير، والخزير دقيق يعصد (تنظر حاشية محقق الديوان ص ٣٤٥). وجحف الشيء يحجفه جحفاً قشره. والجحف والمجافة أخذ الشيء واحترافه والجحف شدة الجرف والجحوف الثريد يبقى في وسط الجفنة. قال ابن سبته: واجحفة أيضاً ماء اليد وجمعها جحف (ينظر اللسان مادة جحف). والشاهد في البيت قوله: ليهم لا يجع.

(٣) في ل. د: وكما قال.

(٤) سقطت في ل.

(٥) من الطويل (ينظر ديوانه ص ٥٥٤). والبيت من شواهد سيويه ٨٠/١ وقد استشهد به على الأختار عن الليل باليوم

اتساعاً وبجازاً والمعنى وما المطي بنائيم في الليل. وهو من شواهد المرد في مقتضيه ١٠٥٣ و ٣٣٧/٤.

(٦) في ر: يئدساها. والتصحيح من ل. د. والرواية الثانية في ديوان لبيد ص ١٢٤. أما الرواية الأولى فيه فهي: حرف أضمر

بها...

(٧) في ل. مصد.

(٨) من الكامل. والحرف الناقه الشديدة وقيل هي الضامرة الصلصلة (ينظر اللسان مادة حروف). والسفار السفر وتخونها: تنقصها بعد الكلال أي بعد الأعيان، والفترير مسموم: محل هائج يجس عن الضراب. والمحجوم مأخوذ من قوهم ححمت العبر إذا جعلت على فمها ححماً وذلك إذا هاج للضرب، وبجحاء شيء يجعل في مقدمه انب العبر كمي لا يعص عند بجحاه.

## باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

قال في هذا الباب: والوجه الحادي عشر أجازة سيويه وحده<sup>(١)</sup>، وهو قولك: «مررت برجل حسن وجهه» بإضافة حسن إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى المضمر المعائد على الرجل، وخالفه جميع الناس في ذلك، من البصريين، والكوفيين، وقالوا: هو خطأ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام قد جمع الكذب والخطأ، لان هذه المسألة لم يميزها سيويه كما زعم، وإنما قال: وقد<sup>(٣)</sup> جاء في الشعر «حسنة وجهها» شبهوه بحسنة الوجه، وهو رديء، وأنشد للشماخ<sup>(٤)</sup>:

أمن دمنتين عرَّج<sup>(٥)</sup> الركبَ فيهما  
بحقل الرخامي قد أنى لبلادها<sup>(٦)</sup>  
أقامت على ريعيها جارتنا صفا  
كميتا الاعالي جوتنا مُظلامها<sup>(٧)</sup>

(١) لم ترد هذه الكلمة في عبارة الجمل ص ١١١. وهي موجودة في النسخ المخطوطة.

(٢) ينظر الجمل ص ١١١.

(٣) في و: قد. والزيادة من ل. د. والكتاب ١٠٧٨، والعبارة فيه هي: وقد جاء في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه وذلك رديء لانه بالماء معرفة كما كان بالالف واللام وهو من سبب الأول كما انه من سبب بالالف واللام.

(٤) هو مهقل بن ضرار الذبلي، شاعر مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام، (تنظر ترجمته في السطح ص ٥٨ والخزانة ص ٢٦٨).

(٥) كذا في النسخ المخطوطة، وديوان الشماخ ص ٣٠٧. وفي الكتاب ١٠٧٨: عرَّس.

(٦) كذا في الديوان ص ٣٠٧. وفي النسخ المخطوطة والكتاب ١٠٧٨ وشرح الشواهد للعبني ١٧٣: قد عفا ظلامها. وقد

اشار محقق الديوان الى هذه الرواية وفيها يأتي بص عبارتته: ... قد عفا ظلامها الحماسة الصرية، وشرح الفصل. ومعجم البلدان، ومعجم ما استمعهم. ومعجم الموامع (ويجبه «محقل» نالفاً تصحيف) والمقاصد النحوية للعبني. ولعل الصواب ما في الاصل، لان هذا الجزء الاخير من البيت سبأني نهاية لعجز البيت (٤) في كل النسخ قال الغدادي بعد ان روي البيت على رواية الاصل: «وقد روي كثيراً (قد عفا ظلامها) وهذا غير صواب لانه يتكرر مع ما بعده. (حزارة الادب ١٩٨٢) ص ١٥١.

(٧) من الطويل. والدمية بكسر الدال ما بقى من آثار الدار. وفيها معنى عليها. واخقل التراج الطيب. والرخامي شجر،

والمراد محقل الرخامي هنا موضع. وأن معناه. حان. واللام في سلامها: ثلاثة أي قد حاك سلامها. وشارنا صفا كلام اصلي فاعل أقامت وأراد به الإلتصاق. والصفا الخيل. وكسبتا الاعمال صفة جارنا. أي شفيدنا حمرة الاعالي. وحدثنا مصطلحاً صفة ثابته أي مسودتا موضع الاصطلاء، والثار وهو الأسفل. والشاهد في البيت خبر حيرناه وهو صفة مشبهة المنصف أي صبي الموصوف.

فذكر سيبويه<sup>(١)</sup> كما ترى انه انما جاء في الشعر خاصة<sup>(٢)</sup>، وذكر انه ردىء. فكيف يتوهم عليه انه اجازته.

وقوله ايضا: ان جميع البصريين والكوفيين خالفوه. كذب، بل اكثر اصحاب سيبويه موافق له فيما قال، وقد حكى الكوفيون «مررت برجل حسن وجهه» بنصب الوجه، و اضافته الى ضمير الرجل، وانشدوا في ذلك:

أُنعِثها اني من نُعائِها كُوم الذرى وادقة سرّاتِها<sup>(٣)</sup>  
فاذا<sup>(٤)</sup> كان هذا مستعملا لم يلزم من قولنا: «مررت برجل حسن وجهه» اضافة الشيء الى نفسه، لان الوجه اذا جاز نصبه مع اضافته الى ضمير «الرجل» صار بمنزلة «مررت برجل ضارب غلامه» فيكون في «حسن» يرجع الى «رجل» كما<sup>(٥)</sup> في «ضارب»، فيقال حينئذ: «مررت برجل حسن وجهه» باضافة «حسن» الى «وجهه» كما يقال: «مررت برجل ضارب غلامه»، ويكون في «حسن» ضمير في حال الحذف كما كان في حال النصب على قياس «ضارب غلامه» و «ضارب غلامه»، فلا تقيح المسألة على هذا التأويل من جهة اضافة الشيء الى نفسه [وانما يقبح ويستحيل من جهة<sup>(٦)</sup> اجتماع الشيء ونقيضه]<sup>(٧)</sup> لان اضافة «الوجه» الى ضمير الرجل توجب ان يكون الحسن للوجه غير منقول عنه الى الرجل. والاضمار في «حسن» يوجب ان يكون منقولا الى الرجل فيصير الحسن منقولا (اليالرجل)<sup>(٨)</sup> غير منقول في حال واحدة، وكذلك ظهور<sup>(٩)</sup> الضمير المثني في «جونتا» [بظهور علامة التثنية]<sup>(١٠)</sup> يوجب ان تكون «الجونة» منقولة عن «المصطفى» الى «الجارتين»،

(١) سقطت في د.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) في النسخ المخطوطة: سرّاتِها. والتصحيح من اللسان مادة (نعت) و(ودق). والفصل لاس بعشر ٨٨٦، والاشموني ١٧٣. وهو غير مسويب في اللسان. وقد نسه العيني في شرح الشواهد ١٧٣ الى عمرو بن لحي بالحاء المهملة التيمي وأحسبه قد وهم في هذا لان المراجع التي بين يدي لم تذكر شاعرا بهذا الاسم انما المذكور فيها هو عمر بن لجا التيمي (ينظر الشعر والشعراء ٥٧٠/٢ والسقط ٩٦٧/٢ والاغانى ٦٩٨ والخزانة ٣٦٠/١ والاعلام للزركلي ٢٢٠/٥). والضمير في انعتها يرجع الى النوق. والنعات جمع ناعت اي واصف. وكوم منصوب على المدح وهو جمع كوما، وهي عطيمة السام والذرى جمع ذروة بثلاث الدال المعجمة وهي اعل الشيء، والمراد بها هنا السنام. والشاهد في وادقة فاته صفة مشبهة من ودقت السرة اذا دنت من الارض لفرط السمن نعت المضاف الى ضمير الموصيف وعلامة النصب الكسر في سرّاتِها.

(٤) في ل. د.: وادا.

(٥) في ل. د.: كما كان.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) في و: ضمير والتصحيح من ل. د.

(١٠) سقطت في و.

واضافة «المصطلى» الى ضمير «الجاريتين» يوجب ان تكون «الجونة» غير منقولة، وهذا تناقض<sup>(١)</sup>، ولهذا قال سيويه: انه ردى<sup>(٢)</sup>، ولم يستحل عنده من جهة اضافة الشيء<sup>(٣)</sup> الى نفسه كما استحال عند غيره، ولاجل هذا مثله بحسنة وجهها، ولم يمثل بحسن وجهه، ليين بتأنيث الصفة أن فيها ضميرا يرجع الى الموصوف، لان الصفة اذا كانت لسبب<sup>(٤)</sup> الشيء ولم تكن محضة [له]<sup>(٥)</sup> لم تجر على الموصوف بها في تذكير ولا تأنيث، ولا تثنية ولا جمع. ألا ترى انك تقول: «مررت بأمرأة حسن ابوها» فتذكر الصفة وهي قد جرت على مؤنث حين كانت لسببها<sup>(٦)</sup>، وكذلك تقول: «مررت بأمرأتين حسن ابواهما»، فلا تثنى الصفة وان كانت قد جرت على مؤنث مثنى. فاذا كانت الصفة محضة للموصوف، ولم تكن لسببه قلت: «[مررت] (٧) بأمرأة حسنة»، و «برجل حسن» و «بأمرأتين حسنتين»<sup>(٨)</sup> و «برجلين حسنين» فأنت الصفة بتأنيث موصوفها، وثبتيها [بثبتيه]<sup>(٩)</sup>. فلما مثل سيويه بحسنة وجهها، واستشهد بقول الشماخ «جونتا مصطلاهما»<sup>(١٠)</sup> علم<sup>(١١)</sup> انه لم<sup>(١٢)</sup> يستبح المسألة من أجل اضافة الشيء الى نفسه كما قال ابو القاسم ومن رأى رأيه، وانما استبحها من أجل اجتماع الشيء ونقيضه.

فان قلت: ومن اين زعم الاخرون ان قبحها من اجل<sup>(١٣)</sup> اضافة الشيء الى نفسه لا من اجل ما ذكرت، فالجواب: انهم [انما]<sup>(١٤)</sup> قالوا ذلك، لانهم اعتقدوا ان «الوجه» لا ينصب اذا كان مضافا الى ضمير الموصوف، وانه اذا اضيف الى ضميره لم يكن الارتفاع، وقد علم ان القائل اذا قال: «مررت برجل حسن وجهه» يرفع «الوجه» لم يكن الحسن الا للوجه، وانما يتقل الحسن الى الرجل اذا أزيل «الضمير» من «الوجه» واضمر في «حسن». فلما رأوا «حسنا» قد اضيف الى «الوجه»، و«الوجه» قد اضيف الى «الضمير» صار الحسن للوجه يعود<sup>(١٥)</sup> الضمير الى موضعه، ولزم من ذلك اضافة الشيء الى نفسه، فلما حكى الكوفيون انه [قد]<sup>(١٦)</sup> سمع النصب [في الوجه]<sup>(١٧)</sup> مع ذكر الضمير لزم ان يكون في «حسن»

(١٠) ينظر لكتاب ١٠٧٨

(١١) في و. عل والتصحيح من ل. د.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل. د. حبة.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل. د. نوعونة

(١٦) الزيادة من ل. د.

(١٧) سقطت في و.

(١) في ل. د. متناقض.

(٢) ينظر الكتاب ١٠٧٨

(٣) في ل. شي.

(٤) في و: سب.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل. من سب.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في و.

ضمير آخر عائد الى الموصوف بمنزلة: «مرتت برجل ضارب غلامه»، وصار الكلام مستحيلا من الجهة الاخرى التي ذكرنا<sup>(١)</sup>. وكلا الوجهين مفسد للمسألة، وكان ابو العباس المتيزذ ومن وافقه يقولون في قول الشماخ: «جوتنا مصطلاهما» ان الضمير المثني يرجع الى «الإعالي» لا الى الجارتين، لان الاعالي انما جمع على [جهة]<sup>(٢)</sup> الاتساع والمجاز، وانما هو في الحقيقة «الاعليان» لان الجارتين لا تكون لهما اعالي كثيرة وانما هو بمنزلة قولهم: «رجل عظيم المناكب». وانما له منكبان، وبمنزلة قول الراجز: «بشنج موثر الانساء»<sup>(٣)</sup>، وانما له نسيان. قال ابن درستويه: والذي قاله ابو العباس اردا بما أنكر على سيبويه<sup>(٤)</sup>، لانه جعل ضمير الاثنين<sup>(٥)</sup> عائدا على جماعة<sup>(٦)</sup>، ولانه أضاف «الجوتين» الى مضاف<sup>(٧)</sup> الى ضمير الجارتين، وانما «الجوتان» صفة للجارتين، فكان يجب ان يرجع الضمير الى الجارتين فلا بد له من ان يزعم انه<sup>(٨)</sup> حمله على المعنى لان<sup>(٩)</sup> «الاعالي» في المعنى<sup>(١٠)</sup> من سبب «الجارتين» اذا كانت الالف واللام فيهما عوضا من ضمير «الجارتين».

(١) في ل، د: ذكرناها.

(٢) الزيادة من ل.

(٣) في و: شنج موثر الانساء. وفي ل: شنج موثر الانساء. والتصحيح من د. يزيد ما في نسخة د قول امرئ القيس:

سلم الشظى على الشوى شنج النساء

له حبيبات مشرفات على الفال

ينظر ديوانه شقيب ابن الفضل ابراهيم، ط ٢ ص ٣٦. والانساء جمع النساء: عرق من الورك الى الكعب، الفه مقلبة عن واو لقومهم: سوان في تثنيته. وقيل انها مقلبة عن الباء لقومهم: نسيان (ينظر اللسان مادة نسا).

(٤) في ل: بما انكره سيبويه.

(٥) في ل، د: ضمير اثنين.

(٦) في ل: الجماعة.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و، ا، ن. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و، لا على.

(١٠) في و، والمعنى.

## باب التعجب

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان «كان» تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر اخواتها، لاتساعهم فيها؛ ولانها اصل في كل فعل وحدث، وذلك قولك: «ما كان أحسن زيدا»، ثم قال: «ما» رفع بالابتداء، و«كان» خبر الابتداء، واسمها مضمر فيها، وما بعدها خبرها<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: «كان» هذه فيها ثلاثة مذاهب للنحويين. منهم من يجعلها زائدة لا اسم لها، ولا خبر، وهو مذهب الفارسي. ومنهم من يجعلها «كان» التامة التي لها اسم<sup>(٢)</sup> وليس لها خبر ويجعل اسمها المضمر مصدرها<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب السيرافي. ومنهم من يجعلها الناقصة التي لها اسم وخبر. وهو ابعد الاقوال من الصواب، لانه جعل خبر «ما» في التعجب على غير وزن «أفعل»، وجعل خبر «كان» فعلا ماضيا، وليس معها «قد» ملفوظا بها ولا مقدرة. وايضا فان التعجب انما هو مما يزيد وينقص وتتفاضل فيه الاشياء والاشياء متساوية في الكون<sup>(٤)</sup>، وايضا فان التعجب انما هو من الحدث الذي يدل عليه<sup>(٥)</sup> لفظ الفعل لا من الزمن<sup>(٦)</sup>. وأحسن الاقوال قول من قال فيها: انها زائدة<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر الجمل ص ١١٧

(٢) يريد انها لها اسم مرفوع فاعل فلا تحتاج الى منصوب كالناقصة.

(٣) في و: في مصدرها. والتصحيح من ل. د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: وتتفاضل فيه الاشياء متساوية في الكون.

(٥) في و: على. والتصحيح من ل. د.

(٦) في ل: الزمان.

(٧) في ل، د: وأحسن الاقوال فيها قول من قال انها زائدة.

## باب الفاعلين المفعولين للذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر

أنشد ابو القاسم في هذا الباب لعمر بن ابي ربيعة<sup>(١)</sup>:

فردّ على الفؤاد هوى عميدا      وسوئل لو يبين لنا السؤالا  
وقد نغني بها ونرى عُصورا      بها يفتدنا الخرد الخدالا<sup>(٢)</sup>  
قال المفسر: [لين] <sup>(٣)</sup> هذان البيتان لعمر بن ابي ربيعة وانما هما للمرار الاسدي كذا  
قال سيويه<sup>(٤)</sup>. والذي لعمر<sup>(٥)</sup>:

إذا هي لم تَسْكُ بعود أراكِ      تنخل فاستاكت به عود اسحل<sup>(٦)</sup>

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٢٨: وقال ابن ابي ربيعة في اعمال الاول:

فرد على الفؤاد...

(٢) لم أجد هذين البيتين في شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة المخزومي الذي حققه محمد محي الدين عبد الحميد وطبع في بيروت. وقد نسبها سيويه في الكتاب ٤٠٨ الى المرار الاسدي. قال الاعلم الشستري عند الكلام على هذين البيتين: وأنشد في الباب للمرار الاسدي وقيل لابي ربيعة. وقال ايضا: الشاهد في البيت الاخير وأنشد الاول ليري ان القوافي منصوبة فللملك اضطر الى اعمال الفعل الاول وهو نرى فنصب به الخرد الخدال. وصف منزلا يقول لما الممت به ذكرت من كنت عهدته فيه فرد علي من الهوى ما قد سلوت عنه، والعميد الشديد البالغ، واث ضمير المنزل في قوله: نغني بها لانه في معنى الدار والمنزلة، والعصور الدهور، ومعنى يقتدنا يلين بنا الى الصبا، وواحدة الخرد خريدة وهي الحفرة الحية، والخدال جمع خدلة وهي الغليظة الساق الناعمة، ومعنى نغني نقيم (تنظر حاشية الكتاب ٤٠٨ وحاشية الجمل ص ١٢٨ و ١٢٩). والبيان من الوافر وقد استشهد بها البرد في المقتضب ٧٧٤ و ٧٧، والابن ابي في الانصاف ص ٨٥ و ٨٦ قائلا: وقال رجل من بني اسد. والمرار شاعر اسلامي في الدولة الاموية من معاصري الفرزدق وجريير وهو ابن منقلد (تنظر ترجمته في الخزانة ٣٩٤٧-٣٩٥).

(٣) سقطت في و.

(٤) ينظر الكتاب ٤٠٨.

(٥) هو ابو الخطاب عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي. شاعر اسلامي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٥٧٢-٤٦٢).

(٦) ٤٦٢.

(٦) ذكر هذا البيت في ص ٤٩٨ من القسم الثالث من شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة وهو في ذكر الشعر المنسوب الى عمر بن ابي ربيعة غير الموجود في اصول ديوان شعره. وقد نسبة سيويه في الكتاب ٤٠٨ الى عمر بن ابي ربيعة. قال الاعلم الشستري ٤٠٨: «وأنشد في الباب لعمر بن ابي ربيعة في اعمال الاول وقال الاصمعي هو لطيفيل الغنوي» وقد رجعت الى ديوان الطغليل الغنوي الذي حققه محمد عبد القادر احمد وطبع في بيروت سنة ١٩٦٨ فوجدته مذكورا في الصفحة ٦٥ منه. والطفيل هذا شاعر جاهلي قديم، لقب بطفيل لكثرة وصفه لها وبراعته في ذلك. (تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه ص ٥-١٦).

قال الاعلم: «اراد تنخل عود اسحل فاستاكت به ولو اعلم الاخر لقال فاستاكت بعود اسحل. وصف امرأة تستعمل سواك الاراك والاسحل عنى حسب انتقامها في المراضع التي نبتتها. والاراك من افضل شجر السواك واحدها اراكة والاسحل مثله واحده اسحلة ومعنى تنخل تختيره. والبيت من الطويل.

## باب ما يجوز تقديمه من المضمر على<sup>(١)</sup> الظاهر وما لا يجوز

قال ابو القاسم في هذا الباب : كل مضمر اتصل باسم منصوب او مخفوض فانه يجوز تقديمه وتأخيرها ، لان النية فيه ان يكون مؤخرا ، فان<sup>(٢)</sup> اتصل باسم مرفوع لم يجز تقديمه [على الظاهر]<sup>(٣)</sup> ، لانه لا ينوي<sup>(٤)</sup> به التأخير<sup>(٥)</sup> .

قال المفسر : هذا الاصل الذي اصله غير صحيح ، ويلزمه فيه<sup>(٦)</sup> التناقض ، لانه قد قال في باب الابتداء : واعلم انه يجوز تقديم خير المبتدأ عليه الا اذا كان فعلا ، فلم يمنع من تقديم خبر المبتدأ عليه [الا اذا كان فعلا]<sup>(٧)</sup> فيجوز ان يقال : «ابوه منطلق زيد» ، و«قام غلامه عمرو» ، وهذان ضميران قد اتصلا بمرفوع [وقدما]<sup>(٨)</sup> ، وقوم من النحويين<sup>(٩)</sup> لا يميزون : «لبست ألينها من الثياب» ، وهذا<sup>(١٠)</sup> ضمير قد اتصل بمنصوب . فقد تبين بما ذكرناه<sup>(١١)</sup> ان هذا الاصل الذي اصله غير صحيح ، ووجب ان يلتزم اصلا آخر ، وهو ان يقال : كل مضمر تقدم لفظا ومعنى فانه لا يجوز تقديمه<sup>(١٢)</sup> ، وكل مضمر تقدم لفظا لا معنى فانه جائز تقديمه<sup>(١٣)</sup> . فيجب لك ان تراعي مراتب الاشياء لتعلم ما يجوز تقديمه وما لا يجوز . فمرتبة الفاعل قبل المفعول ، ومرتبة المفعول الذي يتعدى اليه الفعل بغير واسطة قبل المفعول الذي يتعدى اليه بواسطة<sup>(١٤)</sup> ، واذا تعدى الفعل الى مفعولين ، والاوّل منها فاعل في

(١) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٢٩ : باب ما يجوز تقديمه من المضمر من الظاهر وما لا يجوز .

(٢) في و : وان . والتصحيح من ل ، د . والجمل ص ١٣٠ .

(٣) سقطت في و .

(٤) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٣٠ : لم ينو .

(٥) ينظر الجمل ص ١٣٠ .

(٦) سقطت في ل .

(٧) سقطت في و .

(٨) سقطت في و .

(٩) في ل ، د : والنحويون .

(١٠) كذا في ل ، د . وفي و : وهو .

(١١) كذا في ل ، د . وفي و : وقد تبين فيما ذكرنا .

(١٢) سقطت في ل ، د .

(١٣) سقطت في ل ، د .

(١٤) كذا في و ، د . وفي ل . ومرتبة المفعول الذي لا يتعدى اليه بواسطة ودا تعدى . . .

الثاني (١) في المعنى (كقولك (٢): «كسوت زيدا ثوبا» فمرتبة الذي هو فاعل في المعنى (٣) مقدمة على مرتبة الذي هو مفعول به لـ (٤)، ومرتبة المتبدأ أن يكون قبل الخبر. فكل ما وقع من هذه الاشياء في مرتبة لم يجوز ان يتصل به ضمير يعود على ما بعده، وما وقع منها في غير مرتبته جاز.

---

(١) في ل: فاعل الثاني. وفي د: فاعل بالثاني.

(٢) في د: نحو.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: مفعول به. والزيادة من ل، د.

## باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

قال في هذا الباب: فاذا<sup>(١)</sup> اختلف اللفظان كان لك فيه<sup>(٢)</sup> وجهان:

احدهما، وهو الاجود ان تجريه مجرى الأول، فتضيف<sup>(٣)</sup> الاول الى<sup>(٤)</sup> الثاني كقولك: «هذا رابعٌ ثلاثةٌ، وخامسٌ أربعةٌ، وهذه رابعةٌ ثلاثٌ، وخامسةٌ أربعٌ».

والاخر<sup>(٥)</sup>: ان تنونه وتنصب ما بعده فتقول: «هذا رابعٌ ثلاثةٌ، وخامسٌ أربعةٌ، وعاشرٌ تسعةٌ» ومعناه: هذا الذي يصير اربعة خمسة بنفسه، ويصير تسعة عشرة بنفسه<sup>(٦)</sup>.

واذا<sup>(٧)</sup> قلت: هذا خامسٌ اربعةٌ [بالاضافة]<sup>(٨)</sup> فمعناه: هذا الذي يصير اربعة خمسة بنفسه<sup>(٩)</sup>.

قال المفسر: المختلف<sup>(١٠)</sup> الالفاظ من هذا الباب يجري مجرى اسم الفاعل فما كان [منه]<sup>(١١)</sup> بمعنى المضى اضيف، ولم يعمل شيئا، وما كان للحال او الاستقبال جاز فيه ان ينون، وينصب به ما بعده، وجاز ان يحذف تنوينه ويضاف. فكلام<sup>(١٢)</sup> ابي القاسم غير صحيح، لانه جعل المضاف منه للماضي خاصة، والمنون العامل للمستقبل او الحال خاصة.

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: فان.

(٢) في و: فيها. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ١٤٤.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: وتضيف.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: والوجه الاخر.

(٦) في النسخ المخطوطة: ويصير ستة سبعة بنفسه. والتصحيح من الجمل ص ١٤٤

(٧) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ١٤٤. وفي و: فاذا.

(٨) سقطت في و.

(٩) ينظر الجمل ص ١٤٤.

(١٠) في ل، د: هذا المختلف.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل: وكلام

## مسألة

قال أبو القاسم: وتقول: هذا حادي [أحد]<sup>(١)</sup> عشر، وثالث ثلاثة عشر، وكذلك إلى تسعة<sup>(٢)</sup> عشر، ولا يقال فيها بعد ذلك. وما قبل العشرة إلى العشرة مسموع وما بعد ذلك<sup>(٣)</sup> مقيس ليس بمسموع<sup>(٤)</sup>

قال المفسر: من عول على كلام أبي القاسم في هذا الباب<sup>(٥)</sup>، ولم ير كلام غيره [فيه]<sup>(٦)</sup> لم يتصور حقيقته، ولم يعلم ما استعملت العرب منه، وما قاسه النحويون. ولم يتأصل في نفسه منه أصل يعول عليه، لأنه أتى به من جهات شتى، منها: أنه أسقط مما قبل «العشرة» كما لم يذكره، ومنها أنه زعم في المختلف الالفاظ منه [أنه]<sup>(٧)</sup> إذا أضيف كان للماضي خاصة. وقد ذكرنا أن المضاف من المختلف الالفاظ يجوز فيه ما يجوز في اسم الفاعل إذا قلت: «هنا<sup>(٨)</sup> ضارب زيد غدا» و«ضارب زيدا غدا»، ومنها أنه لم يذكر مما بعد «العشرة» إلى «تسعة عشر» غير وجه واحد، واستقط أوجها<sup>(٩)</sup> آخر، ومنها أنه زعم أن المسموع من هذا الباب إنما هو ما دون «العشرة» فقط، وأن ما بعدها مقيس ليس بمسموع وذلك غير صحيح، لأن منه مقيسا ومسموعا<sup>(١٠)</sup>.

وأنا الخصم هذا الباب على وجه الاختصار، وأضرب عن التطويل والاكثار ليري الواقف عليه والمتأمل له مقدار ما ذكر ومقدار ما أغفل<sup>(١١)</sup> إن شاء الله.

اعلم أن اسم الفاعل المشتق من الأعداد التي دون «العشرة» تصرف على ثلاثة أوجه:

(١) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ١٤٤.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: إلى التسعة.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: وبعد ذلك.

(٤) ينظر الجمل ص ١٤٤.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) في و: وجها آخر. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: لأن منه مسموعا ومنه مقيسا.

(١١) في و: مقدار ما عمل.

احدها: ان تجرده من الاضافة فتقول: واحد، وثان، وثالث<sup>(١)</sup>، ويستمر كذلك الى العاشر<sup>(٢)</sup>.

والوجه الثاني: ان تضيفه<sup>(٣)</sup> الى عدده الذي اشتق منه، ويكون لفظه موافقا للفظه فتقول: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، [ورابع أربعة]<sup>(٤)</sup>. وتستمر كذلك الى عاشر عشرة. والواحد خارج من هذا الباب لعله ليس هذا موضع ذكرها.

والوجه الثالث: ان تضيفه<sup>(٥)</sup> وتزيد على ما تضيفه اليه واحدا ابدا فتقول: ثالث اثنين: ورابع ثلاثة، وتستمر كذلك الى ان تقول: عاشر تسعة. وفي: «ثاني واحد» خلاف بين النحويين فالضرب الاول<sup>(٦)</sup> لا يعمل شيئا ولا يضاف باتفاق. والمختلف الالفاظ يجري مجرى اسم الفاعل. فما اريد به الماضي<sup>(٧)</sup> لم يعمل [شيئا]<sup>(٨)</sup> وما اريد به الحال او الاستقبال جازان يعمل وان لا يعمل. واما المضاف<sup>(٩)</sup> المتفق الالفاظ فجمهور البصريين والكوفيين لا يجيزون ان<sup>(١٠)</sup> يعمل شيئا الا ابا العباس ثعلبا فان ابن كيسان<sup>(١١)</sup> حكى عنه انه اجاز ان يعمل<sup>(١٢)</sup>.

فان قال قائل: فلم جاز للمختلف الالفاظ ان يعمل [عمل اسم الفاعل]<sup>(١٣)</sup>، ولم يجز ذلك في المتفق [الالفاظ]<sup>(١٤)</sup>.

فالجواب ان للمختلف الالفاظ فعلا مستعملا<sup>(١٥)</sup>. يقال: ثلث الاثنين، وربعت

(١) في ل: وثالث ورابع اربعة ويستمر كذلك. وفي د: وثالث ورابع وخامس ويستمر كذلك.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: عاشر عشرة.

(٣) في و: تضيف.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) في و: تضيف.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: الماضي.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: فان ابا الحسن بن كيسان.

(١٢) ينظر الاشعري وحاشية الصان عليه ٧٧٤-٧٥، وشرح الكافية للرضي ١٤٩٢-١٥٠.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) الزيادة من ل، د.

(١٥) في ل، د: ان المختلف الالفاظ له فعل مستعمل. وفي و: يقال له.

الثلاثة [وخمست الاربعة] (١) ونحو ذلك فيجري (٢) اسم فاعله مجرى فعله المضارع، كما جرى ضارب مجرى يضرب (٣).

والمتفق الالفاظ لم يستعمل منه فعل، لانه لا يقال: «ثلث الثلاثة» بمعنى كنت واحدا منهم، ولا «ربعت الاربعة»، فلما لم يستعمل منه فعل جرى مجرى الاسماء الجامدة التي حكمها ان تضاف ولا تعمل، وصار (٤) قولك: «ثالث ثلاثة»، و«رابع اربعة» بمنزلة قولك: «أحد ثلاثة»، و«أحد اربعة»، وبمنزلة قولك: «بعض ثلاثة»، و«بعض اربعة»، ونحو ذلك مما لا يعمل شيئا، ولذلك (٥) كان ما أجازه ابو العباس ثعلب من اعماله خطأ عند النحويين. وحكى (٦) ابو الحسن بن كيسان قال: قلت لثعلب: اذا كنت تميز: «هذا ثالث ثلاثة» بالتضرب. فهل تميز: «ثلث الثلاثة» بمعنى كنت واحدا منهم فقال: نعم، ذلك جائر على معنى: اتممتهم ثلاثة (٧)، وهذا شاذ عما عليه الجمهور.

فان قال قائل: فاذا زعمتم ان المتفق الالفاظ ليس له فعل مستعمل (٨) فمن اين قلتم: ثان، وثالث، ورابع، وهذه اسماء فاعلين كضارب، وقاتل، ويقتضي ان تكون مشتقة [من افعال] (٩) كاشتقاق «ضارب» من «يضرب»، و«قاتل» من «يقتل».

فالجواب ان من الاسماء (١٠) التي لا تجري على فعل ما صورته صورة (١١) اسم الفاعل المشتق وليس بمشتق [من فعل] (١٢)، ألا تراهم قد (١٣) قالوا: «رجل راحم، ودارع» اي ذو رمح، وذو درع. وقالوا: «كاهل» لأعلى الكتفين، و«غارب» لأعلى السنام، و«جامل»،

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في ل، د: فجى.

(٣) في ل: ضرب.

(٤) في و: فصار.

(٥) في ل، د: وهذا.

(٦) في ل، د: وقد حكى.

(٧) في شرح الكافية للرضي ١٤٩٢: ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الاخفش: قلت له . . . . . فهل يجوز ان

تقول: ثلث ثلاثة قال: نعم على معنى اتمت ثلاثة. . . . .

(٨) في و: مستقل. والتصحيح من ل، د.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في و: الامثلة.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل، د.

و«بأقر» لجماعة الجمال والبقر<sup>(١)</sup>، وليس لشيء من هذا فعل مستعمل. فكما ان هذه الاسماء مشتقة من لفظ «الرمح» و«الدرع» و«الجنل» و«البقر»، فكذلك «ثالث» مشتق من لفظ «الثلاثة»، و«رابع» مشتق من لفظ «الاربعة»<sup>(٢)</sup> لا من فعل مستعمل. وانا احسب ان هذا المعنى هو الذي غلط ثعلبا واوهمه ان لها افعالا مستعملة تقاسر على<sup>(٣)</sup> ذلك، وغلط ولو كان<sup>(٤)</sup> لها افعال مسموعة من العرب لم يخف ذلك على النحويين.

فإذا جاؤرت العشرة جاز وجهان وسقط الثالث. فأما<sup>(٥)</sup> الوجهان الجائزان فانك نقول على لغة من يقول: ثان، وثالث، ورابع، ولا يضيف: «هذا حادي عشر، وثاني عشر، الى تاسع عشر» فتبني كل اسمين<sup>(٦)</sup> منها<sup>(٧)</sup> على الفتح وتجعلهما<sup>(٨)</sup> بمنزلة اسم واحد. وكان يجب ان تشتق اسم الفاعل منها معا الا ان اسم الفاعل لا يشتق الا من لفظ واحد، ولا يشتق من شيئين. فلما لم يجوز ذلك اشتقت اسم الفاعل من النيف وضممت اليه الثاني متمم له، لانك لو افردته منه لم يبين انه مشتق من العدد<sup>(٩)</sup> المركب، ولكنك بمنزلة من اشتق اسم الفاعل من بعض كلمة.

ومن كان من لغته ان يقول: «ثاني اثنين، وثالث ثلاثة [ورابع اربعة]»<sup>(١٠)</sup>، فيضيف ويجعل الكلمتين بلفظ واحد ففيه ثلاثة أوجه<sup>(١١)</sup>.  
أقيسها ان تقول: «هذا حادي عشر احد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر»<sup>(١٢)</sup> فتجعل «حادي عشر» بمنزلة اسم واحد، وتبنيه على الفتح وتضيفه الى «أحد عشر».  
ومن العرب من يستطيل الكلمة فيحذف «عشر» من الاول ويقتصر على اسم الفاعل

(١) في ل، د: وجمال لجماعة الجمال، وبأقر لجماعة البقر.

(٢) في و: فكذلك ثالث ورابع مشتق من لفظ الثلاثة والاربعة.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: كانت.

(٥) في و: وأما. والتصحيح من ل، د.

(٦) في و: اسم.

(٧) في ل، د: منها.

(٨) في و: وتجعلها. والتصحيح من ل، د:

(٩) في و: الفرد.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في و: وفيه اوجه. والتصحيح من ل، د.

(١٢) قال سيويه: وقال بعضهم تقول: ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حذف استخفافا. بنظر الكتاب

المشتق من «النيف»، ويضيفه الى «أحد عشر» واخواته، فيقول: هذا حادي احد عشر، وثاني اثني عشر [وثالث ثلاثة عشر]<sup>(١)</sup> الى تاسع تسعة عشر، ويعرب الاسم الاول لذهاب الاسم الثاني الموجب لبنائه. وهذا<sup>(٢)</sup> اكثر استعمالا من الاول وان كان الاول اقيس<sup>(٣)</sup>.

ومن العرب من يحذف الاسم الاخر من الاول، والاول من الاخر ويبني ما بقي على الفتح، فيقول: «هذا حادي عشر، وثاني عشر [وثالث عشر]<sup>(٤)</sup>» فيكون لفظه كلفظ الوجه الاول الذي [لا]<sup>(٥)</sup> اضافة فيه.

وحكى الكوفيون انه يجوز اعراب الاول في هذه اللغة<sup>(٦)</sup>.

قال الكسائي: سمعت العرب تقول: «ثالث عشر»<sup>(٧)</sup> فيرفعون «الثالث» وينصبونه. قال فمن فتح على كل حال لم يعتد بالساقط، ومن اعرّب الاول اراد «ثالث ثلاثة عشر»<sup>(٨)</sup> (واعتد بالتساقط وان كان لم يذكره).

وانكر ابو العباس ثعلب «ثالث عشر»<sup>(٩)</sup> «ثلاثة عشر»<sup>(١٠)</sup> ونحوه، وقال: انما الوجه «ثالث ثلاثة عشر» [لا غير]<sup>(١١)</sup> يريد انه لما لم يجز ان يشتق اسم الفاعل من الاسمين معا صار ذكر الاسم الثاني مع الاسم المشتق من «النيف» لا وجه لذكره<sup>(١٢)</sup>.

فهذان الوجهان المذكوران هما المستعملان فيما فوق «العشرة» الى «العشرين»، واما [الوجه]<sup>(١٣)</sup> الساقط فهو المضاف المختلف الالفاظ كقولك: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة. فاكثر النحويين على انه لا يجوز [فيما فوق العشرة الى العشرين]<sup>(١٤)</sup>، لان هذا النوع

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في ل، د، وهو.

(٣) في ل، د، والاول اقل استعمالا وان كان هو الاقيس.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١٥٠٢.

(٧) كذا في و. وفي ل: اليسوا ثالث عشر. وفي د: السواء ثالث عشر.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: ثالث عشر ثلاثة عشر.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في شرح الكافية للرضي ١٤٩٢ و ١٥٠٠: وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث

ثلاثة عشر وحيثهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جرني: المركب فنيبه من الجزء الاول وهو النيف.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) سقطت في و. وهي في ل: فيما فوق العشرة الى العشرين. وفي د: فيما فوق العشرة.

المختلف الالفاظ انما أتى فيها له فعل مستعمل . وما بين العشرة الى العشرين<sup>(١)</sup> لم يستعمل منه فعل<sup>(٢)</sup> ، لا<sup>(٣)</sup> من الاسمين معا ، ولا من احدهما . لا يقال : [ثنت الاحد عشر ولا]<sup>(٤)</sup> ، [ثلث الاثني عشر]<sup>(٥)</sup> ، ولا ربت الثلاثة عشر ، واجازه بعض النحويين قياسا لا سماعا ، وقالوا : نشق اسم الفاعل من «النيف» ونعمله فيما بعده ، او نضيفه [اليه]<sup>(٦)</sup> فتقول : هذا ثاني احد عشر ، وثالث اثني عشر . فاذا بلغت العشرين سقطت الوجهان المضافان المتفقان<sup>(٧)</sup> في اللفظ ، والمختلفان ، ولم يجوز الا الوجه الذي لا اضافة فيه<sup>(٨)</sup> ، وهو<sup>(٩)</sup> لغة من يقول : ثان ، وثالث [ورابع]<sup>(١٠)</sup> من غير اضافة .

ولم يجوز ان تشتق اسم الفاعل من العقود انما تشتقه من النيف وتنطق بالعقد على لفظه فتقول : هذا العشرون ، والحادي والعشرون ، والثاني والعشرون ، فاذا بلغت الثلاثين قلت : هذا<sup>(١١)</sup> الثلاثون ، فأديت لفظ العقد بعينه ، ثم تقول : هو الحادي والثلاثون ويستمر<sup>(١٢)</sup> القياس على هذا الى المئة . [وان شئت قلت : الموفي عشرون والموفي ثلاثين الى المئة] .<sup>(١٣)</sup> وانما لم يجوز ان يشتق اسم الفاعل من العشرين<sup>(١٤)</sup> وما بعدها من العقود لثلاثا يلبس بالفاعل المشتق من الثلاثة والاربعة والعشرة واخواتها . ثم تقيس المئة والالف وما بعدها على ما تقدم فتقول : الموفي مئة ، والموفي الف ، وتذكر المئة والالف بلفظيها وتقيس ما زاد على المئة والالف على ما مضى ، فتقول : الحادي عشر والمئة ، (والثاني عشر والمئة)<sup>(١٥)</sup> ، والثاني والثلاثون والالف ، وليس في ذلك اضافة متفقة ولا مختلفة ولا اشتقاق من عقد .

(١) سقطت في ل .

(٢) في و : ما بين العشرة الى العشرين ولم يستعمل منه فعل . والتصحيح من د .

(٣) سقطت في د .

(٤) سقطت في و .

(٥) سقطت في ل ، د .

(٦) سقطت في و .

(٧) سقطت في ل .

(٨) في و : لا بضاف . وفي ل : لا اضافة .

(٩) في ل : وهي .

(١٠) الزيادة من ل ، د .

(١١) سقطت في ل .

(١٢) في و : ويستوي . والتصحيح من ل ، د .

(١٣) سقطت في و .

(١٤) في و : العشرة . والتصحيح من ل ، د .

(١٥) سقطت في ل .

(١٦) سقطت في ل ، د .

وقد حكى بعض اللغويين<sup>(١)</sup> ان العرب اشتص من «المئة» فعلا فقالت: «أمأيت الدراهم» اي جعلتها مئة، وانهم اشتقوا من الالف،-فقالوا: ما كانت الدراهم الفاء، وقد ألفتها وألفتها<sup>(٢)</sup>، وذكر: أربعت التسعة والثلاثين<sup>(٣)</sup> اي تمتها اربعين. وهذا كله شاذ لا يقاس عليه، فعلى هذا الذي ذكرنا<sup>(٤)</sup> مجرى هذا الباب<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في و، د: التحوين.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في و. وفي ل، د: وحكوا ربعت التسعة والثلاثين. وفي شرح الكافية للرضي ١٤٨٢: فعل هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثني الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو نبت الاحد ثنيا وثلث الاثني ثلثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرات التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لاه حرف حلق كاربوع واسع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل. وفيه ايضا ١٤٨٢: قال ابو عبيدة: تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المئة.

(٤) في ل، د: ذكرناه.

(٥) تنظر مسائل هذا الباب في الكتاب ١٧٧٢-١٧٣، والمقتضب ١٨٧٢-١٨٤، وادباصاف (المسألة ٤٤ ص ٣٢٢)، وشرح المفصل لان يعيش ٣٦-٣٥/٦، وشرح الكافية للرضي ١٤٨٢-١٤٩، والاشموني مع حاشية الصان ٧٧-٧٤/٤.

## باب كم

قال ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(١)</sup>: اعلم ان ما بعد «كم» منصوب ابدا اذا كانت استفهاما على التمييز<sup>(٢)</sup> الا ان يدخل<sup>(٣)</sup> عليها حرف خفض فيكون لك فيها بعدها النصب على اصل الاستفهام، والخفض على اضمار «من». ثم قال بعد ذلك: ولا خلاف في هذا بين النحويين اجمعين<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: أما ما ذكره من خفض ما بعد «كم» في الاستفهام باضمار «من» فهو مذهب سيويه، وجمهور النحويين.

قال سيويه: سألته، يعني الخليل، عن قولهم: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فاما الذين جروا<sup>(٥)</sup>، فانهم ارادوا معنى «من»، ولكنهم حذفوها تخفيفا<sup>(٦)</sup> على اللسان، وصارت «على» عوضا منها<sup>(٧)</sup>.

وأما قول ابي القاسم: انه لا خلاف في هذا بين النحويين اجمعين فليس بصحيح، لان ابا جعفر بن النحاس قال: اكثر النحويين يذهبون الى ان جذعا مخفوض<sup>(٨)</sup> باضمار «من» و«على» عوض منها، وحكى عن ابي اسحاق الزجاج انه قال: هذا التقدير عندي خطأ، لان حروف الخفض لا تضمير، الا انه يجوز الخفض على وجه آخر، وهو ان يخفض كم في الاستفهام كما يخفض بها في الخبر. الا ترى انهم قد اجازوا النصب بها في الخبر على التشبيه لها بالاستفهام، فكذلك يخفض بها في الاستفهام تشبيها بالخبر. فهذا ابو اسحاق

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٦: وكذلك تقول كم رجلا تصدك فتكون في موضع رفع الا ان ما بعدها

منصوب ابدا اذا كانت استفهاما على التمييز.

(٣) كذا في و، والجمل ص ١٤٦، وفي ل، د: تدخل.

(٤) ينظر الجمل ص ١٤٦.

(٥) في و: جروه. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٩٣/١.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٢٩٣/١: ولكنهم حذفوها ها هنا تخفيفا.

(٧) ينظر الكتاب ٢٩٣/١.

(٨) في و: محفوضا. والتصحيح من ل، د.

يختار ان لا يضمّر [من] (١)، وهو شيخ ابي القاسم وامامه، وهو [أيضا] (٢) اختيار ابي علي الفارسي، ويحكى مثله عن هشام الكوفي، وابي عبد الله الطوال، وله مع ذلك وجه من القياس والعادة في الاستعمال، لان الشئيين المختلفين اذا كانت بينهما شراكة في بعض احوالها فرمما حمل بعضها على بعض، وذلك كثير في العربية، كحملهم اسم الفاعل على الصفة المشبهة به في ان اضافوه الى ما فيه الالف واللام فقالوا: «الضارب الرجل» بالخفض كما قالوا: «الحسن الوجه» وحملوا «الصفة» ايضا محمل «اسم الفاعل» فنصبوا ما بعدها في قولهم: «الحسن الوجه» كما قالوا: الضارب الرجل. قال الحارث بن ظالم (٣):

فما قومي بشعبة بن سعد  
ولا بغزارة الشعر الرقابا (٤)

فحمل (٥) الصفة محمل اسم الفاعل. وقال الفرزدق:  
أبانا بهم قتل. وما في دمائهم  
وفاء وهن الشايات الحوائم (٦)

وأمثال هذا كثير في صناعة النحو.

#### مسألة

ذكر ابو القاسم في هذا الباب ان بيت الفرزدق يروي على ثلاثة اوجه (٧)، وهو قوله:

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) هو الحارث بن ظالم بن يربوع بن غبظ بن مرة. شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الاغانى ١٠٤-٨٩٧١ دار الثقافة).  
(٤) من الوافر، وقد انشده سيبويه بروايتين الأولى: (الشعري رقابا)، والثانية (الشعر رقابا). الكتاب ١٠٣/١. وذكر الروايتين ايضا المبرد في المقتضب ١٦٧/٤، وابن يمش في شرح المفضل ٨٩٦، وابن الانباري في الانصاف ص ١٣٣ و ١٣٥. والشعر جمع اشعر وهو كثير شعر القفا، والعرب ترى ذلك من علامات الغباء. والرقاب جمع رقبة. والشعري مؤنث الاشعر وهو منة كالكبرى من الاكبر وانه لتأنيث القبيلة. والاستشهاد في قوله «الشعر الرقابا» فان الشعر صفة مشبهة وقد نصب بها الرقابا وهو معرف بالالف واللام.

(٥) في ل. د: فهذا حمل.

(٦) كذا في ديوان الفرزدق ٣١٠/٢، والنفاض ٣٧٧/١ (لیدن ١٩٠٥). وفي و:

أبان بها تلي. وما في دهاتها  
وفاء وهن الشايات الجرائم

وفي ل. د:

أبان بها قتل وما في دهاتها  
وفاء وهن الشايات الحوائم

والحوائم: المعطاش وهي التي تقوم حول الماء. وتنفض الحوائم كما تقول: الحسن الوجه. والمعنى ان الحوائم هي الشايات لانها حامت على دهائهم كما تقوم تطير على القتل حين ادركوا بأثرهم (النفاض ٣٧٧/١).

(٧) كذا في ل. د. والجمل ص ١٤٨. وفي و يروي على ثلاثة.

كم عمه لك بنا جريراً ونخاله فدعاء قد حلبت علي عشاري<sup>(١)</sup>  
ثم ذكر ان من رفع «العمه» و«الخاله» أو خفضها<sup>(٢)</sup> جعل «كم» خبيرهما<sup>(٣)</sup>، وان من  
نصبها<sup>(٤)</sup> جعل «كم» استفهما<sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: هذه المسألة احدى المسائل التي وقع فيها الخلاف والتنازع بين ابي سعيد  
السيرافي وابي علي الفارسي. فكان السيرافي يقول: (ان النصب في «عمه ونخاله» على جهة  
الاستفهام، وكان الفارسي يأبي ذلك، ويقول:)<sup>(٦)</sup> لا مدخل ما هنا للاستفهام، انما هو  
اخبار، وانما النصب<sup>(٧)</sup> على انه شبه «كم»<sup>(٨)</sup> الخبرية بالاستفهامية كما تشبه<sup>(٩)</sup> بعض  
الاشياء ببعض اذا كان بينهما تناسب في بعض الاحوال. وتوسط ابو الحسن الرّبيعي  
[القول]<sup>(١٠)</sup> بينهما فقال: الوجه ما قال<sup>(١١)</sup> ابو علي. والذي قاله السيرافي مجازه على انه  
استفهم جريراً على وجه الهزء<sup>(١٢)</sup> به.

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ١٤٨، والكتاب ٢٥٣٨ و ٢٩٣. والمقتضب ٥٨٣، والخزانة ١٢٦٣،  
والسيوطي ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضي ٩٣٢، وابن عقيل ٢٢٦٨. والاشموني ٢٠٧٨. وفي الديوان ٣٦٨:

كم خالة لك يا جريرو عمه .....  
البيت من الكامل، وهو من قصيدة للفرزدق يحجربها جريراً. والقدعاء فعلاء من الفدع وهو ميل في اصل القدم عند الكعب بينها  
وبين الساق وهو في الكف ميل بينها وبين الذراع عند الرسغ، والعشار جمع عشرة. وهي الباقه التي دخلت في الشهر العاشر من  
حملها. قال الاعلم الشستري: ويبرز في قوله كم عمه الرفع والنصب والجر. والرفع على الابتداء وتكون كم لتكثير المرار والتقدير  
كم مرة حلبت علي عشاري عمه لك ونخاله والنصب على ان تجعل كم استفهماً أو خبراً في لغة من ينصب بها في الخبر. والجر على ان  
تكون كم خيراً بمنزلة رب. (الكتاب ٢٩٣-٢٩٤).

(٢) في و: ل؛ خفضها. والتصحيح من د.

(٣) كذا في و. وفي ل: د. وجمد ص ١٤٩: خيراً.

(٤) في ل: نصبها.

(٥) ينظر الجمل ص ١٤٨ و ١٤٩.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في ل. وفي د: على انه شبه ما الخبرية

(٩) في و: سه. والتصحيح من ل: د.

(١٠) سقطت في و

(١١) في ل: د: ما قاله

(١٢) في = مرة

## باب مُذٌ وَمُنْذٌ

للعرب فيها ثلاث لغات: منهم من يرفع بها على كل حال، ومنهم من يخفض بها على كل حال. واللغة الفصيحة [الكثيرة] (١) هي التي ذكرها أبو القاسم، وهي (٢) ان تخفض بمذ على كل حال. وترفع بمذ ما مضى، وتخفض ما أنت فيه. ثم قال: ولو استعملت «من» في هذا الباب مكان «مذ» فقلت: ما رأيتك من يومين، أو من شهرين كان ذلك قبيحا (٣). وأهل البصرة لا يميزونه ثم انشد بيت زهير:

لئن الديار بقننة الحجر

أقوين من حجج ومن دهر (٤)

ثم قال باثر البيت: ورواه بعضهم: مذ حجج ومذ دهر (٥).

قال: ومن كان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال ويجعلها بمنزلة «مذ» (٦) فتقديره: من ممر حجج، ومن ممر دهر (٧). (كذا وقع في النسخ، وهو خطأ، لانه يوجب ان من روى: «مذ حجج، ومذ دهر» يقدره: من ممر حجج ومن ممر دهر (٨) وانما يحتاج الى هذا التقدير [من رواه: من حجج ومن شهر. واما من رواه: مذ حجج ومذ دهر، فلا حاجة به الى هذا

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) في و: وهو. والتصحيح من ل. د.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٥٠: ولو استعملت في هذا الباب من مكان مذ فقلت ما رأيتك من يومين أو

من شهرين كان قبيحا.

(٤) من الكامل. رواه أبو عمرو ومن حجج ومن شهر. ورواه أبو عبيدة ومذ حجج ومذ شهر وأقوين: خلون. والفتنة:

الجليل الذي ليس بمشتر. ينظر ديوان زهير ص ٨٦. والبيت من شواهد ابن هشام على هذه المسألة في المغني ٣٣٥/١ وقد ذكره

برواية: مذ حجج ومذ دهر.

(٥) سقطت في و

(٦) ينظر الجمل ص ١٥١.

(٧) في ل. د. والجمل ص ١٥١: من ممر حجج ومن ممر دهر. (الممر) بفتحين موضع المرور. والمصدر. ينظر غنار الصحاح

(مرو).

(٨) سقطت في ل.

التقدير<sup>(١)</sup> والصواب ان يقول: وكان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال، ويسقط «من»، والراوي الذي روى «مذ حجج، ومذ دهر» قيل له: كيف تخفض بمذ ما مضى، وانما تخفض بها ما أنت فيه؟ فقال<sup>(٢)</sup>: كان من لغة زهير<sup>(٣)</sup> ان يخفض بمذ على كل حال اي ان زهيراً كان<sup>(٤)</sup> من الفئة الذين يخفضون بمذ ما مضى وما لم يمض، وقد يمكن ان تكون زيادة «من» غلطاً<sup>(٥)</sup> من الراوي<sup>(٦)</sup>، لا من ابي القاسم فأوجب<sup>(٧)</sup> ذلك سوءاً<sup>(٨)</sup> عبارة ابي القاسم، وتقديمه لبعض الكلام، وتأخيره لبعض<sup>(٩)</sup>.

ولو أنشد ابو القاسم البيت وقال بعده: وتقديره: «من ممر حجج ومن ممر<sup>(١٠)</sup> دهر» وروى بعضهم: «مذ حجج، ومذ دهر»، وقال: كان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال ويجعلها بمنزلة «مذ» لاستقام الكلام، ولم يقع فيه هذا الاشكال.

### مسألة

ذكر ابو القاسم (في هذا الباب)<sup>(١١)</sup>: ما رأيت مذ يومان [ومذ شهران ومذ عامان]،<sup>(١٢)</sup> ومذ عشرة ايام. ثم قال: ترفع<sup>(١٣)</sup> ذلك كله لانه ماض<sup>(١٤)</sup> بالابتداء: وخبره «مذ»، والتقدير: بيني وبين لقاءه<sup>(١٥)</sup> يومان<sup>(١٦)</sup>.

قال المفسر: الذي قاله ابو القاسم قد قاله بعض النحويين وليس بقول مختار. والمختار

(١) سقطت في و.

(٢) في ل. د.: والصواب ان يقول: قال وكان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال. ويسقط من المراد ان الذي روى: مذ حجج ومذ دهر اعرض فقيل له: كيف تخفض بمذ ما مضى وانما تخفض بها ما أنت فيه فقال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في و. د. وفي ل: غلط.

(٦) في د: الراوية.

(٧) في ل. د.: وأوجب.

(٨) في و: تغيير.

(٩) في ل. د.: لبعضه.

(١٠) في ل. د.: مر، في الموضعين.

(١١) سقطت في ل. د.

(١٢) سقطت في و، وهي موجودة في ل. د.، والجمل ص ١٥١.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٥١: ترفع.

(١٤) سقطت في ل. وهي موجودة في و. د.، والجمل ص ١٥١.

(١٥) كذا في ل. د.، والجمل ص ١٥١. وفي و رؤيته.

(١٦) ينظر احمص ص ١٥١.

ما قال (١) أبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني، وهو إن تكون «مذ» في هذه المسائل في موضع رفع بالابتداء وما بعدها الخبر (٢)، كأنه لما قال: رأيت. سئل: كم الأمد الذي انقطعت (٣) فيه الرؤية؟ أو توقع أن يسأل عن ذلك فقال: أمد ذلك، أو مدته يومان، أو شهران، أو عامان أو نحو ذلك.

---

(١) في ل. د: قاله.

(٢) انظر معني اللبيب ١/٣٣٥.

(٣) في و: انقضت.

## باب الاضافة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم انك لا تجمع بين الالف واللام والاصافة. لا تقول: هذا الغلام زيد، ولا هذا الصاحب<sup>(١)</sup> عمرو، لان الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله [ابو القاسم]<sup>(٣)</sup> صحيح الا ان قوله: من وجهين مختلفين<sup>(٤)</sup>، عبارة فاسدة، لانه يوهم ان يتعرف من وجهين متفقين<sup>(٥)</sup>، وهو<sup>(٦)</sup> لا يجوز على كل حال لا على وجه الاتفاق ولا على وجه الاختلاف<sup>(٧)</sup>.

---

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ١٥٥. وفي و: الضارب.

(٢) كذا في ل، د، والجمل ص ١٥٥. وفي و: جهتين مختلفتين.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: جهتين مختلفتين.

(٥) في و: جهتين متفقتين.

(٦) في ل: هذا.

(٧) في ل، د: لا يجوز على كل حال على وجه الاتفاق كان او على وجه الاختلاف.

## باب النداء

انشد ابو القاسم في هذا الباب شاهدا على المنادى المضاف:  
ألا يا عباد الله قلبي متميم بأحسن من صلى واقبحهم بعلا<sup>(١)</sup>  
قال المفسر: وقع في بعض<sup>(٢)</sup> النسخ «فعلا» ولا اعلم أهو تصحيف من ابي القاسم  
أو<sup>(٣)</sup> من الناقلين للكتاب، وانما هو «بعلا» وهو الزوج، لانه يهجو رجلا ويمدح عرسه،  
فقال: هي احسن الناس وزوجها اقبح الناس، ويدل على ذلك ان بعد هذا البيت:  
بدب على احتشائها كل ليلة  
دبيب القرني بات يقرو نقا سهلا<sup>(٤)</sup>

كذا انشده ابو العباس محمد بن يزيد في الكامل . ولا تصح رواية من رواه<sup>(٥)</sup> «فعلا»  
وان كان المعنى حسنا، لان في قوله «يدب» ضميرا يعود على «البعل» فيبقى الضمير لا يعود  
على المذكور. والقرني شبه الخنفساء الا انه اعظم منها، وفي ظهره نقطة حمراء، وقوائمه  
طوال أطول<sup>(٦)</sup> من قوائم الخنفساء. قال ابو حاتم: قيل الاعرابي أتعرف القرني؟ قال<sup>(٧)</sup>  
وكيف لا أعرفه وطالما سال<sup>(٨)</sup> مرقة من شدقي.

(١) ينظر الجمل ص ١٦٠. والبيت من الطويل. ذكره المرد في الكامل ٤١٨٣ غير منسوب.

(٢) في ل. د: اكثر.

(٣) في د: أم أقول: يبدو لنا ان المؤلف لا يحسن الاستفهام بالهمزة.

(٤) ينظر الكامل للمبرد ٤١٨٣ وفيه «القرني دوية على هيئة الخنفس منقطة الظهر، وربما كان في ظهرها نقطة حمراء، وفي قوائمها طول على الخنفس وهي ضعيفة المشي». ويقرو: يتبع. قالوا: قرا الارض قروا واقترهاا وتقرأها واستقرأها تنبها ارضا ارضا وسار فيها ينظر حافا وأمرها. اللسان مادة (قرا). والنشا: الكتيب من الرمل.

(٥) سقطت في ل، وهي في و: روى.

(٦) في ل. د: وقائمه أطول.

(٧) في ل. د: فقال.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: وكيف أعرفه وقد سال.

## باب ما لا يقع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره<sup>(١)</sup>

هذا الباب ينقض على ابي القاسم تحديده الذي حدد به الاسم في صدر كتابه، لان جميع<sup>(٢)</sup> ما تضمنه هذا الباب من الاسماء لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف جر. وقد ذكرنا ذلك في اول الكتاب. ووقع في كثير من نسخ<sup>(٣)</sup> هذا الكتاب: ياملان، ويا مكرمان، بالراء. يذهب الى انه مفعلان<sup>(٤)</sup> من الكرم. وذلك خطأ انما هو: يامكذبان بالذال<sup>(٥)</sup> مفعلان من الكذب وهذه [الاسماء]<sup>(٦)</sup> التي اوردها في هذا الباب<sup>(٧)</sup> كلها صفات ذم ليس فيها شيء من صفات المدح<sup>(٨)</sup>.

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: ولا يجمع [ايضا]<sup>(٩)</sup> بين علامة التانيث وياء الاضافة في نداء، ولا في غيره. لا يقال<sup>(١٠)</sup>: يا ابي، باثبات «الياء»، ولا يا امني<sup>(١١)</sup>، لان علامة التانيث فيها<sup>(١٢)</sup> عوض من ياء الاضافة<sup>(١٣)</sup>.

قال المفسر: انما يمنع الجمع بين علامة التانيث وياء الاضافة في: يا امت، ويا

(١) كذا في د. واحمل من ١٧٥. وفي و. ل: ما لا يقع الا في النداء خاصة

(٢) كذا في و. د. وفي ن: لانه جمع.

(٣) كذا في و. ن. وفي د: وقع في كثير من النسخ.

(٤) في و. يذهب الى مكرمان. والمتصحح من ن. د

(٥) سقطت في ن. د

(٦) الزيادة من ن. د.

(٧) في ن. د. النوصع

(٨) ينظر الجمل من ١٧٥ و١٧٦.

(٩) الزيادة من ن. د. واحمل من ١٧٨.

(١٠) كذا في نسخ المحفوظة. وفي احمل من ١٧٨. لا يقال

(١١) كذا في نسخ المحفوظة. وفي احمل من ١٧٨. ولا امني

(١٢) كذا في نسخ المحفوظة. وفي احمل من ١٧٨. وبيد

(١٣) ينظر احمل من ١٧٨. بقصد التانيث. انكلم نبي لا تكون لا مصداق له.

أبت<sup>(١)</sup> خاصة<sup>(٢)</sup>، وكلام أبي القاسم يوهم ان ذلك ممتنع فيهما وفي غيرهما ، لانه قال : في نداء ولا في غيره . قال الله تعالى : «ولآتم نعمتي»<sup>(٣)</sup> و «من ذريتي»<sup>(٤)</sup> ، قال الشاعر : فقلت لها يا عمي لكِ ناقتي وتمر فضا في عيبي وزبيب<sup>(٥)</sup>

وقال عروة<sup>(٦)</sup> :

هوى ناقتي خلف وقدامي الهوى وإني وإياها لمختلفان<sup>(٧)</sup>

(١) في و: يا ابيه ويأ أمه والتصحيح من ل، د.

(٢) بنظر الكتاب ٣١٦٨ (باب إضافة الناقص الى نفسك) ، وابن عقيل ٢٧٥/٢ و ٢٧٦ . والاشموي ١٥٧٣-١٥٩ .

(٣) سورة البقرة، الآية ١٥٠

(٤) سورة البقرة، الآية ١٢٤ .

(٥) ذكر ابن منظور البيت في اللسان في مادة (فضا) غير منسوب قال : «والفضا: حب الزبيب . وتمر فضا: مشور مختلط

وقال اللحياني: هو المختلط بالزبيب . وأنشد:

فقلت لها: يا خالتي لك ناقتي وتمر فضا في عيبي وزبيب

اي مشور، ورواه بعض المتأخرين: يا عمي . «والعبء . وعاء من أدم يكون فيها الشح وانجم عيب وعيب» .

(٦) هو عروة بن حزام ، احد عشاق العرب المشهورين ، شاعر اسلامي (نظر حريانة الادب ٥٣٤/١) .

(٧) بنظر شعر عروة بن حزام تحقيق الدكتور ابراهيم السمرائي والدكتور احمد مطلوب (محنة كلية الآداب العدد الرابع

١٩٦١) .

## باب الترخيم

قال ابو القاسم في هذا الباب: وكذلك ان كان في آخر الاسم زائدتان زيدتا معا حذفتهما معا في الترخيم فقلت في ترخيم عثمان: يا عثم أقبل، الى آخر كلامه<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله غير صحيح حتى يقيده بأن يقول: اذا كان في آخر الاسم الزائد<sup>(٢)</sup> على الثلاثة زائدتان زيدتا معا، ولم يكن فيه «تاء» تانيث ولا «ياء» نسبة، فاذا قيد هذا التقييد<sup>(٣)</sup> صار اصلا صحيحا<sup>(٤)</sup> من اصول باب الترخيم، لان ما كان غير زائد على الثلاثة لا يجوز<sup>(٥)</sup> حذف زائديه<sup>(٦)</sup> معاً انما يحذف الزائد<sup>(٧)</sup> الواحد كرجل سميته «يدان» أو «دمان» نقول: يايدا، أو يادما، فلا تحذف الالف<sup>(٨)</sup>، لان الاسم المرخم لا يكون على اقل من ثلاثة أحرف، وكذلك الزائدتان (اذا كان معهما «هاء» تانيث أو «ياء» نسبة، لم تحذف الزائدتان)<sup>(٩)</sup> وانما تحذف<sup>(١٠)</sup> «هاء» التانيث و «ياء» النسبة فقط، [فلو سميت رجلا بمروانة أو مرجانة لقلت في الترخيم: يامروان اقبل ويا مرجان لا تذهب وكذلك لو<sup>(١١)</sup> سميته بمرواني او مرجاني، ثم رخمته لا تحذف غير «ياء» النسبة فقلت: يامروان، ويا مرجان، بكسر النون، في لغة من قال: «يا حار» وبضمها في لغة من قال: «ياحار»، وكذلك لو سميت رجلا بحمراوى<sup>(١٢)</sup> لقلت: ياحمراو [وياحمراء]<sup>(١٣)</sup> فتترك

(١) ينظر الجمل ص ١٨٤.

(٢) في ل، د: اسم زائد.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فاذا قيدها دا التقيد.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل. د: يجس.

(٦) في ل: رائده.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في و: الالف والنون.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) استخفت في و.

«الواو» مكسورة [على حالها] (١) في لغة من قال: «ياحار بكسر الراء [وتهمزها]» (٢) وتضمها في لغة من قال (٣): «ياحار» ، يضم الراء .

### مسألة

قال ابو القاسم : وكذلك اذا كان [قبل] (٤) آخر الاسم «ياء» او «واو» أو «الف» زوائد جذفتها مع الاخر (٥) فقلت في ترخيم : «مسعود ، ومنصور ، وعمار» : ياضع ، ويا منص ، وياعم (٦) . إلا ان يكون ما بقي (٧) بعد الملقى (٨) حرفين ، فانك تبقى «الواو» ، و«الياء» أو «الالف» ، فتقول في ترخيم : «ثمود ، وسعيد ، وزياد» : ياثمو ويا سعي ، [ويا زيا] (٩) ، لان الثلاثة أقل الاصول ، فكهروا ان ينقصوا منها (١٠) .

قال المفسر : قد اجتهد ابو القاسم في تقييد هذا الفصل اكثر من اجتهاده فيما قبله ، ولكنه بقي (١١) فيه مكانا للتعقيب يحتاج الى تقييد ، وذلك ان [هذا] (١٢) الذي ذكره انما هو فيما كان قبل آخره «ياء» ، أو «واو» ساكتان ، فان تحركتا لم يجوز حذفهما [معا] (١٣) نحو : بردرايا ، وحولايا ، وجرجرايا ، تقول في ترخيمها على لغة من قال : «ياحار» بكسر الراء (١٤) : يابردراى ، وحولاي ، ويا جرجراى (١٥) ، وعلى لغة من قال : ياحار ، فيضم «الراء» ،

(١) سقطت في و .

(٢) سقطت في و .

(٣) سقطت في ل .

(٤) سقطت في و .

(٥) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٨٤ : واذا كان قبل آخر الاسم واو أو ياء الف زائد حذفها مع الاخر .

(٦) في الجمل ص ١٨٤ : وكذلك ما اشبهه .

(٧) كذا في الجمل ص ١٨٤ . وفي و : التثني . وفي ل : ما ينفي .

(٨) كذا في الجمل ص ١٨٤ . وفي و : التثني . وفي ل : ما ينفي .

(٩) كذا في و ، د . وفي الجمل ص ١٨٤ : الملقى . وفي ل : التثني .

(١٠) سقطت في و . وهي موجودة في ل ، د . والجمل ص ١٨٤ .

(١١) بنظر الكتاب ٣٣٨١ .

(١٢) في ل ، د : أبقى .

(١٣) الزيادة من ل ، د .

(١٤) سقطت في و .

(١٥) كذا في و . وفي ل : على لغة حار المكسورة الراء . وفي د : على لغة حار المكسورة الراء .

(١٦) قال سيويه ٣٣٩١ : «وذلك فونيك في رجل اسمه حولاي و بردر يا بردرى قبل ويا حولاي اقبل من قبل ان هذه

الالف لوجي بها للتأنيث ، والزيادة التي قبلها لازمة ف نفعان معا تكنت به ساكنة - وبسط هذه سسة في شرح الكافية للروصي

ياجرءاء، ويأحولاء، وياجرءاء، فتضم «الياء» وتبدلها «همزة» لوقوعها طرفا بعد «الف» ، كما تقول: كساء، وبراء. ولا يلزم تغييرها في اللغة الأخرى، لانك<sup>(١)</sup> لم تجعلها أسماء قائمة بنفسها وإنما خالف [الحرف]<sup>(٢)</sup> المتحرك الساكن، لان الحركة تحصنه، ولهذا سمي سيويه الحرف المتحرك حيا، والساكن ميتا<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(٤)</sup>: ولا يرخم من الاسماء الا ما كان على اكثر من ثلاثة احرف، لان الثلاثة اقل الاصول الا ما كان في آخره<sup>(٥)</sup> هاء التانيث، فانه يرخم قلت حروفه. أو كثرت<sup>(٦)</sup>.

قال المفسر: ما في آخره «ياء» النسب<sup>(٧)</sup> من الثلاثي يجرى مجرى ما فيه «هاء» التانيث فيرخم نحو: «يدى، وسنى»، والثلاثي الساكن الاوسط نحو: «زيد وعمرو»، لا يجوز ترخيمه باتفاق، والذي أوسطه متحرك نحو: عمر، وزفر، وقثم<sup>(٨)</sup>. فيه خلاف. فسيويه<sup>(٩)</sup> يجره مجرى الساكن الاوسط، وأهل الكوفة وبعض أهل البصرة يجره الحركة التي في عينه مجرى الحرف الرابع<sup>(١٠)</sup>، فيرخونه قياسا على باب ما ينصرف وما لا ينصرف<sup>(١١)</sup> لأن المؤنث الثلاثي الساكن<sup>(١٢)</sup> الاوسط يصرف ولا يصرف نحو: «هند، ودعد» فإذا تحرك وسطه<sup>(١٣)</sup> لم ينصرف ونزلت الحركة فيه منزلة الحرف الرابع من «زينب» فإذا قيد هذا<sup>(١٤)</sup> الفصل بهذه الشروط حصل منه أصل يستمر القياس عليه.

(١) في و: لاته . والتصحيح من ل، د.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٩/١ (باب تكون الزوائد فيه ايضا بمنزلة ما هو من نفس الحرف).

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) كذا في د، والجمل ص ١٨١. وفي و: الا فيها كان آخره. وفي ل: الا ما كان في ها التانيث.

(٦) ينظر الجمل ص ١٨١. قال سيويه: واعلم ان كل اسم على ثلاثة احرف لا يحدف منه شيء، اذ لم يكن آخره اهاء

الكتاب ٣٣٧/١.

(٧) في ل: النسبة.

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) في و: وسيويه.

(١٠) في و: حرف رابع. قال الرضي في شرح الكافية ١٣٦/١: «والفراء والاختفص حوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط على

لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرهمان نحو رجل علما».

(١١) كذا في و، د. وفي ل: على باب بصرف.

(١٢) في و: والساكن: والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل، د: أوسطه.

(١٤) سقطت في ل.

## مسألة

قال أبو القاسم : وإذا رخت اسمين جعلنا اسما واحدا نحو : «حضر موت ، ومعدى كرب ، ويعلى بك<sup>(١)</sup> ، ورام هومز» حنطت الآخر<sup>(٢)</sup> منها<sup>(٣)</sup> ، فقلت : يا حضر أقبل ، ويا معدى<sup>(٤)</sup> أقبل ، ويا رام أقبل ، وكذلك ما أشبهه<sup>(٥)</sup> . قال المفسر : هذا النوع من الاسماء فيه لغتان : من ركه تركيب بناء «خمسة عشر» يجعل الاعراب في الثاني<sup>(٦)</sup> ، ويفتح الاول على كل حال الا ان يكون فيه «ياء» . فمن كان<sup>(٧)</sup> هذه لغته ، فانه يرخم ويحذف الآخر كما يحذف «تاء» التانيث<sup>(٨)</sup> (من المفرد)<sup>(٩)</sup> ، ومن ركبها تركيب اضافة فيقول<sup>(١٠)</sup> : حضر موت ، ومعدى كرب ، فيصرف<sup>(١١)</sup> الثاني ان لم تكن<sup>(١٢)</sup> فيه علة تمنع الصرف ، ولا يصرفه ان كانت فيه علة<sup>(١٣)</sup> تمنع الصرف ، فلا يجوز ترخيمه على هذه اللغة ، كما لا يرخم المضاف (اليه) ، وقد جاء في المضاف اليه في الشعر ، قال :

ألا مالهذا الدهر من متعلل على الناس مهبا شأء بالناس يفعل  
وهذا ردائي عنده يستعيرهُ ليسلبي نفسي أمالين حنظلي<sup>(١٤)</sup>

(١) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٨٨ . ويعنىك ومعدي يكرب ينظر الكتاب ٣٤٧١ .

(٢) كذا ، النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٨٨ : الآخر .

(٣) في ل : منها .

(٤) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٨٨ : ويا معدى

(٥) ينظر الجمل ص ١٨٨ .

(٦) في ل : د : من العرب من يركبها تركيب بناء مثل حمية عشر ويحذف الاعراب في الثاني

(٧) في ل : د : كانت .

(٨) في ل : د : ياء التانيث .

(٩) سقطت في ل : د .

(١٠) في ل : د : ومن العرب من يركبها تركيب اضافة مشوول

(١١) في ل : د : ويصرف .

(١٢) سقطت في ل .

(١٣) في و : ان كانت عنقه . والتصحيح من ل : د

(١٤) سقطت في ل : د . والنبيتان من نظيرين وهما للاسود بن عمرو شعير حامي الخطر ترجمته في مقدمه دبره السيد حنيفة

الدكتور توفيق حمودي القيسي ومشرته وزارة الثقافة والاعلام في سنة ١٩٧٠ . وهذا البيت رواه علي هذا النحو في

وهو وكتاب الجمل ص ١٨٩ . وفي الكتاب ٣٣٧١

## باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلية

[قال ابو القاسم في هذا الباب<sup>(١)</sup>: واعلم ان علامة النصب في تثنية الافعال المستقبلية<sup>(٢)</sup> وجمعها، ومخاطبة المؤنث حذف النون.

قال المفسر: قد اولع ابو القاسم باطلاق التثنية والجمع على الافعال، وقد تكلمنا في<sup>(٣)</sup> ذلك في صدر الكتاب، وقلنا: ان هذا يخرج مخرج المسامحة والمجاز، ويجب ان يقدر في كلامه مضاف محذوف، كأنه اراد: في<sup>(٤)</sup> تثنية ضمائر<sup>(٥)</sup> الافعال وجمعها، لان حذف المضاف كثير (في الكلام)<sup>(٦)</sup> مستعمل.

---

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ١٩٦.

(٣) في ل، د: على

(٤) في ل: و.

(٥) في و: ضمير.

(٦) سقطت في د.

## باب الواو

قال ابو القاسم :- «الواو» تنصب الفعل المستقبل اذا اردت بها غير معنى العطف ،  
وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن<sup>(١)</sup> .

قال المفسر: ظاهر كلام ابي القاسم هذا يوهم<sup>(٢)</sup> ان «الواو» تنصب الفعل المستقبل  
بنفسها<sup>(٣)</sup> دون اضماز «ان» وكذلك قال في كتابه الموضوع في معاني الحروف ، فإنه قسم  
«الواو»<sup>(٤)</sup> في اقسامها ، ثم قال : وتكون صرفا كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك اذا فعلت عظيم<sup>(٥)</sup>

وهذا صريح مذهب الكوفيين : لانهم يسمون هذه «الواو» التي ينصب بعدها الفعل  
[المستقبل]<sup>(٦)</sup> «واو الصرف»<sup>(٧)</sup> ، ومعنى ذلك عندهم انها تصرف معنى ما بعدها عن معنى  
ما قبلها فيتصب لمخالفة الأول ، وكذلك «الفاء» في نحو: «ما أنت بصاحبي فأزورك» . و  
«أو» في نحو قولك<sup>(٨)</sup> : «ألزمتك او تقضيني حقي» . النصب عندهم بهذه الحروف

(١) ينظر الجمل ص ١٩٨ :

(٢) سقطت في ل ، د .

(٣) في ل ، د : ان الواو هي الناصبة بنفسها . .

(٤) في ل ، د : الواوات .

(٥) من الكامل ، وقد نسبه سيويه في الكتاب ٤٢٤/٨ الى الاخطل . ولم اجده في شرح ديوانه الذي صنفه ايليا سليم  
الحاوي . قال الاعلم قبل ان يذكر هذا البيت : وأنتد في باب الواو للاخطل ويروي لابي الاسود اللؤلؤي (الكتاب ٤٢٤/١) .  
وقال محقق كتاب الجمل : اختلف في قائل هذا البيت ، اما سيويه فنسب للاخطل وغيره نسب لابي الاسود اللؤلؤي (الجمل ص

١٩٨) .

ولم اجده في ديوان ابي الاسود اللؤلؤي المنشور في كتاب ( نفائس المخطوطات ) بتحقيق محمد حسن آل ياسين .  
وللبغدادي كلام في نسبة هذا البيت (تنظر الخزانة ٦١٧٣ و ٦١٨) . والشاهد فيه نص (وتأتي) باضمامان لانه اراد لا تجمع  
بين النهي والاتيان . وينظر ابن يعيش ٢٤٧ .

(٦) سقطت في و .

(٧) في الانصاف (مسألة ٧٥) ص ٥٥٥ : ذهب الكوفيون الى ان الفعل المضارع في نحو قولك «لا تأكل السمك وتشرب  
اللبن» منصوب على الصرف ، وذهب البصريون الى انه منصوب بتقدير ان ، وذهب ابو عمرو الجرمي من البصريين الى ان الواو هي  
الناصبه بنفسها ، لانها خرجت عن باب المعطف .

(٨) في و : وفي قولك .

بأعيانها<sup>(١)</sup> من غير<sup>(٢)</sup> اضممار «ان»، ووافقهم على ذلك أبو عمرو الجرمي. وقال القراء: «الفاء» تنصب في جواب الستة الاشياء، لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله، كما<sup>(٣)</sup> قيل: «لا تظلم<sup>(٤)</sup> فتندم» ودخل<sup>(٥)</sup> النبي على الظلم، ولم يدخل على الندم. قال: فلما عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف «النبي»، كما دخل على الذي قبله استحقq نصب بالخلاف، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: «لو تركت والاسد لأكلك». من قبل ان الافعال فروع للاسماء<sup>(٦)</sup> والاسماء هي الاصول، فاذا كان الخلاف (في الاصل)<sup>(٧)</sup> يوجبq نصب كان ذلك جائزا صحيحا في الفروع<sup>(٨)</sup>. والخلاف الذي يوجبq نصب في الاسماء عندهم اشياء. منها نصب الظروف بعد الاسماء كقولك: «زيد خلفك»، و«عمرو عندك»، لا خالفت<sup>(٩)</sup> «عند» و«خلف» ما قبلها انتصبا بالخلاف، وقد تقدم الكلام على ذلك. ومنها ما قال القراء ومن قال بقوله: ان قولنا<sup>(١٠)</sup>: «لو تركت والاسد لأكلك»، منصوب على الخلاف في التاء<sup>(١١)</sup>، وان الثاني صرف عن معنى الاول<sup>(١٢)</sup>، لانه لا يصلح ان يقال: «لو تركت [وترك]<sup>(١٣)</sup> الاسد»، من قبل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك، او يترك [ثم قال بعد هذا: فاذا قالت العرب: لو ترك زيد والاسد لاكله، آثروا «الرفع» وهذا كلام مضطرب، لانه ان كان وجه المخالفة عنده ان الاول مكني والثاني ظاهر فلا فرق بين: لو تركت والاسد، وبين ضربت وزيد وهم يرفعون «ضربت وزيد»، وقمت وزيد، أكد الضمير أو لم يؤكد. وان كان معنى الخلاف عنده ان الترك في الاول مخالف للترك في الثاني فلا فرق بين الاسمين سواء كانا ظاهرين معا أو كان احدهما مضمرا والثاني ظاهرا في مخالفة احدهما الاخر في الترك. واحتجاجه بانه لا يصلح ان يقال: «لو تركت وترك الاسد» من قبل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك او يترك<sup>(١٤)</sup> ضعيفا جدا، (لان الخلاف)<sup>(١٥)</sup> اذا كان من اجل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك، فهو ايضا لا يقدر عليه اذا قلنا: لو ترك زيد والاسد. فلم<sup>(١٦)</sup> جازت عنده المسألة الواحدة، ولم تجز الثانية، ولا<sup>(١٧)</sup> فرق بينهما، (ولا مزية)<sup>(١٨)</sup>.

- |                                    |                                     |
|------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) في ل: بأعيانها.                | (١٠) في ل، د: ومن وافقه.            |
| (٢) كذا في و، ل، وفي د: دون.       | (١١) في و: الواو. والتصحيح من ل، د. |
| (٣) في ل، د: لا.                   | (١٢) سقطت في ل.                     |
| (٤) في د: لا تظلمي.                | (١٣) سقطت في و.                     |
| (٥) في ل، د: دخل.                  | (١٤) سقطت في و.                     |
| (٦) في ل، د: الاسماء.              | (١٥) سقطت في ل.                     |
| (٧) سقطت في ل.                     | (١٦) في و: فلما. والتصحيح من ل، د.  |
| (٨) في ل، د: قائما مصححا في الفرع. | (١٧) في و: فلا.                     |
| (٩) في ل: خالفت.                   | (١٨) سقطت في ل، د.                  |

وسبويه واصحابه لا ينكرون ان الثاني في هذه المسائل مخالف للاول كما قال الفراء والجرمي ومن تابعهما، وانما ينكرون ان يكون «النصب» بنفس الخلاف دون عامل نصب، ويرون ان هذه الحروف هي حروف العطف باعيانها، وهي لا تعمل شيئا وانما النصب بان مضمره، وابطلوا قول الكوفيين والجرمي<sup>(١)</sup> من وجوه منها: ان يقال لهم: لا تخلو هذه الحروف من ان تكون هي حروف العطف باعيانها على ما نقول<sup>(٢)</sup> نحن او تكون حروفاً آخر<sup>(٣)</sup> توجب النصب على مذهبكم، فان كانت حروفاً عاطفة<sup>(٤)</sup>، فحروف العطف لا تعمل شيئا، ولو كان لها عمل لم يتخط عمل العامل<sup>(٥)</sup> الذي قبلها الى ما بعدها، فترفع تارة، وتنصب تارة، وتخفض تارة، وتجزم تارة<sup>(٦)</sup>، ولعملت عملا واحدا لا يختلف، كما تعمل العوامل، وينبغي ان لا تسمى حروف اشتراك على هذا الرأي الفاسد. وان قلتم: انها حروف اخر غير حروف العطف، وانها هي الناصبة كما تنصب «ان، ولن، واذن» لزمكم ان تقولوا: يجوز<sup>(٧)</sup> دخول حروف العطف عليها كما تدخل على حروف النصب، ولزمكم ان تقولوا: ما أنت بصاحبي فأكرمك و(فأزورك)<sup>(٨)</sup>، وان تقولوا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن و(تأكل البيض)<sup>(٩)</sup>، ويجب عليكم ان تميزوا (دخول حروف العطف عليها كما تدخل على حروف النصب، ولزمكم ان تميزوا<sup>(١٠)</sup>: لألزمك او تعطيني<sup>(١١)</sup> حقي، أو أهبه لك. وان زعمتم ان هذا لم يستعمل لقبح اجتماع حروف متشابهة عارضناكم بشيئين:

احدهما: ان نقول لكم: وقد رأيتاهم جمعوا<sup>(١٢)</sup> بين «واو» القسم وبين «واو» العطف في نحو قولهم: «وحقك ووحق ابيك لا فعلت»، و«والله ووالرحيم<sup>(١٣)</sup> والله وثم والله».

[والثاني: ان نقول لكم: ان الشيء قد يكون له جوابان واكثر ويحتاج الى عطف

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: نقوله.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: حروف عطف.

(٥) في و: لم يتخط عن العامل.

(٦) في ل، د: فيرفع تارة وينصب تارة ويخفض تارة وينجزم تارة.

(٧) في ل، د: لزمكم ان تميزوا.

(٨) في و: وأزورك. والتصحيح من ل، د. يقصد المؤلف: ما أنت بصاحبي فأزورك.

(٩) في و: وتأكل. والتصحيح من ل، د. يقصد المؤلف: لا تأكل السمك وتأكل البيض.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) في ل، د: أو نقضيني.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل، د: والرحمن.

بعضها على بعض فان<sup>(١)</sup> كان ما الزمتاكم لا يجوز، فاعلمونا كيف يقال: وان زعتم أن هذه «حروف عطف» غير ان النصب انما هو مجرد<sup>(٢)</sup> الخلاف كان محالا من وجهين:

احدهما: انه ان ثبت ان الخلاف<sup>(٣)</sup> يوجب النصب دون عامل لزم ان يطرد ذلك في كل شيئين خالف احدهما الآخر<sup>(٤)</sup>. ونحن قد نجد اشياء قد اختلفت، ولم يوجب اختلافها نصبا كقولنا: «ما مررت بزويد لكن عمرو، وقام زيد لا عمرو». وقد قالوا: «اياك والاسد»، والمخاطب مخوف، والاسد مخوف منه، فقد اختلفت جهتا<sup>(٥)</sup> التخويف مع استواء الاسمين في اعرابهما.

والوجه الثاني: ان كل<sup>(٦)</sup> واحد من الشيين قد خالف صاحبه، فما الذي اوجب نصب احدهما ورفع الآخر في قولهم: «زيد خلفك»، ونحو ذلك مما ينصبونه بالخلاف<sup>(٧)</sup>. وان كان الخلاف يوجب نصبا فيجب ان يكون الوفاق يوجب رفعاً أو اشياء أخرى.

فقد ثبت بجميع ما ذكرنا<sup>(٨)</sup> صحة قول سيبويه<sup>(٩)</sup>، وفساد قول من خالفه. ولا يخلو قول ابي القاسم من امرين<sup>(١٠)</sup>، اما<sup>(١١)</sup> ان يكون واقف الجرمي والكوفيين فيلزمه ما يلزمهم، ويجب ان يقال له: لم وافقت اصحابك في «الفاء» و«أو» وخالفتم في «الواو»، واما ان يكون لم يخالف اصحابه، غير انه اساء العبارة على عادته في غير هذا.

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: بمجرد.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: انه اثبت ان الخلاف.

(٤) في و: الاول. والتصحيح من د. وفي ل: خالف احد الآخر.

(٥) في و: فقد اختلف جهة. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) ينظر قول الفراء في مسألة النصب على الخلاف في شرح الكافية للرضي ٢٢٤٢.

(٨) في ل، د: ذكرناه.

(٩) قال سيبويه في الكتاب ٤٢٤/١ في (باب الواو): اعلم ان الواو ينتصب ما بعدتها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما قد تشرك بين الاول والآخر كما تشرك الفاء وانما يستفتح فيها ان تشرك بين الاول والآخر كما استفتح ذلك في الفاء وانما يجيء ما بعدها مرتفعا منقطعاً من الاول كما جاء ما بعد الفاء. واعلم ان الواو وان جرت هذا المجرى فان معناها ومعنى الفاء مختلفان. وقال في ٤٢٥/١: وما يدلك ايضا على ان الفاء ليست كالواو قولك: مررت بزويد وعمرو وعمروت بزويد فعمرو تريد ان تعلم بالفاء ان الآخر مر به بعد الاول وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو ادخلت الفاء ههنا فسد المعنى وان شئت جزمت على النبي في غير هذا الموضع....

وقال في ٤٢٧/١ (باب الواو) اعلم ان ما انتصب بعد او فانه ينتصب على اضمار ان كما انتصب في الفاء والواو على اضمارها لا يستعمل اظهارها كما لا يستعمل في الفاء والواو والتمثيل ههنا مثله ثم تقول اذا قال لا لزمك او تعطيني كأنه يقول ليكون اللزوم او ان تعطيني....

(١٠) في ل، د: ولا يخلو ابو القاسم من امرين

(١١) سقطت في ل.

## باب من مسائل حتى<sup>(١)</sup>

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا كان الفعل منفيا غير موجب لم يميز فيما بعد «حتى» الا النصب كقولك: ما سرت حتى ادخل المدينة، ولم يسر عبد الله حتى يقصد زيدا، ولم يركب محمد حتى يقصد عمرا<sup>(٢)</sup>. لا يجوز فيه الا النصب، لانك لم تثبت فعلا ولم توجهه<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: أما امتناع «الرفع» في الفعل الذي بعد «حتى» اذا كان الفعل الذي يوجهه منفيا فصحيح، لأن الرفع لا يصح الا في الايجاب، ولكن الاسباب المانعة في الرفع كثيرة، وهذا الاصل الذي اصله ابو القاسم يوهم انه لا مانع من الرفع الا النفي وحده. والاسباب المانعة من الرفع أربعة متفق عليها، واثنان مختلف فيهما<sup>(٤)</sup>، فأما الأربعة المتفق عليها: فنفي الفعل الموجب للدخول، ودخول الاستفهام عليه كقولك: «أسرت حتى تدخلها»<sup>(٥)</sup>، والتقليل الذي يراد به النفي كقولك: «قلما<sup>(٦)</sup> سرت حتى ادخلها»، وأن تقع «حتى» موقعا تكون فيه خبرا كقولك: «كان سيرى حتى ادخلها» فان<sup>(٧)</sup> كان<sup>(٨)</sup> الاستفهام عن فاعل الفعل، ولم يكن عن الفعل نفسه<sup>(٩)</sup> جاز الرفع كقولك: «من سار حتى يدخلها»، وكذلك ان كان التقليل على غير وجه<sup>(١٠)</sup> النفي جاز الرفع، لان السير القليل قد يؤدي الى الدخول كما يؤدي اليه الكثير. وكذلك ان كانت «كان» من قولك: كان سيرى حتى

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠١: باب من مسائل حتى في الافعال.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٢: ولم يركب محمد حتى يركب عمرو.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٠١ و ٢٠٢.

(٤) في ل: فيها.

(٥) قال سيويه في الكتاب ٤١٦٨: وتقول: أسرت حتى تدخلها نصب لانك لم تثبت سيرا تزعم انه قد كان معه دخول.

(٦) في و: ما. والتصحيح من ل، د. قال الرضي في شرح الكافية ٢٢٥/٨: واذا قلت: قلما سرت حتى ادخلها وفل رجل

سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ بجرى النفي المصرح

به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستفهام وجب النصب.

(٧) في و: وان.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: جهة.

ادخلها، تامة لا خُبر لها جاز الرفع.

ويجري «التحقير مجرى النفي» في منع الرفع اذا قلت محقرا لفعله: «انما<sup>(١)</sup> سرت حتى تدخلها». كانك لم تعتد بسيره، ولم تره شيئا، كما تقول للرجل: متى<sup>(٢)</sup> تكلمت، وهو قد تكلم، اذا انزلت كلامه منزلة العدم.

فهذه الأسباب المانعة من الرفع المتفق عليها. الا ان الاخفش كان يقول: [ان<sup>(٣)</sup> الرفع في النفي جائز في القياس، الا ان العرب لم تستعمله، [وهو خطأ عند اصحابه وقد أبطله الاخفش بقوله: ان العرب لم تستعمله<sup>(٤)</sup>]. واذا كان معترفا بأن العرب لم تستعمله لم [يجب أن<sup>(٥)</sup> نلتفت اليه، لأننا إنما نتكلم بما تكلمت به العرب، ولسنا نحدث لغة ثانية.

وأما الاثنان المختلف فيهما: فأحدهما الامتناع من جواز التقديم والتأخير. والثاني: ان تلحق الكلام عوارض الشك. فإن قوما من النحويين المتقدمين قبل الخليل وسيبويه كانوا يعتبرون جواز الرفع وامتناعه يقلب أول الكلام الى آخره، فاذا حسن القلب فيه أجازوا الرفع والنصب. فيقولون<sup>(٦)</sup>: «سرت حتى أدخلها، وأدخلها، رفعا ونصبا، لأنك لو قلبت «سرت» الذي هو سبب الدخول والمؤدي اليه الى آخر الكلام، فقلت: حتى أدخلها سرت، لحسن. قالوا: واذا قلنا<sup>(٧)</sup>: «قد سرت حتى أدخلها» لم يميز الرفع، لأنه لا يحسن: قد حتى أدخلها سرت.

وكانوا يشبهون: سرت حتى كان سبب الدخول بإذن<sup>(٨)</sup>، وظننت، في أنها متى قدما لم يكن من أعمالها بد، ومتى تأخر<sup>(٩)</sup> الظن جاز أعماله والغاؤه. فكانوا يتنون بسرت التأخير ويلغونه كما يفعل في قولك: «زيد منطلق ظننت»، و«أنا أكرمك اذن». غير أن «إذن» تلغى اذا كانت متأخرة<sup>(١٠)</sup> على كل حال. وكانوا يقولون مثل ذلك اذا قلت: «سار

---

(١) كذا في و، د. وفي ل: ما. قال سيبويه ٤١٥٨: وتقول انما سرت حتى ادخلها اذا كنت محقرا لسرك الذي ادى الى الدخول.

(٢) في ل، د: ما.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: نقول.

(٧) في و: قلت.

(٨) في ل، د: وكانوا يشبهون: سرت حين كان سبب الدخول بإذن وظننت: ينظر الكتاب ٤١٣٨-٤١٧.

(٩) في و: ومن أخر.

(١٠) في ل، د: مؤخرة

عبد الله حتى يدخلها بلغني<sup>(١)</sup>»، و «سار حتى يدخلها أرى، أو أظن، أو أحسب». ويجعلون اعتراض الشك<sup>(٢)</sup> في الجملة مبطلا للرفع كما يبطله النفي<sup>(٣)</sup>. وقد ردّ عليهم سيويه ذلك، وقال: ان اعتبار القلب مذهب ضعيف وقياس غير صحيح<sup>(٤)</sup> من قبل ان «أذن» و «الظن» عاملان فيما بعدهما، فهما يعملان مرة، ويلغيان مرة على حسب<sup>(٥)</sup> الاسباب الموجبة لذلك. وأما «سرت» ونحوه مما يكون سببا للرفع الواقع بعد «حتى» فلا يعمل شيئا وان كان<sup>(٦)</sup> سببا، لان الفعل لا يعمل في الفعل. وإذا كان لا يصح له عمل لم يصح أن يوصف بالالغاء، وانما يوصف بأنه ملغى ما<sup>(٧)</sup> كان يعمل مرة، ولا يعمل مرة. ورد عليهم سيويه أيضا بأن قال: فان احتجوا بأنه غير سير واحد، فكيف يقولون: اذا قلت: سرت غير مرة حتى أدخلها<sup>(٨)</sup>. ووجه هذا<sup>(٩)</sup> ان قولنا: «ربما سرت حتى أدخلها» من مسائلهم التي لم يكونوا يميزون فيها الرفع، لانه لا يحسن: «ربما حتى أدخلها سرت»، وكذلك كانوا لا يميزون الرفع في قولنا: طالما سرت، وقلما سرت [وكثر ما سرت]<sup>(١٠)</sup>، لان السير [لما]<sup>(١١)</sup> لم يكن سيرا واحدا، وكان مجهول العدد غير معلوم المرات صار بمنزلة ما ليس بواجب فلم يميز عندهم الرفع، فعارضهم سيويه بقولنا<sup>(١٢)</sup>: سرت<sup>(١٣)</sup> غير مرة حتى أدخلها، لانهم كانوا يميزون الرفع في هذه المسألة، وفيها<sup>(١٤)</sup> «غير مرة» الذي من اجله صار «السير» عندهم غير معلوم، والزعم في مذهبهم المناقضة<sup>(١٥)</sup>.

ثم ذكر سيويه أنه سأل العرب عن الذي منعوا فيه «الرفع»، فرفعوه<sup>(١٦)</sup>، فصار مع

(١) في و: فتلغى. والتصحيح من ل، د. وفي الكتاب ٤١٤/٨: سار حتى يدخلها فيما بلغني ولا أدري.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في و: الرفع. والتصحيح من ل، د.

(٤) ينظر الكتاب ٤١٤/٨ و ٤١٥.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: كانت.

(٧) في و: لا.

(٨) ينظر الكتاب ٤١٥/٨.

(٩) في و: ووجه آخر وهو. والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في و. ينظر الكتاب ٤١٥/٨.

(١١) سقطت في و، ل.

(١٢) في و: بقوله.

(١٣) في و: أسرت. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤١٥/٨.

(١٤) في و: ففيها. والتصحيح من ل، د.

(١٥) في ل، د: التناقض.

(١٦) ينظر الكتاب ٤١٥/٨.

فساد قياسهم وتناقض اعتلائهم الى خلاف العرب وابطال كثير من كلامهم المستعمل عندهم . وقال السيرافي كل فعل كان مبناه على الايجاب فهو مما يرتفع به الفعل بعد «حتى» وان اتصل به شك كقولنا: سار عبد الله حتى يدخلها أرى، وسار حتى يدخلها بلغني<sup>(١)</sup> . ويجوز أن يكون ما قبل «حتى» المرفوع ما بعدها من باب «أرى» وأفعال الظن والمحسبة<sup>(٢)</sup>، لأن القلوب تنعقد على ذلك وان كان فيه بعض عوارض الشك كانعقادها على العلم واليقين . ويكون اللفظ عليه كما يكون ذلك في الخبر اليقين، وذلك قولك: أرى عبد الله سار حتى يدخلها، وأظن عبد الله سار حتى يدخلها .

قال السيرافي: وأن كان مبنى الكلام على جحد عقبيه استثناء يردده الى الايجاب فهو كالايجاب كقولك: ما سرت الا يوما حتى أدخلها وما سرت الا قليلا حتى ادخلها، لانه لا فرق بين قولك: ما سرت الا يوما، وبين: سرت يوما . وكذلك<sup>(٣)</sup>: ما سرت الا قليلا حتى أدخلها بمتزلة (سرت قليلا حتى أدخلها)<sup>(٤)</sup> . والسير القليل يؤدي [الى الدخول كما يؤدي]<sup>(٥)</sup> اليه السير الكثير . وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا تعارض الايجاب<sup>(٦)</sup> (كقولك: ان زيدا لقائم)<sup>(٧)</sup> فيما أرى وفيما أظن، وأن زيدا لقائم فيما بلغني ونحو ذلك<sup>(٨)</sup> .

(١) في و: كقولهم: أسار عبد الله حتى يدخلها اي سار عبد الله حتى يدخلها بلغني . قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٢٥: او تعقب الكلام شك نحو: سار زيد حتى يدخلها فيما أظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا أدري . وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء، على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين .

(٢) كذا في و، د . وفي ل: من اخبار او أفعال الظن والمحسبة .

(٣) سقطت في ل، د .

(٤) سقطت في ل .

(٥) سقطت في و .

(٦) كذا في و، د . وفي ل: وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا بغير لفظ الايجاب .

(٧) سقطت في ل .

(٨) في و: وان زيدا لقائم فيما بلغني . وفي ل: وان زيدا لقائم بمعنى ونحو ذلك . وفي د: وان زيدا قائم بلغني ونحو ذلك .

## باب من مسائل الفاء

قال ابو القاسم في هذا الباب: وقرىء «بالتينا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون»<sup>(١)</sup> بالرفع على العطف، وبالنصب<sup>(٢)</sup> على الجواب بالواو<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: في هذا الموضع تعقب من وجهين<sup>(٤)</sup>:

احدهما: انه ادخل هذه الآية في باب مسائل «الفاء» وانما ينبغي ان تكون في باب مسائل «الواو» ذون سبب احوجه الى ذلك<sup>(٥)</sup>.

والوجه الثاني<sup>(٦)</sup>: انه سمي النصب بعدها جواباً، وانما يستعمل النصب على الجواب فيما ينتصب بعد الفاء في الامر والنهي والاستفهام والعرض والجدد والتمني، وانما سمي جواباً في هذه الاشياء<sup>(٧)</sup> الستة، لان فيها شروطاً متضمنة<sup>(٨)</sup> معنوية غير ملفوظ بها فاحتاجت الى اجوبة كما احتاج الشرط اللفظي. واعني بالشرط اللفظي ما ظهرت فيه ادوات الشرط. (وبالشرط المعنوي ما لم تظهر فيه اداة<sup>(٩)</sup> من ادوات الشرط، وكان الشرط<sup>(١٠)</sup> فيه موجوداً من طريق المعنى. غير ان الشرط اللفظي يرتفع جوابه اذا دخلت عليه «الفاء». والشرط المعنوي ينتصب جوابه اذا دخلت عليه<sup>(١١)</sup> «الفاء» لعله قد نصّ عليها النحويون. والفاء المنتصب ما بعدها تدخل [في]<sup>(١٢)</sup> الكلام معنى الشرط، والواو المنتصب

(١) سورة الانعام، الآية ٢٧.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٠٣. وفي النسخ المخطوطة: والنصب.

(٣) كذا في د، واجمل ص ٢٠٣. وفي و: على الجواب بالفاء. وفي ن: على الجواب.

(٤) في ل: جهتين.

(٥) ذكر سيويه الآية الكريمة هذه في باب الواو ٤٢٧١.

(٦) في ل، د: والجهة الثانية.

(٧) سقطت في ل.

(٨) بفتح الميم الثانية. وفي ل، د: مضممة.

(٩) في د: ادوات.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ر.

ما بعدها تدخل [في] (١) الكلام معنى «مع». الا ترى ان قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» انما تأويله: «لا تأكل السمك مع شريك اللبن» (٢). فهذه «الواو» التي ينتصب بعدها الفعل باضمار (٣) «أن» (٤) شبيهة (٥) بالواو التي ينتصب بعدها الاسم بمعنى «مع» في نحو قولك: «استوى الماء (٦) والخشبة».

وأما قول أبي القاسم: ان رفع «ولا نكذب ونكون» على العطف فانه مذهب عيسى بن عمر، فانه كان يقرأ (٧) الآية برفع الافعال الثلاثة، ويجعلها كلها داخلية في «التمني»، وكان يقول: ان الله تعالى أكلهم في تمنيم بقوله: «وإنهم لكاذبون» (٨).

وأما أبو عمرو بن العلاء فكان يقرأ بالرفع ايضا الا انه كان ينكر (٩) قول عيسى (بن عمر) (١٠): ان بعضها، معطوف على بعض وانها داخلية (١١) في «التمني»، ويجعل «ولا نكذب ونكون» مقطوعين مما قبلهما مرفوعين على خير مبتدأ مضمرة وكأنه قال: يا ليتنا نرذ ونحن لا نكذب بايات رينا ونكون من المؤمنين. وكان يقول: لو كانا داخلين في التمني لم يكذبهم الله تعالى بقوله: «وإنهم لكاذبون»، لان التمني ليس بخير فيقال فيه صدق ولا كذب.

واحتج عيسى بن عمر على ان التمني خبر (١٢) يدخله الصلق والكذب بقول عترة: وقد كذبتك نفسك فاكذبتهما لما مننتك تغريراً قطام (١٣) ويؤيد ذلك قول الاخر:

وأكثر آمال الرجال كواذب (١٤)

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فهذه الواو ينتصب ما بعدها باضمار.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في و: شبت.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: يقول.

(٨) سورة الانعام، الآية ٢٨.

(٩) في ل. د: فكان يقرأ بالرفع ايضا وكان ينكر...

(١٠) سقطت في د.

(١١) في و: دخلت.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) ينظر ديوان عترة ص ٦٦.

(١٤) في و: ان التي رسم موال الثقاليس. وما في ل. د صحيح لانه اراد وصف الامان والاماني بالكذب توصلنا الى ان التمني

خير لا انشاء.

ويؤيده ايضا قول الاخر:

مَنْى ان تَكُنْ حَقًّا <sup>(١)</sup> فما أَحْسَنُ الْمَنْى  
والا فَقَدْ عِشْنَا بِها زَمَنا رَغْدًا <sup>(٢)</sup>  
واذا جاز ان توصف <sup>(٣)</sup> «المنى» بأنها (حق جاز ان توصف بأنها) باطل وكذب <sup>(٤)</sup>.

---

(١) كذا في وفي ل، د، وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٤١٣: منى ان تكن حقا تكن احسن المنى ..

(٢) من الطويل، وقد نسب المرزوقي في شرح الحماسة ص ١٤١٣ الى رجل من بني الحارث لم يذكر اسمه وقال: المنى جمع منية وموضعها من الاعراب رفع على انه خبر مبتدأ محذوف، كانه قال: هي منى. فيقول: هذه الخصال التي نعد بها انفسنا في هذه المرأة وتعدنا بها لا نخلو من ان تكون صادقة او كاذبة، فان جاءت صادقة محققة فهي احسن الاماني واولقها للناس وان كانت كاذبة فاننا نعيش بذكرها منتظرين لها زمنا عمدا وعيشا واسعا رافها ١٠ هـ مرزوقي.

(٣) كذا في و، ل، وفي د: تكون.

(٤) سقطت في ل.

## باب من مسائل اذن

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا ابتدأت «باذن» نصبت بها الفعل، ولم يجوز الالغاء<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا على الاطلاق غير صحيح حتى يقيد ذلك بان يقول: اذا ابتدأت باذن ولم يكن الفعل فعل حال. لان فعل الحال لا تعمل فيه العوامل، وهو في الافعال بمنزلة المبتدأ (في الاسماء)<sup>(٢)</sup>.

قال سيويه: تقول: اذا حدثت الحديث<sup>(٣)</sup>: اذن اظنه فاعلا<sup>(٤)</sup>، واذن اخالك<sup>(٥)</sup> كاذبا، وذلك انك<sup>(٦)</sup> تخبر انك في تلك الساعة<sup>(٧)</sup> في حال ظن وخيلة، فخرجت من باب «أن»<sup>(٨)</sup>، وكفي، لان الفعل بعدهما غير واقع، وليس في حال حديثك فعل ثابت، ولما لم يجوز ذا<sup>(٩)</sup> في اخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة «انما». ولو قلت: اذن اظنك تريد ان تخبره بان<sup>(١٠)</sup> ظنك سيقع لنصبت. قال: وكذلك: اذن يضربك، اذا اخبرت انه في حال ضرب<sup>(١١)</sup>.

قال سيويه: وزعم عيسى بن عمران ناسا من العرب يقولون: اذن افعل ذلك<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر الجمل من ٢٠٦.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: بالحديث.

(٤) في و: صادقا. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤١٧/١.

(٥) في و: واذن اظن اخاك كاذبا. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤١٧/١.

(٦) سقطت في ل، د. وفي الكتاب ٤١٧/١: لائك.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: انك تلك الساعة.

(٨) في و: اذن. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤١٧/١.

(٩) كذا في ل، د، والكتاب ٤١٧/١. وفي و: هذا.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: ان.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: في حال ضرب لم ينقطع.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د، والكتاب ٤١٧/١: ذلك.

في الجواب بالرفع (١). قال سيويه: فأخبرت بذلك يونس (٢)، فقال: لا تبعدن (٣) ذا، ولم يكن ليروى إلا ما سمع، جعلوها بمتزلة «هل ويل (٤)»، أراد انهم لم يعملوها، وهذا نادر مما (٥) عليه الجمهور.

- 
- (١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: في الجواب.  
(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: فأخبرت يونس بذلك  
(٣) كذا في ن، د، والكتاب ٤١٧/١: وي. لا يبعد ذا.  
(٤) بظن الكتاب ٤١٧/١  
(٥) في ن، د: ع.

## باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان<sup>(١)</sup> وقعت قبلها الافعال التي تدل على ثبات<sup>(٢)</sup> الحال والتحقيق ارتفع الفعل ما هنا بعدها<sup>(٣)</sup>، وكانت مخففة من الثقيلة كقولك: علمت ان يقوم زيد<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هكذا<sup>(٥)</sup> وقع في النسخ. فمن الناس من يصلحه، ومنهم من يتركه، وهو خطأ، لان الشديدة اذا خففت وارتفع بعدها الفعل<sup>(٦)</sup> لزمها العوض من المحذوف [منها]<sup>(٧)</sup> فلم يكن بد من ذكر<sup>(٨)</sup> «السين» بعدها، أو «سوف» ان كان الكلام موجبا والفعل مستقبل، أو «قد» ان كان الكلام<sup>(٩)</sup> ماضيا. وان كان منفيا ذكرت معه «لا». وكان الوجه ان يقول: علمت ان سيقوم، او علمت ان سوف يقوم<sup>(١٠)</sup>، ونحو ذلك<sup>(١١)</sup>.

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦: فان.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦: اثبات.

(٣) لم ترد هذه الكلمة في عبارة الجمل ص ٢٠٦.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦ و ٢٠٧: علمت ان تقدم ترفع الفعل لا غير.

(٥) في ل، د: كذا.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: وارتفع بعد هذا الفعل.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: ذلك. والتصحيح من ل، د.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) قال سيويه: واعلم انه ضعيف في الكلام ان تقول: قد علمت ان تفعل ذلك وقد علمت ان فعل ذلك حتى تقول سيفعل او قد فعل او تنفي فتدخل «لا» وذلك لانهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من انه فكرهوا ان يدعوا السين او قد اذ قدروا على ان تكون عوضا. (ينظر الكتاب ١/٤٨٧).

## باب من المفعول المحمول على المعني

أنشد ابو القاسم في هذا الباب قول الاخطل:

مثل القنافة هذاجون قد بلغت  
نجران أو بلغت سؤاتهم هجر<sup>(١)</sup>  
ثم قال<sup>(٢)</sup>: قلب لأن السوءات تبلغ هجر فنصبها ورفع هجر<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: ظاهر كلام أبي القاسم في هذا البيت<sup>(٤)</sup> ان المجاز انما وقع في «هجر» دون «نجران»، لأنه لم يذكر نجران فيما فسر، وقال ابو العباس المبرد في الكامل: فجعل الفعل للبلدين على السعة<sup>(٥)</sup>. وهذا [هو]<sup>(٦)</sup> الصحيح، لان المجاز لم يقع في احدهما دون الاخر.

## مسألة

وانشد [ابو القاسم]<sup>(٧)</sup> في هذا الباب للفرزدق:

وعضّ زمان ياأبن مروان لم يدع  
من المال الا مسحتا<sup>(٨)</sup> أو مجلف<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ٢١١ والكامل للمبرد ١/٣٢٧. وفي ديوان الاخطل ص ١٧٨:  
على العيارات هذاجون قد بلغت وهو من البسط.

(٢) سقطت في ل.

(٣) ينظر الجمل ص ٢١١ و ٢١٢.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: الباب.

(٥) ينظر الكامل للمبرد ١/٣٢٧. وفي و: نجعل الفعل للبلد. وفي ل: د: للبلدين.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) كذا في ل، د، والجمل ص ٢١٣، والانصاف ١/١٨٧، والخزانة ٢/٣٤٧. وفي و، والمخصائص ١/٩٧، والخزانة ٢

٣٤٧: الاسحت او مجلف. وفي ديوان الفرزدق ٢/٢٦: الاسحتا أو مجرف.

(٩) البيت من الطويل. والمسحت: المسأصل الذي لم يبق منه بقية. والمجلف: الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير.

تنظر خزانة الادب ٢/٣٤٧ - ٣٥١ لمعرفة ما قيل في اعراب هذا البيت.

ثم قال: كأنه قال: أو مجلف كذلك. قال: ومنهم من يرويه: «الامسحت أو مجلف»  
فيرفعها جميعا، ويحمله<sup>(١)</sup> على المعنى، لأنه [إذا]<sup>(٢)</sup> قال: لم يدع، فكأنه<sup>(٣)</sup> قال: لم  
يبقى<sup>(٤)</sup>

قال المفسر: كلام أبي القاسم في هذا البيت<sup>(٥)</sup> مبهم، لأن قوله: أو مجلف كذلك،  
يوهم أنه ذهب فيه<sup>(٦)</sup> مذهب الفراء والكسائي، لأن الفراء قال في بعض مسائله التي فرعها  
على أصول الكوفيين: إذا بدأت بالفعل فقلت: ضربت عبد الله وزيدا. كان في «زيد»  
الرفع والنصب، ان شئت رفعته بالرد على التاء، وان شئت نسقته على «التاء» بمعنى  
التكرير، أي: ينوي بالفعل التكرير<sup>(٧)</sup>، كأنك قلت: ضربت عبد الله وضربت زيدا.  
والفرق بين هذا وبين الوجه الأول ان الوجه الأول يجري مجرى عطف مفرد على مفرد، ومع  
تقدير التكرير يجري مجرى عطف جملة على جملة. قال الفراء: وكذلك ان رددته على «عبد  
الله» كان لك فيه وجهان: ان شئت نصبته بالعطف على «عبد الله»<sup>(٨)</sup>، وان شئت  
بالتكرير.

قال: وفيه وجه خامس ان ترفع «زيدا» بالرد على «عبد الله»، وان كان نصبا، وذلك  
ان «الواو» لم يظهر معها الفعل وجئت<sup>(٩)</sup> بعد تمام الكلام بالاسم فكأنك قلت: وزيد  
كذلك<sup>(١٠)</sup>: اراد انك ترفعه بالابتداء وتضم له خبرا، لأن الجملة التي قبله قد تمت، ولم  
يظهر في الكلام فعل آخر يفعل في «زيد» فحسن فيه الابتداء، ودل ما تقدم على خبره. قال  
الفراء: وانشد<sup>(١١)</sup> الكسائي للفرزدق:

وعضُ زمانٍ يابن مَروانَ لم يدع  
من المالِ الا مسحتاً او مجلفُ

(١) كذا في ل، د، والجمل من ٢١٣. وفي و: يحملها.

(٢) سقطت في و.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل من ٢١٣: فقد.

(٤) ينظر الجمل من ٢١٣.

(٥) في و: هذه المسألة.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: بمعنى التكرير، يريد بالتكرير ان ينوي بالفعل التكرير.

(٨) في ل، د: بنية عبد الله.

(٩) في ل، د: وجاء.

(١٠) قال الرضي في شرح الكافية ٣/٣٠٣: وأعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرواي

عمرو كذلك ولقيت ريد، وعمرو اي عمرو كذلك.

(١١) في ل، د: وانشدني.

اراد الفراء انه رفع «أو مجلف» بالابتداء واضمر خبره قياسا على المسألة التي ذكر، واجاز الابتداء بالنكرة تشبيهاً<sup>(١)</sup> بالكلام الذي تقدم. فكلام ابي القاسم يشبه هذا الرأي وينحو نحوه.

وحكى هشام عن الكسائي انه قال: يعطف على المضمر في «مسحت»<sup>(٢)</sup>، واما قول ابي القاسم: ومنهم من يرويه: «الا مسحت أو مجلف» فيرفعها جميعا ويحملة<sup>(٣)</sup> على المعنى، لانه اذا قال: لم يدع فقد قال: <sup>(٤)</sup> لم يبق. فظاهرة انه رفع «المسحت والمجلف»<sup>(٥)</sup> بما في «لم يدع» من معنى «لم يبق». ولا نعلم احدا قال هذا غيره. انما ذكر الربيعي وابن جني ان من رفع «المسحت والمجلف» روي «لم يدع» بكسر الدال<sup>(٦)</sup>، وجعله من قولهم: ودع [الرجل]<sup>(٧)</sup> في بيته يدع فهو وادع، اذا بقي. وهكذا كان يرويه الاصمعي «يدع» بكسر الدال ورفع المسحت والمجلف<sup>(٨)</sup> فاغفل ابو القاسم ذكر كسر الدال على عادته في قلة تثقيفه لكلامه.

وذكر الربيعي وابن جني انه يروي «لم يدع» من المال الا مسحت أو مجلف» بضم «الياء» من يدع، وفتح «الدال» على صيغة ما لم يسم فاعله، وكان ينبغي ان يقول: «لم يودع» بالواو.

وأما من فتح «الدال» من «يدع» ونصب «مسحتا»، ورفع «المجلف» ففيه خمسة اقوال: قال جماعة من البصريين: رفع «مجلف»<sup>(٩)</sup> على خبر مبتدأ مضمر كأنه قال: او هو مجلف<sup>(١٠)</sup>

(١) في ل: تشبيها. وفي د: لتشبيها.

(٢) في ل، د: انه كان يعطف على المضمر في مسحت.

(٣) في و: ويحملةا. والتصحيح من ل، د، والجمل من ٢١٣.

(٤) في و: نكاته قال. والتصحيح من ل، د، والجمل من ٢١٣.

(٥) في و: مسحتا أو مجلفا.

(٦) قال ابن جني في الخصائص ٩٩٧: (معنى «لم يدع» بكسر الدال اي لم يدع ولم يبت، والجمله بعد «زمان» في موضع جر لكونها صفة له، والعائد منها اليه محذوف للعلم بموضعه، وتقديره: لم يدع فيه او لاجله من المال الا مسحت او مجلف، فيرفع (مسحت) بفعله و (مجلف)، يعطف عليه، وهذا امر ظاهر ليس فيه من الاعتداد والاعتلال ما في الرواية الاخرى).

(٧) سقطت في و.

(٨) الصاحح المتبر: - واصل المضارع الكسر ومن ثم حذف الواو ثم فتح مكان حرف الخلق.

(٩) في ل، د: رفع مجلفا.

(١٠) في لسان العرب في مادة (سحت): «والعرب تقول سحت وأسحت، ويروي: الا مسحت أو مجلف، ومن رواه كذلك جعل معنى «يدع»، لم يبق، ومن رواه: الا مسحت، جعل «لم يدع»، بمعنى لم يترك، ورفع قوله: او مجلف باضمار، كأنه قال: او هو مجلف، قال الأزهري: وهذا هو قول الكسائي».

وقيل: [هو] (١) مرفوع بفعل مضمر دل (٢) عليه «يدع» كأنه قال: او بقي مجلف. وهذا الوجه قلبه ابو القاسم الى رواية من روى (٣) برفع المسحت والمجلف.

و [القول] (٤) الثالث قول الفراء انه مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: او مجلف كذلك (٥)، وقد رده عليه هشام لابتدائه بالنكرة، وقال ليس من كلام العرب ان تكون النكرة بعدها فعلها (٦)، يريد ان العرب لا تقول: رجل قام، وانما تقول (٧): «قام رجل».

والقول الرابع ما حكاه هشام عن الكسائي انه قال: نعطفه على المضمر (٨) في مسحت.

ووجدت في بعض كلام أبي علي الفارسي انه رفع «مجلف» بالعطف على العيص، وإن «المجلف» ما هنا مصدر بمعنى التجليف كما قال تعالى: «وَمَرَّ قَنَاهُمْ كُلٌّ مِّمِّيَّ» (٩)، أي كل تمزيق، كأنه قال: «وعض زمان أو تجليف»، وهذا القول عندي اشبه الاقوال المقولة (١٠) في هذا البيت.

وحكى ابو جعفر بن النحاس ان الفراء قال: لا تعرض (١١) لقول الذين يقولون: «الا مسحت» بالرفع «فان أبا جعفر (١٢) الرؤاسي (١٣) حدثني عن ابي عمرو بن العلاء ان الفرزدق

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في و: دخل. والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في ل.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) قال ابن الانباري في الانصاف ص ١٨٩ بعد ان روى بيت الفرزدق هذا: فرغ «مجلفاً» على الاستئناف، فكانه قال: أو

مجلف كذلك، وهذا كثير في كلامهم.

(٦) كذا في ل، د. وفي و: ان تكون النكرة مبتدأ.

(٧) في ل، د: انما يقولون.

(٨) في ل، د: انه كان يعطفه على الضمير.

(٩) سورة سبأ، الآية ١٩.

(١٠) في و: المتقدمة.

(١١) في و: لا يرفع. والتصحيح من ل، د.

(١٢) في و: عمرو.

(١٣) كذا في و، د. وفي ل: الرقاشي.

والرؤاسي هو: محمد بن الحسن بن ابي سارة النحوي. استاذ اهل الكوفة في النحو. له من الكتب: معاني القرآن، والتصغير، وغيرهما. توفي سنة ١٨٧ هـ (طبقات النحويين للزبيدي ص ١٣٥، وبغية الوعاة ٨٧١ و ٨٣، والاعلام ١٥٤٧).

مر على عبد الله بن [ابن] اسحاق<sup>(٢)</sup> فأنشده آياه فقال: علام ترفعه؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك<sup>(٣)</sup>. وحكى ابو حاتم ان الفزردق سئل: بم<sup>(٤)</sup> رفعت «أو مجلف» فقال: سلوا عنه في يحك خصيه في المسجد<sup>(٥)</sup>. يعني: عبد الله بن أبي اسحاق. وكان عبد الله بن ابي اسحاق يعترضه في مواضع من شعره يلحنه فيها، فكان الفزردق يتوخى صنعة هذه الأبيات المشكلة ليعتته بها فاذا سئل عنها أحال عليه.

---

(١) سقطت في و.

(٢) في الطبعة الثانية من طبقات النحويين البصريين. كان يميل الى القياس في النحو. وهو الذي قال فيه الفزردق.

فلو كان عبد الله مولى مجوسه ولكن عبد الله مولى سوابيا

توفى سنة ١١٧ (طبقات النحويين للزبيدي من ٢٥ - ٢٧).

(٣) في و: ما يسوؤك ويسوؤك والتصحيح من ل، د.

(٤) كذا في د. وفي و: لم. وفي ن: بما.

(٥) في و: حك خصيه في المسجد. وفي طبقات الزبيدي من ٢٧: ابن هذا الذي يبر خصيه في المسجد.

## باب ما يجزم من الجوابات

قال ابو القاسم: اعلم ان جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتسني<sup>(١)</sup>، والعرض، والجحد مجزوم. وقال في آخر الباب: وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوباً كان بغير الفاء مجزوماً<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا الكلام على الاطلاق لا يصح، لأن «جواب الجحد» لا يجزم انما يكون منصوباً باضمار «ان»<sup>(٣)</sup> بعد «الفاء» أو «الفاء» نفسها على مذهب الجرمي والكوفيين<sup>(٤)</sup>. وقد ذكرنا ما بين البصريين والكوفيين من الخلاف في ذلك وفي جواب النهي خلاف<sup>(٥)</sup>. فسيبويه لا يبيز الجزم فيه فمنع ان يقال<sup>(٦)</sup>: لا تدن من الأسد يأكلك. لأنه يصير التقدير: ان لا تدن منه يأكلك، فجعل<sup>(٧)</sup> تباعده منه سبباً لأكله<sup>(٨)</sup>. وروى عن الكسائي: انه كان يبيزه ويقدره<sup>(٩)</sup>: ان تدن منه يأكلك [من غير ذكر حرف النهي]<sup>(١٠)</sup> وفي القولين جميعاً نظر<sup>(١١)</sup>.

(١) سقطت في ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٢١٧.

(٣) سقطت في ل.

(٤) كذا في ل، د، والانصاف ص ٥٥٧ (المسألة ٧٦). وفي و: او الفاء بعينها عند الجرمي والكوفيين. ونظر ايضا المسألة

٨٢ ص ٥٩٣ من كتاب الانصاف.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: من الخلاف في ذلك في جواب النهي...

(٦) في ل: فيمنع من ان يقول. وفي د: فيمنع من ان يقال.

(٧) في ل، د: فيجعل.

(٨) ينظر الكتاب ٤٥٧١.

(٩) في و: وتقديره.

(١٠) سقطت في و.

(١١) كذا في ل، د. وفي و: وفي كلا القولين نظر فيها جميعا.

## باب الجزاء

قال ابو القاسم: وحروف الجزاء «ان، ومها، واذا، وحيثا، وكيف، وكيفها، وأين، وأينها، وأى، وأيان، ومن، وما»<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام<sup>(٢)</sup>، مخرجه مخرج المجاز والتسامح، لأن هذه الأشياء كلها ليست حروفاً. وإنما استجاز ان يسميها حروفاً [٣] لعلتين:

احدهما: ان<sup>(٤)</sup> ما كان منها اسماً فأنما يجوز لتضمنه معنى حرف الشرط ونيايته عنه، فلما ناب الحرف استجاز ان يسميه حرفاً.

والثانية: ان الاسماء والافعال قد يجوز ان تسمى حروفاً، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى. وذكر في جملتها «كيف» وفي جواز الجزاء بها خلاف. قال سيوريه: سألت الخليل عن قوله: «كيف تصنع أصنع» فقال: هي مستكرهة<sup>(٥)</sup> وليست من حروف الجزاء، ومخرجه على الجزاء، لأن معناها على أي حال<sup>(٦)</sup> تكن أكن<sup>(٧)</sup>. قال السيرافي: وإنما لم تجز المجازة بكيف كما يجوزي غيرها من أسماء الاستفهام لعلتين:

احدهما: ان الاسماء التي يجازى بها ويستفهم لا شيء منها الا ويجوز ان يكون معرفة ونكرة، ويكون جوابه معرفة ونكرة، والمجازة [به]<sup>(٨)</sup> على تقدير حرف الجزاء فيه. وذلك انك اذا قلت: أين زيد آتبه، فكأنك قلت: ان اعرف مكانه آته. ففي أي مكان كان

(١) كذا في الجمل ص ٢١٧. وفي و: ان ومن وادها واذا وحيثا وكيف وكيفها واين واينها وأي ومن وما، وفي ل: د: ان ومها واذا وحيثا وكيف وكيفها ومن وما (في د). واين وأي وان ومن وما (في ل).

(٢) كذا في و، د. وفي ل: الكلام.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في و: هي منه بتكرهه. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١/ ٤٣٢.

(٦) كذا في ل، د، والكتاب ١/ ٤٣٢. وفي و: حالة.

(٧) ينظر الكتاب ١/ ٤٣٢.

(٨) سقطت في و.

وجب عليك اتيانه بعد معرفته . وكذلك اذا قلت : اين تكن اكن ، كأنك قلت : ان تكن في السوق اكن فيها ، وان تكن في مكان غيرها اكن فيه . فلما كانت مشتمة على الاسماء التي تقع بعد حروف المجازاة جاز ان يجازى بها اذا كانت مساوية لها فاما (١) «كيف» فلا تقع إلا على نكرة ولا يكون جوابها الا نكرة ، فخالفت حروف الجزاء [ فيما تقع عليه فلم يجاز بها لقصورها عن بلوغ معاني حروف الجزاء ] (٢)

فهذه علة أبي العباس (٣) .

والعلة الثانية : انك اذا قلت : اين يكن زيد آتته . فقد شرطت على نفسك انك تساويه في مكانه ، وتخل في محله ، وهذا ممكن غير متعذر (٤) وقوع الشرط عليه (٥) . واذا قلت : كيف يكن زيد اكن (٦) ، فقد ضمنت أن (٧) تكون على احواله وصفاته كلها (٨) ، وهذا متعذر (٩) وقوعه ، ويعيد (١٠) اتفاق شيئين من جميع جهاتها جميع وفي (١١) اوصافها ..

قال المفسر : هذا الذي ذكره السيرافي احتجاج الذين استفتحوا ان يجازى بكيف ، واما الذين اجازوا ذلك وهم الكوفيون وبعض البصريين (١٢) ، فقالوا : ان هذا الذي احتج به خصوصنا لا يلزم ، لأن قول القائل : كيف تكن اكن . عموم خرج مخرج الخصوص ، لأن المخاطب يعلم انه لا يجوز ولا يمكن ان يكون على جميع احواله (١٣) من صحة وسقم وحياة وموت ، وانه انما يشترط ان يكون على حاله فيما يمكن ، كما ان الانسان اذا وعد صاحبه ان يجيئه ثم عاقه عن ذلك عائق من مطر او مخافة [ عدو ] (١٤) او مريض لم يسم خلفاً (١٥) الوعد ،

(١) في ل. د : واما

(٢) سقطت في و. ل.

(٣) كذا في د. وفي و : اب القاسم. ولم اجد رأي المبرد هذا في المفتب ولا في الكامل .

(٤) في د : متعدد.

(٥) سقطت في ل. وفي د : عليها.

(٦) كذا في ل. د. وفي و : كيف تكن اكن .

(٧) كذا في و. د. وفي ل : انك.

(٨) كذا في و. ل. وفي د : كليهما.

(٩) في و : بتعذر.

(١٠) في و : يعيد.

(١١) في و : في.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١١٠/٢ والاشعوري ١٤/٤ ..

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في و : ناقص.

لأن وعده انما كان [ معلقاً ]<sup>(١)</sup> بشرط السلامة وارتفاع الموانع .

قالوا: وقد يوجد في الأزمنة والأمكنة مثل ذلك . الا ترى ان القائل اذا قال: متى تخرج اخرج، واين تكن اكن . فانما يقع شرطه على ارتفاع<sup>(٢)</sup> العوائق واتصال السلامة .

### مسألة

وذكر ابو القاسم في هذا الباب قول الله تعالى: «وان تَبُدُّوا ما في انفسِكُم او تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللهُ فيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ»<sup>(٣)</sup>، ثم قال: <sup>(٤)</sup> يجوز، في «يعذب» الرفع والنصب والجزم<sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام يوهم ان الواجه الثلاثة انما تجوز في «يعذب» وحده، وهي جائزة في «يغفر»<sup>(٦)</sup> ايضاً لا فرق بينها في ذلك، فقد<sup>(٧)</sup> تأملته في نسخ كثيرة فوجدته كذلك .

### مسألة

وقال في هذا الباب: ولا يجازى بـ «اذ» حتى يضاف اليها «ما» فيقال: اذ ما تقصدني اقصدك<sup>(٨)</sup>.

قال المفسر: «اذ ما وحيثما» جميعا لا يجازى بها حتى يضاف اليها «ما»، ولا أعلم لأي<sup>(٩)</sup> علة ذكر احدهما وترك الأخرى، والممانع لهما من ان يجازى بها انهما مضافتان<sup>(١٠)</sup> الى الجملتين اللتين بعدهما والاضافة من شأنها أن تخصص وتوضح، والشرط موضوع على

(١) الزيادة من د. وفي ل: متعلقاً.

(٢) في و: فانما شرط على ارتفاع.

(٣) سورة القرة، الآية ٢٨٤.

(٤) سقطت في و.

(٥) ينظر الجمل من ٢١٩.

(٦) في و: فيغفر.

(٧) في ل، د: وقد.

(٨) ينظر الجمل من ٢٢٣.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: مضافتان.

الابهام ولا يجتمع في<sup>(١)</sup> شيء واحد ابهام وايضاح في حال واحدة فزيد عليها «ما» لتقطعها عن الاضافة وتبينها للشرط.

ووقع في بعض نسخ الجمل<sup>(٢)</sup>: ولا يجازى بها حتى يضاف اليها «ما»<sup>(٣)</sup>. وقوله: وقد يجازى «بأذا» في الشعر مما يدل على ان كلامه [ انما هو ]<sup>(٤)</sup> في «أذا» لا في «اذ»، وهو مذهب قوم من النحويين يرون المجازاة بها اذا زيد عليها «ما» كقول الشاعر:

فقامَ أبو ليلٍ إليها ابنُ ظالمٍ  
وكان اذا ما يسئل السيف يضرب<sup>(٥)</sup>

فتكون الأشياء التي لا<sup>(٦)</sup> يجازى بها الا مع «ما» على<sup>(٧)</sup> هذا المذهب ثلاثة. وأما سيويه واصحابه فلا يرون المجازاة بها لا مع «ما» ولا دونها<sup>(٨)</sup>، والعلة في ذلك عندهم ان الشرط يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون و«أذا» وقتها كائن لا محالة. الا ترى انك تقول: اذا طلعت الشمس فإننا<sup>(٩)</sup>، ولا تقول<sup>(١٠)</sup>: ان طلعت الشمس. وانما يجازي<sup>(١١)</sup> بها عندهم في الشعر لمشاركتها حروف الشروط في انها بحاجة الى جواب كاحتياج الشرط الصحيح. والشيطان اذا تضارعا في بعض الجهات فقد يحمل بعضها<sup>(١٢)</sup> على بعض. فها وقعت فيه «ان» موقع «أذا» قول الله تعالى: «لندخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين»<sup>(١٣)</sup>، وقوله تعالى: «أفان مات أو قتل انقلبتم على اعقابكم»<sup>(١٤)</sup> ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم حين

(١) في و: عل.

(٢) كذا في د. وفي و، ل: ووقع في بعض النسخ

(٣) في ل: ولا يجازى بأذا حتى يضاف اليها ما. وفي د: ولا يجازى بأذا حتى يضاف اليها ما.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) (قائله الفرزدق، ينظر ديوانه ٢٧١، والرواية فيه:

فقام ابو ليل اليه ابن ظالم

والبيت من الطويل، والشاهد في قوله: اذا ما، فقد جوزى بأذا بعد ان زيدت عليها (ما).

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الكتاب ٤٣٣/١.

(٩) في ل، د: فأتني.

(١٠) في ل، د: ولا يصح ان تقول.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل: بعضها.

(١٣) سورة الفتح، الآية ٢٧.

(١٤) سورة آل عمران، الآية ١٤٤.

وقف على القبور: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»<sup>(١)</sup>.

ومما وقعت فيه «إذا» موقع «إن» قول أوس بن حجر:

إذا أنت لم تنزِعْ عن الجهل والخنا.  
أُمنبت حليماً أو أصابك جاهل<sup>(٢)</sup>

لأن النزوع عن الجهل والخنا<sup>(٣)</sup> ممكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، فليس هذا من مواضع «إذا» إنما هو من مواضع «إن» فلذلك استجيز الجزء بها.

---

(١) ينظر رياض الصالحين ص ١٣٤.

(٢) كذلك في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٩٩:

إذا أنت لم تعرض عن الجهل والخنا

والبيت من الطويل.

(٣) الخنا: الفحش، وقد (تخني) عليه من باب صدى، وأخني عليه . . . أي نحن (مختار الصحاح).

## باب ما ينصرف وما لا ينصرف

قال ابو القاسم في هذا الباب: فأما<sup>(١)</sup> ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة اجناس، منها: «أفعل» اذا كان نعتا نحو احمر واصفر واييض واشقر وافضل منك واكرم منك<sup>(٢)</sup>

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله في «أفعل» فاسد لا يستمر عليه القياس حتى يزيده شروطا وتقييدا، فيقول<sup>(٣)</sup>: كل افعل اذا كان صفة ولم تحذف همزته او شيء من بنائه وما تتم [به]<sup>(٤)</sup> صفة<sup>(٥)</sup> ولم تلحقه تاء التانيث. فاذا قيد بهذه الشروط صح ان يقوم منه مقياس لا ينكسر<sup>(٦)</sup>. وانما شرطنا [فيه]<sup>(٧)</sup> ان يكون صفة، لان منه ما يكون اسما فيخرج عن هذا الحكم نحو «أحمد، وأسلم». وشرطنا ان لا يكون محذوف الهمزة احترازا من: خير منك، وشر منك. وقلنا: او شيء من بنائه احترازا من قولنا: أحج<sup>(٨)</sup>، في التصغير، [وما كان مثله. وقلنا: ]<sup>(٩)</sup> وما تتم به صفة، احترازا من «أفعل» الذي يراد به المفاضلة كقولك: افضل منك. فان «من» اذا حذفت من هذا الصنف وكانت غير منوية ولا مرادة انصرف في النكرة، وان كانت منوية مرادة لم يغيره الحذف عن حكمه. وقلنا: ولم تلحقه تاء التانيث، احترازا من: رجل أرمل، ونسوة اربع، لان هذا الصنف الذي تلحقه تاء التانيث فيقال فيه

(١) كذا في ل. د.، والجمل ص ٢٢٥. وفي و: وأما.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٢٥.

(٣) في و: ويقول.

(٤) سقطت في و.

(٥) كذا في د. وفي و، ل: صفة.

(٦) في و: مقياس لا تنكسر.

(٧) سقطت في و.

(٨) تصغير احوى. أقول: يجتمع في احوى عند تصغيرها ثلاث باءات: احوى. فالباء الاولى باء التصغير، والثانية قلبت عن واو اجتمعت مع الباء الساكنة قبلها. والثالثة قلبت عن واو لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم حذفت الثالثة. وقد نقل ابن سيويه قوله: «وكل اسم اجتمعت فيه ثلاث باءات او هن باء التصغير فانك تحذف منهن واحدة» (اللسان) مادة (الحوى).  
(٩) سقطت في و

«أرملة» [و«أربعة»] (١) ينصرف في النكرة عند سيبويه (٢)، وأكثر البصريين (٣). وإنما ينعون  
الصرف في النكرة منه ما كان مؤنثه على «فعلاء».

#### مسألة

قال أبو القاسم: ومنها كل جمع ثالث حروفه «الف» وي بعدها حرفان، أو ثلاثة  
أحرف، أو حرف مشدد، نحو: مساجد، ودنانير، ودراهم، وطواويس ودواب  
وشواب (٤)، إلا ما كان في آخره «هاء» التانيث فإنه ينصرف في النكرة نحو فرازنة (٥).

قال المفسر: هذا الأصل أيضا مختل غير مطرد حتى يقول. إلا ان تكون في آخره  
«هاء» التانيث نحو: صياقلة أو «ياء» نسبة نحو: مدائني، أو يكون منقوصا، نحو: غواش  
وجوار، أو يقول ثلاثة أحرف (٦) أو سطرها ساكن، لأن هذا الجمع إذا لحقته «ياء» النسبة لحق  
بالإحاد (٧) وفارقه معنى الجمع. وإذا لحقته «تاء» التانيث كان له نظير في الأحاد. فانصرف  
في النكرة. وإذا كان منقوص الآخر ففيه خلاف، هل هو مصروف في حال الرفع والخفض  
أو غير مصروف.

#### مسألة

قال أبو القاسم: وأما ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فهو اثنا عشر جنسا  
منها: كل اسم اعجمي [كان] (٨) على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: ابراهيم واسماعيل  
وهرمز وفيروز (٩)، فإن كان على ثلاثة أحرف انصرف في المعرفة والنكرة نحو: خش ودل  
وخان (١٠).

(١) سقطت في و.

(٢) ينظر الكتاب ٧٢. وكذلك ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٢.

(٣) في و: وأكثر النحويين.

(٤) شواب: هو جمع شابة.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٢٥. وفرازنة أصله فرازين جمع فرزان، وهو معرب فرزان وهو من لعب الشطرنج (هو الملكة) انظر.

اللسان والعاموس. والماء عوض عن ياء فمائل كقنادلة وقناديل وزنادقة وزناديق ودهاقنة ودهاقين (انظر ص ٢٩٠ من كتاب الفحصل  
في ألوان الجموع).

(٦) في ل، د: ويقول: أو ثلاثة أحرف.

(٧) كذا في و، د. وفي ل: بالاحاد.

ينول الرضي: ... احترازا عن نحو ملائكة لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواحية وعلانية (شرح

الكافية ٥٤٨. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧).

(٨) الزيادة من كتاب الجمل ص ٢٢٦.

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٢٦: نحو ابراهيم واسماعيل ودلوود.

(١٠) في الجمل ص ٢٢٦: نحو خش (أي ضهر) ودل (أي قلب) وشان (أي فندق).

قال المفسر: وهذا (١) الاصل ايضا مختل فيه اعتراض حتى يزداد فيه فيقال (٢): كل اسم اعجمي على اكثر من ثلاثة احرف، ووقع (٣) في كلام العرب علما في اول احواله . وانما شرطنا فيه ان يكون علما (لأن العجمة عند النحويين لا يعتد بها ثقلا الا مع كون الاسم معرفة علما) (٤). واذا جاء شيء من الاعجمي الذي ليس بعلم غير مصروف، فانما امتنع من الصرف (٥) لعلة اخرى غير العجمة نحو: سراويل، فان امتناعها من ان تصرف (٦) يس من اجل العجمة وانما المانع لها من الصرف كونها على صورة الجمع، أو (٧) لانها جمع سرولة (٨) [أو سروال] (٩).

قال الشاعر:

عليه من اللؤم سرولة فليس يرقُ لستَضْعَفِ (١)

وقال اوس بن حجر في منعها من الصرف:

اق دونها ذب الرياد كأنه فتي فارسي في سراويل رامج (١)  
وكذلك «محصر» انما فارقت باب: خش ودل وخان لما فيها من التأنيث.

(١) كلنا في و، د. وفي ل: هذا.

(٢) كلنا في و، د. وفي ل: فيقول.

(٣) في ل، د: وقع.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل، د: فانما يمنع الصرف.

(٦) في ل، د: من الصرف.

(٧) سقطت في و.

(٨) قال السيرافي فيها نقل عنه في هامش الكتاب ١٦٢: ومن الناس من يجعله جمعا لسرولة فيكون جمعا لقطع الخرق واعتمد هذا المذهب ابو العباس. وقال البرد في المنتضب ٣٤٥/٣: ومن العرب من يراها جمعا واحدها سرولة وينشدون: عليه من اللؤم سرولة.

(٩) سقطت في و.

(١٠) من المتقارب. في الخزانة ١١٣/١: أقول هذا البيت قيل مصنوع وقيل: قاله مجهول.

(١١) في و: دارع، والتصحيح من ل، د، ه والخزانة ١١٧/١. لم اجد هذا البيت في ديوان اوس بن حجر الذي حققه الدكتور محمد يوسف نجم وقد نسب صاحب الخزانة لتميم بن أبي بن مقبل، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام وقال: «هذا البيت من نصيلة لتميم يصف الثور الوحشي وضمر دونها لانثاء، والذب بفتح الدال المعجمة وتشديد الموحدة. قال في الصحاح هو الثور الوحشي ويقال له ذب الرياد لانه يرود أي يذهب ويبيح، ولا يثبت في موضع. شبه الشاعر ما على قوائم الثور الوحشي من الشعر بالسراويل وهو من لباس الفرس وهذا شبهه بفتى فارسي وشبه قرنة بالرمح وهذا قال رامج اي ذورمخ، والبيت في ديوان ابن مقبل ص ٤١.

## مسألة

وقال<sup>(١)</sup> في هذا الباب: ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل نحو: أحمد،  
وزيد<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا [الأصل]<sup>(٣)</sup> يحتاج أيضا الى تقييد، لان شرطه: أن لا<sup>(٤)</sup> يكون في  
الفعل المسمى به ضمير، لانه ان كان فيه «ضمير» صار حكاية، وخرج عن هذا الباب.  
ومن شرطه، ان لا يكون منقوص الآخر نحو رجل سمي<sup>(٥)</sup> بيغزو ويدعو<sup>(٦)</sup>، لانه ان كان  
هكذا انصرف وهو معرفة في حال الرفع والجر<sup>(٧)</sup>، ولم ينصرف في حال النصب. ومن شرطه  
ان لا يكون فيه<sup>(٨)</sup> اتباع نحو قولهم: الاسود بن يعفر، فان فيه خلافا بين النحويين<sup>(٩)</sup>.

## مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم في آخره «الف ونون» زائدتان نحو: سلمان  
وعمران ومروان<sup>(١٠)</sup>.

قال المفسر: هذا الأصل الذي اصله أيضا غير صحيح<sup>(١١)</sup> حتى يزداد فيه شروط  
فيقال: كل اسم في آخره «الف ونون» زائدتان وعدد احرفه زائد على الثلاثة: وهو غير  
مضاعف، وليس له مؤنث على «فعل»<sup>(١٢)</sup>. وانما شرطنا ان يكون في آخره «الف ونون»  
زائدتان، لان «النون» (ان كانت)<sup>(١٣)</sup> غير زائدة انصرف نحو: «حسان» من الحسن.

(١) في ل، د: قال.

(٢) ينظر الحمل ص ٢٢٦.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في و.

(٥) في ل، د: بسى.

(٦) في ل، د: بيغزو ويدع. انظر سيبويه ٦٠/٢، ومقل عنه الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف قال: (ص ١١٦): قال  
سيبويه قال الخليل: اذا سميت رجلا يغزو ولم يكن في قول الخليل بونس الا يغزي بالياء. فاما الخليل فيقول هذا: يغزوكما  
ترى واما بونس فيقول: هذا يغزي بخير تنوين.

(٧) في ل: الجزم.

(٨) سقطت في ل.

(٩) يقول الرضي في شرح الكافية. وان لم يكن عنده فهو صفة موصوف مقدر (انا ابن حلا وطلاع الثنايا) اي انا ابن رجلا  
جلا. . . . وفيه ضعف لان الموصوف ما جعل لا يندب الا شرط تذكره في باب الصفة (٦٤/١).

(١٠) كذا في الجمل ص ٢٢٦. وفي و: عمران. وفي ل، د: حمدان.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: ايضا هذا الأصل نلتج منه غير صحيح.

(١٢) في ل، د: على وزن. أقول. لانه عدله ولأن فعل تكون موشا عملا نصفة.

(١٣) سقطت في ل.

وشرطنا ان يكون عدد حروفه<sup>(١)</sup> اكثر من ثلاثة، لانه ان لم يكن كذلك انصرف نحو رجل سميته<sup>(٢)</sup> بسنان وبيان ويدان ودمان<sup>(٣)</sup> في مذهب من اجرامها مجرى المفرد ولم يجزها مجرى التثنية<sup>(٤)</sup>.

وشرطنا ان يكون غير مضاعف، لانه ان كان مضاعفا<sup>(٥)</sup> نحو: جنجان وندان<sup>(٦)</sup> فهو «فعال»<sup>(٧)</sup> كفضفاض ورضراض، وليس «بفعلان». وشرطنا ان لا يكون له مؤنث على «فعل» لانه ان كان له مؤنث على «فعل» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

#### مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم مؤنث<sup>(٨)</sup> على اكثر من ثلاثة احرف لا علامة فيه للتأنيث نحو: سعاد وزينب<sup>(٩)</sup>.

قال المفسر: هذا الاصل ايضا لا يصح حتى يزداد فيه شروط<sup>(١٠)</sup> فيقال: كل مؤنث كان<sup>(١١)</sup> على اكثر من ثلاثة احرف ولا علامة فيه للتأنيث، وليس اصله التذكير وتأنيثه حقيقي. فاذا قيد هذا التقيد<sup>(١٢)</sup> كان اصلا يستمر عليه القياس، ولم ينصرف في المعرفة للمذكر كان او للمؤنث.

وانما قلنا: وليس اصله التذكير، لانك ان سميت بـ «طالق وحائض» لم تنصرف<sup>(١٣)</sup> في المؤنث وصرفت في<sup>(١٤)</sup> المذكر، وان كانت هذه الصفات خاصة بالمؤنث، لانهما مذكرة

(١) سقطت في ل. وفي د: ان يكون عدده.

(٢) في ل: د: يسمى.

(٣) في ل: بسنان وبيان ودمان. وفي و. بسنان وبيان ويدان ودمان. اقول: سنان وبيان كل منهما مفرد وقيل الالف والنون فيه

حرفان. وبيدان ودمان كل منهما مشى معرودة محذوف اللام.

(٤) في ل: د: ولم يحك التثنية.

(٥) سقطت في ل.

(٦) مثل المؤلف بهاتين الكلمتين ليس شكل ترتيب الحروف. لانه سيمثل بعد ابراده الورد.

(٧) في ل: فعل. وفي و، د: فعلا وكلاهما غير صحيح، والصحيح ما أثبتناه.

(٨) كذا في ل. و. واجمل ص ٢٢٨. وفي و، د: ومنها كل مؤنث.

(٩) بنظر الجمل ص ٢٢٨.

(١٠) في ل، د: حتى يزداد شروطا.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و، د. وفي ل: هذا القيد.

(١٣) كذا في و، د. وفي ل: لم ينصرف.

(١٤) سقطت في و.

الصيغ<sup>(١)</sup>، فلم يعتد بالتأنيث العارض فيها. وقلنا: وتأيثه حقيقي، لأنك اذا سميت بدو نساء وإماء، صرفت في المذكر؛ لان التأنيث تأنيث جمع<sup>(٢)</sup> فلا<sup>(٣)</sup> يعتد به ولم ينزل الحرف الرابع منزلة علامة التأنيث.

### مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم معدول عن «فاعل» الى «فعل» في حال التعريف نحو: عمر وقثم<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هذا الاصل<sup>(٥)</sup> [ايضا]<sup>(٦)</sup> يحتاج الى تقييد وايضاح، لان «فعل» الذي لا يستعمل الا في النداء<sup>(٧)</sup> خاصة<sup>(٨)</sup> نحو قولهم: يا قَسْرَ ويا عُدْرَ، اذا سمي به انصرف على كل حال، لانه انما عدل في النداء، فاذا سمي به وجب ان ينصرف، لانه قد فارق الحال التي<sup>(٩)</sup> كان<sup>(١٠)</sup> فيها<sup>(١١)</sup> معدولا.

وكان أبو الحسن الاخفش يجري «كتع» و«جمع» هذا المجرى اذا سمي بهما؛ لأنها قد فارقتا<sup>(١٢)</sup> باب التأكيذ.

وأما سيبويه فقال: سألت الخليل عن «جمع وكتع»، فقال: هما معرفتان<sup>(١٣)</sup> بمنزلة «كلهم»، وهما معدولتان عن جمع جمعاء وجمع كتعاء<sup>(١٤)</sup>، وهما منصرتان<sup>(١٥)</sup> في النكرة<sup>(١٦)</sup>.

(١) في و: الطبع.

(٢) في ل: لانه تأنيث جمع. وفي و: لان التأنيث جمع.

(٣) في ل: د: فلم.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٢٨: نحو عمر وذر وقثم وزحل.

(٥) في ل: د: الفصل.

(٦) سقطت في و.

(٧) كذا في و، د. وفي ل: لان فعل الذي يستعمل بينه الا في النداء

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) في و: الذي.

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: قد كان.

(١١) في و: فيه.

(١٢) في ل، د: فارقا.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١٤٢: هما معرفة

(١٤) كذا في الكتاب ١٤٢. وفي و: وهما معدولتان عن جمع وكتع وهما جمع جمعاء وكتعاء. وفي ل، د: وهما معدولتان عن جمع

جمعاء وكتعاء.

(١٥) كذا في و: وفي ل، د. والكتاب ١٤٢: وهما منصرتان

(١٦) ينظر الكتاب ١٤٢.

## مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي مما لا مثال له في الاسماء<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: يحتاج هذا الصنف ايضا الى تقييد<sup>(٢)</sup> فيقال: مما لا مثال له في الاسماء، ولا ضمير فيه، لانه ان كان فيه ضمير خرج الى باب الحكايات. وكان عيسى بن عمر لا يصرف الفعل الماضي اذا سمي به وان كان له مثال<sup>(٣)</sup> في الاسماء، ويحتاج بقول سحيم بن وثيل<sup>(٤)</sup>:

انا ابنُ جَلّاءٍ وطلّاعِ الثُّنابِيا متى أضعِ العِمامةَ تَعْرِفُونِي<sup>(٥)</sup>  
ويقول العجاج<sup>(٦)</sup>:

لاقوا بِه الحُجّاجِ والأصحارا به ابنُ أَجلى وأفقِ الأَسفارا<sup>(٧)</sup>  
وكان سيويه يذهب فيما كان من مثل هذا الى انه من باب الحكاية<sup>(٨)</sup>، وان في الفعل ضميرا مستترا فصار بمنزلة الجملة التي تحكى من نحو قول الاخر:

كذبتُم ويبيتِ اللّه لا تنيكحونها  
بني شاب قرناها تصرُّ وتخلب<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في ل، والجمل ص ٢٢٨. وفي د: ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي.

(٢) كذا في د. وفي ل: تقييده.

(٣) كذا في د. وفي ل: مثل.

(٤) شاعر معروف في الجاهلية والاسلام (تنظر ترجمته في الخزائن ١٢٧٨-١٢٨٠).

(٥) من الوافر، وهو من شواهد سيويه ٧٢. قال الاعلم: والشاهد في امتناع (جلا) من التنوين لانه نوى فيه الفاعل مضمرًا فحكاية لانه جملة، ولو جعله اسما مفردا لصرفه لان نظيره في الاسماء موجود، وعيسى بن عمر يرى ان لا يصرف شيئا من الفعل اذا سمي به وافق اسماء الاجناس او لم يوافق واحتج بهذا البيت. وهو عند سيويه محمول على الحكاية (الكتاب ٧٢).  
(٦) هو عبد الله بن ربيعة. يقال اشعر الناس العجاجان اي رؤبة وابوه وهما راجزان مشهوران من رجاز الاسلام (المعنى على

الخزائن ٢٦٨).

(٧) ينظر ديوانه ص ٢٣ طبعة اورويبا. ذكره البغدادي في الخزائن ١٢٤٨ وقال: ووقوله لاقوا به اي بذلك المكان وقوله والاصحارا اي وجدوا به ابن اجلى كما تقول لقيت به الاسد، وقوله واقف الاسفارا اي واخفا مثل الصحيح. والشاهد في قوله: ابن اجلى. فقد قيل فيه ما قيل في سابقه.

(٨) ينظر الكتاب ٧٢.

(٩) استشهد سيويه بالشرط الثاني منه في باب (ما يتصرف من الافعال اذا سميت به رجلا) ٧٨. واستشهد به تاما في موضعين آخرين من الكتاب ٢٥٩٨ و ٦٥٢ وهو في جميعها غير مسوب لفاعل. والشاهد في قوله: بني شاب قرناها فانه محمول على الحكاية كالذي قبله وهو غير مسوب ايضا في المتنضب للمبرد ٩٤، وشرح الفصل لابن يعيش ٢٨٨، والخصائص لابن جني ٣٦٧٢. والبيت من الطويل وقد نسه ابن منظور في اللسان (قرن) الى الاسدي.

وقول الراجز:

والله ما لي لي بنام صاحبه ولا مخالط اللسان جائبه<sup>(١)</sup>  
واحتج عليه ايضا بأن قال: سمعنا العرب تصرف «كعبا» اسم رجل، و«كعب» من  
«الكعبة» وهو العدو مع تقارب الخطأ<sup>(٢)</sup>. [٣]

### مسألة

قال (ابو القاسم)<sup>(٤)</sup> [في هذا الباب]<sup>(٥)</sup>: ومنها كل اسمين جعلنا اسما واحدا نحو:  
حضر موت، ويعلبك، ورام هرمز<sup>(٦)</sup>.

قال المفسر: أما<sup>(٧)</sup> هذا الذي قاله<sup>(٨)</sup> فانما<sup>(٩)</sup> هو في لغة من يفتح الاول [ويجعل  
الاعراب في الاسم الثاني]<sup>(١٠)</sup>. (ومن العرب من يبيي الاول والثاني على الفتح ويجعلهما  
كخمسة عشر)<sup>(١١)</sup>. ومن العرب من يجعل الاعراب في الاسم<sup>(١٢)</sup> الاول ويضيفه الى الثاني  
(ويصرف الثاني)<sup>(١٣)</sup> الا ان تكون فيه علة تمنع الصرف، فهذا الضرب خارج عن هذا  
الحكم (الى حكم آخر)<sup>(١٤)</sup>!

(١) كذا في ل، والخزائنة ١٠٦٨. وفي د، والخصائص ٣٣٦٢، والخزائنة ١٠٦٨ (رواية اخرى):

والله ما زيد بنام صاحبه...  
ورواه العيني في هامشه على الخزائنة:  
عربك ما ليل بنام صاحبه..

وقال: لم أتف على اسم راجزه (الخزائنة ٣٨). قال البخداوي: ان حرف الجر داخل على محذوف اي بمقول فيه نام صاحبه  
نحذف القول وبقي المحكي به. والليان بالكسر الملائنة وبالفتح مصدر لان بمعنى اللين يقال: هو ليان من العيش اي في نعيم  
ونحذف (الخزائنة ١٠٦٨ و ١٠٧).  
(٢) ينظر الكتاب ٧٢.

(٣) سقطت هذه المسألة في و.

(٤) سقطت في د.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في ل، د، والجمل ص ٢٢٨. وفي و: ومعنى كريب وبلال أناد.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في د: قال.

(٩) في ل، د: انما.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل، د. ينظر الاشعوري ٢٥٠٣

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) سقطت في ل. ينظر باب الشيبين اللذين ضم احداهما الى الآخر فحذلا منزلة اسمه واحد في المختار ٤٧٢. وينظر

المقتضب ٢٠/٤.

(١٤) سقطت في و.

## باب اسماء<sup>(١)</sup> القبائل والاحياء والسور والبلدان

قال ابو القاسم في هذا الباب: اعلم ان كل شيء قصدت به قصد «قبيلة» أو «أم»<sup>(٢)</sup> لم ينصرف في المعرفة وانصرف<sup>(٣)</sup> في النكرة. وما قصدت به قصد «حي» أو «أب» انصرف في المعرفة والنكرة، تقول من ذلك: هذه تميم، (وهذه أسد)<sup>(٤)</sup>، وهذه سدوس وتغلب وطيء [فلا تنصرف اذا اردت القبيلة واذا]<sup>(٥)</sup> اردت الحي صرفت فقلت: طيء وتميم وتغلب]<sup>(٦)</sup>.

قال المفسر: ليس لتغلب ما هنا مدخل لانها لا تنصرف اردت بها «القبيلة» او اردت بها «الحي» لانه ان ذهب بها<sup>(٧)</sup> الى القبيلة ففيها ثلاث علل: التأنيث، والتعريف، ووزن الفعل. وان ذهب بها [الى]<sup>(٨)</sup> الحي<sup>(٩)</sup> ففيها علتان: التعريف، ووزن الفعل فلا يصرف<sup>(١٠)</sup>، (واذا اردت القبيلة وان أردت الحي صرفت فقلت: تغلب وتميم، طيء)<sup>(١١)</sup>.

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: فاذا قلت: هؤلاء من بني سدوس<sup>(١٢)</sup> او من بني تميم

- 
- (١) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ٢٢٩  
(٢) كذا في و، د، والجمل ص ٢٢٩. وفي ل: امرأة.  
(٣) كذا في ل، د، والجمل ص ٢٢٩. وفي و: وينصرف.  
(٤) سقطت في الجمل ص ٢٢٩، وهي موجودة في النسخ المحفوظة.  
(٥) كذا في ل، د. وفي الجمل ص ٢٢٩: فان.  
(٦) سقطت في و. بنظر الجمل ص ٢٢٩  
(٧) في ل، د: لانك ان ذهبت بها.  
(٨) سقطت في و.  
(٩) في ل، د: وان ذهبت الى الحي.  
(١٠) فلا يصرف سقطت في ل، د.  
(١١) ورد ما بين القوسين في و وحدها، وقد كتف التاسع ازاء هذه العبارة في الحاشية هذه الجملة في هذا الكلام بغير.  
(١٢) كذا في و، د، والجمل ص ٢٣١. وفي ل: هؤلاء من اسد.

وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>، فالصرف لا غير، لانك تقصد<sup>(٢)</sup> قصد الاب<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: ظاهر كلام ابي القاسم ان كل ما قيل فيه: «بنو فلان» انصرف، لانه كلام مطلق لا تقييد فيه، وذلك غير صحيح انما يجب الصرف اذا لم يكن في الاسم المضاف اليه علة تمنع الصرف، فاذا كانت فيه علة مانعة من الصرف لم ينصرف وان اريد به الألب<sup>(٤)</sup>: الا ترى انك تقول: «بنو أعصر وبنو تغلب» فلا تصرف وان كنت تريد الاب كما تقول: «بنو باهلة» قال طرفة:

من بني بكر إذا ما نسبوا وبني تغلب ضرابي البهم<sup>(٥)</sup>  
وأما «سدوس» فكان سيبويه يذهب الى انه اسم مذكر. قال:

وتقول<sup>(٦)</sup>: «بنو سدوس» فتصرف<sup>(٧)</sup>، وكذلك «بنو سلول»<sup>(٨)</sup>، (وغلظه<sup>(٩)</sup>) ابو العباس محمد بن يزيد في ذلك، وقال: انما سدوس اسم امرأة فاذا قلت: من بني سدوس، لم تصرف، وكذلك سلول<sup>(١٠)</sup>، وتابعه على ذلك ابو اسحاق الزجاج.

وقال ابو سعيد السيرافي: لم يغلط سيبويه فيما قال، أما «سدوس» فذكر محمد بن حبيب<sup>(١٢)</sup> في كتاب «مختلف القبائل وموتلفها» اخبرنا بذلك ابو بكر الحلواني عن ابي سعيد السكري عنه قال: سدوس بن دارم بن مالك<sup>(١٣)</sup>، وسدوس بن شيان (بن ذهل بن ثعلبة

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣١: وما اشبهه.

(٢) كذا في د، والجمل ص ٢٣١. وفي و: لانك انما تقصد. وفي ل: لانك لم تقصد.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٣١.

(٤) في و: فاذا كانت فيه علة تمنع الصرف فان اردت به الاب لم تصرف.

(٥) من الرمل، ينظر ديوانه ص ١٠٦. قال الاعلم الششتري: وقوله ضرابي البهم اي مقدمين على الاقران نضربهم

بالسيوف. والبهم جمع بهيمة وهو الذي لا يدري كيف يوزن له لما يعلم من نجدته.

(٦) في ل، د: وقال تقول.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٢٦٢: واذا قلت هذه جذام فهي كسدوس فاذا قلت من بني سدوس فالصرف لانك قصدت

قصد الاب.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: وكذلك سلول. ينظر الكتاب ٢٥٢.

(٩) في د: وغلظ.

(١٠) قال الميرد في المنتضب ٣٦٤٣: وورقاش امرأة، وكذلك سنول وسنوس فليس من هذا مصروفا الا في نكرة، وانما ذلك

بمنزلة باهلة وخذف وان كان في باهلة علامة تأنيث.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) هو ابو جعفر محمد بن حبيب، من علماء بغداد باللقبة والشعر والاختار والانساب له من التصانيف: النسب، والامثال

على العمل ويسمى المنق، ومختلف القبائل ومؤتلفها، وغير ذلك. توفي سنة ٣٤٥. (بغية الوعاة ٧٣/١ و ٧٤).

(١٣) كذا في و، وجهرة انساب العرب ص ٢٢٩ وفي مختلف القبائل ص ٤. وفي ل، د: ملك.

بن عكابة بن صععب بن علي بن بكر بن وائل (١) وفي طيء سدوس (٢) بن أصمع  
ابن أبي عبيد بن ربيعة بن نصر بن سعد بن نبهان (٣)  
واخبرنا ابو محمد السكري عن علي بن عبد العزيز عن ابي عبيد عن هشام بن محمد  
الكلبي (٤) في نسب بني تميم: سدوس بن دارم في من عد من دارم. وأما سلول، فقال ابن  
حبيب في نسب قيس سلول بن مرة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن (٥) [وفيهم  
يقول الشاعر:

وإننا اناسٌ ما نرى القتلَ سبَّةً إذا ما رأتهُ عامرٌ وسلولٌ (٦)  
يريد عامر بن صعصعة. (وسلول بن مرة بن صعصعة) (٧) [٨).

قال: وفي قضاة سلول (٩) بنت ريان بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك (١٠) ابن  
كنانة بن القين بن جسر. وفي خزاعة سلول بن كعب بن عمرو بن ربيعة بن حارثة (١١)  
قال المفسر: قد صح بما ذكره السيرافي ان قول سيويه (١٢) صحيح وان ما قاله ابو  
العباس صحيح.

وقد انشد ثعلب لامرئ القيس:

إذا كنتَ مفتحاً ففأخراً ففأخراً  
ببيتٍ تبصرُ الرؤساءَ فيه  
ببيتٍ مثل بيت بني سلوسا  
قياما لا تُنازع أو جلوسا (١٣)

(١) ينظر ابن حبيب ص ٤.

(٢) سقطت في ل.

(٣) ينظر ابن حبيب ص ٤.

(٤) هو ابن المثلر هشام بن محمد بن السائب الكلبي النسابة الكوفي. كان من اعلم الناس بعلم الانساب، وله كتاب  
«الجمهرة في النسب وهو من محاسن الكتب في هذا الفن، وله تصانيف كثيرة، منها: كتاب حقف عبدالمطلب وخزاعة، وكتاب  
حلف الفضول وكتاب بيوتات قريش، توفي سنة ٢٠٤ (وفيات الاعيان ١٣٧٥-١٣٣).

(٥) لم يذكر ابن حبيب (مرة). ينظر مختلف النبائل ص ١٢.

(٦) من الطويل، وهو للمسؤول بن عادي، شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الاغانى (بولاق) ٩٨/٩٩-٩٩، ومقدمة ديوانه ص

٦٧-٧٣، ورواية البيت فيه:

وانالقوم لا نرى القتل سبة

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في و، د. وفي ن. وقال في قضاة سنول.

(١٠) في ل، د: ملك.

(١١) في و: جاوية. والتصحيح من ن، د. وابن حبيب ص ١٢.

(١٢) كذا في و، ن. وفي د: ان ما قاله سيويه. ....

(١٣) كذا في و، د. والديوان ص ٣٤٤. وفي ل:

بيت تبصر الرجاء فيه

والبيتان من الوافر

## مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وما غلب عليه ان يكون اسم الحي «معد» و«قريش» و«ثقيف» وكل شيء لا يجوز ان يقال<sup>(١)</sup> فيه: «من بني فلان» ولا «بنو فلان»<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: الغالب على هذه الاسماء ان يقصد بها الى الحي فتصرف وربما قصد بها القبيلة<sup>(٣)</sup> فلم تصرف. قال عدي بن الرقاع<sup>(٤)</sup>:

غلبَ المسامِخَ الوليدُ سماحةً وكفى قريشَ المعضلاتِ وسأدها<sup>(٥)</sup>

وقال آخر في الصرف:

سمينُ قريشٍ مانعٌ منك<sup>(٦)</sup> لحمه وغثُ قريشٍ حيثُ كان سمين<sup>(٧)</sup>

وقال آخر في ترك صرف معد:

علم القبائلُ من معدٍّ وغيرها أن الجوادَ محمدُ بنُ عطار<sup>(٨)</sup>

وقال آخر فصرف:

فأطويُّ بأيرٍ من معدٍ ونزوة

نزت بايادٍ خلفَ دارٍ مُراد<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣١: ان تقول.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٣١.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: الى القبيلة.

(٤) هو عدي بن زيد بن مالك بن عثمان بن الرقاع، شاعر اسلامي. (تنظر ترجمته في السطح ص ٣٠٩).

(٥) من الكامل، استشهد به سيوريه ٢٦٦٢ على ترك صرف قريش حملا على معنى القبيلة. واستشهد به المبرد على الامر نفسه

في المنتخب ٣٦٦٣. والبيت في مدح الوليد بن عبد الملك. والمساميح جمع مسامح وهو الكثير السماحة.

(٦) في و: عنك. والتصحيح من ل، د، والكامل للمبرد ١١١٧٣.

(٧) من الطويل، وهو في الكامل غير منسوب، والشاهد في صرف قريش حملا على معنى الحي.

(٨) في و: عطاء. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٧٧٢. والشاهد في ترك صرف معد حملا على معنى القبيلة.

والبيت من الكامل.

(٩) كذا في ل، د، والكامل للمبرد ٤٠٨٨٢. وفي و:

بأطول	بجداً	من	معد	وشروة
بدت	باياد	خلف	دار	مراد

والبيت من الطويل، وهو من قصيدة ليحيى بن نوفل يهجو بها العريان ابن الهيثم بن الاسود النخعي.

وقال امرؤ القيس:

ولقد بعثتُ العنس<sup>(١)</sup> ثم زجرتها  
وهنا وقلتُ عليك خير مَعْدُ<sup>(٢)</sup>

وقال آخر في صرف ثقيف:

وما لثقيفٍ حين تذكرُ أولُ وما لثقيفٍ حين تذكرُ آخر<sup>(٣)</sup> (٤)

وقال آخر في منع الصرف:

فبان رضيتُ ثقيفُ فذاكَ أخرى  
وان سَخِطْتُ ثقيفُ فما أبالي<sup>(٥)</sup>

وأما قول أبي القاسم<sup>(٦)</sup>: [انه لا يقال: بنو قريش ولا بنو معد ولا بنو ثقيف]، (٧) فمنه متفق عليه ومنه مختلف فيه.

فأما «قريش» فلا يجوز فيها ذلك، لان قريشا [ليس أبا لهم<sup>(٨)</sup> يتمون اليه، انما ابوهم النضر بن كنانة ومن لم يكن من ولده فليس بقريشي<sup>(٩)</sup>]. وانما قريش<sup>(١٠)</sup> لقب لهم، واختلف فيه، فقيل: لقبوا بذلك، لانهم كانوا تجارا لهم رحلتان رحلة في الشتاء الى الطائف ورحلة في الصيف الى الشام، فاشتق لهم اسم من «قرش يقرش» [اذا جمع]<sup>(١١)</sup>

(١) في و: العيس. والتصحيح من ل، د، والديوان ص ٢٠٧.

(٢) من الكامل. والشاهد في صرف معد حملا على معنى الحى. والعنس الناقة الشديدة. وقوله «وهنا» يعني بعد هذه من

الليل.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكامل ١٠٠٧٣:

وما لكليب في المكارم أول وما لكليب حين تذكر آخر

وقد نسه المراد فيه الى الفرزدق. والذي في ديوانه ٣١٦١ هـ:

لما لكليب في المكارم أول ولا لكليب في المكارم آخر

(٤) سقطت في ل.

(٥) من الوافر، لم اقف على نائله.

(٦) في و: وأما قول امرئ القيس. والتصحيح من ل، د.

(٧) سقطت في و. وينظر الكتاب ٢٦٢.

(٨) سقطت في د.

(٩) ينظر اللسان مادة (قرش).

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في و. وينظر اللسان مادة (قرش).

وقيل: بل كان لهم دليل يدل بهم اذا سافروا يسمى «قريشا» فغلب عليهم اسمه.  
 وقيل: «قريش» مأخوذة من «القرش» [والتقارش] (١) وهو صوت السلاح اذا قرع بعضها  
 بعضا، سموا بذلك الحرب كانت بينهم، وقيل: «قريش» دابة من دواب البحر تخافها دواب  
 البحر كلها (٢)، فسميت «قريش» بها، لانها اشرف العرب، وانشدوا في مصداق ذلك.  
 وقريش هي التي تسكن البحار ر بها سُميت قريش قريشا (٣)  
 تأكل الغنم والسمن ولا تترك فيه (٤) لذي جناحين ريشا (٥)

وقال ابو العباس محمد بن يزيد: قد (٦) اختلف الناس في هذه التسمية لاي معنى  
 وقعت الا ان الثبت عندنا انها (٧) انما وقعت لقصي بن كلاب، ولذلك قال اللهبي (٨):  
 ..... وينا سُميت قريش قريشا (٩)

أزاد ان قريشا جمعهم ، وفي هذا يقول بعض الشعراء:

ابوكم قصي كأن يُدعى مجمعا  
 به جمع الله القبائل من قهر (١٠)  
 يقال: تقرش القوم (اذا تجمعوا) (١١). ومن القاب القبائل اني لا يقال فيها (١٢): «بنو فلان»

- 
- (١) سقطت في و. قال ابن منظور: والقرشة: صوت نحو صوت الجوز والشن اذا حركتها. وافتقرت الرماح وفتقرت  
 وفتقرت: تطاعتها بها فصك بعضها بعضا ووقع بعضها على بعض فسمعت لها صوتا (اللسان مادة قرش).  
 (٢) سقطت في ل. د. وينظر اللسان مادة (قرش).  
 (٣) من الحقيفة، وقد استشهد المبرد بالشطر الثاني منه . المنتخب ٣٦٧٣ ونسبه الى اللهبي . وقد ذكر البندادي البيت  
 بتمامه في الخزانة ٩٨٨ ونسبه الى المشرخ بن عمرو الحميري هو في اللسان مادة (قرش) غير منسوب.  
 (٤) كذا في و. وفي شواهد الكشاف ص ١٠٥: ولا تترك يوما. . . . . وهما فيه منسوبان الى تبع.  
 (٥) سقط هذا البيت في ل. د.  
 (٦) سقطت في ل. د. وهي موجودة في و، والمنتخب ٣٦٧٣.  
 (٧) سقطت في ل.  
 (٨) في و: المهلي. والتصحيح من ل. د، والمنتخب ٣٦١٣.  
 (٩) ينظر المنتخب ٣٦٧٣ و ٣٦٢٢.  
 (١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الخزانة ٩٨٨:

ابونا قصي .....  
 وقد نسب البندادي فيها الى الفضل بن العباس بن عتبة بن ابي ذؤيب. والبيت من الطويل.  
 (١١) سقطت في ل.  
 (١٢) سقطت في ل.

«مجاير» وهو لقب لـ «مراد»<sup>(١)</sup> لقبوا بذلك، لانهم كانوا يأكلون «الحبار» وهو<sup>(٢)</sup> ضرب من الطير. وقيل: «اليحور» ذكر «الحباري»، وقيل: هي «الحباري» بعينها قال الشاعر:

وَقَدْ أَمِنْتَنِي بَعْدَ ذَلِكَ بِمَجَايِرِ  
بِمَا (٣) كُنْتُ أَغْشَى الْمُنْدِيَاتِ (٤) بِمَجَايِرِ (٥)

ومن القاب القبائل<sup>(٦)</sup> ايضا «سخينة» وهو لقب لقريش. قال حسان بن ثابت:

رَعَمْتُ سَخِينَةَ اِنْ سَتَّعَلِبَ رِيًّا وَلِيَنْتَلِبَنَّ مَغَالِبُ الْغَلَابِ (٧)

ومنها<sup>(٨)</sup> «فشيثة»، وهو لقب لبني<sup>(٩)</sup> العنبر بن عمرو بن تميم مشتق من قولهم: فشئت الزرق، اذا حللت وكاءه فخرج ما فيه من الريح، أريد بذلك خبثهم وجورهم<sup>(١٠)</sup>. قال الشاعر:

ذَهَبَتْ فَشِيثَةٌ بِالْأَبَاعِرِ حَوَّلْنَا سَرَقًا فَصَبَّ عَلَى فَشِيثَةِ أَبْحُرِ (١١)

وأما «معد» فالصحيح انه ليس بلقب للحي وانما هو اسم ابيهم وهو معد بن عدنان

(١) قال ابن منظور: ومجاير: ابو مراد ثم سبت القبيلة مجاير (اللسان حبر).

(٢) في ل، د، و. هي.

(٣) في و: كما. والتصحيح من ل، د، واللسان (حبر).

(٤) في و: المتدمات. والتصحيح من ل، د، واللسان (حبر).

(٥) من الطويل وهو غير منسوب في اللسان في مادة (حبر).

(٦) سقطت في ل.

(٧) من الكامل. لم اجده في ديوان حسان بن ثابت (طبعة صادر ١٩٦١). وقد نسب ابن منظور في اللسان (سخن) الى كعب

بن مالك، وقال قبله: وسخينة لقب قريش لانها كانت تعاب بأكل السخينة، وهو في ديوانه ص ١٨٢ برواية:

جاءت سَخِينَةُ كِي تَنَالِبُ رِيًّا فليَنْتَلِبَنَّ مَغَالِبُ الْغَلَابِ

وقد اشار تحقيق الديوان في الصفحة نفسها الى اختلاف الروايات في هذا البيت وذكر فيها رواية موافقة لرواية ابن السيد. ينظر

تجريح البيت في الصفحة ٢٩٨ من الديوان. وكعب هذا هو كعب بن مالك الانصاري شاعر اسلامي. تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه

بتحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، بغداد ١٩٦٦. مطبعة المعارف.

(٨) في و: ومنه.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: جينهم وخورهم.

(١١) كذلك في ل، د، واللسان (فشش)، وهو فيه غير منسوب. وفي و:

ذهبت فشيشة والاباعر حوّلنا شريقنا فصب على فشيشة ابحور

قال ابن منظور في اللسان في مادة (فشش) قبل البيت: وفشيشة بثرخي من العرب، قال ابن الاعرابي هو لقب لبني تميم.

والبيت من الكامل.

ابن أدد<sup>(١)</sup>، فجائز ان يقال: «بنو معد»، ويدل على [صححة]<sup>(٢)</sup> ذلك قول الشاعر:  
 عمرت دارنا تيامة في الدهر بر وفيها بنو معد حلولا<sup>(٣)</sup>  
 وأما «ثقيف»، فقيل: انه لقب للحي والقبيلة، وقيل: انه<sup>(٤)</sup> لقب لابيهم يسمى  
 قسي<sup>(٥)</sup> بن منبه بن بكر بن هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة<sup>(٦)</sup> بن قيس عيلان بن  
 مضر. وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال: ثقيف والنخع اخوان من اباد<sup>(٧)</sup>،  
 وقال: ثقيف هو قسي<sup>(٨)</sup> بن منبه بن الليث<sup>(٩)</sup> بن اقصى بن دعيمي<sup>(١٠)</sup> بن اباد، والنخع بن  
 عمرو بن الطمثنان<sup>(١١)</sup> بن عوذ<sup>(١٢)</sup> مائة [بن يقدم]<sup>(١٣)</sup> بن اقصى. قال ابن عباس: فخرجا  
 ومعهما عتر لها يشربان لبنا فعرض لهما مصدق لملك اليمن فاراد اخذها فقلاله: انما نعيش  
 بدرها، فأبى ان يدعها فرماها احدهما بسهم، فقتله، ثم قال لصاحبه: لا تحملني واياك  
 ارض: قال: فاما النخع فمضى الى بيثة<sup>(١٤)</sup> فأقام بها. ورأى قسي<sup>(١٥)</sup> موضعا قريبا من  
 الطائف<sup>(١٦)</sup> فتزل به، فرأى جارية لعامر بن الضرب العدواني ترعى غنما له<sup>(١٧)</sup>، فطمع فيها،  
 وقال<sup>(١٨)</sup> في نفسه: أقتل الجارية وأخذ الغنم، فانكرت الجارية منظره وقالت<sup>(١٩)</sup>: اني اراك  
 خائفا<sup>(٢٠)</sup> تريد قتلي وان فعلت ذلك قتلت، فدلته على مولاهما، فأناه، فاستجار به، فأجاره،

(١) قال ابن منظور في اللسان (عبد): ومعذ: ابو العرب، وهو معد بن عدنان.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) من الخفيف. لم اتف على قائله.

(٤) في ل، د: هو

(٥) في و: قيس. والتصحيح من ل، د، والمقتضب ٣٦٧٣، وجمهرة انساب العرب ص ٤٨٢، واللسان (ثقف)، والكامل

للمبرد ٤٠٩٢.

(٦) كذا في جمهرة انساب العرب ص ٤٨٢. وفي و: حفص وفي ل، د: حفصة.

(٧) في الكامل للمبرد ٤٠٩٢: ويقال ان النخع وثقيفا اخوان من اباد.

(٨) في و: قيس. والتصحيح من ل، د، والعبارة فيها هكذا: قال فثقيف هو قسي.

(٩) في ل، د: البيت.

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: دهمي. ينظر الجمهرة ص ٣٢٨ وابن حبيب ص ١٤.

(١١) في و: الطيبان.

(١٢) في و: عبد.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) موضع. ينظر اللسان (بوش).

(١٥) في و: قيس. والتصحيح من ل، د.

(١٦) في و: الطريق. والتصحيح من ل، د، يدل على صححة ما فيها الكلام الاتي بعد.

(١٧) في و: لها. والتصحيح من ل، د.

(١٨) في و: فقال.

(١٩) في و: فقلت.

(٢٠) في ل، د: جائعا.

وزوجه بتة<sup>(١)</sup> فاقام بالطائف فقيل: لله دره ما اثقفه حين ثقفه عامر وأجاره<sup>(٢)</sup>، ولقب ثقيفا لذلك، فيصح على ما قال ابن عباس ان يقال<sup>(٣)</sup>: «بنو ثقيف».

### مسألة

وانشد ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(٤)</sup> للاخطل:

منهن ايام صديق قد عرفت بها  
ايام واسط والايام من هجرا<sup>(٥)</sup>

قال المفسر: هذا<sup>(٦)</sup> خطأ من وجهين:

احدهما: انه رواه: «عرفت بها»<sup>(٧)</sup> بضم التاء، وانما هو «عرفت» بفتحها<sup>(٨)</sup>.

والثاني: انه اسنده<sup>(٩)</sup> الى الاخطل وانما هو للفرزدق في شعر رثي به عمر بن عبيد الله بن معمر<sup>(١٠)</sup>، وسنذكره في شرح الابيات [ان شاء الله تعالى]<sup>(١١)</sup>.

### مسألة

قال ابو القاسم في [آخر]<sup>(١٢)</sup> هذا الباب: وتقول في اسماء السور: هذه هود، وهذه يونس، تريد سورة هود وسورة يونس<sup>(١٣)</sup>.

(١) في ل: بتها.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: حين ثقف عامر فأجاره.

(٣) سقطت في ل.

(٤) الزيادة في ل، د. وينظر الجمل ص ٢٣١.

(٥) من البسط. لم اجده في شرح ديوان الاخطل الذي صنه ابياسم الحماوي. وقد نسه سيويه في ٢٣/٢ الى الفرزدق،

وهو في ديوانه ٢٣٥/٨ هكذا:

ايام نارس والايام من هجرا

منهن ايام صديق قد بليت بها

والشاهد في ترك صرف هجر على ارادة البقعة والبلدة.

(٦) كذا في و، ل. وفي د: في هذا.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل: بفتح التاء.

(٩) في ل، د: نسه.

(١٠) ينظر ديوان الفرزدق ٢٣٥/١.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) الزيادة من ل، د.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣٢: وتقول في اسماء السور هذه هود وهذه يونس فتصرف هودا وان جعلت

هودا اسم سورة لم تصرفه لانك سميت مؤنثا بمدرك فافهم ذلك.

قال المفنسر: ذكر «يونسن» في هذا الموضع لا وجه له، لانه لا ينصرف في المعرفة سواء  
سمنيت به السورة او كان اسما للنبي عليه السلام، لانك ان عنيت [به]<sup>(١)</sup> النبي فقيه  
علتان: إتعريف والعجمة، وان عنيت<sup>(٢)</sup> به السورة فقيه ثلاث علل: التعريف والعجمة  
والتأنيث.

---

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: سميت.

## باب الاستثناء

قال أبو القاسم في هذا الباب<sup>(١)</sup>: وقد تكون «غير» نعتا فتبج ما قبلها وذلك اذا لم تجز «إلا» في موضعها<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام يوهم [من سمعه]<sup>(٣)</sup> إن الاستثناء أملك بـ «غير» من الصفة وأن الصفة ليست لها أصلا<sup>(٤)</sup>، والأمربعكس ذلك، لأن الصفة أملك بها، لأنها ضد «مثل»، وإنما استعملت في مواضع من الاستثناء لمضارعتها «إلا» وذلك أن ما بعدها مخالف ما<sup>(٥)</sup> قبلها كـمخالفة ما بعد «إلا» (لما قبلها، ثم يفارقها معنى الاستثناء اذا لم تصح<sup>(٦)</sup> في موضعها «إلا»، ومعنى الصفة لا يفارقها)<sup>(٧)</sup> كقولك: مررت بـرجل غيرك<sup>(٨)</sup>.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في و: وفي ل، د، والجمل ص ٢٣٦: اذا لم يجز في موضعها «إلا».

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) في ل، د: ليست اصلا لها.

(٥) كذا في و، ل. وفي د: لا.

(٦) في د: يصلح.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الكتاب ٣٧٢٨ و ٣٧٤ و ٣٧٥.

## باب النفي بـ «لا»

قال أبو القاسم في هذا الباب: [وإذا قلت: (١) لا رجل عندك ولا غلام، ولا مال لك عندي. ولا ثوب (٢)، فإن شئت جعلت «لا» الثانية مثل (٣) الأولى فنصبت بها بغير تنوين، وإن شئت جعلتها عاطفة فنصبت ونونت (٤).

قال المفسر: لا يجوز أن تكون «لا» في هذا الموضع عاطفة وإنما هي مؤكدة للنفي كالتي في قوله تعالى: «ما أشركنا ولا آبؤنا» (٥) وإنما امتنع العطف بها هنا لعلتين: احدهما: أنك تجمع (٦) بين حر في عطف (٧).

والثانية (٨): أن «لا» لا يعطف بها إلا في الإيجاب (٩). إلا ترى أنك لو قلت: ما قام زيد لا عمرو، لم يجوز.

---

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في و. وفي ل: لا رجل عندك ولا مال عندك ولا ثوب. وفي د: لا رجل عندك ولا مال ولا غلام عندك ولا ثوب. وفي الجمل من ٢٤٢ و ٢٤٣: لا رجل عندك ولا غلام ولا مال عندك ولا ثوب.

(٣) في و: هي. والتصحيح من ل. د، والجمل من ٢٤٣

(٤) ينظر الجمل من ٢٤٢، ٢٤٣.

(٥) سورة الانعام، الآية ١٤٨.

(٦) في و: أنك لا تجمع. والتصحيح من ل، د.

(٧) كذا في و، ل. وفي د: أنك تجمع حرفاً عطف.

(٨) كذا في و، ل. وفي د: الثاني.

(٩) في ل، د: إلا بعد الإيجاب.

## باب الاغراء

وقع في بعض<sup>(١)</sup> نسخ هذا الكتاب: ولا يجوز ان يغري بغائب<sup>(٢)</sup>. وذلك غلط من واضع الكتاب أو من الناقل، لان الغائب يغري به الحاضر، ألا ترى انك اذا قلت عليك زيدا، جاز أن يكون «زيد»<sup>(٣)</sup> حاضرا أو غائبا، وإنما الممتع أن تغري الغائب بغيره كقولك: عليه زيدا، ودونه الثوب<sup>(٤)</sup>.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٤٧، وفيه: ولا يجوز أن يغري بغائب لا يقال: دونه زيدا ولا عليه عمرا.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: عمرا.

## باب معرفة المعرب والمبني

انشد أبو القاسم في هذا الباب بيتاً<sup>(١)</sup> النابغة الجعدى<sup>(٢)</sup>:

ويضهل في مثلِ جوفِ السطوى صهيلاً يبين للمعرب<sup>(٣)</sup>  
ثم فسره فقال: [يقول]:<sup>(٤)</sup> إذا سمع صوته من له خيل عتاق<sup>(٥)</sup> عراب علم أنه  
عتيق<sup>(٦)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام صدر عنه من غير تأمل، وإنما كان الوجه أن يقول: إذا سمع  
صوته من له معرفة بالخيل العراب علم أنه عتيق. وأما قوله: «من له خيل عراب» فعبارة  
فاسدة، لأن الرجل قد يكون له خيل عراب ولا يكون له معرفة بها<sup>(٧)</sup>.

---

(١) في ل، د: قول.

(٢) هو قيس بن عبد الله، وقيل عبد الله بن قيس، وقيل حبان بن قيس بن عبد الله كان يقول الشعر في الجاهلية ثم تركه ثم عاد إليه بعد أن أسلم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٠٨١، والخزانة ٥١٧١، ومقدمة ديوانه ص (ز) وما بعدها).

(٣) من المتأرب، ينظر ديوانه ص ٢٣، والكامل للمبرد ٧٥٩/٢. والسطوى: البئر المطوية، والمعرب: العالم بالخيل العراب.

(٤) سقطت في و.

(٥) لم ترد هذه الكلمة في ل، د، والجمل ص ٢٦٢.

(٦) ينظر الجمل ص ٢٦٢.

(٧) في د: ولا يكون عارفاً بها. وفي ل: ولا عارفاً بها.

## باب الهجاء

قال أبو القاسم في هذا الباب: وأما قول الله تعالى<sup>(١)</sup>: «وقالوا ألهتنا<sup>(٢)</sup> خير<sup>(٣)</sup>» ففي أوله ثلاث ألفات، وكتبت في المصحف بألف واحدة وقد كتبها بعضهم بالفين فرقا بين الاستفهام والخبر<sup>(٤)</sup>. ومن كتبها<sup>(٥)</sup> بألف واحدة قال: النقط يأتي على ذلك<sup>(٦)</sup>.

قال المفسر: أما قوله: أن في أوله ثلاث ألفات<sup>(٧)</sup> وأنه كتب في المصحف بألف واحدة فصحيح لا اعتراض فيه، لأن الأصل في أوله همزة وهي فاء الفعل<sup>(٨)</sup> فإذا جمع أدخلت «ألف الجمع» على «ألف الأصل» فقليل: «ألمة»<sup>(٩)</sup> بهمزتين كما تقول في جميع «أنا» و«أنية» فتقلب «الهمزة» الثانية «ألفا» استقالا لاجتماع الهمزتين<sup>(١٠)</sup>، ثم تدخل «ألف الاستفهام» التي يراد بها التقرير<sup>(١١)</sup> على «همزة الجمع» فتجتمع همزتان أيضا. فمنهم من يحقق الهمزتين، ومنهم من يسهل الثانية ويجمع في اللفظ<sup>(١٢)</sup> ثلاث ألفات. وكان يجب أن يكتبها<sup>(١٣)</sup> بالفين فرقا بين الاستفهام والخبر غير أن كتاب المصاحف اتفقوا على أن يكتبها بألف واحدة استقالا لاجتماع اللغات. واختلفوا في الألف الباقية المصورة في المصحف. فذهب قوم إلى أنها «ألف الاستفهام» لأنها دخلت لمعنى، فلا يسوغ حذفها، وهو مذهب الفراء وأبي العباس ثعلب وأبي الحسن بن كيسان. وذهب قوم إلى أن الباقية هي «ألف الجمع»، وهو مذهب

(١) كذا في و. وفي ل، د: فأما قول الله عز وجل. وفي الجمل من ٢٧٥: جل وعز.

(٢) كذا في الجمل من ٢٧٥. وفي النسخ المخطوطة: ألهتنا.

(٣) سورة الزخرف، الآية ٥٨.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٧٥: وبعضهم يكتبها بالألفين فرقا بين الاستفهام والخبر.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٧٥: ومن كتب.

(٦) كذا في ل، د، والجمل من ٢٧٥. وفي و: فان النقط يدل على ذلك.

(٧) في ل، د: أما قوله أن في قوله عز وجل «وقالوا ألهتنا ثلاث ألفات».

(٨) كذا في و. وفي ل، د: لأن الألف (في ل) الهاء (في د) في أوله ألف بهمزة وهي فاء الفعل.

(٩) سقطت في و. وفي ل: تقول آلهة بهمزتين.

(١٠) في ل، د: همزتين.

(١١) في ل، د: الذي يراد به التقرير.

(١٢) في ل، د: ويتجمع في الخط.

(١٣) في ل، د: فكان يجب أن يكتب.

الكسائي؛ وليست «ألف الاستفهام» لأنها زائدة ليست كالأصلية ولا كألف الجمع التي هي من صيغة الكلمة. وذهب قوم إلى أنها الأصلية.

وأما قول أبي القاسم: ان في «آله» نقطتين، نقطة في قفا الألف تدل على الاستفهام، ونقطة بين الألف واللام في جبهة الألف<sup>(١)</sup> فكلام لا يتحصل ولا يتخيل في بال ولا يتمثل، وهو مخالف لمذهب من أثبت ألفين، ولمذهب من اقتصر على واحدة، لأن المحصول من كلامه أنها ألف بين نقطتين وذلك شيء لا يمكن. ولولا تطويل الكتاب بما لا فائدة فيه لذكرت كيف يجب ان تكون صورتها في الخط على المذاهب المذكورة، ولكن الخطأ<sup>(٢)</sup> فيه<sup>(٣)</sup> أوضح من أن يحتاج فيه إلى هذا، وأن كان أبو القاسم قد ذهب إلى أن «الألف» المصورة الباقية هي<sup>(٤)</sup> «ألف الجمع» وأن قبلها نقطة تدل على الاستفهام، وعينها نقطة تدل على التي هي فاء الفعل<sup>(٥)</sup>.

والظاهر من كلامه أنه أراد هذا، وذلك<sup>(٦)</sup> خطأ، لأن «الألف الساكنة» لا تنقط، ولو كان أحد من القراء قد أدخل بين «ألف الاستفهام» و «ألف الجمع» «ألف فصل» كما يدخل بين الهمزتين المحقتين في نحو قول ذي الرمة:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجيل  
وبين النقا آنت أم أم سالم<sup>(٨)</sup>

لكان لأبي القاسم في ذلك<sup>(٩)</sup> متعلق، ولكن الذين ادخلوا ألف الفصل بين الهمزتين

(١) ينظر الجمل من ٢٧٥.

(٢) في و، ل: الخط. والتصحيح من د.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فيها.

(٤) سقطت في د.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: وتسميتها نقطة بدل على أنها التي هي فاء الفعل، أقول: يقصد المؤلف بفاء الفعل فاء الكلمة.

(٦) في ل، د: فلذلك.

(٧) في ل، د: هوية.

(٨) من الطويل، ينظر ديوانه من ٦٢٢، والكتاب ١٦٨٢، والمقتضب ١٦٣١، والرواية فيها.

فيا ظبية الوعساء . . . . .  
والشاهد فيه ادخال الألف بين الهمزتين من قوله: «آنت، كراهية لاجتماعهما كما أدخلت بين النونات في قولهم: «اضربنا» كراهية لاجتماعهما. والوعساء رملة لينة؛ وجلاجيل موضع بعينه، والنقا الكتيب من الرمل.  
(٩) في ل، د: بذلك.

في نحو<sup>(١)</sup>: «أَنْذَرْتُهُمْ» لم يدخلوها في «الْهَيْبَةُ»<sup>(٢)</sup> كراهية من اجتماع<sup>(٣)</sup> أربع الفات. وقد حملني طلب العذر لأبي القاسم في هذا والبحث عن شيء يمكن أن يوجه إليه كلامه على أن<sup>(٤)</sup> توهمت أنه انما تكلم على قوله تعالى: «أَلِلْهُ مَعَ اللَّهِ»<sup>(٥)</sup> في قراءة من قرأ بتحقيق الهمزتين<sup>(٦)</sup> وادخل بينها ألف الفصل<sup>(٧)</sup> فافسد على ما توهمت [قوله: <sup>(٨)</sup> ان النقطة الثانية في جبهة الألف.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د، : لاجتماع.

(٤) في و: اني.

(٥) سورة النمل، الآية ٦٠.

(٦) في ل، د: من حقق الهمزتين.

(٧) في و: الوصل. والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في و.

## باب المقصور و الممدود .

قسم ابو القاسم المقصور والممدود قسمين : [قسم يدرك قياساً] (١) وقسم يدرك سماعاً ولا قياس له ، ثم ذكر المقيس من المقصور والممدود ، فلما فرغ (٢) منه قال : ومما يدرك من المقصور والممدود سماعاً مما كثر ترداده في المخاطبات والمكاتبات (٣) ، ثم ذكر في الذي قال انه مسموع ولا قياس له الفاظاً كثيرة مما له قياس ، فذكر فيه «التوى» الهلاك (٤) ، وهذا من أقيس ، لانه يقال : توي يتوي، توى ، وذكر فيه : «الجوى والطوى» (٥) ، وهما مقيسان ، لانه يقال : جوي يجوي جوى ، وطوي يطوي طوى ، وقد ذكره في المقيس ايضاً ، وذكر «الدمى» وهو من المقيس ، لانه يقال : دمى ودمى ، كما يقال : عروة وعرى ، وذكر «الجلأ» وهو انحسار (٦) الشعر عن مقدم الرأس وهو من المقيس ، لانه يقال : جلى يجلى جلا فهو اجل وامرأة جلولى (٧) ، وذكر فيها «النوى» جمع نواة ، وهو مثل «حصى» جمع حصاة ، وذكر فيه «الغوى» : بشم الفصيل ، وهو مقيس يقال فيه غوى يغوى غوى (٨) ، وذكر «اللوى» في البطن و «الغبا» الجهل ، وهما من المقيس ، يقال : لوى يلوى لوى (٩) ، وغبي يغبي غبا وغباوة (١٠) ، وذكر «الكسى» جمع «كسوة» وهو مثل «عروة» و «عرى» ، وذكر «الرقي» جمع

(١) سقطت في و . ينظر الجمل ص ٢٨٠ .

(٢) كذا في و ، ل . وفي د : منهم .

(٣) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٢٨٢ : مما يكثر ترداده في الكتب المخاطبة

(٤) في اللسان في مادة (توا) : والتوى ، مقصور : الهلاك . وفي الصحاح : هلاك المال .

(٥) قال الزبجني في كتاب الجمل ص ٢٨٣ : والجوى : نساد الجوف ، والطوى : الخمص . وفي اللسان في مادة (جوا) :

والجوى ، مقصور : كل داء يأخذ في الباطن لا يستمرأ معه الطعام . وفي مادة (طوى) : والطوى : الجوع ، بالظيان : الجائع .

وقد طوى بطوى بالكسر طوى وطوى ، عن سيبويه : خص من الجوع .

(٦) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٢٨٣ : انحسار .

(٧) قال ابن منظور في اللسان (جلا) : والجلأ بالمقصور : انحسار مقدم الشعر ، كتابته بالالف مثل الجله ، وقيل هو دون

الصلح . وقد جلي جلا وهو اجلى .

(٨) وغوى الفصيل والسخلة يغوى غوى فهو غوى : بشم من ثلثين وفسد جوفه . اللسان مادة (غوى) .

(٩) واللوى : وجع في المعدة ، وقيل : وجع في الجوف ، نوي بالكسر يغوى نوى مقصور فهو نوى . اللسان مادة (لوى) .

(١٠) هبى الشيء وغبى عنه غبا وغباوة : لم يفضن له اللسان مادة (غبا) .

«رقية»، وذكر «الفجى»: الفحج<sup>(١)</sup> وهو مقيس يقال فيه: فججى يفججى فججى<sup>(٢)</sup>، وذكر «القنا» احد يداب في الانف وهو مقيس يقال منه: قني يقنى قنا، ورجل اقنى وامرأة قنواء<sup>(٣)</sup>. قال سلامة بن جندل:

ليس بأقنى ولا أسنى ولا سنيل .....<sup>(٤)</sup>

وذكر «الضوى»: الهزال، و «القوى»: جمع «قوة»، و «القذى»: قذى العين، و «القطا»: جمع «قطاة»، و «الفلا»: جمع «فلاة» و «الكرى» من النوم، و «كلى» جمع «كلية»، و «اللى» جمع «لثة»، و «منى» جمع «منية»، و «الندى» من قوهم: ارض ندية، وهذا كله من المقصور المقيس<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في و: التمعج. والتصحيح من لـ د، والجمل ص ٢٨٣.

(٢) للفجاء: تباعدا بين المفخمين - وهو من الانسان تباعدا ما بين ركبته، عجمي تجرى نحو قمحى والأشج نحووه، وقيل: الفجا والقحج واحد. اللسان مادة (فجا).

(٣) القنا في الانف: طوله ودقة ارنبيه مع حذب في وسطه. يقال رجل اقنى وامرأة قنواء، والتعق: عنى يقنى قنا. اللسان مادة (قنا).

(٤) هذا صدر بيت عجزه:

..... يفسى نواء قفى السكر مريبوب

ينظر ديوانه ص ١٠٠، واللسان مادة (قنا). والاسنى: الخفيف شعر الناصية والذب وهو السفا، وسنق: مهزوب، ويقال: السنق سوء الغذاء واضطراب الخلق. والنقى: الذي يفسى اللبن ويؤثر به دونه «السكر» وهم أهل البيت. والقفوة: الخاصة. ومريبوب اي مصنع مريب.

(٥) ينظر الكتاب ١٦١/٢، وابن عميل ٤٣٧/٢، والاشموني ١٠٦/٤.

## ما يؤنث من جسد الانس ولا يجوز تذكيره

كل ما ذكره ابو القاسم في هذا الباب مؤنث لا يجوز تذكيره على ما حكى الا «الكف» و «العجز» و «الكراع»<sup>(١)</sup> فان في هذه الاعضاء الثلاثة خلافا.

أما «العجز» فالاشهر فيها<sup>(٢)</sup> التأنيث، وحكى قوم فيها التذكير، ذكره<sup>(٣)</sup> ابو جعفر ابن النحاس، وذكر ابن قتيبة ان «الكراع» تذكروا وتؤنث، وذهب بعض النحويين الى ان «الكف» تذكروا وتؤنث، واحتج بقول الاعشى:

ارَى منكم<sup>(٤)</sup> أسبناً كأنما يضمُّ الى كُشْحِه كُفّاً مُحْضَباً<sup>(٥)</sup>

ورد ذلك اكثر النحويين. واختلفوا في تأويل بيت الاعشى، فمنهم من حمله على وجه الاضطرار<sup>(٦)</sup>، ومنهم من قال: ذكر على معنى «العضو»، ومنهم من جعل «مُحْضَباً» صفة لرجل او حالاً من «الهاء» في «كُشْحِه»، أو من الضمير في «يضمُّ». وقال بعضهم: انما الرواية: «يضم الى كُشْح بكفيه مثقبا»<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>.

وزاد غير ابي القاسم في هذا الباب: الرحم، والكتف، والفرسن وهي من البعير بمتزة القدم من الانسان<sup>(٩)</sup>، يقال: ان فرسته لصلبة. وفي الحديث ان النبي ﷺ أتى بكفت

(١) ينظر الجمل ص ٢٨٨.

(٢) في و، ل: فيه.

(٣) كذا في و. وفي ل: وذكر ذلك. وفي د: وكذلك.

(٤) كذا في ل. د. والديوان ص ١١٥ واللسان مادة (خضب). وفي و، واللسان مادة (كفف) والكامل للمبرد

٢٥/١ منهم.

(٥) من الطويل. والمعنى: ارى بينكم رجلاً قد ذهب به الفضب وأضناه الكمد. كأنما قد قطعت كفه.

(٦) يقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث (ص ١٧): وانما ذكره لضرورة الشعر ولانه وجدته ليست فيه الهاء. والعرب

تجتري، على تذكير المؤنث. اذا لم تكن فيه الهاء.

(٧) ينظر اللسان مادة (كفف).

(٨) في ل: يضم كُشْحِه بالكف شفياً. وفي د: يضم الى كُشْحِه بالكف مثقبا. والتصحيح من الديوان طبعة كابر

ص ٨٩ اخطأ.

(٩) الفرسن: يالتون للبعير: كالحافر للدابة، قال ابن سيده: الفرسن طرف خف البعير انثى. حكاه سيويه في الثلاثي.

١٠: وجمع فرسن: للسان مادة (فرس).

«مؤربة» فأكلها وصل<sup>(١)</sup>، ولم يتوضأ. والمؤربة: التامة التي لم ينقص منها شيء<sup>(٢)</sup>. قال الشاعر:

اني امرؤ بالزمان مُعْتَرِفٌ . علمني كيف تُتَوَكَّلُ الكَثِيفُ<sup>(٣)</sup>

ومنها: «الخنصر» و«البنصر». والاشهر في «الابهام» التائث<sup>(٤)</sup> و«القلت»: الحفرة التي في اصل الابهام اذا رفعها الانسان، و«الاست» ولذلك كتونها «ام سويد»<sup>(٥)</sup> و«ام عزم» [و«ام عزم» و«أم عزم»]<sup>(٦)</sup>.

فأما «الفرج» و«الدبر» فمذكوران، وذكر ابن الاعرابي انه يقال: ذبيرة الوادي بالهاء المؤخرة، وزعم بعضهم ان «الدبر» يؤنث<sup>(٧)</sup> واحتج بقول جرير يعبر الفرزدق بضرطة ضرطها:

جلست الى ليلي لتَحْظِي بِوَضْلِهَا<sup>(٨)</sup>  
فَخَانَكَ دَبْرٌ لَا يَزَالُ يُخُونُ  
فلو كنتَ ذا حزمٍ شَدَّدْتُ وكَاءَهَا  
كما شَدَّ خَرْتَا لِلدَّلَاصِ قَبِيونُ<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في و: واللسان (أرب). وفي ل، د: ثم صل.

(٢) ينظر اللسان، مادة (أرب).

(٣) من المسرح، لم اتف على قائله.

(٤) يقول الفراء: والاصابع اثاث كليهن الا الابهام فان العرب على تائثها الا بني اسد او بعضهم فانهم يقولون هذا ابهام والتائث اجود وأحب الينا (المذكر والمؤنث ص ١٥-١٦).

(٥) في اللسان في مادة (سويد): والسويداء: الاست. وفي المادة نفسها وام سويد: هي الطيِّبَةُ. وفي مادة (طيح): ويقال لام سويد: الطيِّبَةُ والطيح استحكام الحماسة.

(٦) الزيادة من ل، د: وفي اللسان في مادة (عزم): وام العزم وام عزمة وعزمة: الاست. اقول: ولم يذكر صاحب اللسان الكلمتين الاخيرتين.

(٧) في و: مذكر. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الاغانى ٣٦٣/٢١ بقرها.

(٩) كذا في الاغانى ٣٦٤/٢١. وفي و: كما شددت حرق الدلاص قيون.

وفي ل، د: كما شد حرماء الدلاص قيون. قال المحقق في الحاشية: «الحريت: الثقب والدلاص توصف بها الدروع وهي المساء اللينة. وفي مخطوط: كما سددت. . . . كما سد حرماء الدلاص

وكان الفرزدق عند هربه من زياد قد نهض الى خفاجة<sup>(١)</sup> فجلس مع ليل الاخيلية<sup>(٢)</sup> بحادثتها، فأقبل: توبة بن الحمير<sup>(٣)</sup> فصرفت وجهها الى توبة، واقبلت عليه بحديثها، واعرضت عن الفرزدق، فشق ذلك عليه، وقال لتوبة: يا فتى هل لك في المصارعة، فقال له توبة: ما حاجتك الى هذا يا أبا فراس، فأبى الا ان يصارعه، فصارعه<sup>(٤)</sup> توبة، فصرط<sup>(٥)</sup> الفرزدق، وجلس وقد علاه الخجل، فقال له توبة وليلى: هذا أمر لم يحضره غيرنا، فلا تشغل بالك [به]<sup>(٦)</sup> يا أبا فراس، فنحن نستره، فقال: هيهات، كأتى به قد اتصل بابن المراجعة<sup>(٨)</sup>، فقال: وأنشد هذين البيتين، فاتصل الامر بجريز، فقال كما قال الفرزدق حرفا بحرف<sup>(٩)</sup>.

وقد نظم بعض النحويين هذا الباب في شعر على ما ذكره ابو القاسم. وزاد [فيه]<sup>(١٠)</sup>.  
ثلاثة الفاظ نذكرها<sup>(١١)</sup> فقال:

يا أيها<sup>(١٢)</sup> السائلني عن كل جارحة  
في المرء تأنيثها في النحو يعتمد  
العين والاذن والسن التي علمت  
والعضد نيطت اليها اصبع ويد  
ثم الشمال ومنهاها اذا بطئت  
بكفها والقفا<sup>(١٣)</sup> يوم الوغى قصد

(١) في و: عند هرمة بن زياد قد نهض الى جماعضة (ينظر الاغانى ٣٦٧/٢١ - ٣٦٤ ثقافة).

(٢) هي ليل بنت عبد الله بن الرحال، وقيل ابن الرحالة، وهي من النساء المتقدمات في الشعر من شعراء الاسلام

(الاغانى ١٩٤/١١ ثقافة)، ومقدمة ديوانها.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فقال.

(٤) هو توبة بن الحمير بن حزن الخفاجي، شاعر اسلامي (السمط ١٢٠)، ومقدمة ديوانه.

(٥) كذا في و، د. وفي ل: فصارعه.

(٦) في ل، د: وصرط.

(٧) سقطت في و.

(٨) أراد جريزا.

(٩) في ل، د: فقال البيتين كما قالها الفرزدق حرفا بحرف (ينظر الاغانى ٣٦٣/٢١ - ٣٦٤ ثقافة).

(١٠) سقطت في و.

(١١) في ل، د: لم يذكرها.

(١٢) كذا في و، د. وفي ل، يا سائل.

(١٣) كذا في و، د. وفي ل: القفا.

من بعدها الضلع العَوجا على كرشٍ  
غرثى على قدمٍ عَجلى بها تحد  
والعقب والرجل في ساقٍ الى فخيدٍ  
والقلى والورك الجذلاء والكيد  
والاست والرحم والقنب<sup>(١)</sup> التي عهدت  
والكف من بعدُ فيها يكمل العَدُد

---

(١) قال الزجاجي في باب ما يؤنث من جسد الانسان ولا يجوز تذكيره ص ٢٨٨ : والقنب من اثناب البطن وهي الامعاء وفي اللسان ابي مادة (قنب) : والقنب كالف البعير وقد يؤنث والتذكير اعم ونذلك اثنا التنصير فقالوا : قنبية . وقيل : القنب ما نحوى من البطن ابي استنداره وهي الحوايا . واما الامعاء فهي الاقصاب . وفي الحديث : تتدلق اثناب بطنه .

## باب (١)

### ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان<sup>(٣)</sup>

كل ما ذكره ابو القاسم في هذا الباب<sup>(٣)</sup> مؤنث لا يجوز تذكيره كما قال الا «الموسى» فانها تذكر وتؤنث، وكان الكسائي يجعل وزنها «فُعَلٌ» مشتقة من: ماس يمس، اذا تبختر في مشيته، وأصل «الواو» فيها عنده «ياء» انقلبت واوا لانضمام ما قبلها كما تقول: «موقن» من<sup>(٤)</sup> «ايقن». والبصريون يجعلون اشتقاقها من: أوسيت رأسه، اذا حلقته فيكون وزنه «مُفَعَلًا» أصل غير منقلبة من شيء<sup>(٥)</sup>، وقال بعضهم: هي مشتقة من قولهم: أسوت الشيء، اذا اصلحته وعابته فتكون «الواو» فيها مخففة من همزة، وذكر ابو العباس في الكامل ان «الذود» من الابل اكثر ما يستعمل في الاناث، ويجوز في غير المؤنث<sup>(٦)</sup>، وزاد غير ابي القاسم في هذا الباب<sup>(٧)</sup> «النعل» التي تلبس، و«النعل» ايضا الارض ذات الحجارة اذا طلعت عليها الشمس رأيتها تبرق، وفي الحديث «اذا ابتلت النعال فصلوا في الرجال»<sup>(٨)</sup>. وقال امرؤ القيس:

كأهم حرسفًا . مبشوثٌ بالجور<sup>(٩)</sup> اذ تبرق النبال<sup>(١٠)</sup>  
وقال زهير:

تداركتم الاحلاف قد نل عرشها

وذبيان قد زلت باقدامها النعل<sup>(١١)</sup>

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٨٨: باب ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: وهو من.

(٥) ينظر اللسان مادة (موسى).

(٦) في الكامل للسرد ٦٣٦/١: والذود: القطعة من الابل، واكثر ما يستعمل ذلك في الاناث، ويثور في السائر ومنه قولهم:

الذود الى الذود امل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في النهاية لابن الاثير ٨٢/٥ (بالصلاة) في مكان نصدا

(٩) في و: في الفاع. والتصحيح من ل، د، والديوان من ١٩٣

(١٠) من ملح السبط، والخرشف الحراد ما هما، والمبشوث: المنفوق والخور: المنخفض من الارض كالوعدة، والنعال: ما

استطال على وجه الارض من الخرة.

(١١) من الطويل، ينظر ديوانه من ١٠٩ والاحلاف: عرس وفزارة، ونل عرشها: اى اصابها ما كثرها وهدمها.

[والغش<sup>(١)</sup>] من النساء والابل، والعر، وهي الرقعة. قال الله تعالى: «ولما فصلت العير<sup>(٢)</sup>. وقال النابغة، ويروي لاوس بن حجر:

..... وما وداعك من قفت به العير<sup>(٣)</sup>  
«الفأس»، «الكرزين» وهما سواء، «والقدم»<sup>(٤)</sup>. قال النابغة الذبياني في  
«الفأس»:

أبي لي قبر لا يزال مُقابلي  
وضربة فأس فوق راسي فاقبره<sup>(٥)</sup>  
وقال ابن مقبل:

..... هوى قدم القين حال فعالمها<sup>(٦)</sup>

واسماء «الريح»<sup>(٧)</sup> كلها مؤنثة الا «الاعصار» وهي ريح تصعد بالغبار من سفلى الى علو<sup>(٨)</sup>، قال الله تعالى: «فأصابها اعصار فيه نار فاحترقت»<sup>(٩)</sup> وذلك نحو: الجنوب، والشمال، والديبور، والقبول، والصبأ، والهيف، والنعامي<sup>(١٠)</sup>، والازيب، وهي الشمال، والهيف: ريح حارة تهب من قبل اليمن فتيس النبات وتجفف المياه، ولذلك قال ذو الرمة:

[وهيف تهبج البين بعد تجاوز  
إذا نَفَحَتْ من عن يمين المشارق<sup>(١١)</sup>

---

(١) سقطت في و . قال ابن منظور: الظئر، مهموز: العاطفة على غير ولدها المرصعة له من الناس والابل. الذكر والانتى في ذلك سواء. اللسان مادة (ظالر).

(٢) سورة يوسف، الآية ٩٤.

(٣) من البسط، وهو عجز بيت صدره: ودع امامة والتوديع تعذير. وهو للناطقة الذبياني. ينظر ديوانه ص ٢٠٣. وهو مذکور ايضا في القسم الخاص بالخلط من شعر أوس بن حجر في ديوانه الذي حفقه الدكتور محمد يوسف نجم (فار صادر).

(٤) في و: القدم. والتصحيح من ل. د. بدل على صحة ما فيها الكلام الا في بعد.

(٥) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٢١٠. وقافية: قاطعة.

(٦) هنا عجز بيت، صدره:

وتهوى اذا العيس العناق تفاضلت

ينظر ذيل ديوان تميم بن ابي بن مقبل (٣٩) واللسان (فعل) والقبس: الحناد. وحال: اعوج وزاع عن حالته الاولى. ومعال الفأس والقدم: نصابها، وهو العمود الذي يجعل في خربتها يعمل به.

(٧) في ل: الرياح.

(٨) كذا في و، ل. وفي د: وهي ريح تصعد بغبار من علو الى سفلى. وفي اللسان في مادة (عصر): الاعصار والعصار ان تهبج

الرياح التراب فتريعه، والعصار الغبار الشديد.

(٩) سورة الققرة. الآية ٢٦٦.

(١٠) النعامي بالضم على معاني من حسه، ريح الجنوب لانها ابل الرياح وأرضها. ينظر اللسان مادة (لقد).

(١١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٤٠٤.

«والنعامي» هي الجنوب. قال ابو ذؤيب: [١٠]

مرته النعامي فلم يعترف  
خلاف النعامي من الشام ريحا<sup>(١)</sup>.

والازيب: الشمال<sup>(٢)</sup>، قال الشاعر:

جَرَّتْ بِهِ الرِّيحُ<sup>(٣)</sup> الجَنُوبُ ذِيوَمَا  
وَمَحَّتْهُ مِنْ بَعْدِ الجَنُوبِ الازِيبُ<sup>(٤)</sup>

«اللاتان»: الحمارة، «اللاتان» صخرة تكون في الماء، قال الاعشى:

بِناجِيَةِ كَاتانِ البِثْمِيلِ توفِي<sup>(٥)</sup> السرى بعدَ اَينِ عسيرا<sup>(٦)</sup>  
وهو اجاء<sup>(٨)</sup> جبل لطيم، قال امرؤ القيس:

أَبَتْ أَجاً ان تَلَمَّ العمامَ جَارَها  
فمن شاءَ فليَنضُ لها من مَقاتِلِ<sup>(٩)</sup>

والنوى: ما ينويه الانسان من السفر، قال الشاعر:

فأَلَقَتْ عَصافا واستَقَرَّتْ بِها النوى  
كما قَرَعِينا بِالايابِ المَافِرِ<sup>(١٠)</sup>

(١) سقطت في و.

(٢) من المتقارب، ينظر ديوان المثلثين ١٣٧١. ومرته النعامي اي استلثته واستزلت مائه. والنعامي الجنوب ولا يصفون المطر الا بها.

(٣) في ل، د: وهي الشمال. قال ابن منظور: الازيب: اليزوب هذلية، او هي النكباء التي تجري بين ال (.

(٤) سقطت في و.

(٥) من الكامل. لم أقب على قتله.

(٦) في النسخ المخطوطة: تقضي.

(٧) من المتقارب، ينظر ديوانه ص ٩٧. والناجية السريعة. الاتان: الصخرة تكون في الماء وتصبها الشمس. الشميل: الماء

الكثير. الأين: التعب والكلال. عسبر تسمى بذنبها اي ترفعه.

(٨) في و: اجأ. والزيادة من ل، د.

(٩) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٩٥. قال شارح الديوان: اجأ أحد جلي طيس، وكان قد نزل به على جارية بن الثعل،

واخبر عن (اجأ) وهو يريد اهلها، اتساعا وبجازا.

(١٠) كلداني التاج في مادة (نوى). وفي اللسان (المادة نفسها): (استقر) مكان استقرت، والبيت منسوب فيها الى معفر بن

حمار وفي التاج قيل: هو للطرماع بن حكيم. والست من الطويل.

و«قدس»<sup>(١)</sup>، ولبني<sup>(٢)</sup>، ويلملم، ويرمرم». أسماء جبال الغالب<sup>(٣)</sup> عليها التائيت  
قال الشاعر:

سيكفيك الالهة ومُسْنَماتٌ . كَجَبْدَلٍ لَبِنٍ تَطْرُدُ الصَّلَالا<sup>(٤)</sup>

وقال آخر:

ينمي وعيذها إلي ودوننا  
ثم فوارع من هضاب يزمرمتا<sup>(٥)</sup>

ويروي: «يلملم»<sup>(٦)</sup>. قال الاصمعي: وأما «ثبير» فمذكر، [قال: <sup>(٧)</sup>] وهي<sup>(٨)</sup>  
أربعة أثيرة: ثبير غيناء، وثبير الأعرج، وثبير الاحدب، وثبير كداء<sup>(٩)</sup>، وقيل فيه: أشرف  
ثبير كيميا نغير<sup>(١٠)</sup> . .

وأسماء «الشمس» مؤنثة<sup>(١١)</sup>، وكذلك أكثر أسماء «الخمر» وفي «الخمر» خلاف  
نذكره في بابيه إن شاء الله [تعالى]<sup>(١٢)</sup>، وهذا الباب يتسع ويكثر إن ذهبنا إلى تفصيله .

---

(١) في و: ضرير. قال ابن منظور. «وفي حديث بلال بن الحارث انه اقلعه حيث يصلح للزروع من قمس ولم يعطه حق مسلم. هو بضم القاف وسكون الدال جيل معروف .»

(٢) في ل، د: لبن. وفي اللسان في مادة (لبن): ولبن، ولبنان، جبال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) من الوافر، وهو للراعي النجيري عبيد بن حصن بن معاوية شاعر فحل من شعراء الاسلام (الجزء ٧٨ ص ٥٠٧). ينظر ديوانه ص ١٨٨، واللسان مادة (لبن). والصلال: امطار متفرقة، وقد جاءت في ل: الظلالا.

(٥) في الاصل: شم بوارع. والتصحيح من ياقوت: معجم البلدان (يرمرم) وقد ذكر شطر البيت الثاني ولم ينسبه.

(٦) في ل، د: يلملم.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: وهو. والتصحيح من ل، د، واللسان مادة (ثبير).

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان مادة (ثبير): وثبير حراء.

(١٠) ينظر اللسان مادة (ثبير).

(١١) كذا في و، د. وفي ل: مؤنث.

(١٢) سقطت في و، د.

## باب

### ما يؤنث ويذكر من اعضاء الحيوان<sup>(١)</sup>

ذكر ابو القاسم في هذا الباب: العنق<sup>(٢)</sup>، واللسان، والابط، والذراع، والتمن  
والعائق<sup>(٣)</sup>، والقفا والضرس<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: كان الأصمعي يزعم أنه لا يعرف في «العنق»<sup>(٥)</sup> إلا التذكير، وذكر ابو  
زيد<sup>(٦)</sup> وغيره أنه يذكر ويؤنث<sup>(٧)</sup>، وانشدوا لأبي النجم<sup>(٨)</sup>

في سرطم هادٍ وعنق عرطل<sup>(٩)</sup>

وانكر ابو حاتم تأنيث «العائق»، واجازه الفراء، وانشد:

لا صلح بيبي فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتمي  
سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق<sup>(١٠)</sup>

(١) كذا في و. وفي ل. د. د. والجمل ص ٢٨٩: باب ما يذكر ويؤنث من اعضاء الحيوان.

(٢) في و: العين. والتصحيح من ل. د. د. والجمل ص ٢٨٩.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في الجمل ص ٢٨٩: والظهر والضرس.

(٥) في و: العين. والتصحيح من ل. د. بدل عل نسخة ما فيها الكلام الأبي بعد.

(٦) هو ابو زيد سعيد بن اوس بن ثابت الانصاري، كان كثير الرواية عن الأعراب، كثير النقل. له كتاب نوادر اللغة وكتاب

المعز. توفي سنة ٢١٥ (طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٨٢-١٨٣).

(٧) ينظر اللسان مادة (عنق).

(٨) هو الفضل بن فدامة. احد رجاز الاسلام المتقدمين في الطففة الأولى (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ص ٥٠٦٢، والمخزاة

٤٩٤)

(٩) كذا في ل. د. د. واللسان مادة (عرطل). وفي و. في شرطة وعنق عرطل. والعرطل: الفاحش الطول المضطرب من كل

شيء، وفي التاج (عرطل) نسبة الى ابن النجم:

ياوى الى ملط وكلكل في سرطم هادٍ وعنق عرطل

(١٠) من السريع، وهما في اللسان في مادة (عنق) عبر مسويين الى قائل، ونسبها:

لا نسب اليوم ولا نخلة اتسع الفتق على الرائق

قال ابن منظور: والعائق. ما بين المنكب والعنق. مذكر وقد أُنث ونُسبَ شئت، وورعوا أن هذا البيت مصروع. قال ابن

برى: والعائق مؤنثه واستشهد بهذه الأبيات ونسبها لأبي عمير حمد العباس بن مرداس وقال: من روى نسب لاؤن. اتسع الخرق في

عمل الرائق. فهو لأنس بن العباس بن مرداس (اللسان مادة عنق). وينظر الفراء (المذكر والمؤنث ص ١٥).

ولم يعرف الأصمعي في «القفاء» إلا التأنيث، وأنشد:  
 وما آلوي وإن عرّضت قفاه بأحمل للملاوم<sup>(١)</sup> من حبار<sup>(٢)</sup>  
 والأفصح في «اللسان» التذكير، وهو لغة القرآن، قال الله تعالى: «واختلاف  
 الستكم والوانكم»<sup>(٣)</sup>، ولا يجمع «فعال» على «أفعلة» إلا إذا كان مذكراً، فإذا كان مؤنثاً  
 يجمع<sup>(٤)</sup> على «أفعل»، ولهذا من انث «اللسان» قال: «السن»<sup>(٥)</sup>. قال الشاعر:

النحو يبسط من لسان الألكن والمرء تكومه إذا لم يَلْحَن  
 وإذا طلبت من العلوم اجلّتها فأجلها منها مقيم الألسن<sup>(٦)</sup>  
 وقال يزيد بن الحكم الثقفى<sup>(٧)</sup>:

لأنك ماذي وعينك علقم وشرك مبسوط وخيرك مُنطوي<sup>(٨)</sup>  
 وقال أبو حاتم: زعموا ان «الضرس» يؤنث على معنى «السن» وأنشدوا في ذلك:  
 ففقت عينٍ ووطنت ضرس<sup>(٩)</sup>

قال: فأنشدته الأصمعي، فقال: إنما هو «وطن الضرس».

ومعروف<sup>(١٠)</sup> أن: «الأسنان، والأرحاء، والطواحين»، مؤنثة، «والأضراس

(١) في و: بالملاوم. والتصحيح من ل، د، و، واللسان مادة (فها).

(٢) من الواقف، وهو في اللسان غير منسوب إلى قائل. وفيه: «قفا: الأزهرى: القفا، مقصور، مؤخر العنق، الفها واو،  
 والعرب تؤنثها، والتذكير أعم. ابن سيده: القفا وراه العنق اثني».

(٣) سورة الروم، الآية ٢٢.

(٤) في ل، د: جمع.

(٥) ينظر اللسان مادة (لسن).

(٦) من الكامل. ينظر الكامل ٣٦٨٨، وقد نسبها المراد فيه إلى إسحاق بن خلف الهيراني عند الكلام على ما استحسن من

اشعار المحدثين.

(٧) هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبي العاص الثقفى. شاعر أموي (ينظر السسط ص ٢٣٨، والخزانة ٥٤٨).

(٨) من الطويل، وهو من قصيدة أوها:

تكاشرني كرها كأنك ناصح وعينك تبدي أن صدرك لي دوى

ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٣٧، والخزانة ٤٩٦٨، وروايته فيها:

لسانك لي أرى وعينك علقم وشرك مبسوط وخيرك ملتوى

(٩) ينظر اللسان مادة (ضرس)، وهو منسوب فيه إلى دكين. قال ابن منظور: وقال ابن سيده الضرس السن، يذكر

ويؤنث، وأنكر الأصمعي تأنيثه وأنشد قول دكين: ففقت . . . . . فقال: إنما هو وطن الضرس فلم يفهمه الذي سمعه.

(١٠) في ل، د: والمعروف.

[والأنياب] (١)، والضواحك، والنواجذ، مذكرة، وقد ألغز بعض الشعراء (٢) بهذا  
[فقال] (٣):

وسرب. ملاحٍ قد رأيتُ وجوهه (٤)      انانُ أدانيسه ذكورٌ أوخيرة (٥)  
اراد «بالسرب» اسنان. جارية رآها، وجعل الاداني منها انانا، يريد «الثنايا،  
والرباعيات».

وقال (٦) أبو حاتم: ثم سألت اعرابيا ن تأنيث: «العلباء، والأبط،، والليت (٧)»،  
فانكر ذلك، فقلت له: حكى لنا ان بعض العرب قال: رفع السوط حتى برقت (٨) ابطه  
فقال: ليس هذا من العربية، انما هو حتى (٩) وضح ابطه، والذي اشار اليه أبو حاتم انه حكاه عن  
العرب [هو] (١٠) القراء.

ومما يذكر ويؤنث من اعضاء الحيوان «الذفري» وهو عظم خلف الأذن (١١)؛ قال ذو  
الرمية:

لها ذنبٌ صافٍ وِذْفْرِي أُسَيْلَةٌ (١٢)      وخدٌ كمرأةٍ الغريبةِ اسجج (١٣)  
و«المعى» يذكر ويؤنث، والأشهر فيه التذكير، و«الروح» يذكر ويؤنث على معنى  
«النفس». قال الشاعر:

- 
- (١) سقطت في و.
  - (٢) في ل: الشعر.
  - (٣) سقطت في و.
  - (٤) في و: وجوهها. والتصحيح من ل. د.
  - (٥) من الطويل. لم اقف على قائله.
  - (٦) في و: قال.
  - (٧) هو صفحة العنق.
  - (٨) في و. ابرق. والتصحيح من ل. د.
  - (٩) في و: ي. والتصحيح من ل. د.
  - (١٠) سقطت في و وانظر القراء في الذكر والمؤنث ص ٣١.
  - (١١) ينظر الأصمعي. حلف. لسان ص ١٦٨.
  - (١٢) في و: عريضة. والتصحيح من ل. د. وبنديون ص ٨٨.
  - (١٣) كذا في النسخ المحفوظة. وفي الديوان ص ٨٨.  
خا أذن حشر وذفري      وخد كمرأة لغريبة اسجع  
قال شارح الديوان: اذن حشر أي محددة دبقته وذفري عربى في معنا الشعر، ونبت من الطويل

فلا حفظَ السرْمُنُ رَوْحَكَ حَيَّةً ولا هي في الأرواحِ حينَ تفيضُ<sup>(١)</sup>  
 و«النفس» مؤنثة، وقد تذكر على معنى «الروح»، وقد ذكرنا في باب ما يؤنث، من  
 جسد الانسان، ولا يجوز تذكيره أن «الكف، والعجز»<sup>(٢)</sup>، والكراع، والابهام فيها  
 خلاف.

وقد ضمن بعض النحويين هذا الباب في شعر قيده<sup>(٣)</sup> به، ولكنه لم يستوف جميع ما  
 ذكرناه فقال:

[وهاك من الأعضاء ما قدَّ عَدَدْتُهُ      تَوْنَتْ احيانا وحيثا تُذَكَّرُ<sup>(٤)</sup>  
 لسانُ الفتي والعنقُ والإبطُ والقفا<sup>(٥)</sup>      وعاتقه والمتنُ والضرسُ يذكر  
 وعند الذراع والكراع مع المعى      وعجزُ الفتي ثم القريضُ المحبَّرُ  
 كذا كل نحوي حكي في كتابه      سوى سيويه وهو فيهم مُكَبَّرُ  
 يرى أن تأنث الذراع هو الذي      أن وهو للتذكير في ذلك منكُرُ<sup>(٦)</sup>

(١) من الطويل. لم اتف على قائله.

(٢) في و: ان الكوع، والعصد. والتصحيح من ل. د. والكلام المقدم.

(٣) كذا في و. د. وفي ل: قيد

(٤) سقط في و

(٥) كذا في و. د. وفي ل: لسان الفتي والابط والعنق والقفا.

(٦) لم تنف على نائل هذه الابواب

## باب (١)

### ما يذكر من الاعضاء ولا يجوز تأنيثه<sup>(٣)</sup>

ذكر ابو القاسم من<sup>(٣)</sup> هذا الصنف ست عشرة كلمة وهي: الرأس، والجبين، والخذ، والقم<sup>(٤)</sup>، والأنف، والمنخر، والشفر، والناجب، والناجد، والذقن، والبطن، والمعى «واحد الامعاء»، والشبر، والباع، والظفر، والثدي<sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: هذه الاعضاء كلها مذكرة كما وصف غير أن «المعى» قد ذكرنا أنه يؤنث ويذكر، وإنما قال: «واحد الامعاء» ليميزه من<sup>(٦)</sup> «المعى» الذي يراد به شعب ضيق في الجبل يسيل فيه ماء، فإن هذا مذكر ايضا، ولكنه ليس من هذا الباب.

وفي الحيوان اعضاء كثيرة مذكرة لا تؤنث يطول ذكرها، ولكننا نذكر منها<sup>(٧)</sup> شيئا وتوخى المشهور منها. فعنها: الصدر، والزور<sup>(٨)</sup>، والجران، وهو باطن العنق<sup>(٩)</sup>، واللبان: ما جرى عليه «اللب» من أصل العنق<sup>(١٠)</sup>، والحارك، والكاهل، وهما اعلى الكتفين، والأخدع، والوريد: عرقان في العنق. قال اللغويون: الباشج<sup>(١١)</sup> عرق تتشعب منه عروق البدن، فما صار منه الى (العينين فهما الناظران<sup>(١٢)</sup>)، وما صار منه الى العنق فهما

(١) سقطت في ل، د. وهي موجودة في الجمل ص ٢٨٩.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٩: باب ما يذكر من اعضاء الحيوان ولا يجوز تأنيثه.

(٣) في و: في.

(٤) سقطت في و. وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ٢٨٩.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٨٩

(٦) في و: عن.

(٧) في و: ولكننا قد ذكرنا منها.

(٨) يقول الاصمعي: والزور نضير الكثر اللغوي ص ٢١٦.

(٩) ينظر اللسان مادة (جرن).

(١٠) في اللسان في مادة (لبن): «اللبان بالفتح ما جرى عليه اللب من الصدر. واللب: وهو ما يشد على صدر الدابة أو

الناقة. اللسان مادة (لب).

(١١) في اللسان في مادة (بوج): الباشج. عرق في باطن الفخذ من سيده: وياشج عرق يحيط بالبدن كله سمي بذلك

لانتشاره واقتراه.

(١٢) الناظران: وهما عرقان على حرفي الانف يبتندان من المؤقين الى الريحه (الزجاج في رسائل في اللغة ١٩ وانظر الاصمعي

في الكثر اللغوي ١٨٠).

الوريدان<sup>(١)</sup>، وما صار منه الى <sup>(٢)</sup> العضدين فهما الألفان وما صار<sup>(٣)</sup> منه الى اللسان فهما الصردان<sup>(٤)</sup>، وما صار منه الى الذراعين فهما الأكلان، وما صار منه الى القلب فهو «الأهر»، وما صار منه الى الكبد فهو الورتين وما صار منه الى الوركين فهما الفائلان<sup>(٥)</sup>، وما صار منه الى الساقين فهما «النسيان»، وما صار منه الى الرجلين<sup>(٦)</sup> فهما «الصافتان».

ومن الاعضاء المذكورة<sup>(٧)</sup>: الظهر، والصلب، والكفل، والظنوب<sup>(٨)</sup>: مقدم عظم الساق، والمابض<sup>(٩)</sup>: متشى<sup>(١٠)</sup> الذراع عند المرفق ومتشى الركبة، والرسع، والحافر، والمعصم: موضع السوار<sup>(١١)</sup> من اليد. والسنبك: طرف الحافر، والعاتق: موصل العنق في الرأس، والديسغ: موصله في الكاهل، والصدغ<sup>(١٢)</sup>، والوجه والمحجر: العظم الذي تحت العين من الحجاج، والحجاج: العظم الذي فوقها، [والحاجب]<sup>(١٣)</sup>، وانسان العين، والجفن، والقذال: مؤخر الرأس المشرف على القفا، والقوام: القامة، وأخص القدم: ما لم يصب الأرض<sup>(١٤)</sup> من باطنها، وغيرها ظهريها<sup>(١٥)</sup>، والأشجع: أصل الأصبع، والجوف، والطحال، والمصير: واحد<sup>(١٦)</sup> المصارين، والعضو، والكروغ: رأس الزند الذي يلي الابهام، والكروسوع: رأس الزند الذي يلي الخنصر، والزند: ما انحسر عنه اللحم من الذراع، والجلد، والجسم، والشخص، والشبح، والشبح وهما الشخص ايضا<sup>(١٧)</sup>،

(١) الوريدان: انظر الزجاج ٣٢، والاصمي ١٩٩.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في و.

(٤) الصردان: وهما عرقان يستطنان اللسان، الزجاج ٣٠ وانظر الاصمي ١٩٧.

(٥) ينظر اللسان مادة (فيل).

(٦) في و: القديمين. والتصحيح من ل. د. واللسان مادة (صن).

(٧) كذا في و. د. وفي ل: المذكورة.

(٨) في و: الظنوب. والتصحيح من ل. د. واللسان مادة (طب)، وفيه: الضريب. حرف الساق اليابس من قدم،

وقيل: هو ظاهر الساق، وقيل هو عظمه.

(٩) الاصمي ٢٠٥ يقول: ويظن المرفق يقال له المابض وانظر رسائل في اللغة ص ٣٥.

(١٠) كذا في و. د. وفي ل: المابض متي.

(١١) في و: السوارين.

(١٢) في و: والبضغ. والتصحيح من ل. د.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) كذا في ل. د. وفي و: والقدم وأخص الرجل ما لم يصب الأرض.

(١٥) كذا في و. د. وفي ل: ظاهرها.

(١٦) سقطت في ل.

(١٧) ينظر اللسان، مادة (شبح).

وكذلك السَّرْب (١)، والشَّلْو (٢)، [والمائق (٣)]: والموق: طرف العين الذي يلي الأنف، واللحاظ: طرفها الذي يلي الصدغ، والعرق، والنحر: الصدر، والمنحر: موضع النحر منه (٤)، والصليف (٥): ناحية العنق، والظلف للغنم والمعز والبقرة مثل القدم للانسان، والا حليل؛ مخرج البول والذكر، وكثير من اسمائه (٦)، والعجب والعصص: أصل الذئب (٧)، والقونس: ما بين اذني الفرس (٨)، والعرف (٩) والخصر والحقور والاطل والأيطل والصقل والقرب الخاصة (١٠) كله بمعنى واحد، واللحم والشحم والشظي: عظم لازق (١١) بالذراع واليساء من الفرس: الخارك، ومن الحمار: الظهر (١٢)، وقد نظم [بعض] (١٣) النحويين شيئاً يسيراً من هذا الباب في شعر رام تقييده به وهو:

يا سائلي عما يُذَكَّرُ في الفتى	لا غبرِعةً عن صادق لك يُجِيرُ
رأسُ الفتى وجبينه وقذالهُ	والثَنُرُ منه وانفُهُ والمنحَرُ
والبطن والقم ثم ظفر بعده ناب	وخد بالحياء يُعَضِّفُ
والثندي والشبر المذيد (١٤) وناجد	والباعُ والدُقْنُ الذي لا يُنكَرُ
هذي الجوارح لا تؤنثها فما	فيها له حظٌ اذا ما تُذَكَّرُ

(١) سقطت في ل. قال ابن الاعراب: السَّرْب النفس. بكسر السين اللسان مادة (سرب).

(٢) سقطت في ل. د. الشَّلْو والشَّلَا: الجلد والجسد من كل شيء والشنو من التحير: حنثه وجسسه. اللسان مادة

(شلا).

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في ل. د. وفي و: والقين ولشحر والصنر ومنحر موضع لشحر منه

(٥) في اللسان في مادة (صليف): والصليف عرض العنق. وبها صفتان من الجعنين.

(٦) في و: والاحليل مخرج البول من الذكر، وكثير من اسماء. وفي ن: والاحليل في مخرج البول والذكر من اسمه.

(٧) ينظر اللسان مادة (عجب).

(٨) ينظر اللسان مادة (قونس).

(٩) في و: والقرب.

(١٠) سقطت في ل. د.

(١١) كذا في د. واللسان مادة (شظي). وفي و لاصتر وفي ن: لاحق

(١٢) ينظر اللسان مادة (سيس).

(١٣) سقطت في و

(١٤) كذا في ل. د. وفي و ليدبين

## باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا<sup>(١)</sup>

جميع ما ذكره ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(٢)</sup> يذكر ويؤنث على ما قال، وكان الأصمعي يقول: لا أعرف في «العنكبوت» الا التأنيث، وكان ينكر ايضا التذكير في «الخمير»<sup>(٣)</sup>، واحتج<sup>(٤)</sup> عليه بقول الأعشى:

وكان الخمر المدام من الا سفنطِ ممزوجةً بماءِ زلال<sup>(٥)</sup>.

فقال: انما الرواية<sup>(٦)</sup>: «وكان الخمر المدامة م الاسفنت»<sup>(٧)</sup> اراد: من الاسفنت، فحذف نون «من» لالتقاء الساكنين كما قال [الأخر]<sup>(٨)</sup>.  
أبلغ أبا دختنوس مألكتة غير الذي قد يقال م الكذب<sup>(٩)</sup>

(اراد: من الكذب)<sup>(١٠)</sup>.

(١) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٢٩٠: باب ما يؤنث ويذكر من غير ما ذكرنا.

(٢) سقطت في و.

(٣) في و: وكان ينكره ايضا في الخمر.

(٤) في ل، د: فاحتج.

(٥) من الخفيف. وروى الفراء البيت على النحو الآتي:

وكان الخمر العتيق من الاسفنت ممزوجة بماء زلال

وقال الفراء بعده: فقال العتيق ثم رجع الى التأنيث فقال ممزوجة وقد يكون ان تلقى الماء تشبيها بكف خضيب وعين كحيل  
ولحية ذهين لأنها معتقة فهي مفعول بها في الاصل كما تقول معقد وعقيد (المذكر والمؤنث ص ١٨). ورواية الديوان مطابقة لرواية  
الفراء ص ١٦٤ (صادر).

(٦) في و: قال والرواية.

(٧) كذا في ل، د. وفي و: كأنما الخمر المدامة م الاسفنت.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في د. وفي و:

أبلغ ينسي حبيوس مألكتة عيسر السني يقال مألكتة

ورواية ل قريبة من رواية د. وأبو دختنوس هو لقيط من زواجة (سقط اللالي ٨٣٥، و١٤٣٢). وفي ابن يعيش ٣٥/٨:

أبلغ اناد خنتيش...

(١٠) سقطت في ل، د.

وتما لم يذكره ابي القاسم «الطبايع» تذكر<sup>(١)</sup> وتوثق على معنى «الطبيعة»، وقال ابو حاتم: «الأضحى» مذكر في لغة قيس عيلان، ومؤنث في لغة بني تميم. قال: واجتمع عندي اعرابيان مسنان، قيسي، وتيمي قد جاوزا أو دان كل واحد منهما التسعين<sup>(٢)</sup> فسألتهما عن «الأضحى»<sup>(٣)</sup>، فقال التيمي: دنت الأضحى ضحى<sup>(٤)</sup>، وقال القيسي: دنا الأضحى. وانشد يعقوب:

رَأَيْتُكُمْ بَنِي الْخُذُوا لَنَا دَنَا الْأُضْحَى وَصَلَّتِ اللَّحَامُ  
قَوْلَيْتُمْ بَوَدُّكُمْ وَقَلْتُمْ لَعَكُ مِنْكَ أَقْرَبُ أَوْ جُذَامُ<sup>(٥)</sup>

«السراويل» كان الأصمعي لا يعرف فيها الا التانيث<sup>(٦)</sup> ويحتج بقول قيس بن سعد بن عبادة<sup>(٧)</sup>:

أردت لكيما يعلم الناس أنها سراويل قيس والوفود شهود  
وان لا يقولوا: غاب قيس وهذه سراويل عادي ثمته ثمود<sup>(٨)</sup>

«ككبك» جيل<sup>(٩)</sup> ذكره امرؤ القيس وصرفه في قوله:  
فسريقان منهم جازع بطن نخلة وآخر منهم قاطع نجد ككبك<sup>(١٠)</sup>

وأنته<sup>(١١)</sup> أعشى بكر فلم يصرفه في قوله:

(١) كذا في د. د. وفي ل: مذكر.

(٢) كذا في د. وفي ل: قد جاوزا أو زاد كل واحد منهما على التسعين. وفي ل: قد جاوزا أو دان كل واحد منهما التسعين.

(٣) في ل: الأضحى.

(٤) سقطت في ل. د.

(٥) من الوافر، وهما لابي الفول الطهوي. بظن اللسان مدة (صح). والمذكر والمؤنث للفراء ص ١٨.

(٦) بظن اللسان مادة (سرت).

(٧) هو صحابي من دهاة العرب واجواده صحب الامام عبا عمه السلاء ثري في آخر خلافة معاوية (الاعلام ٥٦٨).

(٨) من الطويل. بظن اللسان مادة (سرت). وهما فيه منسوبات الى قيس بن عبادة وبعدهما: وقال ابن سيده: بلغنا ان قيسا

طاول روميا بين يدي معاوية او غيره من الامراء فتحرد قيس بن سراويله والقاما الى الرومي ففضلت عنه، فعل ذلك بين يدي

معاوية فقال هذين البيتين ينتشر عن لقاء سراويله في المشهد المحرور

(٩) سقطت في و.

(١٠) من الطويل قوله (جوزع بطن نخلة) يعني ستنت ان معبر والنجد الطريق في الحبل. وككبك. اسم جبل. يقول:

نفرد القوم فرقتين سميه أحد سملا وميمه أحد عدوا، وهما يعني الطريق حيين بعد انقضاء الترسع الذي كان يسميه قبلئى به كل

من نجد، ورجوع كل حي الى مائه وموضع انتمه. بظن د. ص ١٤٣

(١١) في و. وانشد والتصحيح من د. د.

ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى مصارعَ مظلومٍ مجرماً ومُسَجَباً  
وتدفنُ منه الصالحات وإن يسء يكن ما أساء النار في رأسِ كَبْكَبَا<sup>(١)</sup>

«حراء» جبل بمكة ذكره رؤبة وصرفه<sup>(٢)</sup> في قوله:

..... ورب وجهٍ من حراء مُنحني<sup>(٣)</sup>

وأثنه جرير بن الخطفي، ولم يصرفه في قوله:

سيعلم أينما خير قديماً واعظمنا يبطن حراء ناراً<sup>(٤)</sup>

والقياس يوجب في<sup>(٥)</sup> المواضع كلها ان تذكر على معنى «الموضع» و«المكان»، وتوثق على معنى الأرض والبلدة والبقة والمحلة، وما كان منها جبلاً نحو: قدس، ولبنى<sup>(٦)</sup>، ويللم، ويرمرم، وكبكب، [وأجأ]<sup>(٧)</sup> جاز أن يذهب به الى معنى الجبل والطود فيذكر ويصرف، أو الى الهضبة والأكمة فيؤنث ولا يصرف، وزعم الطوسي<sup>(٨)</sup> أن «معزى» تنون ولا تنون، «والسلم» بكسر السين وفتحها الصلح تذكر وتؤنث. قال الله تعالى: «وان

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٤٩٨. وفي الديوان ص ١١٣:

مى يغترب عن قومه لا يجد له.	عل من له رهط حواله مفضبا
ويحطم بظلم لا يزال يرى له	مصارع مظلوم مجراً ومسجبا
وتدفن منه الصالحات وان يسء	يكن ما أساء النار في رأس كيكبا

يقول: من يغترب عن قومه جرى عليه الظلم فاحتلمه لعدم ناصره وأخفت حساته وأظهرت سيئاته. والمسحب من قولك: سحبت الشيء اذا جررته وكبكب جبل بعينه. والبيت من الطويل

(٢) سقطت في ل.

(٣) هذا عجز بيت صدره: تجس الهدى وبيت السدن. ينظر ديوانه ص ١٦٣.

(٤) من الوافر. لم اجده في الديوان لا في طبعه الصادي ولا في طعة دار المعارف.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل، د: لبن، وكلاهما صحيح لما مر.

(٧) سقطت في و، وجاءت مكانها كلمة (فاذا)

(٨) هو علي بن عبد الله بن سنان التميمي الطوسي اللغوي، من أصحاب أبي عبد القاسم بن سلام، تقي مشايخ الكوفيين والبصريين وكان أكثر محالته واتخذه عن ابن الأعرابي وهو من أهل القرن الثالث (تأريخ الرواة ٢٨٥/٢).

جَنَّبُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا<sup>(١)</sup>. وقال عباس بن مرداس السلمي<sup>(٢)</sup>:

السلم تأخذ منها ما رُضيت به والحربُ يكفيك من انفاسها جزع<sup>(٣)</sup>

فأما «السلم» الذي يراد به: الدلو، فمذكر<sup>(٤)</sup>، والعرس، والفهر<sup>(٥)</sup>، والذود من الأبل: ما دون العشرة. والسلطان من ذكره ذهب به إلى «الملك»، ومن اتته ذهب به إلى معنى «الخلافة»<sup>(٦)</sup> أو إلى معنى «الحجة». وقال بعضهم: هو جمع «سليط» وهو الزيت<sup>(٧)</sup> كأنهم أرادوا أنه سبي لإنارة<sup>(٨)</sup> الحق وإشراقه كما أن الزيت سبب<sup>(٩)</sup> لإنارة السراج، وحكي عن اعرابي أنه قال: قضت به عليك السلطان<sup>(١٠)</sup>، وقال زياد الأعجم<sup>(١١)</sup> في تذكيره: فتي.. زأده السلطانُ في الخير<sup>(١٢)</sup> رغبة إذا غيرَ السلطانُ كلَّ خليل<sup>(١٣)</sup>

و«العرس» الأشهر فيه التأنيث، وقد حكي فيها التذكير وهو قليل. قال الراجز:

إننا وجدنا عرس الحنَاطِ لثيمةً ذميمةً الحَوَاطِ<sup>(١٤)</sup>

(١) سورة الأنفال، الآية ٦١.

(٢) شاعر مخضرم من شعراء سلمية (تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور يحيى الجبوري ص ١ وما بعدها).

(٣) من البسيط، ينظر ديوانه ص ٨٦.

(٤) ينظر اللسان مادة (سلم).

(٥) الفهر: الحجر قدر ما يلقى به الجوز ونحوه، انش، قال اللبث: عامة العرب تؤثث الفهر وتصغيرها فهيرة. وقال الفراء: الفهر يذكر ويؤثث، وقيل هو حجر يملأ الكف (اللسان مادة فهر). ويقول الفراء في كتابه المذكر والمؤثث ص ١٩ والفهر وهي الحجر وتحصيرها فهيرة.

(٦) في و، ل: الخليفة. والتصحيح من د.

(٧) ينظر اللسان مادة (سلط).

(٨) في و: نسب إلى إنارة. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: يسبب. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و، ل: وحكي عن ابن الأعرابي أنه قال: قضت به عليك السلطان. أقول: زاد عليه الفراء: وقد أخذت (يسكون التاء) فلانا السلطان ص ١٩. والتصحيح من د. يدل على صحة ما فيها عبارة اللسان في مادة (سلط) وهي: وقال ابن السكيت: السلطان مؤنثة، يقال: قضت به عليه السلطان.

(١١) هو أبو امامة زياد بن سلمى، من شعراء الدولة الأموية. وكانت فيه لكنه فلذلك قيل له الأعجم (تنظر ترجمة في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٤٣/١ وخرزاة الأدب ١٩٧/٤).

(١٢) في ل، د: في الحمد.

(١٣) من الطويل.

(١٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان (حوط):

إننا وجدنا عرس الحنَاطِ مذمومة ثيمة حوِاطِ

وهو فيه غير منسوب. والحوِاطِ: حضيرة تنعد للطعام أو الشيء، يفتح عنه سريما.

و«الغوغاء» صغار الجراد وسفلة الناس، من ذَكَرَ نَوْنَهَا، ومن انث لم ينونها وكذلك «العلقي» وهو شجر يدينغ به ينون ولا ينون<sup>(١)</sup>، وزعموا أن رؤية سمع ينشد بيت ابيه العجاج:

فحطّ في علقِي وفي مُكُورٍ ..... (٢)  
غير منون.

و«الدلو» تذكر وتؤنث. قال بشر بن أبي خازم<sup>(٣)</sup>:

وليس الرزقُ عن طلبٍ ولكنْ إذا القميتَ دلوكَ في الدلاءِ  
تجشكُ بمثلها طورا وطورا تجيء بحماةٍ وقليلِ ماءٍ<sup>(٤)</sup>  
وقال الراجز<sup>(٥)</sup>:

بمشي بدلٍ مكرب العراقي<sup>(٦)</sup>

و«الصراط» المشهور فيه التذكير، وبه نزل القرآن، وقد حكى<sup>(٧)</sup> فيه التأنيث وروي<sup>(٨)</sup> عن يحيى بن يعمر<sup>(٩)</sup> أنه قرأ: «مَنْ اصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ»<sup>(١٠)</sup> بسين مضمومة

(١) ينظر اللسان مادة (علق).

(٢) هذا صدر بيت، عجزه: بين توارى الشمس والنور. ينظر ديوانه ص ٢٢٣. واللسان مادة (علق). وفي الكتاب ٩٧: يستنّ في علقى وفي مكور. وعلقي: شجر، ومكور: شجر. وتوارى الشمس: مغيها، وفوروها: ظلوعها.

(٣) شاعر جاهلي من بني أسد. تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور عزة حسن.

(٤) كذا في و. وفي ل، د:

وليس الرزقُ عن طلبٍ حشبت  
تجشكُ بمثلها يوما يوما  
والبيتان من الوافر، ولم أجدهما في ديوان بشر بن أبي خازم.

(٥) في و: آخر.

(٦) العراقي جمع عرقوة وهي خشة معروضة على الدلو، والكرب الحبل الذي يشد على عراقي الدلو، اللسان (كرب)،

للعرق.

(٧) في ل، د: حكى.

(٨) كذا في د، وفي و، ل: وقد روى.

(٩) هو يحيى بن يعمر التابعي. فقهه أديب نحوي ميرزا، أخذ النحو عن أبي الأسود. توفي سنة ١٢٩ (بعضة ألوغة ٣٤٥٧).

(١٠) سورة طه، الآية ١٣٥. قال ابو البقاء المكي في هامش تفسير الجلالين: (الصراط السوي) به خمس قراءات الأولى على فعل أي المستوي والثانية السواء أي الوسط والثالثة السوء بانفتح بمعنى الشر والرابعة السوي وهو تأنيث الاسم؛ وأنت على معنى الصراط أي الطريقة كقولته تعالى، استفهاما عن: نظريته. ينظر الجزء الثالث ص ٦٠٨ و ٦٠٩ من المنشورات الألفية لتوضيح تفسير الجلالين.

رواه مشددة، يحيى<sup>(١)</sup> ذلك يعقوب الحضرمي<sup>(٢)</sup> عن عظمة الفقيمي عن يحيى بن يعمر.  
وقال ابو حاتم: «الهدى» مذكر عند اكثر العرب، وروي ان بعض بني اسد انثته  
فقال: «هدى حسنة» [فانثته]<sup>(٣)</sup>.

و«الفردوس» تذكر وتؤنث، ويروى أن الثوري<sup>(٤)</sup> سأل ابا حاتم السجستاني [عن  
الفردوس] «أمدكر هو أم مؤنث؟ فقال ابو حاتم: مذكر»<sup>(٥)</sup>، فقال الثوري: بل هو مؤنث  
لقوله تعالى<sup>(٦)</sup>: «الفِرْدَوْسُ هم فيها خالدون»<sup>(٧)</sup>، فقال ابو حاتم: إنما<sup>(٨)</sup> أنث لأنه ذهب  
[به]<sup>(٩)</sup>، الى معنى «الجنة»، فقال الثوري: يا غافل أما سمعت الناس يقولون: أسألك<sup>(١٠)</sup>  
الفردوس الأعلى فقال ابو حاتم: يا نائم «الأعلى» ها هنا: أفعّل وليس «بفعلى»، فخرج  
الثوري، ونكس رأسه. وقال ابو حاتم: بعض العرب تجعل<sup>(١١)</sup> «الخانوت» «الخمر»،  
وبعضهم يجعلها<sup>(١٢)</sup> «الخمار» قال الهذلي:  
يُمَشِّي بَيْنَنَا خَانُوتُ خَمْرٍ مِنْ الْخَرَسِيِّ الصَّرَاصِرَةِ الْقِطَاطِ<sup>(١٣)</sup>

(١) في و: وذكر.

(٢) هو يعقوب بن اسحاق الحضرمي. قال ابو حاتم: يعقوب بن اسحاق من اهل بيت العلم بالقرآن والعربية وكلام العرب  
والرواية الكثيرة للحروف والفقه، وكان أقرأ القراء. وله كتاب سماه «الجامع» جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن ونسب كل حرف  
الى من قرأ به. توفي سنة ٢٥٠ (طبقات النحويين واللغويين ص ٥١).

(٣) سقطت في و، د. وانظر المذكر والمؤنث للقراء ص ٢١.

(٤) هو ابو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي. كان اماما في علم الحديث وغيره من العلوم، توفي سنة  
١٦١ (وفيات الاعيان ١٢٧٢-١٢٨).

(٥) سقطت في و.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: لقول الله عز وجل. وفي د: لقول الله تعالى.

(٨) سورة (المؤمنون)، الآية ١١.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في و: يجعله.

(١٤) ذكره المتنخل الهذلي واسمه مالك بن عبيد بن سويد، شاعر جاهلي (ينظر ديوان الهذليين ٢٧٢ واللسان مادة (قطط)،

يقول: يمشي بيننا صاحب خانوت من خمر. وقوله: من الخرس الصراصيرة يريد أعجم من نبط الشام يقال هم الصراصيرة.

والقطاط: الحماة والواحد قطط وهو ضد الخمرودة

والأشهر في «الآزار» التذكير وربما أنث، قال أبو ذؤيب<sup>(١)</sup>:

تبراً من دم القَتِيلِ ويَزُهُ      وقد علقت دم القَتِيلِ إزارها<sup>(٢)</sup>

و«الموسى» تذكر وتؤنث، والأشهر فيها التأنيث، قال الشاعر:

فان تكنِ الموسى جرت فوق بَطْرُها      فما خنتت الا ومصّان قاعدا<sup>(٣)</sup>

و«السبيل»<sup>(٤)</sup>، والذهب، واللبن<sup>(٥)</sup>، والبحير، والانسان، والسكين «الأشهر» فيه التذكير، قال الشاعر:

يرى ناصحا فيما بدا واذا خلا      فذلك سكينٌ على الحلقِ حاذق<sup>(٦)</sup>

وأنشد القراء في التأنيث:

فعيث في السّنامِ غداة قرُّ      بسكينٍ موثقة النّصاب<sup>(٧)</sup>

(١) سقطت في و. وأبو ذؤيب الهذلي هو عويّلد بن خالد، شاعر جاهلي اسلامي وكان روية لساعدة بن جؤية الهذلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٤٧٦).

(٢) من الطويل. قوله: «وقد علقت دم القتل ازارها، هذا مثل، كما يقال حملت دم فلان في ثوبك، أي تمّلته (ينظر ديوان الهذليين، ٢٦٨).

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (موسى):

قال يعقوب: وأنشد القراء في تأنيث الموسى:

فان تكنِ الموسى جرت فوق بطنها      فما وضعت الا ومصّان قاعدا.

وهو فيه غير منسوب والبيت من الطويل وقد كتبت ناسخ (و) في الحاشية مصان: الحجام تقول: سه الفراء في الذكر والمؤنث الى زياد الاعجم ص ٢١

( في الحاشية مصان: الحجام. اقول: نسبة القراء في المذكر والمؤنث الى زياد الاعجم ص ٢١.

(٤) في ل، د، والعلل. قال ابن منظور: والعرب تذكر العسل ويؤنثه وتذكيره لغة معروفة والتأنيث اكثر (اللسان مادة عسل).

(٥) كذا في و، د. وفي ل: اللبن والذهب.

(٦) قائله أبو ذؤيب الهذلي (ينظر ديوان الهذليين ١٥٧٨) وهو فيه على هذا. وفي النسخ المخطوطة:

يرى ناصحا فيما يرى فاذا خلا

وفي اللسان في مادة (حذق):

ويرى ناصحا فيما بدا فاذا خلا

وهو من الطويل.

(٧) من الوافر. ينظر اللسان مادة (سكن)، وهو فيه غير منسوب.

«الصواع»<sup>(١)</sup> يذكر ويؤنث، قال الله تعالى: «قالوا: نفقد صواع الملك، ولنن جاء به حمل بعير»<sup>(٢)</sup> فذكر<sup>(٣)</sup> ثم قال بعد ذلك: «ثم استخرجها من وعاء اخيه»<sup>(٤)</sup>، وقد ذهب من لا يميز فيه التأنيث الى أنه أراد: ثم استخرج السقاية.

والمسك يذكر ويؤنث والأشهر [فيه]<sup>(٥)</sup> التذكير، قال الشاعر:

إذا بدا المسك يندى في مفارقهم راحوا كأثمهم<sup>(٦)</sup> مرضى من الكرم<sup>(٧)</sup>

---

(١) الصواع: إناء يشرب فيه. مذكر. وقال الزجاج هو يذكر ويؤنث (اللسان مادة صواع).

(٢) سورة يوسف، الآية ٧٢.

(٣) سنطت في و

(٤) سورة يوسف، الآية ٧٦.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) كذا في و، والكامل للمبرد ٥٤/٨، والشعر والشعراء لابن قتيبة في ترجمة الشمردل ٥٩٣/٧، والسمط ٥٤٤. وفي ل، د:

تخالهم.

(٧) قاللة الشمردل من شريك الأبربوعي. شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية (تنظر ترجمته في السمط ٥٤٤)، والبيت من

البيط.

## باب (١)

### ما يذكر على معنى ويؤنث على معنى آخر

هذا النوع لم يذكره ابو القاسم، ولكننا اردنا ان ننتم به هذه الابواب لغرابته، فمن ذلك «الدرع»: اذا أردت به قميص المرأة ذكّرت<sup>(٢)</sup> واذا اردت [ به ]<sup>(٣)</sup> «درع الحديد» أنثت وذكّرت<sup>(٤)</sup>، قال رؤبة:

مقلّصا بالدرع ذي البغضين .....<sup>(٥)</sup>

و «الأضحى» إن أردت به «الذبايح»<sup>(٦)</sup> أنثت، وان ذهبت به<sup>(٧)</sup> الى اليوم الذي يضحى فيه ذكّرت.

و «القتب» ان ذهبت به الى «المعى» انثت وان اردت به اداة «السانية»<sup>(٨)</sup> ذكّرت.

و «الاصبع» ان أردت<sup>(٩)</sup> «الجارحة» انثت وان أردت به «الأثر»<sup>(١٠)</sup> ذكّرت، يقال:

له<sup>(١١)</sup> علي اصبع حسن، قال الراعي شاهدا على أن «الأثر يقال له «اصبع»<sup>(١٢)</sup>:

(١) سقطت في ل، د.

(٢) ودرع المرأة: قميصها، وهو ايضا الثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها، وكلاهما مذكور، وقد يؤنثاد (اللسان مادة درع).

(٣) الزيادة من د.

(٤) ينظر اللسان مادة (درع).

(٥) هذا صرديت عجزه: يمشي العرضى في الحديد المتقن وهو في اللسان في مادة (درع) منسوب الى ابى الأخرز. وفي ديوان رؤبة في (ايات مفردات منسوبة الى رؤبة وبعضها الى العجاج) روى هذا البيت على النحو الآتي:

مسرول في آلة مرتين  
يمشي العرضى في الحديد المتقن  
وصان العجاج فيها وصني

(٦) في ل، د: والأضحى اذا أردت الذبايح.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) السانية: الغرب وأداته، والسانية: الناصجة وهي الناقة التي يسقى عليها. الليث: السانية، وجمعها السواني. يسقى عليه الزرع والحيوان من بعير وغيره (اللسان مادة سنا).

(٩) في ل، د: بها.

(١٠) في ل، د: وان ذهبت الى الأثر.

(١١) كذا في و، د: وفي ل: ماله.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د: قال الراعي في أنه الأثر.

ضعيفُ العصا بادي العُروقي ترى له عليها اذا ما أُجْدَبَ النَّاسُ اصْبَعًا<sup>(١)</sup>  
 و«السماء» اذا أردت به<sup>(٢)</sup> التي تظل الارض اثنت، واذا<sup>(٣)</sup> أردت «السقف»  
 ذكّرت، وان أردت «المطر» بها<sup>(٤)</sup> ففيها خلاف، والوجه التذكير لقول<sup>(٥)</sup> الشاعر:  
 اذا سُنْقَطَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعِينَاهُ وَإِنْ<sup>(٦)</sup> كَانُوا غَضَابَا  
 و«الصاع» اذا أردت به «الكيل» اثنت وذكّرت، وان أردت به «المطمئن» من  
 الأرض ذكّرت، قال المسيب بن علي<sup>(٧)</sup> في أنه «المطمئن» من الأرض:  
 مرحت يداها للشجاءِ كأنما تكبر بكفي ماقط<sup>(٨)</sup> في صاع  
 (ويروى: كأنما تكرو بكفي ماقط في صاع)<sup>(٩)</sup>، و«الماقط» الذي يضرب بالكرة  
 ثم يأخذها  
 و«الثاب» اذا أردت به «الضرس» من الأسنان والسيد من الرجال ذكّرت، وان  
 أردت به «الناقة المسنة» اثنت<sup>(١٠)</sup>  
 و«العين» ان أردت به<sup>(١١)</sup> عين النظر، أو عين الشمس [ أو عين الماء ]<sup>(١٢)</sup> أو عين

(١) من الطويل. ينظر ذبوانه (حاشية الصفحة ١٠٢)، واللسان مادة (صحيح)، قوله: ضعيف العصا أي حافق الرعية لا يضرب ضرباً شديداً، يصفه بحسن قيامه على ابله في الجذب. والبيت من الطويل، وهو في وصف راع.

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: وان.

(٤) في ل، د. بها المطر.

(٥) في ل، د: كقول.

(٦) في و: ولو. والتصحيح من ل، د، واللسان، وهو منسوب فيه الى معود الحكماء معاوية بن مالك، وسمي معود

الحكماء لقوله في هذه القصيدة:

أعيد مثلها الحكماء بعدي اذا ما الحق في الحدثن ثابا

(ينظر اللسان مادة سها). والبيت من الوافر.

(٧) هو من شعراء بكر بن وائل المعدودين وخال الأعشى. جاهلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٠٧/١ والخزانة ١

.٥٤٥/

(٨) في و: لاعب. والتصحيح من ل، د، والشعر والشعراء ص ١١٠.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) كذا في و. وفي ل، د: والثاب اذا أردت به الناقة المسنة اثنت وان أردت الثاب من الانسان (في ل) والاسنان (في د) أو

السيد من الرجال ذكّرت.

(١١) في ل، د: بها.

(١٢) سقطت في و.

الميزان، او المطر، او عين الركبة<sup>(١)</sup> أنثت وان أردت بها الاصابة بالعين ذكرت<sup>(٢)</sup>.  
 و «الأرض» ان أردت بها<sup>(٣)</sup> ضد السماء، أو قوائم الدابة<sup>(٤)</sup> انثت، وان أردت بها  
 المصدر من: أرض الرجل، اذا أُرعد، ومن أرض اذا أصابه الزكام، أو أرضت  
 الأرض<sup>(٥)</sup> الخشبة، اذا أكلتها ذكرت.  
 و «الموسى» ان أدت بها<sup>(٦)</sup> الآلة التي يخلق بها أنثت وذكّرت، وان أردت<sup>(٧)</sup> «المخلوق  
 الرأس» ذكرت.

و «السلم» إن ذهب به الى «الصلح» ذكرت وانثت، وان أردت به<sup>(٨)</sup> «الدلو»  
 ذكرت.

و «العسل» إن<sup>(٩)</sup> أردت به الذي يؤكل ذكرت وأنثت<sup>(١٠)</sup>، وان أردت به السرعة في  
 المشي ذكرت، قال الراجز<sup>(١١)</sup>:

والله لولا وجعُ في العُرْقُوبِ لَكُنْتُ أبقي<sup>(١٢)</sup> عسلاً من السذِيبِ  
 وهذا شاذ لغوي لا نحوي، وكذلك [ ما<sup>(١٣)</sup> انشدناه في الاصبع، والصاع.

و «الذهب» إن أردت به الذهب المعروف انثت وذكّرت، وان أردت به «الذهب»  
 الذي هو مكيال لأهل اليمن<sup>(١٤)</sup> أو ما يصيب الانسان من الحيرة اذا نظر الى الذهب ذكرت،  
 وهذا الباب يتسع ويكثر جدا.

(١) كذا في و، د. وفي ل: او عين الركبة او المطر.

(٢) ينظر اللسان مادة (عين).

(٣) سقطت في د.

(٤) والأرض: سفلة البعير والدابة وما ولي الأرض منه، يقال: بعير شديد الأرض اذا كان شديد القوائم. والأرض: اسفل

قوائم الدابة. اللسان (أرض).

(٥) في ل، د: الأرضة، واللفظان صحيحان. ينظر اللسان مادة (أرض).

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل، د:

(٩) في ل، د: اذا.

(١٠) في و: ذكرته وانثت.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: قال الراجز في السرعة.

(١٢) في و: أمشي. والتصحيح من ل، د، واللسان مادة (عسل)، وهو فيه غير مسوب.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) كذا في و، د. وفي ل: أهل اليمن.

## باب الأفعال المهموزة

قال ابو القاسم في هذا الباب: أرجأت الأمر يارجل<sup>(١)</sup>، وقرأ الكتاب وأقرأ غيره واستقرأ<sup>(٢)</sup>، وآخرون مرجؤون لأمر الله<sup>(٣)</sup> و«أرجه وأخاه»<sup>(٤)</sup>، بالهمز وترك الهمز، وذكر فيه: استخذأ فلان فلان<sup>(٥)</sup> وترك الهمز فيه أقيس من الهمز، ويكون مشتقا<sup>(٦)</sup> من «الخذاء» وهو استرخاء الاذنين، وكذلك استرخاء الفرج والنبات<sup>(٧)</sup>، لأن الذل يعد<sup>(٨)</sup> ضعفا وليتنا كما أن العز يعد صلابة وقوة وهو مشتق من الأرض العزاز<sup>(٩)</sup> وهي الصلبة، وقد روى [عن<sup>(١٠)</sup>] الاصمعي أنه قال: شككت في هذه اللفظة أهي مهموزة أم<sup>(١١)</sup> غير مهموزة، فلقيت اعرابيا فقلت: يا اعرابي: كيف تقول: استخذأت أو<sup>(١٢)</sup> استخذيت، فقال: لا أقولها<sup>(١٣)</sup>، (فقلت: لم<sup>(١٤)</sup>)، فقال: لأن<sup>(١٥)</sup> العرب لا تستخذني لأحد، فلم يهمز<sup>(١٦)</sup>، وقد روى ان من العرب: من يسهل الممزات كيفما كانت الا ما لا يمكن تسهيله.

(١) ينظر الجمل ص ٢٩٠.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٩٠. وفي النسخ المخطوطة: وقد قرأت القراء.

(٣) سورة التوبة، الآية ١٠٦.

(٤) سورة الاحزاب، الآية ١١١.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٩٠.

(٦) سقطت في ل.

(٧) كذا في ل، د. وفي ر: اللثات.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: يسى.

(٩) والعز والعزاز: المكان الصلب السريع السيل، وقال ابن شميل: العزاز ما غلظ من الارض وأسرع سيل مطره (اللسان

مادة عزز).

(١٠) سقطت في ر.

(١١) في و: أو. أقول: الصحيح ان يقول: امهموزة هي ام غير مهموزة؟

(١٢) في ل، د: أم.

(١٣) في ل، د: لا أقولها.

(١٤) سقطت في د.

(١٥) كذا في و، د. وفي ل: إن.

(١٦) في اللسان في مادة (خذأ): «وقيل لاعرابي في مجلس أبي ريد: كيف استخذأت؟ ليتعرف منه الهمز». فقال: العرب لا

تستخذني، فهمز.

## باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف

### الرفع<sup>(١)</sup>

أنشد أبو القاسم بيتاً<sup>(٢)</sup> في هذا الباب:

بيننا تعانقه الكماة وروغهُ يوماً أتبح له جرىء سلفع<sup>(٣)</sup>

وقع<sup>(٤)</sup> في<sup>(٥)</sup> نسخ هذا الكتاب «تعانقه» وكذا قرأناه<sup>(٦)</sup>، وهو غلط، لأن «تعانق» لا يتعدى إلى مفعول، والصواب «تعنقه»<sup>(٧)</sup> بغير الف، وكذلك وقع في اشعار المهذلين.

---

(١) كذا في و. وفي ل. د: باب الحروف التي يرفع . . . . . وفي الجمل ص ٢٩٣: باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخير وتسمى حروف الرفع.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ٢٩٤. وأما في ديوان المهذلين ١/ ١٨ نحاء هكذا: بيننا تعنقه الكماة وروغهُ. . .

وهو لأبي ذؤيب المهذلي. يقول: هذا المستشعر بين تعنقه الكماة وبين روغانه أي بين أن يقبل ويراوغ إذ قتل - أتبح له، أي قدر له رجل جرىء. سلفع: جريء الصبور. والبيت من الكامل.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) راجع الحاشية ذات الرقم (٣).

## باب الوقف

قال أبو القاسم في هذا الباب<sup>(١)</sup>: والاشمام، وروم الحركة انما يكونان في المرفوع<sup>(٢)</sup>.

[ قال المفسر: ليس هذا<sup>(٣)</sup> مذهب سيويه [والخليل]<sup>(٤)</sup> وانما هو مذهب ينسب الى ابن كيسان، و«الاشمام» وحده هو الذي لا يكون الا في المرفوع، لأن معنى الاشمام أن تشير الى حركة الحرف لتخرجها، ولا يمكن ذلك الا في «الضمة» لأن مخرجها من الشفتين فيمكن الناطق أن يضم شفتيه فيرى المخاطب ذلك. وأما «الكسرة والفتحة» فان مخرجها لا يراه المخاطب<sup>(٥)</sup>، لان مخرج «الكسرة» من وسط الفم<sup>(٦)</sup> ومخرج «الفتحة» من الحلق، وأما «الروم» فيمكن في المجرور والمنصوب غير النون، لانه اضعاف الحركة<sup>(٧)</sup> لا سلبها بالجملة، ويمكن ان يسمعه الأعمى، وأما «الاشمام» فليس معه حركة البتة<sup>(٨)</sup> انما هو تهيئة العضو للنطق.

## مسألة

قال في هذا الباب: والسادس «الاتباع» وهو أن تنقل حركة الحرف الى ما قبله ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل، واكثر ما يجيء ذلك في الشعر نحو قولهم: هذا بكر، ومررت ببكر، وأنشد:

أنا ابنُ مأويةَ إذ جدُّ النُقْرِ<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في و، د. وفي ل: في هذه الآيات.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٩٩: في المرفوع خاصة.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في و.

(٥) في ل، د: فان مخرجها لا يراها المخاطب.

(٦) في و: اللسان.

(٧) في و: الحرف. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في ن، د. وفي و: فليس يسمعه التة.

(٩) نسبه سيويه في الكتاب ٢ ٢٨٤ك الى بعض السعديين. وقال محقق كتاب الجمل في الصفحة ٣٠٠ منه: «قيل هو

لفدكي بن أهد المقرئ وقال الجوهري هو نعيبد الله بن مأوية». والشاهد به القاء حركة الراء على القاف للوقف، والتقرصويت

يسكن به الفرس عند احتوائه وشدة حركته اي أنا الشجاع الظل اذا احتببت الخيل عند اشتداد الحرب.

قال المفسر: هذا الكلام يحتاج إلى تفيد، وهو ان يزداد فيه فيقال<sup>(١)</sup>: ولا يكون الا فيما قبل آخره ساكن من غير حروف<sup>(٢)</sup> المد واللين ولم يعرض فيه خروج<sup>(٣)</sup> من كسر الى ضم ولا من ضم الى كسر<sup>(٤)</sup>، وانما شرطنا ان تكون الحروف التي تنقل اليها الحركة حروفا صحاحا<sup>(٥)</sup>، لأنه لا يجوز في نحو «ريد» ولا<sup>(٦)</sup> «عون» نقل [لاستقلال<sup>(٧)</sup>] الحركة على حروف<sup>(٨)</sup> العلة، وشرطنا ان لا يكون فيه خروج من ضم الى كسر ولا<sup>(٩)</sup> من كسر الى ضم، لأنه لا يجوز أن تقول<sup>(١٠)</sup>: هذا العدل، ولا بعثت اليك بالسر، ولكنك تتبع الضم الضم والكسر الكسر كما قال اوس بن حجر:

لنا صرخة ثم اسكاته كما طرقت بنفاس بكر<sup>(١١)</sup>

فكسر الكاف ولم يضمها<sup>(١٢)</sup>:

### مسألة

قال ابو القاسم: والسابع «التثقيب» كقولك: هذا جعفر وعامر وما أشبهه<sup>(١٣)</sup>، وأنشد<sup>(١٤)</sup>:

لقد خشيت ان ارى جدباً في عامنا ذا بعد ما أخصب<sup>(١٥)</sup>

(١) في ل، د: ويقال.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: حرف.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: من ضم الى كسر ولا كسر الى ضم.

(٥) في ل، د: وانما شرطنا ان يكون الحرف الذي تنقل فيه (في ل) واليه (في د) الحركة حرفاً صحيحاً.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل، د: حرف.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في ل، د: يقال.

(١١) من المتقارب، ينظر ديوانه ص ٣١، واللسان ملحة (طرق)، ورواية البيت فيه: لما صرخة ثم اسكاته . . . . . وطرقت المرأة والناقاة: نشب ولدها في بطنها ولم يسهل خروجه.

(١٢) في و: يصلها. والتصحيح من ل، د.

(١٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٣٠٠: وما اشبه ذلك

(١٤) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٠٠. وفي و: قال.

(١٥) تأله زؤبة بن النعاج، ينظر ديوانه ص ١٦٩ (ايات منسوبة الى زؤبة)، وهو من شواهد سيريه في الكتاب ٢٨٧٢.

قال الأعلام: اراد جدباً فشدد الباء ضرورة وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين وكذلك شدد اخصبا للضرورة.

قال المفسر: التشديد ضد الاتباع، لأن الاتباع لا يكون الا فيما كان [ قبل<sup>(١)</sup> ] آخره حرف ساكن صحيح، والتشديد فيها<sup>(٢)</sup> قبل آخره حرف متحرك، وهذا البيت أنشبهه ابو القاسم، ولم يقدم<sup>(٣)</sup> له مقدمة، وكان يجب ان يقول: ان الشاعر اذ اضطر اجرى الوصل مجرى الوقف ثم ينشد هذا البيت. وهذا البيت يروى «جديبا»<sup>(٤)</sup> بكسر «الجيم» فلا ضرورة فيه على هذه الرواية، لأنه «فعل» كهقب وعيم<sup>(٥)</sup>، ويروى «جديبا» بفتح الجيم ففيه على هذه الرواية ضرورةتان: أحدهما: أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، والثانية: أنه شدد ما قبل آخره حرف ساكن، والتشديد اثما بابه أن يكون فيما قبل آخره<sup>(٦)</sup> حرف<sup>(٧)</sup> متحرك، فاضطر الى ان يحرك<sup>(٨)</sup> .. «الدا» من «جديبا» لذلك كما اضطر رؤية الى تحريك الساكن في قوله:

مثنبة الاعلام لماع الخفق<sup>(٩)</sup>

ورواه ابو حاتم «جديبا» بدال ساكنه وياه زائدة للضرورة حين لم يمكنه التشديد لسكون ما قبل الآخر، ومستكلم على<sup>(١٠)</sup> هذا الرجز<sup>(١١)</sup> عند وصولنا الى الايات إذ شاء الله.

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل.

(٥) المقب: الواسع الحلق والضمخ في طول وجسم، ولم اجد «عيم» لا في اللسان ولا في التاج ولعلها من «العيمة» وهي

كذا في د، وفي و: والتشديد اثما يكون في به أن يكون م قبل آخره. شهوة اللين.

(٦) كذا في و، د، وفي ل: فاضطر الى تحريك.

(٧) سقطت في ل.

(٨) كذا في و، د، في ل، فاضطر الى تحريك.

(٩) قاتلة رؤية من العجاج، وهو عجز بيت، صدره: وقائم الأعماق خادي المخترق. ينظر ديوانه ص ١٠٤، وابن عقيل ١

٢٠/، والأشعري ١/ ٣٢٧، والبيت على هذا النحو في ل، د، وفي و: مشته الاعلام لماع اليق

(١٠) في ل، د: في.

(١١) سقطت في ل.

## باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع<sup>(١)</sup>

ذكر ابو القاسم في هذا الباب أن العرب تقول: ضربت رؤوس الزيديين. فتجمع، ورأسيهما فثنى<sup>(٢)</sup>، واسقط لغة ثالثة، وهي أن منهم من يفرد فيقول: ضربت رأس الزيديين، اتكالا على فهم السامع ان نفسين لا يكون لهما رأس واحد، وقرأ بعض القراء: «فَبَدَتْ لَهَا سَوَاتِمُهَا»<sup>(٣)</sup> على (افراد السوءة)<sup>(٤)</sup>، وقال الشاعر في هذه اللغة:

كأنه وجهُ تركيبين قد غَضِبَا      مستهدفٌ لطمعانٍ غير تدييب<sup>(٥)</sup>

---

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٠٢. وفي و. باب ما جاء مثنى بلفظ الجمع.

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠٢، والعبارة فيه قريبة من هذه.

(٣) سورة طه، الآية ١٢١.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) من البسيط. لم اتف على فائقة.

## باب ما يحذف منه التثوين لكثرة الاستعمال

قال ابو القاسم: اعلم ان كل اسم علم معرفة تصفه بابن، وتضيفه الى اسم علم معرفة<sup>(١)</sup> فانك تحذف منه التثوين، ولا تلحق في «ابن» «الفا» في الخط، قال فان زال عن هذا نونته، وذكر أن الكنية تجري مجرى الاسم العلم<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: لم يقيند ابو القاسم هذا الباب بشرط يستوفيه ويمتنع من ان يعرض فيه شك<sup>(٣)</sup>، ولكنه ارسله ارسالا على عادته في سواه. وتقييده ان يقال: اذا وقع «ابن» مفردا صفة لمفرد مكبر غير منصغر. بين علمين أو لقبين أو كنيتين متفتحتين أو مختلفتين حذف «الفه» في الخط «وتثوين» موصوفه في اللفظ. وهذا الباب يدور على تسع<sup>(٤)</sup> مسائل: ثلاث اصول، وست مركبة منها:

فالثلاث الاصول أن يقع بين علمين كقولك: هذا زيد بن عمرو، او بين كنيتين كقولك: هذا ابو جعفر بن ابي محمد، او بين لقبين مشهورين كقولك: هذا كرز بن بطة<sup>(٥)</sup>.

والست المركبة: ان يقع قبله علم وبعده كنية كقولك: هذا<sup>(٦)</sup> زيد بن ابي عبد الله او يقع قبله<sup>(٧)</sup> كنية وبعده علم كقولك: هذا ابو عبد الله بن زيد<sup>(٨)</sup>، أو يقع قبله لقب وبعده كنية كقولك: مررت بكركز بن ابي عبد الله، أو يقع قبله كنية وبعده لقب كقولك: مررت بأبي محمد بن كرز، أو يقع قبله لقب وبعده علم كقولك: مررت بكركز بن زيد، أو يقع قبله علم وبعده لقب كقولك: مررت بزريد بن كرز.

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٠٣: الى اسم معرفة علم.

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٣) في ل، د: شك فيه.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: سبع.

(٥) في و: وبطة. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل، د: هذا ابو جعفر بن محمد.

و «الف الوصل» في هذا الباب تابعة لتتوين الموصوف تسقط بسقوطه وتثبت بشياته،  
 قمن الشاهد على وقوع «ابن» بين علمين قول دريد بن الصمة<sup>(١)</sup>:  
 قتلنا<sup>(٢)</sup> بعبد الله خير لداته ذؤاب بن اسماء بن زيسد بن قارب  
 ولولا جنون<sup>(٣)</sup> الليل أدرك ركضنا بندي الرمث والأرطى عياض بن ناشب

ومن الشاهد على وقوعه بين كنية وعلم قول الفرزدق:

ما زلت افتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمارة<sup>(٤)</sup>  
 وهذا البيت تقدمت فيه<sup>(٥)</sup> الكنية، ومثله قول عترة:

ولم انكل ولم اجبن ولكن شددت على أبي صخر بن عمرو<sup>(٦)</sup>  
 ومن الشاهد على وقوعه بين علم ولقب قول الآخر:

فويل أم بز جر شعل بن جابر ووقر بز ما هنالك ضائع<sup>(٧)</sup>

و «شعل» لقب كان يلقب به «تأبط شرا»<sup>(٨)</sup> واسمه ثابت، وقد ذكره في بيت قبل

هذا:

(١) شاعر جاهلي، وهو أحد الشعراء المشهورين ونودي الرأي في الجاهلية. (تنظر ترجمة في الشعر والشعراء ٦٣٩/٢).  
 (٢) كذا في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٣٨/٢، والأغانى ١٧/١٠. وفي ل. د: قتل. وفي و: قتل.  
 (٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الأغانى ١٧/١٠: ولولا سواد الليل... والبيتان من الطويل، والثاني منها لم يذكره ابن قتيبة.  
 (٤) استشهد به سيوريه في الكتاب ١٤٨/٢ و ٢٣٧ ونسبة الى الفرزدق ايضا، ولم أجده في ديوانه (طبعة صادر ١٩٦٠). وهو من البسيط.

(٥) سقطت في ل.

(٦) كذا في و. وفي ل. د: فلم اجبن ولم انكل ولكن شددت على أبي صخر بن عمرو وفي الكتاب ١٤٨/٢:

فلم اجبن ولم انكل ولكن بيمت بها أبا صخر بن عمرو  
 والبيت من الوافر، ولم أجده في ديوان عترة (طبعة صادر ١٩٦٦) ولا في طعة المكتب الاسلامي.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الخليلين ٧٨/٣، واللسان مادة (بوز): يويى به برجر شعل على الخصى... وقد ثبت رواية النسخ المخطوطة لان الاستشهاد بالبيت لا يصح الا بها. والبيت من الطويل وقائله قيس بن عيزارة الخليلي. يريد: فويل أم بز هللكه شعل وهو تأبط شرا، والوقر: الصدع. وقر بز أى صدع.

(٨) ينظر اللسان مادة (شعل).

سرى ثابت مسرى نعيمًا ولم أهنّ سلت عليه شلّ مني الأصابع<sup>(١)</sup>

واتشد التحويون في ما شد من هذا الباب [قول الخطيئة]<sup>(٢)</sup>

إلا يكن مالٌ يثاب فأنه سيأتي ثنائي زيدا ابن مهلهل<sup>(٣)</sup>

وقال [الاعلب]<sup>(٤)</sup> العجلي<sup>(٥)</sup>:

جارية من قيس بن ثعلبة كأنها حلية سيف مذهب<sup>(٦)</sup>

١ والوجه فيما ورد من هذا<sup>(٧)</sup> ان يجعل فيه «ابن» بدلا ولا يجعل صفة ليخرج عن<sup>(٨)</sup> باب الضرورة. والعلة في حذف التنوين من هذا عند سيويه كثرة الاستعمال [مع إلقاء الساكنين، وكون الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وكان يونس يرى ان العلة فيه اجتماع الساكنين. وقال أبو عمرو بن العلاء: العلة فيه كثرة الاستعمال]<sup>(٩)</sup> (لا غير، وكان يقول: اذا قلت: هذه هند بنت عبد الله حذف التنوين لكثرة الاستعمال)<sup>(١٠)</sup> كما قالوا: لا أدروم لك<sup>(١١)</sup>، وهذا في لغة [من يصرف «هندا» وأما قول الشاعر]:<sup>(١٢)</sup>

لعمرك ما أدري وان كنتُ داريا شعيتُ بن سهم ام شعيتُ ابن منقر<sup>(١٣)</sup>

(١) أشهد ابن منظور في اللسان في مادة (شعل)، ولم يذكر قائله.

(٢) سقطت في و. وأسم الخطيئة جروم بن أوس، ولقب بالخطيئة لقصره وقربه من الأرض، وهو شاعر مخضرم (الشعر

والشعراء ١/٢٣٨).

(٣) كذا في ل، د، والديوان ص ٨٤. وفي و: فالأ... والبيت من الطويل.

(٤) سقطت في و.

(٥) هو الأعلب بن عمرو بن بني عجل من ربيعة شاعر مخضرم استشهد في واقعه نهاوند (الاعلام ١/٣٣٧ - ٣٤٠)، وانظر

خزانة الأدب ١/٣٣٧.

(٦) من الرجز. تنظر الخزانة ١/٣٣٧.

(٧) كذا في و. وفي ل: من مثل ذلك. وفي د: من مثل هذا.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: من.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: بك.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) قائله الأسود بن يعفر، ينظر ديوانه ص ٣٧. وهو من شواهد سيويه في الكتاب ١/٤٨٥، والبيت من الطويل.

فسقوط التتوين من «شعث» إنما هو لالتقاء الساكنين، وينبغي ان يكتب «ابن»  
[فيه]<sup>(١)</sup> بالف لأنه مبتدأ وخير وليس من باب الصفة والموصوف، لأن «شعثا» هذا<sup>(٢)</sup>  
يختلف [ في نسبة]<sup>(٣)</sup> فزعم بعضهم انه ابن سهم، وزعم بعضهم أنه ابن منقر.

ويجري مجرى العلم في هذا الباب «الكنيات» من نحو قولهم: «فلان بن فلان»  
وقولهم: «ضِلَّ بن ضَلَّ»<sup>(٤)</sup> و«طامر بن طامر»<sup>(٥)</sup> لمن لا تعلم امه ولا يعلم ابوه<sup>(٦)</sup>  
ويقال أيضاً ذلك لمن لا قرابة بينك وبينه، ومعناه بعيد بن بعيد، وأصل «الطامر»:  
البرغوث<sup>(٧)</sup>، قال الشاعر:

ازعمتم أني سأترك أرضكم خلفي وأذهب طامرا عن طامر<sup>(٨)</sup>

ويجري مجرى الاعلام (ايضا الأسماء)<sup>(٩)</sup> الموضوع لما لا يعقل كقولك: هذا ابو  
مهدي بن حفصة، وابو مهدي: الديك، وحفصة: الدجاجة<sup>(١٠)</sup> وهذا سمس بن ثعالة،  
وسمس، وثعالة من اسماء الثعلب<sup>(١١)</sup>، وقولهم للخبز: جابر بن حبة، سمي جابرا لأنه  
يجبر الجائع، وهو متخذ من حبة<sup>(١٢)</sup> الطعام، قال الشاعر:

أبو مالك يعتادنا<sup>(١٣)</sup> في الظهائر يجيء فيلقى<sup>(١٤)</sup> رحله عند جابر<sup>(١٥)</sup>

وأبو مالك كنية الجوع<sup>(١٦)</sup>.

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل، د: هو ضل بن ضل. ينظر اللسان مادة (ضل).

(٥) وقالوا: هو طامر بن طامر للبيد (اللسان مادة طم).

(٦) في ل، د: وطامر بن طامر لمن يجهل نسبة ولا يعلم أبوه.

(٧) ينظر اللسان مادة (طم).

(٨) من الكامل. لم أقف على قائله.

(٩) سقطت في ل. وفي د: الأسماء الاعلام الموضوع.

(١٠) في اللسان في مادة (حفص): وأم حفصة: الدجاجة.

(١١) ينظر اللسان مادة (سم).

(١٢) في ل، د: حَب.

(١٣) كذا في ل، د، واللسان مادة (ملك). وفي و: يقنادنا.

(١٤) كذا في اللسان. وفي و. نجي، فنلقى. وفي ل، د: يجؤ فيلقى.

(١٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان عامر. والبيت من الطويل. وهو في اللسان غير معزوم.

(١٦) ينظر اللسان مادة (ملك).

## باب مواضع «ما»

زعم أبو القاسم أنها تسعة: استفهام عما لا يعقل كقولك: ما صنعت؟ وما فعل يزيد<sup>(١)</sup>، وجزاء كقولك: ما تصنع اصنع مثله، وخبر بمعنى الذي فتقع على ما لا يعقل كقولك: ما أكلت الخبز، والمعنى: الذي أكلت الخبز، وكذلك ما شربت الماء، وتكون نكرة يلزمها النعت كقولك: مررت بما معجب لك، أي: بشيء معجب لك، وتكون مع الفعل بتأويل المصدر كقولك: بلغني ما صنعت، أي: صنعك<sup>(٢)</sup>، وتكون زائدة على ضريين، فأخذ الضريين لا تحل<sup>(٣)</sup> فيه باعراب ولا معنى كقوله تعالى<sup>(٤)</sup>: «فبما نقضهم ميثاقهم»<sup>(٥)</sup> و «فبما رحمة من الله لئن لهم<sup>(٦)</sup> والضراب الآخر يتغير فيه الاعراب كقولك: ان زيدا قائم، ثم تقول: انما زيدا قائم، فتكف «ان» عن العمل. وتكون تعجبا كقولك: ما أحسن زيدا، وما أكرم عمرا. وتكون نفيًا<sup>(٧)</sup> كقولك: ما خرج زيد، وما محمد قائما، وما عبد الله سائرا.

قال المفسر: قد اختلف النحويون من البصريين والكوفيين في اصناف «ما» ومواضعها في الكلام، فمنهم من جعلها تسعة كما فعل<sup>(٨)</sup> أبو القاسم، وجعلها الرماني عشرة [خمسة أسماء وخمسة أحرف]<sup>(٩)</sup> وجعلها الفارسي في بعض كلامه أيضا عشرة<sup>(١٠)</sup> وجعلها الهروي<sup>(١١)</sup> في كتاب «الأبنية» اثني عشر، وجعلها قوم أربعة عشر<sup>(١٢)</sup>، وجعلها

(١) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٣١٠: ما فعل زيد.

(٢) في ل، د: بلغني صنعك، وفي الجمل ص ٣١٠: بلغني صنعك.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١٠: أحدهما لا تغير فيع اعرابا.

(٤) في ل، د: عز وجل، وفي الجمل: جل وعز.

(٥) سورة النساء، الآية ١٥٥.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١١: وتكون نافية.

(٨) في ر: نقلها. وفي د: جعلها.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في ل، د: عشرة أيضا.

(١١) هو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب كتاب الغريبين، وكان من العلماء الأكابر. توفي سنة ٤٠١ (وفيات الأعيان ١

٧٧).

(١٢) سقطت في ل.

قوم أكثر من ذلك، والعلة في هذا الاختلاف ان منهم من ذهب الى الإختصار فجمع<sup>(٦)</sup> منها الثلاثة والأربعة ونحو ذلك في نوع واحد، ومنهم من ذكر كل صنف على حدّته فكثرت الاصناف لذلك، ومثال ذلك ان قوما وجدوها تقع زائدة على صفات شتى<sup>(٧)</sup> فجعلوها كلها نوعا واحدا، لأن الزيادة تجمعها، ولم يفعل غيرهم كذلك، وكذلك عدّ قوم «ما» الحجازية صنفاً و«ما»<sup>(٨)</sup> التميمية صنفاً آخر، وجعلها<sup>(٩)</sup> آخرون صنفاً واحداً، لأنها نافية في الحالين. وأنا أجمع في هذا الباب ما افترق من اقوالهم بعون. (٥) الله تعالى.

فمنها<sup>(٦)</sup> «ما» التي يراد بها الاستفهام وأكثر ما تستعمل فيما لا يعقل، ومنها الموصولة [التي]<sup>(٧)</sup> بمعنى «الذي»، والأكثر فيها [أيضاً]<sup>(٨)</sup> أن تكون لما لا يعقل، ومنها [ما]<sup>(٩)</sup> التي للتعجب، وسيبويه لا يجعل لها صلة<sup>(١٠)</sup>، والأخفش يجعل لها صلة، ومنها «ما» التي تكون اسماً منكوراً فتلزمه الصفة، كقولك: (مررت بما معجب لك)<sup>(١١)</sup>، أي: بشيء معجب لك، ومنه<sup>(١٢)</sup> قول الشاعر:

ربما تكره النفسوس من الأمر  
له فرجة كحلّ العقال<sup>(١٣)</sup>

ومنها «ما» الشرطية كقولك: ما تصنع أصنع [مثله]<sup>(١٤)</sup>، ففي هذه المواضع

(١) كذا في و، د. وفي ل: فجعل.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: على صروب واصناف شتى.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: جعلها.

(٥) في ل، د: بحون.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: فجمعهم.

(٧) سقطت في و.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) سقطت في و، د.

(١٠) ينظر الكتاب ٣٧/٨، والمقتضب ١٧٣/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٨٨/٢.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و، د. وفي ل: ومثله.

(١٣) قائله أمية بن أبي الصلت يهجو في ديوانه ص ٥٠: ربما تخرع النفوس... وقد استشهد به سيبويه برواية النسخ المخطوطة في

الكتاب ٢٧٠/٨ و ٣٦٢ والمبرد في المقتضب ٤٢/٨. وابن هشام في شذور الذهب ص ١٣٢، والأسسوي ١٥٥/١، وهو من الخفيف.

(١٤) الزيادة من د.

الخمسة] (١) تكون اسماً، ومنها «ما» التي تدخل على ما يعمل فتبطل عمله (٢) ، وتسمى الكافة، كقولك : انما زيد قائم [ وكأنا عمرو منطلق] (٣) ، وبيننا عمرو جالس أقبل زيد، ومثله قول الشاعر:

وبينما المرء (٤) في الأحياء مُعْتَبَط (٥) اذا هو الرمسُ تعفوهُ الأعاصير (٦)

ومنها «ما» التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وتسمى «المسلطة» وهي ضد الكافة، وهي [التي] (٧) تلحق «حيث» و«اذ» في قولك : حيثما تكن اكن، واذا ما تاتي اكرمك . لان «حيث» و«اذ» لا يشرط بهما حتى تضاف اليهما «ما» (٨) قال الشاعر: (٩)

حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان (١٠)

وقال آخر:

اذما تريني اليوم مزجي ظعيتي أصعدُ سيرا في البلادِ وأفرع (١١)  
فأني من قوم سواكم وانما رجالي فهم في الحجاز (١٢) واشجع (١٣)

(١) سقطت في و.

(٢) في و: التي تدخل على ما تعمل فيه إن تبطل عملها.

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في ل، د، واللسان مادة (رمس). وفي و: الحى.

(٥) كذا في اللسان. وفي النسخ المخطوطة: مفتبطاً.

(٦) كذا في و-د، واللسان. وفي ل: اذا هو في الرمس... والبيت من البسيط ولم يذكر قائله في اللسان.

(٧) سقطت في و.

(٨) في د: لا يشرط بهما دون (ما).

(٩) سقطت في ل.

(١٠) كذا في ل، د، وابن عقيل ٣٦٨/٢ وهو فيه غير منسوب. نووي و: حيثما تستقر يقدر... والبيت من الخفيف، والشاهد في

قوله: حيثما تستقيم يقدر، فقد جزم بحينها فعلين. وهو من شواهد الاشعري ١٧٤.

(١١) كذا في ل، د، والكتاب ٤٣٧/١. وفي و:

اذ ما ترى اليوم قد حنى ظعيتي أصعدُ سيرا في البلاد وانزع

(١٢) كذا في و، ل. وفي الكتاب ٤٣٧/١: بالحجاز. وفي د: في الرجال واشجع.

(١٣) البيتان من الطويل وقد قال سيويه: «قالوا هو لعبد الله بن همام السلولي»، والشاهد في قوله، اذ ما، والفاء في أول البيت

الثاني جوابها. والمزجي من أجزيته اذا سفته برفق، والمفرع المنحدرو وهو من الأضداد.

ومن النحويين (من يجازي)<sup>(١)</sup> باذا وكيف مع «ما»، ولا يجازي بها دون «ما». ومنها «ما» التي تدخل بين العامل والمخمول فلا تمنعه العمل، ولا تفيد معنى أكثر من التأكيد كقوله تعالى: «فبها رحمة من الله لنت لهم»<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا انشد الاخفش: وجدنا الحمر من بشر المطايا كما الحبطات شر بني تميم<sup>(٣)</sup>

وبعضهم يرفع «الحبطات» ويجعلها «ما» الكافة.

ومنها التي تجري مجرى «أن». الخفيفة الموصولة بالفعل كقولك: يعجبني (ما تصنع، فيكون كقولك)<sup>(٤)</sup> «أن تصنع»، ومنها التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك: لا أكلمة ما نذر شارق وما هبت الريح، وما غرد طائر، وهذه أيضا تقدر تقدير المصدر غير انها لا تقع موقع «أن» ولا هي في معناها<sup>(٥)</sup>، ونحو هذا قولهم: لا أتيك ما دام زيد جالسا، وقول الخطيئة:

أطوف ما أطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع<sup>(٦)</sup>

هي أيضا بتقدير المصدر كأنك قلت: لا أتيك<sup>(٧)</sup> دوام زيد جالسا، وأطوف طوافي. وفيها معنى الظرف في هذه المواضع كأنك قلت: لا أتيك مدة دوام زيد جالسا، وأطوف مدة طوافي، ونحو ذلك<sup>(٨)</sup>.

(١) سقطت في ل.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي شرح ابن عقيل ٣٢٧ والاشعوري ٣٢٧٢:

فإن الحمر من شر المطايا

وهو من الوافر وقائله زياد الأعجم.

(٤) سقطت في ل.

(٥) يعني المؤلف أنها لا تكون بمعنى المصدر وحده ولا يكون لما تزول به موضع من الاعراب غير الظرفية بينها المصدر المؤول يكون موضعه من الاعراب بحسب الجملة.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة، وديوان الخطيئة ص ٢٨٠، والكامل ٢٢٣/١، وابن عقيل ١٣٩٨، وفي المتنص ٢٣٩/٤:

أجول ما أجول ثم آوى .....

وهو من الوافر، والشاهد في قوله: ما أطوف، فإن (ما) مصدرية.

(٧) في ل. د: أتيك.

(٨) سقطت في د.

(٩) كذا في د. وقد وقع تقديم وتأخير في هذه العبارة في و. ل.

ومنها «ما»<sup>(١)</sup> التي تجرى مجرى الصفة وهي تنقسم ثلاثة اقسام:  
 قسم يراد به التعظيم للشيء والتنويه به<sup>(٢)</sup> كنخو ما انشد سيويه:  
 عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود<sup>(٣)</sup>

يروى بفتح «الواو» من «يسود» وكسرها، أي ان السيد انما يسود لأمر عظيم يوجب له ذلك، ومنه قول امرئ القيس:

..... وحديث ما على<sup>(٤)</sup> قصره<sup>(٥)</sup>

أي أنه<sup>(٦)</sup> حديث طويل وان كان قصيرا، وقسم يراد به التحقير<sup>(٧)</sup> للأمر، كقولك لمن سمعته يفخر بما اعطى: وهل اعطيت الاعطية ما. وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير ولكن يراد به التنوع كقولك: ضرب ضربا ما، أي نوعا من الضرب، وفعل فعلا ما<sup>(٨)</sup>، أي نوعا من الفعل، ومن هذا قول العرب: افعله آثرا ما، كأنه قال نوعا من الايثار، و«آثر» مصدر جاء على «فاعل»<sup>(٩)</sup>. ومنها «ما» النافية التي يختلف فيها أهل الحجاز وينوعميم، فيعملها الحجازيون ولا يعملها التميميون، ومنها «ما» النافية التي لا خلاف بينهم في أنها لا تعمل شيئا كقولك: ما قام زيد. ومنها «ما» الموجبة وهي التي تدخل على النفي<sup>(١٠)</sup> فينعكس ايجابا كما تدخل التي قبلها على الايجاب فينعكس نفياء، وهي [ما]<sup>(١١)</sup> التي في قولك: ما زال زيد عالما، وما انفك عبد الله مقبلا<sup>(١٢)</sup>، وكذلك «ما يروح وما فتيء»، لأن هذه الأفعال اذا

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: والتحويل به.

(٣) من الوافر، وقد نسه سيويه الى رجل من خثعم (ينظر الكتاب ١١٥/١-١١٦)، وهو فيه: لشيء ما يسود من يسود.

(٤) سقطت في ل.

(٥) من المديد، وصدره: وحديث الركب يوم هنا: و(حديث ما على قصره): أي اليوم الذي تحدثنا فيه سرنا الحديث فيه، لأن يوم الخير والسرور قصر ويوم الشر طويل. وما حشر وهي دالة على المألعة في وصف الحديث بالحسن والجودة (ينظر ديوانه ص ١٢٧).

(٦) سقطت في ل.

(٧) كذا في و، ل. وفي د: التحضير.

(٨) سقطت في ل.

(٩) ينظر اللسان مادة (اثر).

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: وهي تنزل على النفي.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: سائرا.

تعرت من «ما» أفادت النفي فإذا دخلت عليها [ما] <sup>(١)</sup> انعكست إيجابا، لأنك تنفي النفي، وقد الغز بها المعري في قوله:

أَنحَوِيْ هَذَا الْمَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ      جَرَّتْ بِلِسَانِي جُرْهُمَ وَتَمُودُ  
إِذَا اسْتَعْمَلْتَ فِي صُورَةِ الْجُحْدِ أَوْجَبْتَ      وَإِنْ أَوْجَبْتَ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ <sup>(٢)</sup>

ومنها «ما» الداخلة بين المبتدأ والخبر كقوله تعالى «وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ» <sup>(٣)</sup>، وقول زهير:  
كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ سَالَ السَّلِيلُ بِهِمْ      وَعَبْرَةٌ مَا هُمْ لَوْ أَنَّهُمْ أُمَّمٌ <sup>(٤)</sup>

ولا تدخل «ما» هذه على شيء من العوامل الداخلة على المبتدأ وخبره إلا بين <sup>(٥)</sup> اسم «إن» وخبرها في قول العرب: إنك ما وخيرا <sup>(٦)</sup>، ومنها «ما» التي تكون عوضا من الفعل في قول العرب: افعل هذا اما لا، معناه: إن كنت لا تفعل غيره، وكذلك قولهم: أما أنت <sup>(٧)</sup> منطلقا انطلقت معك، (معناه عند سيويه: لأن كنت منطلقا انطلقت معك) <sup>(٨)</sup> فتابت مناب «كان»، وصار الذي كان اسم «كان» اسمها، والذي كان خيرا «كان» <sup>(٩)</sup> خيرا، فصار لما هذه اسم وخبر في الإيجاب كما صار لـ «ما» النافية اسم وخبر في النفي في قولك <sup>(١٠)</sup>:

(١) الزيادة من ل.د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي معني اللبيب ٦٦٧٢:

انحوي هذا المصمر ما هي لفظه      جرت في لساني جرهم وتمود  
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت      وإن أثبتت قامت مقام جحود  
وهما من الطويل، ولم أجدهما في سقط الزند (طبعة صادر) ولا في اللزومات (طبعة صادر) ولا (طبعة الخانجي). أقول:  
اغلب الظن أن هذين البيتين لشخص غير المعري، لأن موضوعهما لا يلائم مزاجه الفلسفي، وقد رواهما مؤلف الكواكب الدررية في شرح متممة الاجرومية محمد بن الأهدل مسويين (للمعري)، ولعل كلمة المعري تصحيف هذه الكلمة (١١٥/١).

(٣) سورة ص، الآية ٢٤.

(٤) من السيط، سأل السليل بهم أي ساروا فيه سيرا سريعا، والليليل أاد، يقول: إذا انحدرنا فيه فقد سأل بهم. وعبرة ما هم، ما: صلة أي هم لي عبرة. ولو أنهم أمم أي قصدت أزورهم ولكن بعدوا، والأمم: بين القريب والبعيد (ديوانه ص ١٤٨-١٤٩).

(٥) في و: لنفي. والتصحيح من ل.د.

(٦) في و: إنك ما وخير. والتصحيح من ل.د، والكتاب ١٥٧٨. قال سيويه:

ومثل ذلك قول العرب: إنك ما وخيرا تريد إنك مع خيرا.

(٧) في و: كنت. والتصحيح من ل.د، والكتاب ١٤٨١.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في ل.د. وفي و: والذي كان خيرا خيرا.

(١٠) في و: كقولك.

ما زيد منطلقا، وهذا الصنف من اغرب اصناف «ماء»<sup>(١)</sup>. ومنها «ماء» التي تدخل على «ان» التي للشرط فتتهيئها لدخول النون الثقيلة أو الخفيفة في شرطها، كقوله تعالى: «وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة»<sup>(٢)</sup> «وإما تخافن من قوم خيانة»<sup>(٣)</sup> «فأما ترين من البشر أحدا»<sup>(٤)</sup>، ولا تستعمل [ما]<sup>(٥)</sup> هذه في الشرط<sup>(٦)</sup> إلا مع إحدى النونين إلا في قلة من الكلام، أنشد أهل اللغة:

فإِما تَقْظِ سَمِراءَ تَمْنَعُ زائِرا<sup>(٧)</sup>      موارِدُه بَينَ الأَخْصِ فَعَلِيب<sup>(٨)</sup>  
فبِشْرِ بِنِي<sup>(٩)</sup> تاجٍ بِصُوبِ غَزيرِهِ      مِنَ النَجمِ أو نَوهِ بِنوهِ بَعقَرَبِ<sup>(١٠)</sup>

ومنها «ماء» التي تدخل على «لم» فتصيرها ظرف زمان<sup>(١١)</sup> بعد أن كانت حرفا جازما كقول الله تعالى: «ولما أن جاءت رسلنا لوطاً»<sup>(١٢)</sup>، وكقول الحطيئة:

ولِما أن مَدَحَتْ القومَ قَلْتُمُ هَجوتَ وهَلْ يَجُلُ لي المِجاءُ<sup>(١٣)</sup>

ومنها «ماء» التي تدخل على «لوه» التي تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فيعكس معناها إلى التحضيض كقوله تعالى: «لوما تأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين»<sup>(١٤)</sup> ومنها

(١) القول: لعل هذه الملائكة مما ولّده التصحيف فان الشاهد الوحيد الذي تورده كتب النحو هو:

أبا خراشة أما أنت ذا نفس      فان نومي لم تأكلهم الضم

ديريه ابن دريد في الجهمرة (مادة ضم) كنت في مكان أنت فلا يبقى شاهد على حذف كان. ويروي عن المرحوم الدكتور

مصطفى جواد انه كان يرى ان (انت) تصحيف ابت.

(٢) سورة الاسراء، الآية ٢٨.

(٣) سورة الانفال، الآية ٥٨.

(٤) سورة مريم، الآية ٢٦.

(٥) الزهدة من ل. د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: شهوا. ولم أتبين وجه الصواب في هذا الشطر.

(٨) في و: قليب. والتصحيح من ل. د. والتاج وياقوت (معجم البلدان).

(٩) في و: يسوس. اقول: بنو تاج قبيلة من عدنان. انظر اللسان (توج).

(١٠) اقول: والمعرب من انواء فصل الربيع وهو نزه مذكور بالغازاة. انظر الانواء لابن فنيبة، ص ١١٢ و ١١٣.

(١١) في و: الزمان. اقول: يعني المؤلف ان ما الحبيبة اداة مركبة من ل وما.

(١٢) سورة المنتكبات، الآية ٣٣.

(١٣) من الواقر، بظن ديوانه ص ٩٨، ورواية البيت فيه

هجوت ولا يجمل لك افحنه

(١٤) سورة الحجر، الآية ٧

«ما» التي تدخل على «لو» هذه فتصير بمعنى «لولا» الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره كقول ابن مقبل:

لوما الحياء وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتا عورى<sup>(١)</sup>

ومنها «ما» التي تدخل على «كل» فتصير ظرف زمان كقولك: كلما جئتك بررتني<sup>(٢)</sup>، وكلما نصحتك لم تقبل مني، ومنه قوله تعالى: «كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها»<sup>(٣)</sup>، و«ما» هذه تدخل فيما اتصل<sup>(٤)</sup> به معنى الشرط فتحتاج الى جواب، ومنها «ما» التي توصل بدان فتفيد معنى التحقير كقولك للرجل اذا سمعته يفتخر بما اعطى: انما اعطيت درهما، أو سمعته<sup>(٥)</sup> يفتخر بأنه نحوى فتقول: انما قرأت كتاب الجمل، ومنه قول الشاعر:

ايها المدعي ولاء سليم لست منهم ولا نلامه ظنفر  
انما انت في سليم كواو الحقت في الهجاء ظلما بعمرو<sup>(٦)</sup>

وقد تأتي بمعنى التحقير<sup>(٧)</sup>، ولفظها لفظ الاستفهام، كقول زياد الأعجم:

وما جرمٌ وما ذاك السويقُ<sup>(٨)</sup>

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٧٦، واللسان مادة (بعض):

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما

والبيت من البسيط. أقول: يعني المؤلف ان «لوما» اداة مركبة من لو وما.

(٢) في و: تزورني.

(٣) سورة النساء، الآية ٥٦.

(٤) في ل، د: اتصلت.

(٥) في ل، د: سمعه.

(٦) من الخفيف وهما لابي نواس في هجاء اشجع السلمي ررواية الديوان طبعة مصر ص ٥٤٥ على النحو الآتي:

ايها المدعي سليمى سفاما لست منها ولا نلامه ظنفر

انما انت من سليمى كواو

وانظر ايضا ثمرات الاوراق تحقيق ابي الفضل ابراهيم. ص ١١-١٢.

(٧) في ل، د: لعني. يعني المؤلف انها تستعمل للاستفهام الخارج الى معنى التحقير.

(٨) هذا عجز بنت، صدره: تكلفني سويق الكرم جرم..... وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٥٧١، وينظر

اللسان مادة (سوق).

وتأتي بمعنى الانكار ولفظها لفظ الاستفهام كقول علقمة:

وما انت أم ما ذكرها ربعية يخط لها من ثرمداء قليب<sup>(١)</sup>

وتأتي بمعنى التعظيم، والتهويل ولفظها لفظ الاستفهام كقول الاعشى:

يا جارتا ما انتِ جارة ..... (٢)

ومنها التي توصل بـ«إن» [ايضا]<sup>(٣)</sup> فتفيد معنى الاقتصار، ورد الشيء الى حقيقته اذا وصف بصفات لا تليق به كقولك لمن سمعته يذكر زيدا بمدح<sup>(٤)</sup> فيقول: هو شجاع، وهو كريم، وهو عاقل<sup>(٥)</sup>، وهو عالم، فتقول: انما هو شجاع، اي ليس [له]<sup>(٦)</sup> من هذه الصفات الا<sup>(٧)</sup> هذه الصفة، ومثله<sup>(٨)</sup> قوله تعالى: «انما الله إله واحد»<sup>(٩)</sup>، لأن من المشركين من قال بالهين ومنهم من قال بثلاثة، فقال: إن<sup>(١٠)</sup> الحقيقة انما هي<sup>(١١)</sup> التوحيد، وما عداه باطل، وسمى عبد الوهاب المالكي<sup>(١٢)</sup> «ماء» هذه التي تدخل على «ان»<sup>(١٣)</sup> [اداة] الحصر والتحقيق<sup>(١٤)</sup> كقول النبي ﷺ: «إنما الولاء لمن اعتق»<sup>(١٥)</sup> وزعم الكوفيون أن «ماء» هذه الموصولة بـ«إن» تفيد معنى النفي وانشدوا للقرزوق:

أنا الضامن الراعي عليهم وانما يدافع عن احاسيم أنا أو مثلي<sup>(١٦)</sup>

(١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٣٥. وثرمداء: موضع، والقليب: البئر.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الاعشى ص ١٥٣: يا جارتى ما كنت جارة..... وهو صدر بيت، عجزه:

بانئت لتخزتنا بغيره، وقد سبق ان استشهد به.

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في و. وفي ل. د: لمن سمعته يمدح زيدا

(٥) سقطت في ل. د.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل. د: غير

(٨) في ل. د: ومنه.

(٩) سورة البقرة، الآية ١٧١

(١٠) في و: انما.

(١١) في و، ل: هو. والتصحيح من د.

(١٢) كذا في ل. د. وفي و: ونسى عبد الذهب ما هذه..... والتصحيح من ل. د.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) كذا في ل. و. وفي و: التي للحصر والتحقيق. وفي د: لنحصر والتحقيق.

(١٥) أخرجه البخاري عن ابن عمر في مختصر شرح الخوامع الصغبر للمناوي، ١٧٦٨ (الباي ١٩٥٤).

(١٦) من الطويل، ينظر ديوانه ١٥٣/٢

قالوا: ومعناه ما يدافع عن احساسهم الا أنا أو مثلي. [ومنها «ما» التي تتركب مع «اللام» فتصير بمعنى «إلا» كقوله تعالى «ان كل نفس لما عليها حافظ»<sup>(١)</sup>] (٢). ومنها «ما» التي تدخل على «قل» فتحيثها لأن تليها الأفعال، تقول: قلما يقوم زيد، فان وليها الاسم كان ذلك ضرورة عند سيويوه<sup>(٣)</sup> كقول المرار الفقعسي:

صَدَدْتُ فَأَطُولْتُ<sup>(٤)</sup> الصَّدودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدودِ يَدُومُ<sup>(٥)</sup>

ومنها [ما]<sup>(٦)</sup> الداخلة على «نعم، ويشس» كقولك<sup>(٧)</sup>: نعمًا وبشسًا وللتحويين في [ما]<sup>(٨)</sup> هذه ستة اقوال، فقوم جعلوها «صلة» بمنزلة «ذا» في قولهم<sup>(٩)</sup>: «حبذا»، وقالوا في قوله تعالى<sup>(١٠)</sup>: «فتنمها هي»<sup>(١١)</sup> «إن»<sup>(١٢)</sup> «هي»<sup>(١٣)</sup> رفع بنعم، وهذا مذهب ابن كيسان وكان يميز «نعم عبد الله» وقال آخرون: هي بتأويل المصدر نحو: نعمًا صنعت، وبشسًا فعلت، قالوا: إلا أن العرب لا تتكلم به الا مع «ما» خاصة، لأنها منفصلة عن الفعل<sup>(١٤)</sup>، وحق نعم، ويشس ان يحتاجا الى اسمين فجاؤواها هنا باسم وفعل يقومان مقام اسمين، [قالوا]<sup>(١٥)</sup> فان قال<sup>(١٥)</sup> قائل: لا يجوز هذا من أجل أنه<sup>(١٦)</sup> يصير التقدير: نعم صنعك<sup>(١٧)</sup>، فحججتنا عليه أن العرب

(١) سورة الطارق، الآية ٤.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ١٧١ و ٤٥٩.

(٤) في و: وأطولت. والتصحيح من ل، د. والكتاب ١٧١ و ٤٥٩.

(٥) من الطويل، وقد استشهد به سيويوه في الكتاب مرتين ١٧١ و ٤٥٩ ونسبه الى عمر بن ابي ربيعة، وهو في ديوانه ص ٥٠٢ (الشعر النسب الى عمر بن ابي ربيعة غير الموجود في اصول ديوان شعره). وقد نسبه الأعلام الششمري الى المرار الفقعسي (الكتاب ١٧١). والمرار هذا شاعر اسلامي يكنى أبا حسان (السمط ٢٣٧).

(٦) الزيادة من ل.

(٧) في ل، د: في قوظم.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في ل، د: عز وجل.

(١١) سورة البقرة، الآية ٢٧١.

(١٢) كذا في ل، د. وفي و: انما هو.

(١٣) كذا في ل. وفي و: قالوا لان العرب لا تتكلم إلا مع ما خاصة لأنها... وفي د: قالوا إلا ان العرب لا تتكلم الا مع ما خاصة لأنها... وفي الأشموني ٣٦٣: «والرابع أنها مصدرية ولا حذف والتقدير: نعم فعلك. وان كان لا يحس في الكلام: نعم فعلك حتى يقال: نعم الفعل فعلك كما تقول: اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) سقطت في و.

(١٦) في و: أن.

(١٧) في ل، د: صيئك.

تقول: ظننت أنك قائم، و«أن» مع ما بعدها مصدر، ولو قلت: ظننت قيامك، لم يجز فيها، كذا هذا<sup>(٢)</sup>، وأما الكسائي فكان لا يميز هذا الا على اضمار «ما» مرة ثانية لـ «صنعت»، تقديره عنده<sup>(٢)</sup>: نعم ما ما صنعت<sup>(٣)</sup>، فتقع «نعم» على اسمين كما تقول: نعم الرجل زيد وتقدر<sup>(٤)</sup> «ما» الأولى تقدير اسم منكور منصوب على التمييز، و«ما» الثانية تقدير اسم معرفة مرفوع كأنه قال: نعم شيئا<sup>(٥)</sup> الذي صنعت، وحكي مثل هذا<sup>(٦)</sup> عن الجرمي، وكان الفراء يأبى ذلك كله، ويقول<sup>(٧)</sup>: إن<sup>(٨)</sup> «نعم، وينس» لا يقعان من المعارف الا على ما يكون نكرة، و«من، وما، والذي»<sup>(٩)</sup> لا يكون نكرة في<sup>(١٠)</sup> حال، وهو يجوز عنده على اضمار اسم لنعم وينس وتقديره:

نعم الشيء ما صنعت [وقال قوم: «ما» ها هنا اسم يغير صلة بمعنى «الشيء» كأنه قال: نعم الشيء صنعت أي شيء صنعت<sup>(١١)</sup>] <sup>(١٢)</sup>، وقد اشار سيويه الى نحو هذا فقال في قولهم «دققته دقا نعا» اي نعم اللق<sup>(١٣)</sup>، و«ما» هذه صنف [من اصناف]<sup>(١٤)</sup> «ما» الخبرية لا صلة لها<sup>(١٥)</sup>. وهذا مذهب ابي اسحاق في قوله تعالى<sup>(١٦)</sup> «فنعما هي»، قال: معناه<sup>(١٧)</sup>: فنعم

(١) في ل: لها كلى. وفي د: فهكذا هذا.

(٢) سقطت في د.

(٣) كذا في د. وفي و: وأما الكسائي فكان لا يميز هذا الا على اضمار «ما» مرة ثانية تقول: نعم صنعت. تقديره عندهم نعم ما صنعت. وفي ل: وأما الكسائي فكان لا يميز هذا الا على اضمار ما مرة ثانية لصنعت تقديره عنده نعم ما صنعت.

(٤) في و: وتقدير. والتصحيح من ل. د.

(٥) في و: الشيء. والتصحيح من ل. د.

(٦) كذا في و، ل. وفي د: ذلك.

(٧) في و: وكان يقول.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في ل، د: وما ومن والذي.

(١٠) في و: على. اقول: ويرد على المؤلف ان من وما تاتيان نكبتين موصوفتين ايضا.

(١١) كذا في د. وفي ل: كأنه قال نعم الشيء صنعت، وقال قوم «ما» ها هنا اسم أي صنعت.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) قال سيويه: ونظير جعلهم ماء وحدها اسما قول العرب: اني بما ان اصنع أي من الامر ان اصنع فحمل ما وحدها اسما، ومثل ذلك غسله غسلا نعا أي نعم الغسل (الكتاب ٣٧/١). وفي المغني ٢٩٦/١: وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو «غسلته غسلا نعا» ودققته دقا نعا» أي نعم الغسل ونعم اللق، واكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبت جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيويه.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) كذا في و، ل. وفي د: قول الله تعالى.

(١٧) كذا في ل، د. وفي و: كأنه قال.

الشيء هي ، واختياره أن تكون «ما» نكرة بمعنى «شيء». وقال قوم «ما» منصوبة الموضع على معنى: نعم شيئاً هي (١)، كما تقول: نعم رجلاً زيد، وهو شبيه (٢) بقول الفراء. و«ما» (٣) موضع آخر، وهو أن توصل بمن الجارة فتصير بمعنى «رب» تقول العرب: اني مما أفعل (كذاً وكذا) (٤)، أي: ربما أفعل، وانشد سيويه:

وإننا ليما نضربُ الكِبشَ ضربَةً على رأيه تلقي اللسانَ من الفم (٥)

كان الأخصس يرويه: الكبش بالرفع على معنى: وإننا (٦) لمن الأشياء التي يضرب بها الكبش (٧)، و«ما» (٨) موضع آخر تكون فيه تقريراً محذوفة من «أما» (٩)، قال الشاعر:

ما ترى الدهرَ قد أبادَ مَعَدًا . وإبادَ السراةَ من نَحَطَانِ (٩)

فقد حصل بما ذكرناه ان ل«ما» (١١) في الكلام اثنين وثلاثين موضعاً.

(١) في ل، د: نعم شيئاً هي.

(٢) في و: ويهله شبيهة.

(٣) في و: ولما.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) كذا في ل، والكتاب ٤٧٧/٨، والحزاة ٢٨٧/٤، والمقي ٣٢٢/٨. وفي و: وأني مما أضرب . . . . . وفي د: واني لما يضرب . . . . . والبيت من الطويل وقد نسه سيويه الى أبي حنيفة النعمان وهو شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. والشاهد في قوله لما ومعناه لربما وهي من زيدت عليها ما، وأراد بالكش الرئيس لأنه يفزع دون القوم ويحميهم. وقال ناسخ (و) في الحاشية: الكبش السبد من الرجال.

(٦) في و، د: واني. والتصحيح من ل.

(٧) كذا في و. وفي ل، د: التي تضرب الكبش.

(٨) في و: ولما.

(٩) قال ابن هشام: وزاد المألقي لاما معنى ثالثاً، وهو أن تكون حرف عرس بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل، نحو أما تقوم وأما تقعد، وقد بدعى في ذلك أن المعنى للاستفهام التقريري مثلها في «ألا» وأن «ما» نافية، وقد تحذف المعنى كقوله: ما ترى الدهر . . . . . (معني اللبيب ٥٥/٨).

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي مقي اللبيب ٥٥/٨: من عدنان، وهو فيه غير مسويب، وهو من الحنفيين.

(١١) كذا في ل، د. وفي و: ما.

## باب مواضع «من»

ذكر أبو القاسم ان لها أربعة مواضع: تكون استفهاما عن من يعقل، كقولك: من عندك<sup>(١)</sup>، وتكون خبرا، كقولك: من قصدي زيد، ومن زارني عمرو<sup>(٢)</sup>، وتكون جزاء، كقولك: من يكرمي اكرمه، وتكون نكرة يلزمها النعت كقولك: مرتت بمن عمن ابيك<sup>(٣)</sup>، أي بانسان، مجنس اليك<sup>(٤)</sup>، قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا<sup>(٦)</sup>  
قال المفسر: الذي ذكره<sup>(٧)</sup> أبو القاسم اتفاق<sup>(٨)</sup> من البصريين والكوفيين الا الكسائي فانه زعم أن لها خمسة مواضع، وزعم أنها تكون زائدة<sup>(٩)</sup>، وأشد:  
يا شاة من قنص لمن حلت له حُرمت علي وليتها لم تُحرم<sup>(١٠)</sup>  
والرواية المشهورة: يا شاة ما قنص، ومن روى «من قنص» على ما قال الكسائي احتج أن تكون «من» نكرة و«قنص» صفة لها بمعنى (قانص)، كما يقال: رجل كرم، بمعنى كريم<sup>(١١)</sup> كأنه قال: يا شاة رجل قانص، أو انسان ذي قنص، وأشد أيضا:

- 
- (١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١١: تكون استفهاما كقولك: من عندك ومن تفعل ولا تقع على ما لا يعقل  
(٢) كذا في ل، د. وفي و: وتكون خبرا كقولك: من ابوك ومن قصدي زيد ومن زارني عمرو. وفي الجمل ص ٣١١: من قصدي عمرو ومن زارني زيد.  
(٣) سقطت في ل، د. والجمل ص ٣١١: لك.  
(٤) سقطت في ل، د، والجمل ص ٣١١: لك.  
(٥) كذا في ل، د، والجمل. وفي و: قال حسان.  
(٦) من الكامل. قيل: هو لكعب بن مالك الصحابي (في ديوانه ص ٢٨٩)، وقيل حسان بن ثابت وقيل بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك (الجمل ص ٣١١ حاشية). وقد سبه ابن هشام في المغني ٣٢٨١ الى حسان رضي الله عنه، وهو غير موجود في ديوانه طعة صادره بيروت ١٩٦١. ويروى: وكفى بنا شرفا..... (ديوان كعب)  
(٧) كذا في و. وفي ل، د: هذا الذي قاله.  
(٨) في ل: اتفاقا.  
(٩) ينظر مغني اللبيب ٣٢٩١.  
(١٠) من الكامل، أنشده ابن هشام في المغني ٣٢٩١، ولا ينسه، وقال بعده: فيس رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور.  
(١١) كذا في و. وفي ل، د: أي كريمه.

آل الزبيرِ سنامِ المجد<sup>(١)</sup> قد علِمَت ذاك العشيِّرة والأثرون مَن غَدَدَا<sup>(٢)</sup>  
وقال غير الكسائي: أراد من يعد عددا.

---

(١) في ر: الملك. والتصحيح من ل، د، والمغني ٣٢٩٨.

(٢) من السبب. أنشده ابن هشام في المغني ٣٢٩٨، ولم يتسه، وقال بعده. وإنما نهاي الأبلين بكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، وبإشارة إنسان قص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعددا إما صفة لم على أنه اسم وضع موضع المصدر وهو العد: أي والأثرون قوما ثوي عد، أي قوما معدودين، وأما معمور ليعد مخلوقا صفة أو صفة نس. ومن بدل من «الأثرون»

## باب مواضع «أى»

ذكر ابو القاسم أن لها أربعة مواضع: تكون استفهاما كقولهم: أيهم أخوك؟ وأي القوم صاحبك؟، وتكون جزاء، كقولهم، أيهم يكرمني اكرمه، قال الله تعالى: «أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى»<sup>(١)</sup>، وتكون خبرا كقولهم: أيهم في الدار أخوك. وتكون نعتا، كقولك: مررت برجل، أي رجل<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: زاد. غير أبي القاسم أربعة مواضع<sup>(٣)</sup>، أحدها: أنها تكون بمعنى التعجب<sup>(٤)</sup>، كقولك: أي رجل أنت<sup>(٥)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

وأى فتى هيجاء<sup>(٧)</sup> أنت وجارها إذا ما رجال بالرجال استقلت<sup>(٨)</sup>  
وقول الآخر:

فأى فتى واروه ثممت أقبلت اكفهم تنرى<sup>(٩)</sup> معا وتهيل<sup>(١٠)</sup>

والثاني: ان تكون وصلة الى نداء ما فيه الألف واللام<sup>(١١)</sup> نحو: يا أيها الرجل. والثالث: ان تكون للتخصيص، كقول العرب: اللهم اغفر لنا أيتها<sup>(١٢)</sup> العصابة، وعلى المضارب

(١) سورة الاسراء، الآية ١١٠.

(٢) في الجمل ص ٣١٢: رأيت رجلاً أى رجل.

(٣) كذا في ل، د. وفي و: اوجه.

(٤) في و. يكون أحدها بمعنى التعجب.

(٥) في و: أى رجل أنت لله درك.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: قال الشاعر.

(٧) في و: الهيجاء. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٤٤/١.

(٨) من الطويل، أنشده سيويه، ولم ينسبه، ينظر الكتاب ٢٤٤/١.

(٩) في ل، د: نحي.

(١٠) من الطويل.

(١١) كذا في ل، د. وفي و: ان تكون واصلة بما فيه الألف واللام.

(١٢) في و: أيها.

الوضيعة<sup>(١)</sup> ايها الرجل، والرابع: أن تكون نكرة موصوفة بمنزلة «ماء»<sup>(٢)</sup> [و«من»]<sup>(٣)</sup>  
كقولك: [مررت]<sup>(٤)</sup> بأبي معجب لك.

---

(١) الوضيعة: الحسارة.

(٢) سقطت في ل.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في و. ينظر المعنى ٧٩٨.

## باب القول

قال ابو القاسم في هذا الباب: فان تكلم بكلام قد عمل<sup>(١)</sup> فيه عامل ظاهر فأعدت الجملة حكيتها على حالها<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: كذا وقع في التسخ، والوجه أن يقال: ظاهر أو مضمر، أو يسقط<sup>(٣)</sup> «ظاهر» من الكلام، لأنه لا معنى لتخصيص العامل الظاهر دون المضمر، لأن الجملة تحكى مع العامل المضمر، كما تحكى مع [العامل]<sup>(٤)</sup> المظهر، تقول: زرت<sup>(٥)</sup> زيدا، فقال لي: مرحبا وأهلا أي: صادفت ذلك، قال الشاعر:

إذا جئت بوابا له قال مرحبا<sup>(٦)</sup> ألا مرحبا<sup>(٧)</sup> واديك غير مضيق<sup>(٨)</sup>  
وعلى هذا تأول بعض النحويين قول الراجز:

تعرضت لي بمكان حل تعرض المهرة في الطول  
تعرضا لم تأل عن قتلا لي<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٣١٣. وفي و: ظهر.

(٢) ينظر الجمل ص ٣١٣.

(٣) في و: ويسقط. والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: رأيت.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة والكتاب ١٤٩١، والمقتضب ٢١٩٣. وفي ديوان ابي الاسود اللؤلؤي ص ٢٩: ولما رأني مقبلا

قال مرحبا.....

(٧) كذا في و، والديوان ص ٢٩. وفي ل، د، والكتاب، والمقتضب، ألا مرحب.

(٨) من الطويل، وقد نسه سيبويه الى ابي الاسود اللؤلؤي (الكتاب ١٤٩١).

(٩) كذا في ل، د. وفي اللسان في مادة (طول):

تعرضت لي بمكان حل تعرضا لم تأل عن قتلي

تعرض المهرة في الطول

قال ابن منظور: ويروى: عن قتلا لي، على حكاية أبي عن قوقا قتلا له.

وفي و: تعرضت لي بمكان خال تعرض المهرة في الطول

تعرضا ليال عن قتال

والطويل: حل طويل تشدبه قائمة الدانة. والرجز هذا منسوب الى منظورين مرثد الأسدي (اللسان مادة طول).

قالوا: اراد انها لما رأته قالت: قتلا قتلا أى اقتلوه قتلا، فحكى كلامها.

### مسألة

قال ابو القاسم: وكذلك مجرى القول في كلامهم الا القول في الاستفهام خاصة [فان العرب تجريه مجرى: أتظن في الاستفهام<sup>(١)</sup>]. قال المفسر: القول المجرى<sup>(٢)</sup> مجرى الظن في اللغة الفصيحة له [ثلاثة]<sup>(٣)</sup> شروط متفق عليها<sup>(٤)</sup>، وواحد مختلف فيه:

احدها: أن يكون الفعل مستقبلا.

والثاني أن يكون معه استفهام.

والثالث أن يكون للمخاطب.

والرابع المختلف فيه أن لا يحول بين الاستفهام والقول بغير الظرف، كقولك: انت تقول زيدا متطلقا فان سببويه يختار الرفع<sup>(٥)</sup>، وغيره يستوى عنده الفصل وغير الفصل، فان كان الفصل بظرف نصبت على<sup>(٦)</sup> حاله<sup>(٧)</sup> قبل ذلك، لأن الظرف يتسامح فيه. ومن النحويين من يجرى الفعل الماضي في هذا مجرى المستقبل<sup>(٨)</sup>.

(١) سقطت في و، وينظر الجمل ص ٣١٤.

(٢) في ل، د: الجارى.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: اثنان متفق عليهما. والتصحيح من ل، د، ويؤيد ذلك كلام الشارح الأتي بعد.

(٥) ينظر الكتاب ٦٣/١.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: حالته.

(٨) يشير الى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سلب، فيجرون القول مجرى ظن في نصب المعنويين مطلقا أى سواه كان مضارعا أم غير مضارح وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد (ينظر شرح ابن عقيل ٤٤٧).

## باب حكايات التكرات بـ «من»

في حكايات<sup>(١)</sup> التكرات بمن لغتان للغرب، ذكر ابو القاسم احدهما واغفل [ذكر]<sup>(٢)</sup> الأخرى، منهم من يلحق «من» علامة التثنية وعلامة الجمع، فيقول اذا سأل عن اثنين «منان»، واذا استفهم عن جماعة قال: «منون»، وتقول في النصب والحفض: منين، فيجرى «من» مجرى الأسماء التي تثني وتجمع، ومنهم من لا يلحقها علامة تثنية ولا [علامة]<sup>(٣)</sup> جمع فيقول: منو، ومنا، ومني، عنى واحدا أو اثنين أو جماعة، حكى ذلك سيويه عن يونس<sup>(٤)</sup>.

### مسألة

انشد ابو القاسم في هذا الباب:  
أتوا ناري فقلتُ مَنْوَنَ انْتُمْ فقالوا الجن قلتُ عموا ظلاما<sup>(٥)</sup>  
ثم قال: وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر، يرويه<sup>(٦)</sup>: عموا صباحا، وهو<sup>(٧)</sup> غلط الى آخر كلامه<sup>(٨)</sup>.

قال المفسر: ليس بغلط كما ذكر، ولكنها شعران، احدهما على قافية «الميم» وهو

(١) في ل، د: حكاية

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) سقطت في ر.

(٤) قال سيويه: وحدثنا يونس أن قوما يقولون ابدا «منا ومني ومنوه عنيت واحدا أو اثنين أو جميعا في الريف» (الكتاب

٤٠٧١).

(٥) من الوافر. أنشده سيويه في الكتاب ٤٠٧١، ولم ينسبه. قال البغدادي: والبيت من ابيات اربعة رواها أبو زيد في

نواذره ونسبها لشمير بن الحارث الضبي، وقال أبو الحسن فيما كتبه على نواذر أبي زيد: سمير المذكور بالسین المهملة (الخرائفة) ٣٨٣

والبيت في كتاب الحيوان للمحافظ ١٨٦١، وشرح ابن عقيل ٤٢٦٢.

(٦) كلنا في ل، د، وي: تقول.

(٧) كلنا في و، ل، والجمل ص ٣٢٠. وفي د: هذا.

(٨) ينظر الجمل ص ٣٢٠.

الذي انشده عن ابن دريد<sup>(١)</sup>، والثاني<sup>(٢)</sup> على قافية «الحاء» وهو أطول من هذا، وسنذكره إذا وصلنا إلى شرح الآيات إن شاء الله.

وفي هذا الباب لغة ثالثة شاذة زعم يونس أنه سمع اعرابيا يقول: ضرب [من منا]<sup>(٣)</sup>، وذلك أنه سمع قائلاً يقول: ضرب<sup>(٤)</sup> فلان فلانا، فلم يحقق الضارب والمضروب، فأستفهم عنهما وأعرب، فيمكن أن يكون<sup>(٥)</sup> قول الشاعر: «منون انتم» جاء على هذه اللغة، قال [سيويه]<sup>(٦)</sup>: وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله [منهم]<sup>(٧)</sup> ناس كثير<sup>(٨)</sup>، قال: فكان يونس إذا ذكرها يقول: [لا يقبل]<sup>(٩)</sup> هذا كل أحد. قال سيويه: وكان يونس يقيس «منه» على «آية»، فيقول: منة، ومنة، ومنة<sup>(١٠)</sup> وهذا على لغة من قال: (ضرب من منا، وقال:)<sup>(١١)</sup> منون انتم.

---

(١) ينظر الجمل ص ٣٢٠.

(٢) كذا في و، د، وفي ل: والآخر.

(٣) ينظر الكتاب ١٠٧٨.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: يقول.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من الكتاب ٤٠٧٨.

(٨) سقطت في و.

(٩) ينظر الكتاب ١٠٧٨.

(١٠) سقطت في ل.

## باب. الحكاية بـ «أى»

في حكاية النكرات بأى أيضا لغتان، ذكر أبو القاسم أحدهما<sup>(١)</sup> واغفل الأخرى<sup>(٢)</sup>، فمن<sup>(٣)</sup> العرب من يلحقها علامة التثنية والجمع فيقول: «أَيَان»، و«أَيُون» في الرفع و«أَيِين» [و «أَيِين»]<sup>(٤)</sup> في النصب والخفض، ومنهم من يفردا أبداً

---

(١) ينظر الجمل ص ٣٢٢.

(٢) في ل، د: ذكر الأخرى.

(٣) في ل، د: من

(٤) سقطت في و

## باب حكايات الجمل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان سميت<sup>(١)</sup> بجمع سالم نحو «الزيدين» و «العمرين» كان لك فيه وجهان، ان شئت جعلته بالياء على كل حال واعربت التون، وان شئت اجرته مجرى الجمع فجعلته في الرفع بالواو<sup>(٢)</sup> وفي النصب والخفض بالياء<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: زاد الكوفيون وجها ثالثا، وهو أن تلزم «الواو» على كل حال، وتعرب «التون» فتقول<sup>(٤)</sup>: جاءني زيدون، ورأيت زيدونا، ومررت بزيدون، وقد جاءت الفاظ من هذا النوع كثيرة نحو: حمدون، وطولون، وهو في اسماء العامة [كثير نحو]<sup>(٥)</sup>: عسرون<sup>(٦)</sup>، وحزمون وعبدون، وسحنون ونحو ذلك.

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان سميت<sup>(٧)</sup> بقولك: لزيد، ويزيد تركته على حاله<sup>(٨)</sup>.

قال المفسر: يجوز فيه وجه آخر<sup>(٩)</sup> لم يذكره، وهو أن يقول: هذا لي زيد، وبني زيد، وكان السيرافي يقول: للقياس: لا زيد، لأن «لام الجر» اصلها الفتح، وانما احتجج الى هذه الزيادة، لأنه<sup>(١٠)</sup> لا يكون اسم متمكن على أقل من ثلاثة احرف، وهذان حرفان مفردان لم يذهب منها شيء، فردّ اليها عند التسمية فتزيد على المكسور من هذه الحروف «ياء»، وعلى

(١) كذا في و. وفي ل. د. والجمل ص ٣٢٨: سمته.

(٢) كذا في ل. د. وفي و. والجمل ص ٣٢٨: بالواو والتون.

(٣) كذا في ل. د. والجمل ص ٣٢٨. وفي و: بالياء والتون.

(٤) في ل. د: فيقال.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل. د: عليون.

(٧) كذا في و. وفي ل. د. والجمل ص ٣٢٤: سمته.

(٨) ينظر الجمل ص ٣٢٤.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

المفتوح «الفاء»، وعلى المضموم «واو»، ثم تزيد على كل حرف حرفاً [آخر] (١) مثله وتدغمه فيه اقتداء بالعرب (٢)، لأننا رأيناهم حين اجروا «لوا» مجرى الأسماء زادوا على الواو «واو» أخرى وادغموا الواو (٣) فيها حين لم يكن لها أصل فترد إليه (٤)، قال القطامي (٥):

ولكن اهلكت لو كثيراً وقبل اليوم عالجها قدار (٦)

وقال النمر بن تولب (٧):

علقت لوا تنكره ان لوأ ذاك أعيانا (٨)

### مسألة

قال: وان سميت رجلاً، او امرأة: هندات أو طلحات، وما أشبه ذلك أجرته مجراه في الجمع ونوته على كل حال، لأن التنوين فيه بازاء النون [في الزيدين والعمرين] (٩).

قال المفسر: وفي لغة [ثانية مشهورة] (١٠) لم يذكرها ابو القاسم، وهي أن من العرب من يجريها مجرى «طلحة» [وعائشة] (١١)، فيقول: جاءني هندات [وطلحات] (١٢)، ورأيت

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في ل، د. وفي و: وتدغمه فيه ابدا.

(٣) كذا في و، ل. وفي د: الأول.

(٤) في و: عليه.

(٥) هو عمر بن شيم التغلبي، شاعر اسلامي (الخرزاة ٣٩٧٨).

(٦) من الواو لم اجده في ديوانه. ورواه الفراء بلا عزو في المذكر والمؤنث ص ٣٦ ويقول الفراء في الصفحة نفسها:

والادوات بمنزلة (أي الحرف) ان شئت فذكر تلذهب به ال اللفظ، وان شئت فأنث.

(٧) صحابي يعد من المخضرمين (الخرزاة ١٤٦٨ وشعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ص ٨ وما

بعدها).

(٨) كذا في ل، د. وفي شعر النمر بن تولب ص ١٢٠:

علقت لوا تنكرها . . . . . (وانظر الفراء ص ٣٦).

وفي المتنضب ٢٣٥/٨: حاولت لوا فقلت لها . . . . .

وفي و: علقت لو أنكم فقرا . . . . .

والبيت من مجزئ الرمل.

(٩) سقطت في و، ينظر الجمل ص ٣٢٨.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في و.

هنداتٍ وطلحاتٍ، ومررت بهنداتٍ وطلحاتٍ فيمنعتها الصرف، ويشد بيت امرئ القيس:

تنورتها من اذرعَاتِ واهلها يشرَبُ ادقَ دارها نظر عالي<sup>(١)</sup>

على الوجهين جميعا، وقال الأعشى في اللغة الثانية:

تخيرها أخو عاناتٍ شهرا ورجسى أولها عاما فعاما<sup>(٢)</sup>

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يكسر «التاء» من «اذرعَاتِ» و«عاناتٍ» في هذه اللغة كسرا بلا تنوين<sup>(٣)</sup>، وهذا خلاف مذهب سيويه، وكان الأصمعي يقول: الكسر بلا تنوين خطأ.

---

(١) من الطويل، وابن عقيّل ٧٦٨، والاسموني ٩٤٨، ومعنى تنورتها نظرت إلى نورها واذرعَاتِ موضع بالشام. والشاهد في منع اذرعَاتِ من الصرف:

(٢) كذا في ل، د، والديوان ص ١٩٧. وفي و:

يميزها أخو عاناتٍ شهرا ورجسى أو بها عاما فعاما

وفي المنتخب ٣٣٣٣: تخيرها أخو عاناتٍ دهرا.....

وفي اللسان (برز) ..... ورجسى برها عاما فعاما

وفي الخزانة ٢٧٨: فخيرها أخو عاناتٍ شهرا ورجسى خيرها عاما فعاما والبيت من الرافر. وعاناتٍ بلد بالشام، والشاهد في حذف التنوين منه، وأولها ما يؤول إليه من ربحها، والمعنى: ظل تاجر الخمر في عاناتٍ شهرا يختارها ويتقيها، ثم حبسها عنده برجي ما يعود عليه منها سوا بعد عام.

(٣) ينظر المنتخب ٣٣٣٣ و ٣٣٤.

## باب مواضع «إن» المكسورة [الخفيفة] (١)

ذكر أبو القاسم في هذا الباب (٢) أنّ [إن] (٣) لها أربعة مواضع، وهو مذهب سيويه (٤)، وجمهور البصريين، وذكر الهروي (٥) أنّ لها ستة مواضع وزاد عليه (٦) غيره موضعاً سابعاً، وموضعاً ثامناً لا اعلم أنّ نحوياً ذكر أكثر من ذلك.

فالأول: أن تكون جزءاً كقولك: إن تكرمني أكرمك (٧)، وهي أمّ الجزء.

والثاني: أن تكون نفيّاً نحو: إن زيد قائم كما تقول: ما زيد قائم (٨)، فهي عند سيويه بمنزلة «ما» إلا أنه لا يميز: إن زيد قائماً، بالنصب كما تنصب «ما» وأجاز (٩) الكسائي والمبرد ذلك، وانشد الكسائي:

ان هو مستولياً على أحد الا على حزبه الملاعين (١٠)

والموضع الثالث: أن تكون مخففة من الثقلة، وللعرب في هذه المخففة مذهبان (١١)،

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) الزيادة من ل. ينظر الجمل ص ٣٣٢.

(٤) ينظر الكتاب ٤٧٥/١.

(٥) هو محمد بن سعيد الهروي من الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين الكوفيين (طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص

٢٢٦ و ٣٥٠).

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) كذا في و، والجمل ص ٣٣٢. وفي ل، د: ان تأتي أنك.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٣٢: وتكون نافية بمنزلة ما كقولك إن زيد: إلا قائم معناه ما زيد إلا قائم.

(٩) كذا في ل، د. وفي و: واختار.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ابن عقيل ٣١٧/١، والأشعري ٢٥٥/١:

..... إلا على أصعب الحنين

والروايتان صحيحتان. قال العمري: ويروي الأعل حزبه الملاعين (الأشعري ٢٥٥/١). والبيت من المسرح، والشاهد في

قوله «إن» فإنها نافية تعني ليس وعملت عندها.

(١١) في و وفي هذه المحققه نغرب مدحان.

منهم من ينصب بها في حال التخفيف كما ينصب في حال التشليل، ومنهم من يبطل [عملها] (١) إذا خففها، ويرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ويلزم خبرها «لام التأكيد» لئلا تلتبس بالنافية، والذين يعملونها مخففة لا يلزمونها اللام، لاختلاف لفظ النفي، ولفظ الايجاب، كما لا تحتاج الى ذلك في حال تشديدها، وإذا بطل عملها وقع بعدها الاسم، والفعل معا، فتقول في الاسم: إن زيد لمنطلق، باللام إذا اردت الايجاب، وإن زيد منطلق [بغير اللام] (٢)، إذا اردت النفي، وتقول في الفعل: إن قام لزيد، في الايجاب، وإن قام زيد، في النفي، هذا مذهب سيويه وأصحابه. والكوفيون يجيزون أن تكون للنفي وفي خبرها اللام، ويعملون اللام بمعنى «الاء» (٣) كأنك قلت: ما زيد الا قائم (٤)، وما قام إلا زيد، ومن هذا الضرب قوله تعالى: «وإن كنت لمن الساخرين» (٥)، و«إن كان وعد ربنا لمفعولا» (٦)، وانشد الكوفيون:

وإن مالك للمرئحى ان تَفَقَعَتْ رضى الحرب او دارتْ عليَّ خطوبُ (٧)

وانشدوا:

إن القومُ والحى الذي أنا منهم لأهلُ مقاماتٍ وشاءٍ وجمالٍ (٨)

وقال آخر، وهو لعاتكة (٩):

شلت يمينك ان قتلت مسلما حلت عليك عقوبة المتعمد (١٠)

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الانصاف، المائة ٩٠ من ٦٤٠-٦٤٣.

(٤) في ل، د: منطلق.

(٥) سورة الزمر، الآية ٥٦.

(٦) سورة الاسراء، الآية ١٠٨.

(٧) من الطويل. لا أقف على قائله.

(٨) من الطويل. ولم أقف على قائله.

(٩) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نعليل القرشية العدوية، ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكانت من المهاجرات

الى المدينة (شرح الشواهد للعبى بهمش الخزانة ٢٧٨٢). وقد سقطت عبارة (وهو لعاتكة) في ل، د.

(١٠) من الكامل. ينظر ابن عقيل ٣٨٢/١، والأشمونى ٢٩٠/١، وأوضح المسالك ٢٦٤/١. ويترجم الشواهد الكبرى للعبى

والموضع الرابع<sup>(١)</sup>: ان تكون زائفة، وتنقسم في الزيادة قسمين، قسم يدخل بعد «ما» النافية<sup>(٢)</sup>، فيبطل عملها كقول فروة بن مسيك<sup>(٣)</sup>:

فَمَا إِنْ طَبَّنَا جِبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَانَا ودَوْلَةَ آخِرِينَا<sup>(٤)</sup>

وقسم يدخل بعد «ما»<sup>(٥)</sup> التي تقدر بتقدير مصدر قائم مقام ظرف، كقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا إِلَّا يَزَالُ يَزِيدُ<sup>(٧)</sup>

والموضع الخامس: ان تكون بمعنى «إذ» وعلى ذلك تأول قوم قوله تعالى «وذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ»<sup>(٨)</sup> وقوله تعالى: «لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين»<sup>(٩)</sup>. وقول النبي عليه السلام [حين وقف على القبور فقال]: «السلام عليكم دار قومٍ مُؤْمِنِينَ»<sup>(١٠)</sup>، وأنا ان شاء الله بكم لاجِقُونَ»<sup>(١١)</sup>، وقوم يتأولونها بمعنى «إذا»، لأن «إذا» تحتاج الى جواب كما تحتاج اليه «ان»، والشيطان اذا تضارعا فرجما وقع كل واحد منهما موقع صاحبه. وأما قول الفرزدق:

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في ل. وفي و: قسم تدخل فيه كما بعد ما النافية. وفي د: قسم يدخل بعد ان النافية.

(٣) هو صحابي أسلم عام الفتح وكان يحضر مجلس رسول الله ﷺ ويتعلم القرآن وفاض الاسلام (الخرزاة ١٢٣٧).

(٤) كذا في ل، د، والكتاب ٤٧٥/١، والخرزاة ١٢٧٢. وفي و، والخرزاة ١٢٧٢: «وعممة آخريناه، والبيت من الوافر، والشاهد فيه زيادة إن بعد ما تؤكد وهي كافة لما عن العمل، والطب هنا العلة والسبب، أي لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا والقولة.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: وقسم تدخل فيه بعد ما.

(٦) في و: قال الشاعر.

(٧) من الطويل، وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٣٠٦٢. قال الاعلم: الشاهد فيه زيادة إن بعد ما للتوكيد وما ها هنا

مؤدية معنى الزمان فموضعا نصب على الظرف. وقد نسب السيوطي هذا البيت الى المعلوط القريني (ينظر شرح شواهد المعنى ص ٣٢).

(٨) سورة البقرة، الآية ٢٧٨.

(٩) سورة الفتح، الآية ٢٧.

(١٠) سقطت في و.

(١١) ينظر رياض الصالحين ص ١٣٤.

أَتَغَضِبُ إِنْ أَدْنَا قَتِيْبَةَ حَزْرَتَا جَهَارًا وَلَمْ تَغَضِبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ (١)

فتأوله قوم بمعنى (٢): «إذ» كما تأولوا الآية والحديث (٣)، وكان الميرد (٤) يرويه بفتح «الهمزة» ويجعلها مخففة من الثقيلة، كأنه قال: أتغضب لأنه أدنا قتيبة حزنًا. وتابعه على ذلك أبو بكر ميرمان (٥) وقوم غيرهما، وقالوا: الشرط ها هنا محال، لأن الشرط إنما يكون بالمستقبل، وإنما قال الفرزدق هذا الشعر بعد (٦) حزن أدني قتيبة، وتأوله قوم على معنى الشرط وهو مذهب سيويه والخليل (٧)، وبجاز الشرط ها هنا إن يكون المعنى: أتغضب إن افتخر مفتخر بحزن أدني قتيبة؛ لأن من شأن المفتخر إن يقول: حزننا أدني قتيبة وفعلنا كذا وكذا (٨)، فيكون [مما وضع] (٩) المسبب فيه موضع السبب، وإلى هذا ذهب السيرافي وقال: العرب قد تعادل وتفاضل بين الفعلين (١٠) [الماضين] (١١) في الموافقة فتستقبل بهما (١٢) الكلام كقوله تعالى: «وإن تعجب فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ» (١٣)، وقال الشاعر:

[إِنْ يَقْتُلُوكَ فَاَنْ قَسْنَكَ لَمْ يَكُنْ عَارَا عَلِيكَ وَبِعَضُ قَتْلِ عَارُ (١٤)

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٧٩١، والكامل للميرد ٤٢٧١، والمغني ٢٦١. وفي ديوان الفرزدق ٣٢٧٢:

..... جهارا ولم تغضب ليوم ابن حازم، والبيت من الطويل.

(٢) في ل. د: عل معنى.

(٣) في ل. د: كما تأولوا الآية والحديث المذكور.

(٤) في ل. د: وكان أبو العباس محمد بن يزيد.

(٥) هو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل العسكري المعروف بميرمان. أخذ عن الميرد وأكثر بعده عن الزجاج، له من التصانيف: شرح كتاب سيوية، شرح شواهد، شرح كتاب الألفاظ. توفي سنة ٣٤٥ (بغية الوعاة ١٧٥/١-١٧٧).

(٦) سقطت في ل.

(٧) ينظر الكتاب ٤٧٩١.

(٨) في ل. د: وفعلنا كذا وفعلنا كذا.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: به، والتصحيح من ل. د.

(١٣) سورة الرعد، الآية ٥.

(١٤) كذا في ل. د. وفي المنتخب ٦٦٣، والسيوطي ص ٣٣، والمغني ٢٧١:

..... عارا عليك ورب قتيل عار

وهو من الكامل. وقد سه السيوطي إلى ثلث من لفظة من كعب العتكي (ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٣٣، وشعر ثابت لفظة ص ٤٩).

وقال آخر<sup>(١)</sup>

ان يقتلوك فقد فجعت بيوتهم بعينة بن الحارث بن شهاب<sup>(٢)</sup>

والمخاطبان بهذا الشعر مقتولان، والقتل واقع بهما قبل ذلك وقد كسر «إن». قال:  
وهذا ونحوه يحمل على فعل غير هذا الظاهر، كأنهم افتخروا بقتله، فقال: ان يفتخروا  
بقتلك فان الأمر كذا وكذا.

والموضع السادس: تكون فيه بمعنى «إما»<sup>(٣)</sup> محذوفة منها كقول النمر بن تولب:  
سفته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما<sup>(٤)</sup>

وقال دريد [بن الصمة]<sup>(٥)</sup>:

لقد كذبتك نفسك فأكذبنا فان جزعا وان إجمال صبر<sup>(٦)</sup>

والموضع السابع: أن تكون فعل أمر من «آن، يئين» اذا حان.

والموضع الثامن: ان تأمر امرأة من: وأى يئي، اذا وعد، وتدخل عليه النون الخفيفة  
للتأكيد فيكون لفظه كلفظ «إن» الخفيفة<sup>(٨)</sup> [فتقول: إن يا هند، فان ادخلت عليه النون  
الشديدة صار لفظه كلفظة إن المؤكدة]<sup>(٩)</sup> وعلى هذا انشدوا في بعض الغازهم:

(١) سقطت في و.

(٢) من الكامل: في ل، د: ان يقتلوك فقد هتكت بيوتهم بعينة بن الحارث بن شهاب. لم انف على قائل هذا البيت،  
والعرب تسمي بعينة كثيرا. انظر مادة (عين) في التاج.

(٣) في و: أجل. والتصحيح من ل، د. ينظر المعنى ٥٩٨.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ١٣٥/١، والمعنى ٥٩٨. وفي شعر النمر بن تولب: سفتها. قال محقق الديوان في  
حاشية الصفحة ١٠٤: في بعض مصادر التخريج سفته الرواعد. والبيت من المتقارب، وتقديره عند سيبويه: سفته الرواعد إما من  
صيف وإما من خريف.

(٥) سقطت في و.

(٦) من الرافعة، وقد استشهد به سيبويه على أن قوله «فان جزعا وان إجمال صبر» معناه: إما جزعا وإما إجمالا فحذف «وإما» من  
«إما» ضرورة، ينظر الكتاب ١٣٤/١ و ٤٧١ و ٦٧٢، والمقتضب ٢٨٣.

(٧) في ل، د زيادة (تولك).

(٨) كذا في ل، د. وفي و: ويدخل عليه النون الخفيفة المؤكدة كان لفظه لفظ الواحدة.

(٩) سقطت في و.

إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءُ وَأَيٌّ مِنْ أَضْمَرَتْ لِخَلِّ (١) وَفَاءً (٢).

أي: عدي يا هند وعد من يضمم الوفاء بوعدته.

---

(١) كذا في و، د، والمعني ١٧٨. وفي ن: وأي من انحزرت لعهده.  
(٢) من خفيف. أشبه ابن هشام وُد يدكر فأنله (ينظر المعني ١٧٨).  
وُد يدكره البسيطي في شرحه شواهد المعني (انظر طبعة المطبعة البيية تصدر سنة ١٣٢٢ هجرية)

## باب مواضع «أن» الخفيفة المفتوحة<sup>(١)</sup>

ذكر أبو القاسم [في هذا الباب أن<sup>(٢)</sup>] «أن» لها أربعة مواضع وكذلك قال سيويه<sup>(٣)</sup> وأكثر البصريين، وذكر الهروي أن لها سبعة مواضع:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي، والفعل المستقبل، فيكون تأويلها تأويل المصدر كقوله تعالى «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»<sup>(٤)</sup>، وقول الشاعر:

إني رأيتُ من المكارمِ حسبكم أن تلبسوا حرَّ الثياب وتُشبعوا<sup>(٥)</sup>  
فهذا مثال دخولها على الفعل المستقبل، ومثال دخولها على الفعل الماضي قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: «فما كان جواب قومِهِ إلا أن قالوا»<sup>(٧)</sup>.

والموضع الثاني: أن تكون مخففة من الثقلة وليها الاسم والفعل الماضي والمستقبل، فإذا وليها الاسم، فلك فيه وجهان، أحدهما: أن تنصبه<sup>(٨)</sup> بها كما كنت تنصبه بها في حال تشديدها كقولك: علمت أن زيدا قائم، ولا يلزمها في هذا الوجه عوض مما حذف منها وذلك نحو قول الشاعر:

لقد علم<sup>(٩)</sup> الضيفُ والمرملون<sup>(١٠)</sup> إذ غبرَ افتقٌ وهبَّتْ شمالا

(١) كذا في و. وفي ل، د: أن المفتوحة الخفيفة. وفي الجمل من ٣٣٣: أن المفتوحة المخففة.

(٢) الزيادة من ل، د. ينظر الجمل من ٣٣٣.

(٣) ينظر الكتاب ٤٧٥/٨.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٨٤.

(٥) من الكامل، وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٤٧٥/١، وقد نسب إلى عبد الرحمن بن حسان، والشاهد في قوله: أن تلبسوا، ووقوع أن وما بعدها موقع المصدر، والمعنى: رأيت حسبكم وكأنيكم لبس حر الثياب والشبع. ولم أجد البيت في شعر عبد الرحمن.

(٦) في ل، د: عز وبل.

(٧) سورة النكبات، الآية ٢٩.

(٨) في و: ينصب.

(٩) في ل: علمت.

(١٠) كذا في ل، د، والاشموني ٢٩٧/٨، وابن عقيل ٣٨٥/٨ (حاشية). وفي و: والمجتنون.

بِأَنَّكَ رِبِيْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ - وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُوْنُ الشَّمَالُ (١)

والوجه الثاني، وهو الأجود. أن تبطل عملها وترفع (٢) بالابتداء، وتضمير اسمها، فتقول: علمت أن زيد قائم، تريد: أنه زيد قائم، ومثله قوله تعالى (٣): «وَأَخْرَجُواهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (٤). وإذا وليها الفعل ارتفع ولزمها العوض مما حذف (٥)، وهو «السين، وسوف، ولا» مع المستقبل، و«قد» مع الماضي، ووجب أن لا يكون قبلها إلا الأفعال المحققة كعلمت، وابتقت [وتحققت] (٦)، ولا أشك، ونحو ذلك كقوله تعالى (٧): «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى» (٨)، وقول أبي حنيفة النميري:

رَمِيمٌ (٩) الَّتِي قَالَتْ لِحَارَاتِ بَيْتِهَا ضَمِنْتَ لَكُمْ إِنْ لَا يَزَالُ يَمِيْمٌ  
وَقَالَ الْآخَرُ:

وَقَدْ سَرِنِي أَنْ لَا تَعْدُ مَجَاشِيْعُ مِنْ الْمَجْدِ إِلَّا عَقْرُ نَسَابٍ بِضَوْرٍ (١٠)  
يُنْشَدُ بِالنَّصْبِ، وَالرَّفْعِ.

والموضع الثالث: أن تكون زائدة للتوكيد، وأكثر ما تجيء بعد «لما» التي يراد بها

---

(١) من المتقارب، وهما الجنوب امت عمرو ذي الكلب. والمطلون: من أرمط القوم إذا نفذ زادهم، وعلم أرمط: قليل المطر، ومرجع بفتح الميم وكسر الراء، يقال: أرض مريجة أي غصبة كثيرة النبات، الشمال: الغيث، والشاهد في قوله: بأنك وفي قوله: وأنتك، حيث صرح باسم (أن) المحققة في الموضحين للضرورة، فأخبر عن الأول بالمقيد وعن الثاني بالجملة (شرح الشواهد للعيني في ملخص الأشعراني ٢٩٧).

(٢) في وزيادة: (الاسم).

(٣) في ل، د: عز وجل.

(٤) سورة يونس، الآية ١٠.

(٥) وغير غيره من التحوين عن هذا بأن الأحسن الفصل إذا لم يكن الخبر فعلا أو كان فعلا ولم يكن دعاء ولا جامعا. يقول ابن مالك في ذلك.

وإن يكن فعلا ولم يكن دعاء  
فالأحسن الفصل بقدر نفي أو  
ولم يكن تعريفة محتما  
تنفيس أو لو قليل ذكر لو  
(ابن عقيل ٣٨٤).

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في ل، د: عز وجل.

(٨) سورة المزمل، الآية ٢٠.

(٩) في و: رمنة. والتصحيح من ل، د، والكامل للمبرد ٣٠١، وهو من الطويل.

(١٠) من الطويل. لم أقف على قائله، ولم أجد (مضور) في اللسان ولا في التاج غير أن اللسان أورد (المضورة) بمعنى الضمير من الرجال.

الظرف كقوله تعالى: «ولما أن جاءت رسلنا لوطاً»<sup>(١)</sup>، وكقول ليل الأخيلية:  
 ولما أن رأيت الخيل قبلاً تباري بالحدود شبا العوالي<sup>(٢)</sup>  
 والموضع الزابع: ان تكون بمعنى «اي» التي للعبارة والتفسير ولا تحيى إلا بعد كلام تام يكون بمعنى القول<sup>(٣)</sup>، كقولك: كتب اليه أن افعل كذا وكذا، وكقوله تعالى: «وانطلق الملائمة منهم ان امشوا»<sup>(٤)</sup>. والكوفيون ينكرون «أن» هذه<sup>(٥)</sup>.

والموضع الخامس: ان تكون بمعنى «لثلا» كقولك: ربطت الفرس ان ينفلت، وكقوله تعالى: «يبين الله لكم ان تضلوا»<sup>(٦)</sup> أي لثلا تضلوا، وكقول عمرو بن كلثوم<sup>(٧)</sup>:

نزلتم منزل الأضياف منا فعجلنا القري ان تشمونا<sup>(٨)</sup>  
 والموضع السادس: ان تكون بمعنى<sup>(٩)</sup> «اذ» في مذهب بعض النحويين<sup>(١٠)</sup>،  
 وكقولك<sup>(١١)</sup>: كلمني<sup>(١٢)</sup> زيد أن قام عمرو، وغضب زيد أن ضربته، وكقوله تعالى:  
 «وعجبوا أن جاءهم من غير منهم»<sup>(١٣)</sup> تأولوا «أن» في هذه المواضع بمعنى «اذ»، وأكثر  
 النحويين يجعلها<sup>(١٤)</sup> بمعنى «من أجل أن» أو «لان»<sup>(١٥)</sup>، ومنه قول الفرزدق:

- 
- (١) سورة العنكبوت، الآية ٣٣.  
 (٢) كذا في النسخ المخطوطة، والانتصاب ص ٣٢٥، واللسان مادة (قبل). وفي ديوان ليل الأخيلية ص ١٠٥:  
 لما أن رأيت الخيل تردى تباري بالحدود شبا العوالي.  
 وشبا العوالي أطراف الأسنة.  
 (٣) ينظر المعنى ٣١١ و ٣٢٢.  
 (٤) سورة ص، الآية ١٠.  
 (٥) ينظر المعنى ٣٧٨.  
 (٦) سورة النساء، الآية ١٧٦.  
 (٧) هو من بني تغلب، جاهلي قديم من اصحاب الملققات (الشمر والشراء ١٥٧/١).  
 (٨) من الواقفي، ينظر شرح القصائد السبع الطوال لأبن الأنباري ص ٤٢٠، والمعنى ٣٧٨.  
 (٩) في و: بمنزلة.  
 (١٠) في ل: قول. وفي د: في بعض قول النحويين. وينظر المعنى ٣٧٨.  
 (١١) سقطت في د.  
 (١٢) في و: علم.  
 (١٣) سورة ص، الآية ٤.  
 (١٤) في و: يجعلونها.  
 (١٥) في ل، د: ولان.

اتغَضَبُ ان اذنا قتيبة حُرَّتَا جهارا ولم تغَضَب لقتل ابن حازم (١)

الموضع السابع : ان تكون بمعنى (٢) «لا» في مذهب بعض النحويين (٣) كقوله تعالى : «قُلْ إِنْ أُلْهِدِي اللهُ أُمَّةً أُلْحِدْهُمُ اللهُ مَنْ شَاءَ يُضَلِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ سُلْطَانٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ» (٤) ، قالوا : معناه لا يؤق احد (مثل ما اوتيتهم) (٥) ، وقال آخرون : المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤق احد مثل ما اوتيتهم إلا لمن تبع دينكم ، قالوا : وقوله تعالى «أُلْهِدِي اللهُ» اعتراض بين الفعل والمفعول (٦) .

---

(١) في و: ظالم، وقد سبق أن استشهد المؤلف به

(٢) في و: بمنزلة.

(٣) قال ابن هشام : المعنى الثاني : النفي كأن المكسورة ايضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى وأن يؤق احد مثل ما اوتيتهم،

ينظر المعنى ٣٦١ .

(٤) سورة آل عمران، الآية ٧٣ .

(٥) سقطت في ل، د .

(٦) ينظر المعنى ٣٦١ .

## باب ما يجمع من الجمع

قال ابو القاسم في هذا الباب: وقالوا «أصيل» للعشي، ثم جمعه<sup>(١)</sup> فقالوا «أصل» ثم قالوا في جمع الجمع «أصال» فشيبهوه<sup>(٢)</sup> بعنق واعناق، ثم جمعوا جمع الجمع<sup>(٣)</sup>، فقالوا: «أصائل» فأصائل جمع جمع الجمع<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: وقع في بعض النسخ «أصايل» بيائين، وفي بعضها «أصايل» بياء واحدة، ولا يصح في واحد منها<sup>(٥)</sup> أن يكون جمعا لأصال، لأن فاء الفعل من «أصال» همزة واصلها «أصال» بهزتين الأولى همزة الجمع التي في «أفعال» والثانية فاء الفعل استقل اجتماعهما فخففت الثانية، فقياس جمعها إذا جمعت أن يقال «أأصيل» لا «أصايل»<sup>(٦)</sup> إلا أن يزعم انها جمعت ثم قلبت فيكون وزن «أصايل» على مذهبه «اعاقيل»، والصحيح في «أصايل» انها «فعاليل» جمع «أصيل».

(١) كذا في الجمل من ٣٥٤. وفي النسخ المخطوطة: جمعوا.

(٢) كذا في ل، د، والجمل من ٣٥٤. وفي و: شبيهوه.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل من ٣٥٤: ثم جمعوا جمع جمع الجمع.

(٤) كذا في ل، د، والجمل. وفي و: فقالوا: أصايل واصايل جمع الجمع (ينظر الجمل من ٣٥٤).

(٥) كذا في و، د. وفي ل: منها.

(٦) كذا في ل، د. وفي و: «أصل» لا «أصايل». ينظر اللسان مادة (أصل).

## باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر:

قال ابو القاسم . يجوز للشاعر<sup>(١)</sup> صرف ما لا ينصرف، وقصر المملود، ولا يجوز له مد المقصور ، ويجوز له اظهار<sup>(٢)</sup> المدغم والحاق المعتل بالصحيح وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف الياء والواو<sup>(٣)</sup> اذا كان ما قبلهما دليلاً عليهما وكانا زيادة<sup>(٤)</sup> في مضمراً ، وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي [وتأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي]<sup>(٥)</sup> وتشديد المخفف وتخفيف المشدد، وحذف الهمزة وتخفيف الهمزة<sup>(٦)</sup> قبلها ياء أو واو أو ألفاً<sup>(٧)</sup> ، وقطع الف الوصل، ووصل الف القطع والقاء حركتها على ما قبلها، وترخيم ما ليس بمنادى، واسكان الياء والواو في حال<sup>(٨)</sup> التنصب، والنصب بالفاء في الواجب<sup>(٩)</sup> ، وحذف الفاء من جواب الجزاء، وحذف الياء والواو<sup>(١٠)</sup> من «هاء» الاضمار واسكانها بعد ذلك، وابدال حروف<sup>(١١)</sup> المد واللين من الحروف المضاعفة<sup>(١٢)</sup>.

قال المفسر: ذكر ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(١٣)</sup> اشياء عددها من ضرورة الشعر وهي مستعملة في الكلام المشور، واشياء تكون ضرورة على وجه [ولا تكون ضرورة على وجه]<sup>(١٤)</sup> آخر ، واشياء فيها خلاف بين النحويين، ولم يفصل ذلك ولم يبينه، ولم يمثل شيئاً مما ذكره

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٦٢: ويجوز اظهار.

(٣) في الجمل ص ٣٦٢: وحذف الواو والياء.

(٤) في و: وكانا زائدتين.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل . وتخفيفها.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: ياء وواو وألفاً.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: في موضع.

(٩) كذا في و، د. وفي الجمل ص ٣٦٢: في غير الجواب. وفي ل: في الجواب.

(١٠) في الجمل: الواو والياء.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٦٢: حرف.

(١٢) ينظر الجمل ص ٣٦٢.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) سقطت في و.

بمثال كما فعل سيبويه وغيره ممن تكلم في هذا الباب<sup>(١)</sup>، وأنا<sup>(٢)</sup> ايين ما يعد ضرورة من هذا الباب وما لا يعد، وما فيه خلاف بين النحويين، وامثل كل صنف من اصناف الضرورة بمثال يتم. فائدة هذا الباب ان شاء الله.

أما قوله: انه<sup>(٣)</sup> يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف فانه جائز باتفاق بين<sup>(٤)</sup> البصريين والكوفيين.

(وأما منع ما ينصرف من الصرف فاجازه)<sup>(٥)</sup> [الكوفيون و]<sup>(٦)</sup> الأخفش ولم يجزه جمهور البصريين<sup>(٧)</sup> واحتجوا بأن الشاعر اذا صرف ما لا ينصرف رد الشيء الى أصله واذا منع ما ينصرف من الصرف أخرج الشيء عن أصله. فمن الضرب الأول قول امرئ القيس:

تبصر خليلي هل ترى من ظفائن<sup>(٨)</sup> سوالك<sup>(٩)</sup> نقبا بين خزمي شعيب<sup>(٩)</sup>

فصرف<sup>(١٠)</sup> «ظفائن» وحكمها غير الصرف<sup>(١١)</sup>، وأنشد الاخفش والكوفيون في الضرب الثاني ابياتا كثيرة منها قول عباس بن مرداس السلمي:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع<sup>(١٢)</sup>

ومنها قول ذي الاصبغ العدواني<sup>(١٣)</sup>:

(١) ينظر الكتاب ٨٦-١٣، والمقضب ١٤٧٨، ١٤٣، و ٣٣٢٢ و ٣٥٤٣، ومواضع أخرى كثيرة فيها، والاصول لابن السراج ٦٩٣٢، والانصاف المسألة (٦٩) ص ٤٨٨-٥٢٠.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: من.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) في و: النحويين. ينظر الانصاف: المسألة (٧٠) ص ٤٩٣.

(٨) كذا في و، د، والديوان ص ٤٣. وفي ل: سنكن ضحيا.

(٩) من الطويل. والحزم: ما غلظ من الارض. والنفب: الطريق في الجبل. شعيب: اسم ماء ينظر ديوانه ص ٤٣.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: الا تصرف.

(١٢) من المتقارب. ينظر ديوانه ص ٨٤. والانصاف ص ٤٩٩. وهو فيه: فما كان. والشاهد فيه ترك صرف «مرداس» وهو

منصرف.

(١٣) شاعر معمر من شعراء الجاهلية وهو حوثان بن محرت من عدوان. خزائن الادب ٤٠٨٢.

ومعن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض<sup>(١)</sup>

قالوا: فلم يصرف «مرداسا» وهو أبوه، ولم يصرف ذو الاصبح «عامرا»<sup>(٢)</sup> ولم يرد به القبيلة، ولو اراد القبيلة لقال: ذات الطول وذات العرض<sup>(٣)</sup>، فقال أصحاب سيبويه: الرواية في بيت العباس «يفوقان شيخي»<sup>(٤)</sup> وقال السيرافي: كذا رأيت في شعر العباس برواية<sup>(٥)</sup> ابي عمرو الشيباني قالوا<sup>(٦)</sup>: ويمكن ان يريد بعامر القبيلة سماها باسم الأب وان كان قد ذكر الصفة، فيكون قد حل بعض الكلام (على اللفظ)<sup>(٧)</sup> وبعضه على المعنى وذلك كثير في الكلام، واحتج الأخفش والكوفيون ايضا بأشياء كثيرة خرّجها من ناقضهم على وجوه تصرفها الى مذهبهم. والأظهر عندى قول الأخفش والكوفيين، واحتجوا لذلك بان قالوا: ضرورة الشعر لا يلزم فيها رد الاشياء الى اصولها [ولا بد]<sup>(٨)</sup> لأننا نجد الشاعر يزيد مالا أصل له في الكلام كقول الراجز:

احب منك موضع القفن وموضع الازار والسوسن<sup>(٩)</sup>

وقول الآخر:

مسترعات لصللخم سامي<sup>(١٠)</sup> اراد الصلخيم، فزاد «لاما»:

(١) من المزج. ينظر الانصاف ص ٥٠١، والشاهد فيه ترك صرف «عامره» وهو متصرف.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: وهو أبوه ولا عامراً.

(٣) ينظر الانصاف ص ٥٠٢.

(٤) ينظر ديوان العباس بن مرداس ص ٨٤ - حاشية.

(٥) في ل: في رواية.

(٦) في و: قال.

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في و، وفي ل، د:

احب منك موضع القفن وموضع القبة والقرطين

وفي اللسان في مادة (قفن):

احب منك موضع الوشاحن وموضع الازار والقفن

وفيه في مادة (وشح):

احب منك موضع الوشاحن وموضع الازار والقفن

يعني: الوشاح، وانما يزيدون هذه التيون المشددة في ضرورة الشعر. وقد سب الثاني في اللسان الى دهلج بن قريع.

(١٠) اللسان مادة (صلخيم) . والصلخيم: البعير الجسم الشديد الماضي.

قول الآخر:

وجاشت من جبال الصُّنْد نفسي وخافت من جبالِ خوارزْم<sup>(١)</sup>.

[أراد خوارزم] <sup>(٢)</sup> فزاد «راء» <sup>(٣)</sup> ، وقد نجده ي حذف ما هو من اصل الكلمة كحذفهم «الزاو» من «هو» في نحو قولهم: قبيته. يشرى رحله قال قائل

لمن جملُ رخو الملائِ نجيب<sup>(٤)</sup>

وكحذفهم «الياء» [من هي] <sup>(٥)</sup> في قول الراجز:

دار لسعدى إذ ه من هواكا<sup>(٦)</sup>

وقول لبيد:

دَرسُ المنا بتالعِ فأبان<sup>(٧)</sup> . . . . .

وهذه الأشياء خارجة عن الأصول [غير مردودة اليها] <sup>(٨)</sup> وأما قوله: وقصر الممدود ولا يجوز له مد المقصور فقيه من الخلاف أيضا مثل ما في الأول ، فمثال قصر الممدود قول الراجز:

---

(١) من الوافر. لم أقف على قائله.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) نسبة الأعلام إلى العجير السلوي. ينظر الكتاب ١٤٨. وهو في الخصائص لابن جني ٦٩٨، والانصاف ١٧٨، والخزانة ٣٩٦/٢. والبيت من الطويل، ومعنى يشرى يبيع وهو من الأضداد، والملائ ما وني بالعضد من الجنب ويقال للعضدين ابنا ملاط.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر الكتاب ٩٨، والخزانة ٣٩٩/٢، وفيها: وعلى أن الأصل إذ هي نحذفت الياء ضرورة قال القالي في شرح اللباب أوله هل تعرف الدار على تباركا وهو بكسر التاء موضع وفي هذا رد على الكوفيين في زعمهم أن الضمير في هو هي إنما هو الهاء والواو والياء زائدتان.

(٧) من الكامل، وهو صدر بيت، محزه: وتقادت بالحبس فالسويان

والمنا: منزل، ومتالع: موضع، وأبان: جبل. وقالوا: المنا أراد المنازل ثم حذف الزاي واللام. تقادت: قدمت،

والحبس: اللام موضع، والسويان: واد (ديوان لبيد ص ١٣٨).

(٨) سقطت في و.

لا بد من صنعا وان. طال. السُّنْفَر (١)

وأُنشد الكوفيون في مد المقصور:

بمائك من تمر ومن شيشاءٍ      يتشُبُّ في المسعل واللَّهَاء (٢)

[فمَدَّ «اللها» وهي جمع «لهاة». وما جاء من قصر الممدود] (٣) ما (٤) قال الاعشى:  
والقارحُ العدا وكل طمرة      ما أن تنال يدُ الطويل قذالهما (٥).

وأما قوله: ويجوز له اظهار المدغم، والحق المعتل بالصحيح فانه اتفاق من  
الفريقين، فمثال اظهار المدغم قول الراجز:

الحمد لله العليّ الأجلل      [الواسع الفضل الوهوب المجزل] (٦)

ومثال الحلق المعتل بالصحيح قول جرير:

فيوما يوافيني المهوى غير ماضي      ويوما ترى مهن غولا تغول (٧)

وقد ذكر بعض النحويين ان هذا تصحيف وان الصواب «غير ما صبا» (٨).

واما قوله: وحذف التثوين لالتقاء الساكنين، فان هذا لا يعد ضرورة [شاعر] (٩)

(١) ذكره في اللسان (صنع) ولم ينسب. قال: وانما تصي للضرورة.

(٢) ينظر الانصاف ص ٧٤٦: واللسان (شوش)، وابن عقيل ٤٤٧٢، والأشموني ١١٠/٤، وينظر الممع ١٥٧٢، والدرر اللوامع ٢١٦٧٢. وهو رجز قاله اعرابي من أهل البادية، والشيشاء: الشبص وهو التمر الذي لم يشتد نواه وكذلك الشيشاء وينسب: يتعلق في المسعل وهو موضع السعال من الحلق، والشاهد في اللها حيث منه للضرورة واصله اللها بالقصر جمع هاة.

(٣) سقطت في و.

(٤) في الاصل: و.

(٥) من الكامل. والقارح من قولهم قرح ذو الحافر اذا انتهت اسنانه وذلك بعد خمس سنين. والعداء قصر للضرورة،

طمرة: خفيفة وثابة والقذال مؤخر الراس. (ينظر ديوانه ص ٢٩).

(٦) هذا مطلع ارجوزة لأبي التجم المحلي. المنتضب ١٤٧٨ والخصائص ٨٧٣، والممع ١٥٧٢، والدرر اللوامع

٢١٦٧٢.

(٧) كذا في و، والكتاب ٥٩٢. وفي الديوان ص ٤٥٥: فيوما يجارين المهوى غير ما صبا.....

وفي ل، د: فيوما يوافين المهوى غير ماضي.....

وفي المنتضب ١٤٤٨ و ٣٥٤/٣، والخصائص ١٥٩٣، وابن يميث ١٠٧١٠: قال الأعله: «الشاهد في تحريك الباء من ماضي ضرورة ويروي غير ما صبا اي يوافيني المهوى ولا أصبر ولا آتي ما لا يحل ويوما هجرن فذهبن الصبا واللهم. ويقال غالته غول اذا نابت نائبة (ينظر الكتاب ٥٩٢ وحاشيته).

(٨) في و: غير ما صبا. وفي ل: غير ماضي. والتصحيح من د. والديوان ص ٤٥٥ والكتاب ٥٩٢ وحاشيته.

(٩) سقطت في و.

فقد قرأ القراء<sup>(١)</sup> «قل هو الله احد الله الصمد»<sup>(٢)</sup> وقرأ أبو عمرو (بن العلاء)<sup>(٣)</sup> : «عزير ابن الله»<sup>(٤)</sup> ، وذكر انه اسم سري وأنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين، وقال أبو العباس محمد بن يزيد: سمعت عمارة بن عقيل يقرأ «ولا الليل سابق النهار»<sup>(٥)</sup> بالنصب ، فقلت له: ما تريد؟ فقال: أريد سابق النهار<sup>(٦)</sup>، فقلت له: فهلا قلته، فقال: لوقلته لكان أوزن، أراد أنه استثقل التنوين فحذفه، ومثال حذفه من الشعر<sup>(٧)</sup> قول أبي الأسود: فألفيته غير مستغيب  
ولا ذاكراً الله الا قليلا<sup>(٨)</sup>

وأما قوله: وحذف «الياء» و«الواو»<sup>(٩)</sup> إذا كان ما قبلها دليلاً عليها وكانا زيادة في مضمرة، فهذا متفق عليه، ومثاله قول الشاعر

أو تعبر الظهيرِ ينيبي<sup>(١٠)</sup> عن وليته ماحج ربة<sup>(١١)</sup> في الدنيا ولا اعتمرا<sup>(١٢)</sup>

وأما قوله: وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي، فهو<sup>(١٣)</sup> على الإطلاق غير صحيح ، ولكن يحتاج الى تقييد أغفله أبو القاسم فيقال: ما كان منه<sup>(١٤)</sup> مقدماً قبل المخبر عنه (جاء في الكلام تذكيره<sup>(١٥)</sup> كقوله تعالى: «قد كان لكم آية في فتية التثناة»<sup>(١٦)</sup>، وكقوله «فمن جاءه

(١) في ل، د: فقد نرى.

(٢) سورة الاخلاص ، الآية ١، وينظر الكامل للمبرد ٢١٦٨.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) سورة التوبة ، الآية ٣٠.

(٥) سورة يس، الآية ٤٠.

(٦) ينظر الكامل للمبرد ٢١٦٨.

(٧) في و: التنوين. والتصحيح من د، د.

(٨) من التقارب، ينظر ديوانه في نفائس المخطوطات ص ٤٩، والكتاب ٨٥٨، والمقتضب ١٩٨ و٣١٣٢، والانصاف

ص ٦٥٩، والمغني ص/٥٥٥، والشاهد فيه حذف التنوين من ذاكراً لالتقاء الساكنين.

(٩) في ل، د: الواو والياء.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ١٢/١. وفي الانصاف ص ٥١٦ ينأي.

(١١) كذا في ل، د، والكتاب ١٢/١، والانصاف ص ٥١٦. وفي و، لله.

(١٢) من البسيط. نسه سيويه في الكتاب ١٢/١ الى رجل من باهلة. قال الأعلم: «أراد بهو حذف الواو ضرورة وصف

لصا ينمي سرقة بعير لم يستعمله ربه في سفر لحج أو عمرة فيصبه والمعبر الظهير الكثير ويره المتثلة ومعنى ينيبي عن وليته يجعلها تنبو عنه لسمته وكثرة ويره وكان ينيبي ان يقول تنبي وليته عن ظهره فقلت لأنه اذا اتياها عن ظهره فقد أنبي ظهره عنها، والولية البرذعة (الكتاب ١٢/١ «حاشية»).

(١٣) في ل، د: فهذا.

(١٤) سقطت في د.

(١٥) سقطت في د.

(١٦) سورة آل عمران. آية ١٣

موعظةً من ربه<sup>(١)</sup> فإذا تأخر بعد المخبر عنه<sup>(٢)</sup> لم يجز الأ<sup>(٣)</sup> في الشعر كقول الاعشى  
فأما ترى لمتي بدلت<sup>(٤)</sup> فإن الحوادث أودى بها<sup>(٥)</sup>  
وأما جاز في حال التقديم، ولم يجز في حال التأخير لعلتين:  
أحدهما: أنه إذا تقدم [شبهه]<sup>(٥)</sup> تعرى الفعل منه بتعريه من ضمير الاثنين والجمع،  
وإذا تأخر لزم ثبوته كثبوت الضمير.

والعلة الثانية: أنه إذا تقدم امكن ان يدخل بينه وبين الاسم المخبر عنه كلام  
معترض فيحذف لطول الكلام كقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة<sup>(٦)</sup> وإذا تأخر لم يمكن ان  
يدخل بينه وبين الاسم المخبر<sup>(٧)</sup> عنه كلام معترض.

وأما تأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي فقد جاء أيضا في القرآن . قرأ بعض القراء<sup>(٨)</sup>  
«تلتقطه بعض السيارة»<sup>(٩)</sup>، وقوله «فظلت اعناقهم لها خاضعين»<sup>(١٠)</sup> في بعض الاقوال، وما  
جاء من ذلك في الشعر قول الاعشى:  
وتشرق بالقول الذي قد اذغته كما شرفت صدر القناة من الدم<sup>(١١)</sup>  
قول الآخر:

وتهمال المسين اذا ألمت بنا الحدتان والأنف النصور<sup>(١٢)</sup>

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ١٧١:

فإن تمهيدني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

وهو من التقارب. واللغة الشعر الذي جاوز شحمة الأذن. والشاهد في قوله «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل مع  
كونه مسددا الى ضمير مستتر عائد على اسم مؤنث وهذا مما لا يجوز الا في ضرورة الشعر. ورواية البيت في الأشموني ٥٢/٢: فأما  
تريبي ولي لمة فإن الحوادث أودى بها.

(٥) الزيادة من د. وفي ل: اشه.

(٦) كذا في و. وفي ل: القاضي اليوم امرأة. وفي د: حضر اليوم القاضي امرأة.

(٧) في ل. د: المضمير.

(٨) كذا في د. وفي و. ل: فقد جاء في القرآن في قوله تعالى.

(٩) سورة يوسف الآية ١٠. وتظهر حاشية العكبري على تفسير الجلالين في الفتحاح الألفية ٣١٩/٣.

(١٠) سورة الشعراء، الآية ٤.

(١١) من الطويل. وتشرق: تغص. وصدر القناة: اعلاها بظن ديوانه ص ١٢٣. والكتاب ٢٥/١. والمقتضب ١٩٧/٤.

واضع ٤٩/٢. والندور ٥٩/٢. والأصول ٧٣٢/٢

(١٢) كذا في نسخ حافظة. وفي المسند في بيده (حدث):

وهباب المسين اذا ألمت بنا الحدتان وأخامي النصور

وأما قوله: وتشديد المخفف (وتخفيف المشدد، فمتفق عليه أيضا لا خلاف فيه بين النحويين فمثال تشديد المخفف)<sup>(١)</sup> قول الراجز:

ليت شبابي عاد لي الأول  
وما ترد ليت أو لعل<sup>(٢)</sup>

ومثاق تخفيف المشدّد قول الاعشى:

لعمرك ما طوّل هذا الزمن على المرء الاعناء معن<sup>(٣)</sup>  
اراد: معن، وقول لبيد:

يلمس الاجلاس في منزله  
بيديه كاليهودي المصل<sup>(٤)</sup>

وأما قوله: وحذف الهمة وتخفيفها وقلبها [ياء أو] <sup>(٥)</sup> واو، فان هذا أصل<sup>(٦)</sup> لم يقيده، لأنه<sup>(٧)</sup> لا خلاف بين النحويين ان تخفيف الهمة جائز، قد قرأ به القراء. وكذلك للهمة مواضع مشهورة تقلب فيها نحو جاي<sup>(٨)</sup> وخطايا وأداوي<sup>(٩)</sup>. [وقد حكى الأخفش ان من العرب من يقول: واخيت بمعنى آخيت وأومات وأوميت]<sup>(١٠)</sup>، وقد حذفوا «الهمة» من «سواية» وأصلها «سوائية»<sup>(١١)</sup>، والذي يعتدونه ضرورة<sup>(١٢)</sup> قول المشنخل<sup>(١٣)</sup>

وحدثان الدهر وحوادثه: نويه، وما يحدث منه واحدا حادث وكذلك أحداثه، واحدا حدث. والبيت غير منسوب في اللسان.

(١) سقطت في ل.

(٢) لم اقف على قائله.

(٣) من المتغارب. ومعن اسم فاعل من عنى بتشديد النون أي أتعب واشقى. يقول لعمرك ما يطول عمر الانسان في هذا الزمن الا للعناء والشقاء (ديوانه ص ١٤ و ١٥).

(٤) من الرمل. والاحلاس جمع جلس بالكسر وهو كساه وقيق يكون على ظهر البعير تحت رحله، وقوله: كاليهودي المصل أي كأنه يهودي يصلي في جانب يسجد على جبينه. ينظر ديوان لبيد ص ١٨٣، والخزانة ٢٨٢.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: الأصل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) جاي في الأصل (جاي) والتصحيح من اللسان (جيا) . فقد قال: ويجيا لغة في جانا وهو من السدي.

(٩) كذا في ل، د. وفي و: وكذلك قلب الهمة مشهور تقلب ياء نحو جاي وخطايا وأداوي.

(١٠) سقطت في و.

(١١) كلاهما من مصادر الفعل ساءه. ينظر اللسان مادة (سواء) وقد جاء فيه، قال سيبويه: سألت الخليل عن سوائيه فقال هي لعالية بمنزلة علانية قال والدين قالوا: سواية، حذفوا الهمة

(١٢) في و والذي يعتدونه ضرورة.

(١٣) من شعراء هذيل واسمه مالك بن عويمر، جاهلي (ديوان اهلدين ٧٢، والخزانة ١٣٧٢).

ويلمه رجلاً نأى به غَبَنًا إذا تجرد لا خال ولا بخل<sup>(١)</sup>

وقول الآخر: يا ترى الدهر قد اباد معير وأباد السراة من قحطان<sup>(٢)</sup>.

اراد: أما ترى<sup>(٣)</sup> وقد حكى عنهم: رجل ويلمه، للذي يقال له: ويل لامة<sup>(٤)</sup>.  
وجعلوا من الضرورة قول الفرزدق:

راحت بمسلة البغال عشيةً فارعى فزارة لا هناك المرتع<sup>(٥)</sup>

فقلب الهمزة من «هناك» «الفا» حين احتاج الى تسكينها ، وكذلك قول الآخر:  
ولا يرهب ابن العم ما عشتُ صولتي ولا اختتي من صولة التهديد<sup>(٦)</sup>

قال السيرافي: وانما جعلنا هذا من الضرورة في الشعر<sup>(٧)</sup>، لأن الهمزة المتحركة اذا  
كان قبلها فتحة وكانت مضمومة وقبلها كسرة فان تخفيفها ان تجعل بين بين ولا تبطل حركتها  
، وقد تبطل حركتها في مواضع غير هذه ، ومن الجارى مجرى الضرورة قول الشاعر:  
اذا ما الشيخُ صم فلم يكلم ولم يك سمعه الا نديا  
ولا لعب بالعشي بني بنيه كفعل الهريتمس العظايا

(١) من البسيط. ويلمه وجلا: كلمة ينمخ بها، ولا يراد بها الدعاء عليه، لا خال ولا بخل اي لا خيلاء به ولا بخل  
(ديوان الخليلين ٣٤٢). والبيت في الشعر والشعراء ٥٥٣/٢: والغين: ضعف الراءى.

(٢) من الخفيف في المغني ٥٥٦: وأبدا السرة من عدنان. وهو فيه غير مسويب. وقد سبق ان استشهد به المؤلف  
(٣) سقطت في ل. د.

(٤) في ل. د: ويل لامة. قال ابن جني في الخصائص ١٥٠٣: فلما جاء من ذلك في النثر فوجه: ويسه. وانما أصله ويل لامة  
يندل على ذلك ما انشده الأصمعي:

لام الأرض ويل! ما أجنبت غداة اصغر بالحسن السبير

(٥) كذا في النسخ المخطوطة ، والكتاب ١٧٠/٢ والمقتضب ١٦٧/١. والخصائص ١٥٢/٣ وفي الديوان ٤٠٨/٢:

بمغنت نسمة الركاب مودعا فارعى فزارة لا عسنت سربع

وأثبت من الكامل، والشاهد في عداله الألف من الهمزة في قوله هناك ضرورية

(٦) من طويل، بظرف اللسان سادة (حذف) أُنشده فيه لأخضت نعامي من أخص على هذا النحو

ولا يرهب ابن العم سي صبية ولا أختي من صوبه استسند

ورواه من السراج في لاهور مكد.

لا يرهب من نعم سي صبية ولا أختي من صبية سسند

واحتسب من ملان. حذمه واستر حرد و حيد (بضم ديوان غير من ٢٥٨).

(٧) في ل. د: من ضرورية شعر.

يلاعبهم وودوا لو سقوه من الذيفان آتيةً ملايا  
فابعده الآله ولا يروى ولا يشفى من المرض الشفايا<sup>(١)</sup>

قال ابو العباس محمد بن يزيد: هذه الأبيات<sup>(٢)</sup> لو أنشدت على الصواب لم تنكسر،  
فلا وجه لاجازتها، وهذا الذي قاله غير صحيح، لأن الرواية اذا ثبتت بشيء وجب ان  
تحمل على ما رواه الراوي<sup>(٣)</sup>، وقد اتت الرواية في اشيء مما يخالف المستعمل فحملت على  
ذلك وان كان وزن الشعر دونها قائماً كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

كم يجود مقرفاً نال العلا وكريمٌ بخله قد وصّعه<sup>(٥)</sup>  
وقول ابي النجم:

قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنباً كله لم اصنع<sup>(٦)</sup>  
ألا ترى ان نصب «المقرف» ورفع لا يكسر وزن الشعر، وكذلك نصب «كله» [وقد  
تأول<sup>(٧)</sup> غير ابي العباس هذه الابيات على وجهين:

(١) اللسان (ح): ينسها الاصمعي الى اعصر بن سعد بن قيس عبلان على شيء من الاختلاف في الرواية:  
أذا ما المره سم ولثم يبكلم واعيا سمه الانديا  
ولاعب بالعمشي بنى بنيه كنعيل امر يحترش العظايا  
يلاعبهم وودوا لو سقوه من الذيفان مشرعة إنابا  
فلا ذاق الشميم ولا شرابا ولا يحطى من المرض الشفايا  
وقال: قال ابو الحسن الصقلي حلت الف النصب على هاء التانيث بمقارنتها هاء في المخرج ومشايتها هاء في الخفاء . ووجه ثان  
يرواه ان اذا قال الشفاء وقعت الهزئة بين الفين فكريها كما كرهها في عطاء فقلها باء حملا على الجمع . ورواها البحري في مسامحة  
(٢٠٣) ونسها الى المسترغر بن ربيعة (باختلاف يسير في كلماتها) ميموزة قوافيها هكذا (نداء . الغطاء (كذا) ملاء . الشفاء) .  
وروي ابن جني البيتين الثاني والرابع بتغيير في الرواية ثم قال بعد ذلك الا ترى ان ابا عثمان قال شبه الف الاطلاق بناء  
التانيث اي فصحح اللام هاء كما يصححها للهاء . (الخصائص ٢٩٧٨) وروي ابن جني ايضا البيت الثاني في التمام (١٥٩) وقال  
بعده: يريد العظايا . قال ابو عثمان في (العظايا) انه شبه الف النصب هاء التانيث . والأبيات من الوافر .  
(٢) في ل . د : هذه أبيات .

(٣) كذا في و ، د . وفي ل : كان وزن الشعر دونها كما قال الشاعر .  
(٤) كذا في ل ، د . وفي و : كان وزن الشعر دونها كما قال الشاعر .  
(٥) من الرمل . أنشده سيبويه في الكتاب ٢٩٦٨ ولم يذكر قائله . والشاهد فيه جواز الرفع والنصب والجر في مقرفه .  
وينظر المختص ٦١٣ . والانصاف ص ٣٠٤ وقد وردت كلمة «شريف» مكان «كريم» فيه ، وينظر الاشبوني ٨٧٤ ، والخزانة  
١١٩٣ ، وشرح الكافية للرضي ٩٧٣ .

(٦) من الرجز . ينظر الكتاب ٤٤٨ ، والخصائص ٦١٣ ، والمغني ٢٠٧٨ . وقد استشهد به على رفع «كله» مع حذف  
الضمير من الفعل ، وقال سيبويه : هو بمنزلة في غير الشعر لان النصب لا يكسر البيت ولا يتبل به ترك اطهار الهاء وكأنه قال : كله غير  
مصنوع . الكتاب ٤٤٨ .  
(٧) سقطت في ل .

احدهما: ان الشاعر<sup>(١)</sup> شبه الف الاطلاق بهاء التانيث فصحح معها «الياء» كما تصحح في «عظاية» و «عباية».

والثاني: انه كره اجتماع ثلاث الفات<sup>(٢)</sup> كما كره ذلك في «خطايا» و «مطايا»<sup>(٣)</sup>.

وأما تعديد ابي القاسم القاء حركة الف القطع [على ما قبلها]<sup>(٤)</sup> من ضرورة الشعر فليس بصحيح على الاطلاق، لأن ذلك مستعمل في الكلام، وقد قرأ به القراء، وانما عده التحويون ضرورة في مواضع مخصوصة منها قول الشاعر:

إذا فحل سوء رامها فاقعد انفه فليس هجينٌ مقرفٌ كهجان<sup>(٥)</sup>

اراد: فاقعد أنفه، (فالقي حركة الهمزة)<sup>(٦)</sup> من «انفه» على العين، وحذفها، ومنه قول الهذلي:

ويلمه رجلاً تأبى به غبناً إذا تجرد لا خال ولا بخل<sup>(٧)</sup>

ألقي حركة الهمزة من «امه» على اللام من «ويل» وحذفها<sup>(٨)</sup>، واكثرهم يشده بكسر اللام من «ويل» كأنه كره التنقل من ضمة «اللام» الى كسرة «الميم» أو يكون على لغة من يكسر الهمزة من «أم» وقد جاء من هذا شيء في الكلام. حكى عن ثعلب ان اعرابية رأت بناتها يكلمن رجلاً، فقالت: [أفي السوتنته]<sup>(٩)</sup> تريد «أفي السوء أنته»، فألقت حركة

(١) سقطت في و.

(٢) في و: باهات. والتصحيح من ل. د.

(٣) اللسان (خطا):

والجمع خطايا نادر حكى ابو زيد في جمعه خطائي بهزتين على معائل. فلما اجتمعت الهمزتان قلت الثانية باه لان قبلها كسرة ثم استقلت وجمع ثقل وهو مع ذلك معتل فقلت الياء الفاء ثم قلت الهمزة الاولى باه فخالفنا بين الالفين. . . . وقال ابو اسحاق النحوي الاصل في خطايا خطايؤ. . . فيبدل من هذه الياء همزة فتصير خطائي. مثل خطاعع فتجتمع همزتان فقلت الثانية باه فتصير خطائي مثل خطاعي فيجب ان تقلب الياء والكسرة الى الفتحة والالف فتصير خطاءا مثل خطاعا فيجب ان تبدل الهمزة باه لوقوعها بين الفين فيصير خطايا وانما ادلوا الهمزة حين وقعت بين الفين لان الهمزة مجانسة للالفات فاجتمعت ثلاثة احرف من جنس واحد. قال وهذا الذي ذكرناه مذهب سيبويه.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في د.

قال ناسخ (ر) في الحاشية: المقرف الذي أبوه من المعجم وأمه عربية والمهجن عكسه

(٦) سقطت في د.

(٧) مر ذكره.

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) الزيادة من الخصائص ١٥٠٣.

الهمزة من «أنته» على تاء السوءة ، ففتحتها [بعدها تخفيف الهمزة]<sup>(١)</sup> وقد هككي عن العرب: ثلاثة اربعة، بالقاء حركة الهمزة من «اربعة» على الهاء من «ثلاثة»، وكان ابن الأنباري<sup>(٢)</sup> يقس على هذا قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فيحرك «الراء» من أكبر بحركة الهمزة [من الله]<sup>(٣)</sup>، وهذا خطأ عند البصريين<sup>(٤)</sup>، وليس هذا موضع الكلام في ذلك.

وأما ترخيم ما ليس بمنادى فمشهور، تغني شهرته عن إيراد مثال له<sup>(٥)</sup>، وسيبويه يبيزه على لغة من قال: يا حار، بالكسر، وعلى لغة من قال: يا حار، بالضم، ولا يبيزه أبو العباس المبرد<sup>(٦)</sup> إلا على لغة من يضم الراء، ويجعل المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء. واسكان «الياء» و «الواو» في حال النصب كثير أيضا في الشعر كقول النابغة<sup>(٧)</sup>:

ردت عليه أقاصيه ولبيته ضربُ الوليدةِ بالمسحاةِ في الثأدِ<sup>(٨)</sup>  
وقول الآخر:

كان ايديهن بالقاع الغرقى ايدي عذارى يتعاطين الورق<sup>(٩)</sup>  
وأما النصب «بالفاء» في الواجب، فنحو قول الشاعر:

سأترك منزلي لنبي تميم والحق بالحجاز فاستريحا<sup>(١٠)</sup>

وقد روي: لاستريحا، وهذا لا ضرورة فيه.

وأما حذف «الفاء» من الجواب فنحو قول الشاعر:

(١) الزيادة من الحصنص ١٤٧٣.

(٢) في د: ابن الأعرابي.

(٣) سقطت ي و.

(٤) في ل، د: وهذا عند البصريين خطأ

(٥) في و: امثاله.

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٣/١، والضرائر ٥٨ و ٥٩.

(٧) كذا في ل، د وفي ب: وأما اسكان الياء والواو في حال نصب في الشعر فكقول النابغة.

(٨) من السبط. ينظر ديوانه ص ٤. يقول: ردت لامة أقاصي المؤدى ومن شئت من على دمه ليرتفع وأقاصيه في موضع

نصب، وقوله: لئله أي ضامته ضرب الوليدة وهي الامة الشاه. والثأد: الذي. واستريحا: استراح من تراب حول الحياء لئلا يدخله السبل (ينظر ديوانه ص ٤).

(٩) من الرجز. ينظر اللسان مادة (غرق)، والفرق المنكذ المستوي والبيت غير مسبب فيه، وهو في وصف الأبل بالسرعة

(١٠) من الواو أنشدته سدييه، وقال قبله فيما نص في الشعر اضطروا قول الشاعر سأترك منزلي . . . . . بل يذكر

قائله. وقال الأعلد: الشاهد في نصب فاستريحا وهو جرح واجب، صواب ان سرورية ويروي لاستريحا فلا ضرورة فيه على هذا (ينظر

الكتاب ٤٢٢/١، وينظر نعي ١٧٥/١، والأصول ١٥٣٦، ١٧٥.

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عنده الله مثلان<sup>(١)</sup>  
 وأما حذف «الواو» و«الياء»<sup>(٢)</sup> من «هاء» الاضمار واسكانها، فنحو قول الشاعر:  
 فبت لدى البيت العتيق أشيمه ومطواي مشتاقان له أرقان<sup>(٣)</sup>  
 على انه قد قرى «أزجه وأخاه»<sup>(٤)</sup>.

وأما ابدال حروف المد واللين من الحروف المضاعفة فليس بضرورة على الاطلاق،  
 لانهم قد حكوا عن العرب، قصيت اظفاري، اي قصصتها<sup>(٥)</sup>، وقد يمكن ان يكون  
 معناه: أخذت أقاصيها، فلا يكون بدلا، وقد حكى عن العرب: فلان يتلّمى أي يرتعي  
 اللعاع<sup>(٦)</sup>، وهو أول ما يظهر من النبت، وقد قال ابو عبيدة في قوله تعالى: «الا مبكأة  
 وتصديئة»<sup>(٧)</sup> انه من: صدّ، يصدّ [والاصل يصدده]<sup>(٨)</sup> (وقالوا: صدى، يصدى اذا صفق

(١) كذا في ل، د، والخصائص ٢٨٧٢، والمقتضب ٧٧٢، والسيوطي ص ٦٥، وشواهد الكشاف ص ٢٠٧، والخزانة  
 ٥٤٧٤. وفي الكتاب ٤٢٥٨:

والشر بالشر عند الله سبحانه .....

وقد نسب سيويه الى حسان بن ثابت، ولأجده في ديوانه لا في طبعة دار صادر ولا في طبعة دار الأندلس. وقد نسب المبرد في  
 المقتضب الى عبد الرحمن بن حسان وكذا فعل البغدادي في الخزانة، وهو في شعر عبد الرحمن الذي جمعه وحققه الدكتور سامي  
 الماني ص ٥٥. والبيت من البيط، والشاهد في حذف الفاء من الجواب ضرورة والتقدير فاهة بشكرها. وقد وردت هذه العبارة في  
 (و) عل النحو الآتي:

وأما حذف الفاء من فتح قول الخطبة:

من يفعل الحسنات الله يشكرها لا يذهب العريف بين الله والناس

وهذا خطأ لان بيت الخطبة الذي في ديوانه ص ٢٨٤ هو:

من يفعل الخير لا يعدم جزاؤه لا يذهب العريف بين الله والناس

(٢) في و: الهاء. والتصحيح من ل، د

(٣) من الطويل. وفي شعره الاول اكثر من رواية، ينظر المقتضب ٣٩٧ والخصائص ١٢٨٨ والخزانة ٤٠٧٢، وقد نسب  
 ليحل الاحول الأزدي.

(٤) سورة الاعراف، الآية ١١١.

(٥) ينظر اللسان مادة (صد).

(٦) في ل، د: خرجنا نلّمى أي يرتعي اللعاع. ينظر اللسان مادة (لعم). اقول: يريد بتلّمى: تلعم.

(٧) سورة الأنفال، الآية ٣٥

(٨) الزيادة من د. ولم أجد هذا في مجاز القرآن لأبي عبيدة عند كلامه على مكاء وتصديئة ٢٤٦٨.

بيديه، وأصله: صَدَدٌ، يَصَدُّدُ (١)؛ ومنهم من يجعله (٢) مِن «الصدى» وهو الصوت (٣) الذي يجيب الانسان في الموضع الخالي، فلا يكون من هذا الباب. وقالوا في قوله تعالى: «وقد خاب من دساها» (٤). ان الأصل: دسها، فقلبت السين «ياء» (٥) كراهية التضعيف، ثم انقلبت «الياء» «الفاء» لتحركها وانفتاح ما قبلها، وانشدوا [في ذلك] (٦):

وانت الذي دسيتَ عمراً فأصبحتَ حلالته منه ارامل نُرَاعَا (٧)

وهذا كله ليس بضرورة شاعر، والذي عدوه من الضرورة قول الشاعر [كثير] (٨):

تزور إمرأ أما الأله فيتقي وأما بفعل الصالحين فيأتمني (٩)

وروي بعضهم بيت امرئ القيس (١٠):

..... فسلي ثيابي من ثيابك تنسل (١١)

بفتح «السين» (١٢)، وقال: أراد: تنسل، (وأصل تنسل: تنسل) (١٣)، فأبدل «اللام»

(١) سقطت في ل. وينظر اللسان مادة (صدد).

(٢) في ل، د: جعله.

(٣) كذا في ل، ل. وفي د: وهو من الصوت.

(٤) سورة الشمس، الآية ١٠.

(٥) ينظر اللسان مادة (دسا) وكتاب القرطين لابن مطرف الكناي ٢١٧٢.

(٦) سقطت في و.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (دسا):

وانت الذي دسيتَ عمراً فأصبحتَ نسلهم منهم ارامل ضبح

وهو منسوب فيه الى رجل من طيء. ودسيت: اغويت وأفسدت، وعمرو قبيلته. والبيت من الطويل.

(٨) كذا في د. وفي و: وهذا الذي عدوه من الضرورة قول الشاعر. وفي ل: والذي عدوه من الضرورة قول كثير.

وكثير هذا هو كثير بن عبد الرحمن بن ابي جعة، شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية ويكنى أبا صخر واشتهر بكثير عزة

وهي محبته (الشعر والشعراء ٤١٠/١، والخزانة ٣٨٧٢، ومقدمة ديوانه).

(٩) من الطويل. ينظر ديوانه ص ٣٠٠. وقد وردت كلمة «الصالحات» مكان «الصالحين» في النسخ المخطوطة. وينظر

اللسان (دسا) وابن يعيش: ٢٤/١.

(١٠) سقطت في و.

(١١) من الطويل، وهو عجز بيت، صدره: وان كنت نذ ساءت مني خليقة.

ومعنى قوله: سلي ثيابي من ثيابك. أي أخرجني امري من أمرك أي ان كان في خلقي ما لا ترتضيه فاقطعي امري من أمرك.

ويقال: نسل الريش ينسل وينسل، اذا اسقط (ينظر ديوانه ص ١٣). وتنسل في الاصول (تنسل).

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل، د.

الأخيرة «ياء»، فبطل الادغام، وكذلك قول كثير: فيأتي، اراد: فيأتّم، والأصل: فيأتّم فأبدل «الميم» الثانية «ياء» فبطل الادغام من أجل الياء. ومن روى بيت امرئ القيس هكذا، اراد: أن يكون الفعل الثاني من لفظ الفعل الأول، لأنه اذا ضم «السين» أو كسرهما كان من: نسل ينسل وينسل، وكان الفعل الأول من: سل، يسل، فخالف فعل المطاوعة الفعل الذي هو مطاوع له. وفعل المطاوعة بابه المطرد ان يكون من لفظ الأول: كقولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم، وقد يجيء مخالفاً للأول ومن غير لفظه (ولكن بمعناه)<sup>(١)</sup> كقولك: طردته فذهب.

وقد جاء في الشعر أشياء كثيرة من الضرورات لم يذكرها أبو القاسم.

---

(١) سقطت في ل، د.

## باب التصريف

قال ابو القاسم في الباب الثاني منه: ومن العرب من يجري المعتل من هذا الجنس مجرى الصحيح فيرفع في موضع الرفع، ويفتحه في موضع النصب، ويسكنه في موضع الجزم، وعلى هذه اللغة قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

ألم يأتيك والانباء تَسْمِي بما لاقت لبون بني زياد<sup>(٢)</sup>

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح: الا أن مثل هذا لا يجعل لغة كما قال انما يسمى لغة ما كان مستعملا في الكلام، وأما ما ينفرد به الشعر فانما يسمى ضرورة، وقد جعل ابو القاسم الحاق المعتل بالصحيح من ضرورة الشعر فيما تقدم وجعله ها هنا لغة كما ترى.

تم كتاب الحلل في اصلاح الحلل من كتاب  
الجمل والحمد لله وحده وصلواته على  
سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلامه.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٧٢: وعلى هذه اللغة قال قيس بن زهير: إلى يأتيك.....

(٢) من الوافر. ينظر الكتاب ٥٩٢، والخصائص ٣٣٦٨، والانصاف ٣٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٨، والمغني ١٠٨٨. قال الأعلام: وما انشده الأخفش في الباب لقيس بن زهير: إلى يأتيك..... أثبت الياء في حال الجزم ضرورة لأنه إذا اضطر ضمها في حال الرفع نشيها بالصحيح وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة (الكتاب ١٥٨). وقال الأعلام أيضا: الشاهد فيه اسكان الياء في يأتيك في حال الجزم حملا لما عل الصحيح وهي لغة لبعض العرب يجرى المعتل مجرى أنسلم في جميع أحواله فاستعملها ضرورة (الكتاب ٥٩٢-٦٠).

## المصادر والمراجع



- ١- ابو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، تأليف رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الاعظمي- بغداد ٩ ١٣٨ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٢- أزهار الرياض في أخبار عياض، للمقري التلمساني، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الايباري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م.
- ٣ - الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق بعد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٨ م.
- ٤- الأضول، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي (رسالة دكتوراة مطبوعة بالرونيو).
- ٥- الاعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة.
- ٦- الاغانى، لأبي فرج الأصفهاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة- بيروت ١٩٥٩ م، وطبعة بولاق.
- ٧- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطلبوسى، تحقيق عبد الله البستاني، المطبعة الأدبية- بيروت ١٩٠١ م.
- ٨- الأمالي، لأبي علي القالي، المكتب التجاري- بيروت.
- ٩- املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، بهامش الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي. الشهر بالجمل، مطبعة حجازي بالقاهرة.
- ١٠- انباه الرواة على انباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
- ١١- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الانباري،

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.

١٢- الأنواء، لابن تقيّة، حيدر آباد الدكن ١٩٥٦ م.

١٣- أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، تأليف لويس شيخو، بيروت ١٨٩٥ م.

١٤- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة النصر- القاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٦٥ م.

١٥- ايضاح علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٥٩ م.

١٦- البداية والنهاية في التاريخ، لابن كثير القرشي الدمشقي، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ م.

٢

١٧- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي، مطبعة روخس- مجريط ١٨٨٤ م.

٢

١٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الاولى، مطبعة الباي الحلبي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١٩- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، طبعة بولاق.

٢٠- تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، راجعه الدكتور شوقي ضيف، طبع دار الهلال ١٩٥٧ م.

٢١- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، طبع دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.

٢٢- تاريخ الأمم والملوك، للطبري، الطبعة الاولى، المطبعة الحسينية المصرية.

٢٣- تاريخ الفلسفة الاسلامية، هنري كوربان، منشورات عويدات- بيروت ١٩٦٦ م.

٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٢٥- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، طبعة الباي الحلبي.

٢٦- تفسير ابن كثير، طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٣٧، وطبعة الباي الحلبي.

٢٧- التكملة لكتاب الصلوة، لابن الأبار، طبع مطبعة روخس في مجريط ١٨٨٦ م.

- ٢٨- التمام في تفسير اشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لابن جني، تحقيق وتقديم الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتورة خديجة الخديثي والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني- بغداد ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٢٩- تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات، شرح شواهد الكشاف، تأليف محب الدين افندي، طبعة الباب الحلبي ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.
- ٣٠- تهذيب سيرة ابن هشام، الطبعة الأولى، القاهرة.
- ٣١- ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، مطبعة السنة المحمدية ١٩٧١ م.
- ٣٢- الجامع في اخبار ابي العلاء المعري وآثاره، تأليف محمد سليم الجندي، دمشق ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).
- ٣٣- الجمل، للزجاجي، تحقيق الشيخ ابن أبي شنب، الاستاذ بكلية الأدب بالجزائر، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر سنة ١٩٢٦ م.
- ٣٤- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٣٥- جمهرة اللغة، لابن دريد، حيدر آباد الدكن ١٣٤٤ هـ
- ٣٦- الجني الداني، للمرادي، تحقيق طه محسن عبد الرحمن (رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيي).
- ٣٧- جولة في دور الكتب الأميركية، لكوركيس عواد، مطبعة المعارف- بغداد ١٩٥١ م.
- ٣٨- حاشية الشمني على مغني ابن هشام، المطبعة البيية ١٣٠٥ م.
- ٣٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي
- ٤٠- الحلل في شرح أبيات الجمل (مصورة عن مخطوطة محفوظة في خزانة السب- المشكاة في المكتبة المركزية بجامعة طهران).
- ٤١- الحماسة البصرية، لصدر الدين البصري، تحقيق مختار الدين أحمد. المعارف العثمانية ناھند ١٩٦٤ م.
- ٤٢- الحماسة، للبحرني، تحقيق عيسى

- ٤٣- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة البابي الحلبي.
- ٤٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، للبغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة الميرية ببولاق.
- ٤٥- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- ٤٦- خلق الانسان، للأصمعي (انظر الكثر اللغوي).
- ٤٧- خلق الانسان، للزجاج (انظر رسائل في اللغة).
- ٤٨- دائرة المعارف الاسلامية (الترجمة العربية- القاهرة).
- ٤٩- دراسات في اللغة، للدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة العاني- بغداد ١٩٦١ م.
- ٥٠- الدور اللوامع على مع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة كردستان العلمية في القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ٥١- الديباج المذهب، لابن فرحون اليعمري، مطبعة المعاهد بالقاهرة ١٣٥١ هـ.
- ٥٢- ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة- دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٥٣- ديوان ابي الاسود الدؤلي (نفائس المخطوطات- المجموعة الثانية)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٥٤- ديوان ابي الطيب المتنبي، بشرح ابي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا و ابراهيم الايباري وعبد اخفيظ شلبي، طبعة البابي الحلبي، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- ٥٥- ديوان ابي نواس، تحقيق احمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة البابي الحلبي ١٩٥٣ م.
- ٥٦- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة الجمهورية في بغداد- ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٥٧- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس. شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠ م، وطبعة كابر.
- ٥٨- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد بي الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.

٥٩- ديوان أمية بن ابي الصلت، جمع بشير يموت، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية في بيروت ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م.

٦٠- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، الطبعة الثانية، دار صادر في بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٦١- ديوان بشر بن ابي خازم الأسدي، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة- دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.

٦٢- ديوان توبة بن الحمير الخفاجي، تحقيق خليل ابراهيم العطية، مطبعة الارشاد- بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.

٦٣- ديوان حسان بن ثابت الانصاري، دار صادر - بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

٦٤- ديوان الخطيب، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، الطبعة الأولى، طبعة الباي الحلبي ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.

٦٥- ديوان روبة بن المعجاج (مجموع اشعار العرب)، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي، مطبعة ليسانغ ١٩٠٣ م.

٦٦- ديوان زيد الخليل الطائي، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان في النجف الاشرف ١٩٦٨ م.

٦٧- ديوان سلامة بن جندل، رواية الأصمعي وابي عمرو الشيباني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الاولى، نشر وتوزيع المكتبة العربية بحلب ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.

٦٨ - ديوان السموأل، انظر (ديوانا عروة بن الورد والسموأل).

٦٩- ديوان شعر ذي الرمة، عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتنبي، طبع على نفقة كلية كمبرج في مطبعة الكلية ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م.

٧٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.

٧١- ديوان ظرفة بن العبد البكري، مع شرح الاعلم الشتمري، اعنتى بتصحيحه ونقله الى اللغة الفرنسية مكس سلغسون، طبع في مدينة شارلون بمطبع برطرنند سنة ١٩٠٠

- ٧٢- ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجديد في بيروت ١٩٦٨ م.
- ٧٣- ديوان عامر بن الطفيل، رواية ابي بكر محمد بن القاسم الانباري عن ابي العباس ثعلب، دار صادر وبيروت ١٩٦٣ م.
- ٧٤- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجسوري، دار الجمهورية في بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٧٥- ديوان العجاج، رواية الاصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق في بيروت ١٩٧١ م. والطبعة الأوروبية.
- ٧٦- ديوانا عروة بن الورد والسموال، دار صادر وبيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٧٧- ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلم الشتمري، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٧٨- ديوان عمرو بن معدى كرب الزبيدي، صنعة هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية في بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٧٩- ديوان عنترة، دار صادر- بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م. وطبعة المكتب الاسلامي.
- ٨٠- ديوان الفرزدق، دار صادر وبيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
- ٨١- ديوان القطامي، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مظلوم، دار الثقافة- بيروت ١٩٦٠ م.
- ٨٢- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور احسان عباس، نشر دار الثقافة في بيروت ١٩٧١ م.
- ٨٣- ديوان كعب بن مالك، الانصاري، دراسة وتحقيق. للدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٨٤- ديوان ليل الاخيلية، جمع وتحقيق حليل ابراهيم العطية وجيل العضية، دار الجمهورية في بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- ٨٥- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، بيروت ١٩٦٨ م.

- ديوان المذللين (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب)، نشر الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- ذيل الأمالي والنوادر، لأبي علي القالي، المكتب التجاري- بيروت.
- رسائل في اللغة (الرسالة الأولى- خلق الانسان، للزجاج)، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٤ م.
- روضات الجنات في احوال العلماء والسادات، لمحمد باقر الخونساري، الطبعة الثانية (طبع ايران- حجري).
- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، من منشورات المكتبة الأهلية في بيروت.
- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، نشر مكتبة القدسي في القاهرة ١٣٥٠ هـ.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشرة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- شرح ابي سعيد السيرافي (تقريرات وزيد)، بهامش كتاب سيوية، الطبعة الاولى بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.
- شرح اشعار المذللين، صنعة ابي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني في القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحدي.
- شرح ديوان الأخطل التغلبي، تصنيف وتقديم وشرح ابي سيم اخوي، دار الثقافة- بيروت ١٩٦٨ م.
- شرح ديوان جرير، للمصاوي، طبعة محمد اسماعيل الصدي (صبعته دار الأندلس في بيروت بالأوفست).
- شرح ديوان حسن بن ثابت الانصاري، ضبطه وصححه عبد الرحمن البرفوقي، دار الأندلس في بيروت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- ١٠٠- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، طبعة بولاق. ١٢٩٦ هـ.
- ١٠١- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الاولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م.
- ١٠٢- شرح ديوان زهير بن ابي سلمى، صنعة ابي العباس ثعلب (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٣ هـ ١٩٤٤ م)، نشر الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
- ١٠٣- شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة المخزومي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس في بيروت.
- ١٠٤- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق وتقديم الدكتور احسان عباس، الكويت ١٩٦٢ م.
- ١٠٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م.
- ١٠٦- شرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوي، طبعة البابي الحلبي.
- ١٠٧- شرح الشواهد للعيني، بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي.
- ١٠٨- شرح الشواهد المسمى: (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)، للشتمري، بهامش كتاب سيبويه، الطبعة الاولى، بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.
- ١٠٩- شرح شواهد المغني، للسيوطي، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ.
- ١١٠- شرح الشيخ رضي الدين على الكافية، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ، وطبعة المطبعة العامرة في استنبول ١٢٧٥ هـ (طبع مجمع الرضي).
- ١١١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابي بكر بن الانباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الاولى ١٩٦٣ م.
- ١١٢- شرح المفصل، لابن يعيش، عنيت بطبعه ونشره ادارة الطباعة النيرية بمصر.

- ١١٣- شروح سقط الزند- خمسة اجزاء- تحقيق مصطفى السقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام محمد هارون و ابراهيم الابياري وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب في القاهرة ١٩٤٥ م. فيما بعدها.
- ١١٤- شعر ثابت قننة العتكي، جمع ماجد أحمد السامرائي، وزارة الارشاد بغداد ١٩٧٠ م.
- ١١٥- شعر الراعي النميري واخباره، جمع وتقديم الدكتور ناصر الحاني، دمشق ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).
- ١١٦- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، دار الثقافة في بيروت ١٩٦٤ م.
- ١١٧- شعر عبد الرحمن بن حسان الانصاري، جمع وتحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف في بغداد ١٩٧١ م.
- ١١٨- شعر عروة بن حزام، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب، العدد الرابع ١٩٦١ م.
- ١١٩- شعر النابغة الجعدي، الطبعة الاولى، منشورات المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
- ١٢٠- شعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي التيسي، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م.
- ١٢١- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق الشومبي، بيروت ١٩٦٣ م.
- ١٢٢- صحيح البخاري، مطابع الشعب في القاهرة ١٣٧٨ هـ.
- ١٢٣- الصلة، لابن بشكوال، تحقيق عزة العطار ١٩٥٥ م.
- ١٢٤- الصلة لابن بشكوال، تحقيق كوديرا، طبع مطبعة ريوخس في مجريط (الطبعة الأوروبية).
- ١٢٥- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الألوسي، شرح محمد بهجة الأثري، المطبعة السنئية بالقاهرة ١٣٤١ هـ.
- ١٢٦- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبه (مخطوط منه نسخة مصورة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب).

- ١٢٧- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، طبعة الخانجي ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ١٢٨- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (طبعة اوفيسيت- بيروت ١٩٦٥ م).
- ١٢٩- غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ م.
- ١٣٠- الفرج بعد الشدة، للتنوخي، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٥ م.
- ١٣١- الفهرست، لابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر.
- ١٣٢- فهرسة مارواه عن شيوخه ابن خير الأشبلي، مطبعة قوش بسرقسطة ١٨٩٣ م.
- ١٣٣- الفيصل في الوان الجموع، تأليف عباس أبي السعود، دار المعارف ١٩٧١ م.
- ١٣٤- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، الطبعة الرابعة، مطبعة دار المأمون ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
- ١٣٥- القوطين، لابن مطرف الكنافي، نشر مكتبة الخانجي ١٣٥٥ هـ.
- ١٣٦- فلاند العتيان، للفتح بن خاقان (مصورة بالأوفست من طبعة باريس)، تحقيق سليمان أخسني ١٨٦٠ م.
- ١٣٧- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار الطباعة في القاهرة ١٢٩٠ هـ.
- ١٣٨- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، للمبرد، تحقيق الدكتور زكي مبارك، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- ١٣٩- كتاب الحركة النغوية في آندلس، لأبير حبيب مطلق، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٩٦٧ م.
- ١٤٠- كتاب سبويه، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.
- ١٤١- كشف الظنون عن اسمي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشخير بحاجي خليفة وبكاتب جنبي، طبع وكالة المعارف في استانبول، طبع بالأوفست في طبران ١٩٦٧ م.
- ١٤٢- الكنى والألقاب، للشيخ عباس القسي، المطبعة الحيدرية في النجف ١٩٥٦ م.

- ١٤٣- الكنز اللغوي في اللسن العربي (مجموعة رسائل للأصمعي، حرها كتاب خلق الانسان ١٥٨-٢٣٢)، تحقيق هشر، طبع المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣ م.
- ١٤٤- الكواكب الدرية، شرح متممة الأجرومية، للأهدل، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الخلي ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ م.
- ١٤٥- لزوميات أبي العلاء، طبعة صادر- بيروت، وطبعة الخانجي- القاهرة.
- ١٤٦- لسان العرب، لابن منظور، طبعة صادر وبيروت ١٩٥٥ م.
- ١٤٧- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي اسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراة، مطابع الأهرام التجارية ١٩٧١ م.
- ١٤٨- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت ١٩٦٢ م.
- ١٤٩- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٠ م.
- ١٥٠- مجلة كلية الدراسات الاسلامية، العدد الثالث.
- ١٥١- مجلة المجمع العلمي بدمشق، المجلد الثاني عشر.
- ١٥٢- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩ م.
- ١٥٣- مختار الصحاح، للرازي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي في بيروت ١٩٦٧ م.
- ١٥٤- مختصر التاريخ، لابن الكازروني، تحقيق الدكتور المرحوم مصطفى جواد، مطبعة الحكومة في بغداد ١٩٧٠ م.
- ١٥٥- مختصر شرح الجامع الصغير، للمناوي، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الخلي، القاهرة ١٩٥٤ م.
- ١٥٦- مختلف القبائل ومؤلفتها، لابن حبيب ١٨٥٠ م (طبعة اوروية).
- ١٥٧- المخصص، لابن سبده (مطبوع بالأوفست- المكتب التجاري في بيروت).
- ١٥٨- المذكر والمؤنث، للفراء، نصحيح مصطفى أحمد الزرقا، المطبعة العلمية في حنب ١٣٤٥ هـ (محقق بكتاب كفاية المتحفظ في اللغة للأجدابي).
- ١٥٩- مرآة الجنان، لليافعي، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد ندكن ١٣٣٨ هـ.
- ١٦٠- المصبح المنير، لنفيومي، طبعة بولاق.

- ١٦١- معجم الأدباء، لياقوت، تحقيق مرجليوث،- الطبعة الثانية، مطبعة هندية بمصر.
- ١٦٢- معجم البلدان، لياقوت، طبعة صادر في بيروت.
- ١٦٣- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة البابي الحلبي.
- ١٦٤- معجم المطبوعات العربية والمعرية، ليوسف اليان سركيس، مطبعة سركيس بمصر.
- ١٦٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب في القاهرة ١٣٧٨ هـ.
- ١٦٦- معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م.
- ١٦٧- المعارف، لابن قتيبة، تحقيق وتقديم الدكتور ثروت عكاشة، مطبعة دار الكتب ١٩٦٠ م.
- ١٦٨- المغرب في حلى المغرب، لأبي محمد الحجازي وعبد الملك بن سعيد وأحمد بن عبد الملك ومحمد بن عبد الملك وموسى بن محمد وعلي بن موسى، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.
- ١٦٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني في القاهرة، وتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الثانية، دار الفكر ١٩٦٩ م.
- ١٧٠- الفضليات، للضبي، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، مطبعة المعارف في مصر ١٣٦١ هـ ١٩٤٢ م.
- ١٧١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعبيني، بهامش الخزانة، طبعة بولاق.
- ١٧٢- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة ١٣٨٥ هـ.
- ١٧٣- مقدمة ابن خلدون، مطبعة الكشافد بيروت.
- ١٧٤- المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة، لابن السيد البطلبوسى، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائى، دمشق ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م.
- ١٧٥- نقائص جرير والفرزدق، تحقيق ييفان، طبعة (ليدن) سنة ١٩٠٥-١٩١٢ م.
- ١٧٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمد الطناحي، طبعة البابي الحلبي ١٩٦٣ م.

١٧٧- هدية العارفين، لاسماعيل باشا البغدادي، طبعة وكالة المعارف في استانبول ١٩٥٥

٠٢

١٧٨- همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة في مصر ١٣٢٧ هـ.

١٧٩- وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الاولى، مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.

I hope that my work will be properly accepted by them.

I deem it necessary to acknowledge my indebtedness for the sound instructions and generous and valuable aid rendered by my professor sd. Ibrahim al Samura'i whom I hold in high esteem. I also express my personal thanks for those who have aided my work by lending me books or facilitating other matters to me hoping that the Almighty will successfully guide all to the proper service of the glorious Arab nation and its exceedingly valuable heritage.

other books pointed out by contemporary writers. They are alphabetically arranged so that they can be easily referred to. Each book has been briefly pointed out with a reference to those mentioning it in the former times. I have also dealt with its content and mentioned those researchers who published it.

The third chapter leisurely deals with «al Hulah» since it is the book that closely concerns us. I started speaking of «Kitab al Jumal by al Zujjaji for it was the book on which al Badajoz work was wholly based on. I stated his technique in composition and pointed out those who had shown a greater interest in his work. This was deemed necessary as a prelude for adroitly tackling «Kitab al Hulah» and for illustrating Ibn al Sid's objectives and techniques in displaying grammatical matters, the corrections of al Zujjaji's mistakes or other matters thought to be erroneous by some people, and finally, the grammatical views of well-known grammarians of Basrah and Kufa stated by the author. The manuscripts of the book on which I have usefully depended in my research were also spoken of these manuscripts are, the manuscript of the public library of al Awqaf in Baghdad, that of the Egyptian public library and a manuscript sent to me from Leiden library.

In the second part, I have embarked on a thorough research of the manuscript entitled «al Hulah Fi Islah al Khalal Min Kitab al Jumal. I have tried to «extract» a sound copy that can be depended upon. This has been achieved by taking al Awqaf's copy as the most dependable in covering out my research simply because it is the oldest copy. My work has been properly facilitated by the other manuscripts by al Zujjaji's book of «al Jumal», and by other literary, linguistic and grammatical books.

It was not an easy task because the manuscripts were not accurate and because al-Batlyusi grammatical, literary and koranic evidences. Great efforts were made to attain appropriate and precise research of the book.

It can be said that eventually we have managed to bring a copy of al «Hulah» clear, useful and closely resembling that of the author's original book so as to prepare for the researcher, a book that will benefit them.

No thorough or independent scientific study was written on Ibn al Sid save a chapter in a book on the linguistic movement in Andolsia by al beer Habib Mutlaq<sup>(1)</sup> who dealt with his life and the books he had written i.e. «Saqt al Zand» and «al Iqtidab». By-passing these writings, we shall only find introductions for his book and letters, a preface written by sd. Ibrahim al samurra'i (Ph.D) to introduce Ibn al-Sid's book *Al Masa'il wal Adjwiba*<sup>(2)</sup> - questions and Answers- a preface by sd Hamid Abdul Majid (ph. D) to introduce *An al- Istibsar*<sup>(3)</sup> and other preface (bysd Majid) to introduce Ibn al sayid's book: «sharh al Mukhtar Min Lizumyat Abi al-'Alà,<sup>(8)</sup> The last introduction is, perhaps, the most comprehensive writing up to now written on him. Added to this are what has been written by Muhammad sa'id al Jundi on al Badajoz's explanations of «Sakat al Zand» in his book titled «Al Jami Fi Akhbar Abi al-alà Määrri wa àtharih<sup>(1)</sup> and the writings of the committee which shouldered the responsibility of Publishing the explanations of «Saqt al Zand» based on the aforenaentianed Ibn al Sid's explanation.

So as to be scientific in my work, I have divided our research into two parts: the first part deals with al Badajoz and his books (It comprises three chapters).

In the first chapter, I have spoken of the author's life, his relations with the scholars, and kings of his age and his travels and stay in Andolsian well-known cities: **Badajoz, Toledo, Santa Maria, Albarracin (Azaila) and Valencia** where he eventually settled as an author and a teacher till his death This chapter also deals with the various aspects of his culture, his students and his prose and poetic work.

In the second chapter, I have tried to speak of his work through reference to his printed books as well as his manuscripts and in the light of other references and sources of study appropriate to be depended upon.

I have counted twenty book written by Ibn al Sid not mentioning

---

(1) 1-547 (and the supplementary 1-758 (in German)

(3) 3-678

(2) 337

(4) 3-4 later he published it in African texts and studies P 140.

(5) (ġ-ī)

(6) 1-39

(7) 2-770

(8) 1-D

duplicated and sent to me by Qasim al Samurra'i (Ph.D).

Irrpective of his books which revealed both his knowledge and culture, Ibn al Sid's sources of study and its references are, however, very few From then, we get only repeated or requoted pieces of information.

The most comprehensive work written on him in the past was a letter by al fath Ibn khaqan It was completely copied by al Maqqarri in his book «Azher alRiad Fi Akhbar Iyad»<sup>(1)</sup> It comprises 46 pages. There were also some concise similar translations in wording and contents as well in «Anba» al Rwat Narrators' News - by Ibn al Qafti<sup>(2)</sup>, in «al Salat» The connection - by Ibn Bishkwal<sup>(3)</sup> in «Baghyat al by «al-Dabbi»<sup>(4)</sup> , in «Qala'ed al-'uqyan» by «Ibn Khakan»<sup>(5)</sup> , in «Shathrat al-Dhahab» by Ibn al-Imad al Hanbali<sup>(6)</sup>, in «al-Mughrib Fi Hula al-Maghrib»<sup>(7)</sup>, in al-Dybadj al Mudhahhab» by Ibn farhoun al Ya'muri<sup>(8)</sup> in «al Bidayah wal Nihayah.» The begining and the End by Ibn Kathir<sup>(9)</sup>, in «Wafyat al A'yan», by Ibn Khallikan<sup>(10)</sup> in «Ghayat al Nihayah.» - by Ibn al-Jazri<sup>(11)</sup>, in «Mu'jam al Buldan,» By Yaqut<sup>(12)</sup>, in Tabaquat al Nuhat wal lughaween. «by Ibn Qadi Shuhba<sup>(13)</sup> in» Baghyat al Wa'at» by al Siuti,<sup>(14)</sup> in «Mirat Tal Jinan» by al-Yafi'i<sup>(15)</sup> in «Kashf al Zunun.» by Haji Khjalyfa.<sup>(16)</sup> in «Hadyat al 'Arifin.» by Ismael Paeha al Baghdadi<sup>(17)</sup>, in «Rawathat al Jannat,» by Khonsawi<sup>(18)</sup> in al «Kuna wal alqab.» by Abbas al Qummi<sup>(19)</sup> in «Hashyat shamnni» on «al Mughni»<sup>(20)</sup>.

In «Mu'jam al Makhtutat Al-Arabyiah,» by Yusuf al Yan Sarkis,<sup>(21)</sup> in Mu'jam al Mu'llifin.» by Omar Ridha Kahalah.<sup>(22)</sup> in «al A'lam,» by Zarkli, in «History of Arabic Encyclopaedia».<sup>(23)</sup>

(1) 3-103-149.

(3) 1-282.

(5) 321

(6) 1-385 (by several authors).

(9) 12-198

(11) 1-449

(13) 341 a duplicate-the Egyptian public library History shelves.

(14)

(16) 1-488

(18) 413

(20) 1-261-262.

(22) 6-121

(2) 2-142.

(4) 324.

(6) 4-64-65

(8) 140-141

(10) 2-282-284

(12) 1-447

(15) 3-228

(17) 1-454

(19) 1-312

(21) 1-569

(23) 4-268

and philologists due to a little mistake committed by historians of biographies<sup>(1)</sup>.

To this meaning, Ibn Khaqan «had referred when he said, He had worked on recent and ancient sciences and looked for a found approach to them<sup>(2)</sup>.

This is, by no means, a strange thing. Ibn al sid had also written «al—Hadaïq» - The Gardens» - that dealt with higher complicated philosophical themes.

Badajoz, who published a book on him with a translation in Spanish in 1940, speaking of him said, «he is considered the first attempt of compromise between Islamic Teachings and the Greek thought<sup>(3)</sup>.

We need not go far in giving an evidence to indicate his philosophical attitude. His arguments in «al Hulal», a philosophical book written by him clearly manifested it.

Now couldn't a student, of such a book as al Jumal by such an eminent scholar like Ibn al Sid a student who would follow the track of the reputed author and thoroughly examine, explain and investigate his aforementioned book, couldn't he be entitled to win his M.A.

I was, in fact, greatly pleased to take Ibn al sid al Badajoz's book «al hulal Fi Islah al Khalal Min Kitab al Jumal» as the theme of my thesis. I felt sure that this would bestow on me the honour of actively participating in reviving Arab heritage and in providing the Arab library with a new book which would to be sure, influence grammatical and linguistic studies.

Thus I started looking for its manuscripts in public libraries and for references dealing with Ibn al Sid. Actually, I have got three manuscripts, one from al Awkaf's public library in Baghdad the other from the Egyptian public library for the sake of which I have taken all the trouble to visit Cairo and in acquiring its duplicate, I have been valuably aided by yousif Izze-el-din (Ph.D), and a third manuscript from Leiden

---

(1) History of Islamic Philosophy P. 249.

(2) Palaeo al Ukban P. 222

(3) History of Andalusian Thought P. 234

... dealt with the explanation of the «selected Luzumyat» by «Abi al-ala'» and with «al Mutanabbi's poetic diwan.» He had also written the «Literary Reminder» which comprised many good poems, several of which was related by «Ibn Khakan» in his letter quoted by «Maqqari» in book «Azhar al Riyad-literally the gardens', flowers.

He is a well-established linguist whose talent has been affirmed by (1) «great scholar»= «Ibn al jazeri» who says, «He is a well-known imam» of Arabic language.

«Ibn Bishkwal» says, «He is a great scholar of literatures and languages, having full and precise knowledge of them and deeply acquainted with their innermost matters and intrications<sup>(2)</sup>. His are the following book; «al Iktidhab Fi Sharh Adâb al Kuttâb summary of the explanation of the writres' Literatures- and a book on «The five letters», The seen(س), The said(ص), The dad(ض), The tâ(ط), and The dâl(ذ)

Referring to the last book, «Ibn Khillikan says, «In it he has collected every unique and rare item.»<sup>(3)</sup>

Ibn al Sid al Badajoz has also written a linguistic book titled «al - Muthalath» - the Triangle.

He is also an excellent reader. This fact was pointed out by Ibn Jazeri in «Ghayat al Nihayah' under the heading of «Readers' categories».

He is a narrator of al Hadeeth or prophet Muhammad's sayings. In his «index «Ibn Khayr says.» Narrator «Abul Husein' Abd al Malik Ibn Muhammad Ibn Hisham» - May God bless him-quoting » Abi Muhammad<sup>(4)</sup> told me of his book on «E'lal al Hadieth». He had also explained Imam Malik's book entiled «al Mawtta».

He was a philosopher. This had been made clear by Henry Koryen, a philosopher from Badajoz. badajoz Aseen, an orientalist, managed to «rediscover» this philosopher who was a contemporary of Ibn Baja».- «after having been considered for along time as one of the grammarians

(1) Ghayat al Nihayah.

(3) Wafayat al A'yân 2:282

(2) The connection 1-282.

(4) P 204

Jumal» and, really, I found myself greatly attached to it. It is one of the out-standing linguistic texts to know its worthiness, suffice it to quote al Yafi'ee's words in «Miraat al Jinan» upon my word, two books have benefited people with their clarity of expressions and abundant examples. They are al zajjaji's book and «al Kafi Fi al—fara'id» by «al Sarufi» from Yemen — May God be pleased with him — They are «blessed» books. No one studied them but he would be benefited. This would be particularly applied to the inhabitants of Yemen' for whom «al Kafi's» aforementioned book was a great help, not mentioning «al Jumal», being a source of benefit for the Islamic countries on the whole. al—Yafi'ee mentioned that al zajjaji's book had benefited innumerable people by virtue of his prayers' bliss for he had lived in Mecca's neighbourhood for a while and whenever people called upon him, he would tour for a week invoking God's forgiveness and That the reader would benefit from his book<sup>(1)</sup>.

It is enough to say that only the Moroccans wrote a hundred and twenty books in its explanation<sup>(2)</sup>.

#### Who is who

Ibn al Sid Al Batlyusi is a leading linguist who is highly spoken of by «al-kifti» in «Anbah' al Ruwat» - narrators', tales-, by « Ibn Qadi shuhba» in «Tabakat al Nahween and al—lughaween» -categories of grammarians and linguists and by «al Sayooti» in «al Bughyah» —the intended aim.

He is a great jurispudent whose work is highly evaluated by «Ibn farhoun al Ya'muri al Maliki» in his book on al Malikiyah «jurisprudents. The book is titled «al Dybadj al Mudahhab.» —The golden structure in knowing the leading figures of the sect's scholars».

He is also an eminent writer muhamad

«Saleem al Jundi» speaking of al-badajoz, explanation of « Saqat al Zand» says. «Eminent scholars consider it the fullest and most convincing explanation dealing with linguistic and grammatical matters<sup>(3)</sup> He

(1) Mir'at al Jinan 2-332.

(2) I bid.

(3) Al Jam'i. Fi Akhbar Abi al- a la 2- 770.

**IN THE NAME OF ALLAH, THE  
COMPASSIONATE, THE MERCIFUL**

**SUMMARY**

«Praise be to God who has called me for the service of Arabic language, who has made of me a fanatic for the Arabs<sup>(1)</sup>, a fond lover of the language of koran, Its sciences, and its heritage ever since I was young.

Having advanced in my study and gradually having come to know a little of literature and language, I felt, as days passed, a desire to deepen my scope of knowledge. Such a Tendency was fully and, particularly, concentrated, in the end, on grammar. I was eager to learn it for I found it difficult to quench my thirst for it. I was fully absorbed by its problematic aspects. When problem faced me, I would seek its solution in the references as whenever I came upon a strange expression in prose or poetry, I would keep asking how it can be parsed or channelled into convincing answer.

This tendency became stronger when I happened to by— pass the stage of study to that of teaching. When I joined the higher Arabic studies Department and had to choose a subject for my M.A. thesis, I thought of selecting a linguistic subject to suit my purpose. My professor, sd.Ibrahim al—Samurra'i (Ph.D) had suggested that I should choose to research «Kitab Al Hualal Fi Islah Al Khalal Min Kitab Al Jumal,» by Ibn Al Sid Al Batlyusi who died in 521 Hijrah to be the subject of my thesis. I was greatly pleased for this would fulfil a much longed for self—desire.

I was still a student when I came to know al zajjaji's book i.e. «al

---

(1) Adequately worded quotation from al— Zamakhshari's preface to his book «Al-Mufasel».



## ثبت الكتاب

مقدمة	٥
ابن السيد البطليوسي	١١ - ٤٣
الفصل الأول «حياته وثقافته وأدبه»	١٣ - ٢٠
الفصل الثاني «مؤلفاته»	٢١ - ٣٣
الفصل الثالث «دراسة كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل»	٣٤ - ٤١
خاتمة «منهج التحقيق»	٤٥ - ٤٨
كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل	٥٥
الباب الأول «باب اقسام الكلم»	٥٩
باب معرفة علامات الاعراب	٨٠
باب الأفعال	٨٨
باب الفاعل والمفعول به	٩٥
باب ما يتبع الاسم في اعرابه	١٠٤
باب النعت	١١١
باب العطف	١١٩
باب التوكيد	١٢٥
باب البدل	١٢٧
باب اقسام الافعال في التعدي	١٣٢
باب ما تتعدى اليه الافعال المتعدية وغير المتعدية	١٣٤
باب الابتداء	١٤٤
باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره	١٥٣
باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر	
(وهي : كان وامس واصبح واخواتها)	١٥٧
باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر	
(وهي : ان وان ولكن وكأن وليت ولعل)	١٧٨

١٩٣	باب الفرق بين إن وإن
١٩٦	باب الخفض
١٩٧	باب حتي في الاسماء
٢٠٢	باب القسم وحروفه
٢٠٨	باب ما لم يسم فاعله
٢١٥	باب من مسائل ما لم يسم فاعله
٢١٦	باب اسم الفاعل
٢١٩	باب الامثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل
٢٢٣	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٢٧	باب التعجب
	باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد
٢٢٨	منها بصاحبه مثل ما يفعل في الاخر
٢٢٩	باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز
٢٣١	باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة
٢٣٩	باب كم
٢٤٢	باب مذومند
٢٤٥	باب الاضافة
٢٤٦	باب النداء
٢٤٧	باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره
٢٤٩	باب الترخيم
٢٥٣	باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلية
٢٥٤	باب الواو
٢٥٨	باب من مسائل حتى
٢٦٢	باب من مسائل الفاء
٢٦٥	باب من مسائل اذن
٢٦٧	باب من مسائل ان الخفيفة الناصبه للفعل
٢٦٨	باب من المفعول المحمول على المعني
٢٧٣	باب ما يجزم من الجوابات
٢٧٤	باب الجزاء
٢٧٩	باب ما ينصرف وما لا ينصرف

٢٨٧	بنت اسماء القبائل والاحياء والسور والبلدان
٢٩٧	باب الاستثناء
٢٩٨	باب النفي بـ «لا»
٢٩٩	باب الاغراء
٣٠٠	باب معرفة العرب والمبني
٣٠١	باب الهجاء
٣٠٤	باب المقصور والمدود
٣٠٦	باب ما يؤنث في جسد الانسان ولا يجوز تذكره
٣١٠	باب ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان
٣١٤	باب ما يؤنث ويذكر من اعضاء الحيوان
٣١٨	باب ما يذكر من الاعضاء ولا يجوز تأنيثه
٣٢١	باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا
٣٢٩	باب ما يذكر على معنى ويؤنث على معنى آخر
٣٣٢	باب الافعال المهموزة
٣٣٣	باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف الرفع
٣٣٤	باب الوقف
٣٣٧	باب ما جاء من المثني بلفظ الجمع
٣٣٨	باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال
٣٤٢	باب مواضع «ما»
٣٥٤	باب مواضع «من»
٣٥٦	باب مواضع «اي»
٣٥٨	باب القول
٣٦٠	باب حكايات النكرات بـ «من»
٣٦٢	باب الحكاية بـ «اي»
٣٦٣	باب حكايات الجمل
٣٦٦	باب مواضع ان المكسورة الخفيفة
٣٧٢	باب مواضع ان الخفيفة المفتوحة
٣٧٦	باب ما يجمع من الجمع
٣٧٧	باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر
٣٩٢	باب التصريف

المصادر والمراجع .....	٣٩٣
English Summary .....	٤١٥

دار الطائفة للطباعة والنشر  
بيروت